وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع

تنافسية رأس المال البشري العربي

-دراسة مقارنة بين دول إتحاد المغرب العربي -

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:
مزيان حمزة

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. محمد راتول

لجنة المناقشة

أ.د البشير عبد الكريم	رئيسا	أستاذ	جامعة الشلف
أ.د راتول محمد	مقررا	أستاذ	جامعة الشلف
أ.د ثابتي الحبيب	ممتحنا	أستاذ	جامعة معسكر
أ.د سواكري مباركة	ممتحنا	أستاذ	جامعة الجزائر -3-
د. مزريق عاشور	ممتحنا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الشلف
د. عرابةرابح	ممتحنا	أستاذ محاضر -أ-	المركز الجامعي بتيبازة

السنة الجامعية:
2016-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

أشكر الله عز وجل الذي وفقني على إنجاز هذا العمل، سائلا المولى عز وجل أن يكون عملا نافعا مفيدا لجميع الباحثين في هذا المجال

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الاستاذ الدكتور " راتول محمد" الذي أشرف على هذا العمل وكان له الفضل الكبير في إختيار هذا الموضوع ثم في إنجازه من خلال توجيهاته وتوصياته المستمرة، سائلا المولى عز وجل أن يطيل عمره ويبقيه شمعة نور لطلبة العلم والمعرفة بالكلية والجزائر عامة.

كما اشكر اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة سواء اساتذتنا من الكلية أو من خارجها

والشكر موصول إلى كل من نبهني ووجهني ولو بكلمة أثناء إنجاز العمل

حمـــزة

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين العزيزين، سائلا المولى عز وجل أن يطيل عمرهما في طاعته،

إلى كل الإخوة في العائلة الكبيرة، وعائلتي الصغيرة التي كانت لي السند في إتمام هذا العمل

إلى أخي وصديقي **قدور ريهوم هاني** الذي أتمنى له كل التوفيق في مساره العملي والشخصي، مع إهداء خاص للأستاذ **أحمد محمودي**

إلى كل الأساتذة والمعلمين الذين علموني ولو حرفا من أول يوم في المدرسة إلى يومنا هذا

إلى مختلف الباحثين وطلبة العلم حيث ماوجدوا

إلى الأرض الحبيبة الجزائـــر، جعلك الله أرض أمن وسلام وعروس العالم

حـمزة

ملخص باللغة العربية

موضوع الدراسة : تنافسية رأس المال البشري العربي –دراسة مقارنة بين دول إتحاد المغرب العربي–

الملخص: يهدف هذا الموضوع أساسا إلى تحليل واقع نتائج متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية والكشف عن مختلف التحديات التي تواجه تحسين تنافسية رأس المال البشري بدول المغرب العربي الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا)، وذلك من خلال تتبع التطور الحاصل في نتائج متغيرات رأس المال البشري، وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم والصحة مع إجراء المقارنة بين الدول الخمس. حيث تتضمن متغيرات التعليم عدة متغيرات أهمها: معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب ولدى البالغين، الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الإبتدائية والثانوية، معدل القيد الثانوي الكلي ومعدل القيد الثانوي للإناث، معدل القيد الجامعي الكلي ومعدل القيد الجامعي للإناث، أما متغير الصحة فقد تضمن كل من متغير: الإنفاق على الصحة/ دخل الفرد، الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل توقع الحياة. كما تم الكشف عن واقع التنمية البشرية بالدول الخمس، وذلك لأن من أهم أهدافها هو الإستثمار المستمر والدائم في رأس المال التعليمي ورأس المال الصحي والذي يسهم في النهاية في تحسين متغيرات رأس المال البشري الداعمة للتنافسية الكامنة. وفي النهاية من أهم النتائج التي تم التوصل لها هو أن دول المغرب العربي عموما لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإستثمار في رأس المال البشري بغية تحسين مختلف المتغيرات التي تضمنتها تقارير التنافسية العربية سواء بالنسبة للتعليم أو بالنسبة للصحة، ولعل من أهم التحديات التي تواجه المنطقة هي الأمية وضعف تمويل الإستثمار في قطاع التعليم والصحة مع بعض الأمراض المستعصية التي تنخر صحة سكان المنطقة، والإضطرابات السياسية وغيرها من المشاكل التي تتطلب من المجموعة المغاربية بذل المزيد من الجهود.

ولهذا من أهم الإقتراحات التي توصلنا إليها هو ضرورة التشخيص المعمق لمختلف التحديات التي تواجه قطاعي الصحة والتعليم مع ضرورة التنسيق في معالجة مختلف هذه المعيقات، وخاصة تلك المتعلقة بمحاربة الأمراض المستعصية التي تمس بصفة مباشرة صحة الأفراد، مع تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل قطاع الصحة والتعليم لتحسين تنافسية رأس المال البشري.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الدولية، التنمية البشرية، الإستثمار في رأس المال البشري، تنافسية رأس المال البشري.

ملخص باللغة الانجليزية

Title of the study: The competitiveness of Arab human capital in the countries of Arab Maghreb Union: a comparative study.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of the competitivity of human capital in the countries of the Arab Maghreb (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, Mauritania). Also , in order to evaluate the results of human capital variables related to education and health , and we compared them in these countries.

As a side note several important variables such as: literacy among youth and adults, public expenditure on education as a percentage of GDP, the percent of women to men in stages of primary and secondary education, secondary school enrollment total and secondary enrollment of women, the rate of total university enrollment, and university enrollment rate of women, while the health variable included the two variables: health expenditure in individual income, spending health percentages of GDP, and the rate of life expectancy.

As has been detected reality of human development, in the five nations, because its purpose is: constant investment and permanent capital in the education and health capital which contribute ultimately to improve human capital.

In finality, The most important results are achieved is that the Maghreb countries are generally still needs more investment in human capital in order to improve the different variables included in the competitive Arab relations as for education or to health, and can - be the most important challenges the region are illiterate and lack of financial investment in education and health sector, with severe diseases known in the region and political crises and other problems that require the Maghreb group to make additional efforts.

And for this the most important proposals we have reached is the need for an in-depth diagnosis of the various challenges facing the sectors of health and education to the need for coordination in these different obstacles treatments those relating to the fight against incurable diseases that directly affect the health of individuals, with the activation of partnership between the public and private sector including the funding of both sectors to improve the competitiveness of human capital.

Keywords: international competitiveness, human development, human capital investment, human capital competitive.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
ملخص باللغة العربية	
ملخص باللغة الأجنبية	
فهرس المحتويات	V-I
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	IX-VII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: التنافسية وعلاقتها بالتطورات العالمية المعاصرة	
مدخل	02
المبحث الأول: مدخل عام للتنافسية	03
المطلب الأول: تعريف التنافسية	03
المطلب الثاني: أهمية تنافسية الدول ومحدداتها	08
المطلب الثالث: أنواع تنافسية الدول	15
المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية	17
المطلب الأول: قياس تنافسية المؤسسة	17
المطلب الثاني: قياس تنافسية القطاع	20
المطلب الثالث: قياس تنافسية الدول	24
المبحث الثالث: التنافسية والتطورات العالمية	32
المطلب الأول: أهم الخصائص الحالية للبيئة الإقتصادية العالمية	32
المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة	35
المطلب الثالث: التوجه نحو إقتصاد المعرفة	37

خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: واقع تنافسية دول إتحاد المغرب العربي	
مدخل	42
المبحث الأول: واقع اقتصاديات دول المغرب العربي	43
المطلب الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي	43
المطلب الثاني: واقع القطاعات الاقتصادية بدول المغرب العربي	47
المبحث الثاني: التنافسية الجارية لدول المغرب العربي	56
المطلب الأول: المؤشر المركب للتنافسية العربية	56
المطلب الثاني: تحليل التنافسية الجارية	60
المبحث الثالث: التنافسية الكامنة لدول المغرب العربي	65
المطلب الأول: مؤشر رأس المال البشري والتنافسية الكامنة	65
المطلب الثاني: مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة	68
المطلب الثالث: تنافسية دول المغرب العربي حسب المنتدى العالمي الإقتصادي	70
خلاصة الفصل	79
الفصل الثالث: الإستثمار في رأس المال البشري	
مدخل	81
المبحث الأول: ماهية رأس المال البشري	82
المطلب الأول: الموارد البشرية ورأس المال البشري	82
المطلب الثاني: أهمية رأس المال البشري ومؤشراته	85
المطلب الثالث: تطور نظرية رأس المال البشري	88
المبحث الثاني: الإطار العام للإستثمار في رأس المال البشري	92
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار في العنصر البشري وأهميته	92
المطلب الثاني: محددات الإستثمار في رأس المال البشري	95

المطلب الثالث: أوجه الإستثمار في رأس المال البشري	97
المبحث الثالث: التحليل النظري للعلاقة بين الإستثمارات البشرية وبعض المتغيرات الإقتصادية	100
المطلب الأول: الإستثمار البشري والنمو الإقتصادي	100
المطلب الثاني: الإستثمار البشري والتوظيف	102
المطلب الثالث:التنمية البشرية وتكوين رأس مال بشري تنافسي	103
خلاصة الفصل	105
الفصل الرابع: ماهية التنمية البشرية ومؤشرات قياسها	
مدخل	107
المبحث الأول: ماهية التنمية البشرية	108
المطلب الأول: التنمية البشرية وبعض المفاهيم المرتبطة بها	108
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية	111
المطلب الثالث: التنمية البشرية المستدامة	118
المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية	121
المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية	121
المطلب الثاني: مؤشر الفقر البشري	124
المطلب الثالث: مؤشرات أخرى لقياس التنمية البشرية	126
المطلب الرابع: التنمية الإنسانية ومقاييسها	128
المبحث الثالث: انتقاد مؤشرات التنمية البشرية	131
المطلب الأول: إنتقاد المؤشرات الإنفرادية	132
المطلب الثاني: إنتقاد المؤشرات المركبة	133
خلاصة الفصل	136
الفصل الخامس: واقع وتحديات التنمية البشرية في الدول المغاربية	
مدخل	138

المبحث الأول: الجانب الإجتماعي والإقتصادي للسكان	139
المطلب الأول: تطور السكان في دول المغرب العربي	139
المطلب الثاني: تطور القوى العاملة وخصائصها الإجتماعية	144
المطلب الثالث: البطالة في دول المغرب العربي	149
المبحث الثاني: نتائج أهم مؤشرات التنمية البشرية في دول المغرب العربي	152
المطلب الأول: نتائج دليل التنمية البشرية بدول المغرب العربي	152
المطلب الثاني: نتائج دليل الفقر البشري بدول المغرب العربي	158
المطلب الثالث: نتائج دليل التنمية حسب الجنس بدول المغرب العربي	162
المبحث الثالث: تحديات التنمية البشرية	164
المطلب الأول: التحديات العالمية للتنمية البشرية	164
المطلب الثاني: تحديات التنمية البشرية في دول المغرب العربي	168
خلاصة الفصل	174
الفصل السادس: تحليل جوانب تنافسية رأس المال البشري في الدول المغاربية	
مدخل	176
المبحث الأول: تطور نتائج رأس المال البشري ومكوناته بالدول المغاربية	177
المطلب الأول: تطور نتائج رأس المال البشري بالدول المغاربية	177
المطلب الثاني: تطور نتائج متغير التعليم بالدول المغاربية	179
المطلب الثالث: تطور نتائج متغير الصحة بالدول المغاربية	187
المبحث الثاني: نتائج متغيرات أخرى تعكس تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية	192
المطلب الأول: نتائج متغيرات رأس المال البشري وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي	192
المطلب الثاني: متغيرات أخرى لقياس تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية	196
المبحث الثالث: تحديات تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية وسبل مواجهتها	200
المطلب الأول: أهم التحديات التي تواجه تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية	200

المطلب الثاني: سبل تحسين تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية	207
خلاصة الفصل	212
خاتمة	214
المراجع	226
الملاحق	238

قائمة الجداول
والأشكال والملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق في الدول المغاربية.	43
02-02	معدل التضخم خلال الفترة 2004-2014 بدول المغرب العربي	45
03-02	القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية بدول المغرب العربي.	47
04-02	انتاج النفط الخام 2009-2013 بدول المغرب العربي.	48
05-02	الغاز الطبيعي المسوق 2009-2012 بدول المغرب العربي.	49
06-02	الاحتياطي والانتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول المغاربية.	50
07-02	الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في الدول المغاربية.	52
08-02	اجمالي الصادرات في دول المغرب العربي.	54
09-02	اجمالي الواردات المغاربية.	55
10-02	مؤشر التنافسية الجارية بدول المغرب العربي 2009-2012	61
11-02	التنافسية الكامنة لدول المغرب العربي 2009-2012	66
12-02	الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة لسنة 2009	68
13-02	الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة لسنة 2012	69
14-02	الدخل الذي يعين مراحل التنمية	72
15-02	نتائج التنافسية لدول المغرب العربي وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي 2011-2012	73
01-04	دلالة مؤشر التنمية البشرية	122
01-05	تطور عدد سكان دول المغرب العربي	140
02-05	معدل الخصوبة الاجمالي في الدول المغاربية	142
03-05	الكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في الدول المغاربية	143
04-05	تطور القوى العاملة في الدول المغاربية	145
05-05	التركيب النوعي للعمال 2012	146
06-05	التركيب العمري لسكان دول المغرب العربي.	147
07-05	التوزيع القطاعي للعمالة بدول المغرب العربي	148
08-05	تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي	150
09-05	دليل التنمية البشرية في دول المغرب العربي	153
10-05	تطور نتائج العنصر الأول(العمر المتوقع عند الولادة)في الدول المغاربية	155
11-05	**تطور متوسط سنوات الدراسة أو نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) بالدول المغاربية**	156
12-05	تطور نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بالدول المغاربية	157
13-05	دليل الفقر البشري بالدول المغاربية	159

14-05	دليل الفقر المتعدد الأبعاد بالدول المغاربية	161
15-05	دليل التنمية حسب الجنس 2014 بالدول المغاربية	163
01-06	تطور نتائج مؤشر رأس المال البشري 2003-2012 بالدول المغاربية	178
02-06	نتائج مكونات متغير التعليم 2003بالدول المغاربية	180
03-06	نتائج متغير التعليم بالدول المغاربية 2006	182
04-06	نتائج متغير التعليم بالدول المغاربية 2009-2012	184
05-06	تطور متغير الصحة 2006-2009-2012	189
06-06	نتائج مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي في البلدان المغاربية وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي	193
07-06	نتائج متغير التعليم العالي ومستوى الاستعداد التكنولوجي بالدول المغربية	194
08-06	نتائج متغير الابتكار في دول المغرب العربي وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي.	195
09-06	مؤشر الانتاجية في قطاع الصناعات التحويلية بدول المغرب العربي	197
10-06	تطور نتائج مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة بدول المغرب العربي	199

02- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	النظام المتكامل للميزة التنافسية وفقا لنموذج "بورتر"	10
02-01	الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمية	29
03-01	المؤشر العام لمؤشر التنافسية العربية	31
01-02	الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية	57
02-02	العلاقة بين أركان مؤشر التنافسية العالمي ومراحل التنمية	71
01-06	تطور نتائج متغيرات التعليم في الدول المغاربية 2009-2012	186
02-06	تطور متغير الصحة 2006-2009-2012	190
03-06	تداخل مكونات الجودة الشاملة في التعليم	202

03- قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	حساب أدلة التنمية البشرية	243-239
02	أهداف تقارير التنمية البشرية 1990-2014	244
03	نتائج المؤشر الإجمالي العالمي للتنافسية بدول المغرب العربي 2014-2015	255-245

مقدمة

مقدمـة

مدخل: فرضت التطورات الإقتصادية والتقنية والتكنولوجية التي شهدها العالم منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وما صاحبها من انفتاح اقتصادي وتجاري في ظل العولمة. تحديات جديدة أمام الاقتصاديات العربية ومنها ضرورة دخول المنتجات العربية إلى الأسواق العالمية، وتزايد حدة المنافسة بين المنتجات العربية ومثيلاتها الأجنبية في السوق المحلي، إضافة إلى تزايد حدة المنافسة العالمية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكل ذلك يتطلب وجود موارد كافية وبجودة عالمية وأسعار مقبولة ومن أهم هذه الموارد هو توفر الموارد البشرية ذات النوعية الرفيعة التي يمكن أن تنتج من الأفكار والسلع والخدمات ما ينافس المنتجات الأجنبية من جهة، كما يمكن لها أن تفرض نفسها في عمليات التوظيف التي تعرضها المؤسسات الوطنية والعالمية.

وعلى غرار باقي دول العالم، يعرف العالم العربي تطورات وتحولات حيث الكثير من الدول العربية تشهد تحولا نحو المزيد من التحرير والانفتاح الاقتصادي، وهو بذلك يدخل في مرحلة التحديات التي أنتجها وفرضها جزء قوي من العالم، وما يضاعف من الوضع الجديد هو ضعف إدارة السياسات الإقتصادية في البلاد العربية، رغم إمتلاكها لطاقات ومصادر عدة لخلق الثروة وتحقيق النمو والرفاه للمجتمع.

ولعل الشيء الإيجابي الذي يسجل للبلدان العربية هو الاعتراف بوجود تحديات تواجهها في ظل البيئة العالمية التنافسية، ولعل من أهمية التنافسية هو تعظيم الإستفادة من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ومن أهم المداخل التي يمكن الاعتماد عليها لتسجيل حضور قوي في مختلف الأسواق هو امتلاك الدولة رأس مال بشري نوعي خلاق ومبتكر، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا من خلال الاستثمار المستمر والدائم في الإنسان.

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري أساس رقي وتقدم المجتمعات والدول، إذ يعد المدخل الرئيسي لتحسين نوعية رأس المال البشري ومن تنافسيته وحتى من نتائج التنمية البشرية التي تدعو لها الهيئات المتخصصة في ذلك، وأمام أهمية العنصر البشري في كل مرحلة من مراحل التنمية والتركيز جاء من قبل مختلف المدارس الاقتصادية التي تشير إلى أهمية امتلاك رأس مال بشري نوعي سواء كان في الدول المتقدمة للحفاظ على تقدمها والمضي قدما، أو في الدول النامية للنهوض بإقتصادياتها وتحسين الاستفادة من مختلف المزايا التي توفرها البيئة الداخلية والخارجية،

وفي اعتقادنا هناك إحساس بالمسؤولية من قبل دول المغرب العربي بضرورة تحسين تنافسية رأس المال البشري للنهوض بإقتصادياتها والإلتحاق بالركب الحضاري، وهو الأمر الذي جعل من عملية الكشف عن واقع تنافسية رأس المال البشري بدول المغرب العربي والبحث عن وسائل وطرق تحسينها ودعمها بأبعادها الكلية والجزئية أمر أساسي لبناء إستراتيجيات التنمية المستقبلية في ظل انفتاح الدول المغاربية على العالم الخارجي، ومن هنا جاء موضوعنا المعنون بـ **تنافسية رأس المال البشري العربي – دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي–** .

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع من حداثة موضوع التنافسية الدولية الذي أخذ اهتمام واسع حيث أصبح للتنافسية مجالس ومعاهد وهيئات دولية، وتزداد أهمية البحث عندما نتحدث عن تنافسية رأس المال البشري كأحد أهم عوامل الإنتاج وبالأخص في ظل امتلاك الدول المغاربية الثروات والموارد التي تعتبر من دعائم التنافسية، وما يزيد البحث أهمية هو أن التحليل والمقارنة سيكون بين دول اتحاد المغرب العربي، كما أن قوة البلدان اليوم أصبحت تقاس بنوعية الإستثمار في رأس المال البشري، حيث كلما كان رأس المال البشري أكثر تعليما وبصحة جيدة لا ينخره المرض كلما دل على نوعية جيدة تزيد من تحسين التنافسية الكلية للبلد.

أهداف الموضوع: يهدف هذا الموضوع أساسا إلى: تحليل نتائج متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية، إضافة إلى أهداف جزئية أخرى تتمثل في:

- إبراز مختلف المستجدات الدولية التي ساهمت في ضرورة الاهتمام بتنافسية الدول.
- ضبط مفهوم التنافسية والمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بها سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى القطاع أو الدولة ككل.
- الكشف عن واقع التنمية البشرية بدول المغرب العربي، وأهم التحديات التي تواجهها.
- تحليل متغيرات تنافسية رأس المال البشري بالتركيز على دول اتحاد المغرب العربي.
- تقديم أهم الإجراءات التي يمكن من خلالها تحسين تنافسية رأس المال البشري.

أسباب إختيار الموضوع: تتعدد أسباب اختيارنا للموضوع بين الأسباب الموضوعية والذاتية:

الأسباب الموضوعية:

- موضوع التنافسية الدولية من المواضيع الحديثة نسبيا، والتي لها علاقة بالكثير من المستجدات العالمية، كما أنها أصبحت ضرورة حتمية لفرض التواجد والوجود في بيئة عالمية لا مكان لها إلا لمن يمتلك إقتصاد تنافسي أساسه موارد نوعية.
- تنافسية الاقتصاديات المغاربية على إنفراد لم تحظ بالاهتمام الواسع من قبل الباحثين، حيث نجد مختلف الدراسات ركزت على جانب الميزة التنافسية للمؤسسات وكذا تنافسيتها، في حين أهملت جانب تنافسية الدول.
- كون الموضوع يهدف إلى التعرف على مؤشرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية، حيث نجد الدول العربية عموما تجتهد في توفير الأموال والتكنولوجيا والمواد الأولية لمختلف المشاريع مع تشييد المصانع دون التركيز على الموارد البشرية.

الأسباب الذاتية:

- يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تم اقتراحها في ختام مذكرة الماجستير التي قمت بإنجازها.
- الرغبة الشخصية في البحث عن واقع تنافسية رأس المال البشري وكل ما يتعلق بتجارة وإقتصاد الدول العربية وبالخصوص دول إتحاد المغرب العربي التي تعتبر الجزائر دولة عضو فيه.

وبناءاً على ما سبق تم طرح **السؤال الرئيسي** التالي:

ما هو واقع متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية في دول إتحاد المغرب العربي؟ وما مدى تكوين رأس مال بشري تنافسي بمجموعة الإتحاد، وما هي التحديات التي تواجه تحسين تنافسية رأس المال البشري؟

وبغية الإلمام بالسؤال الرئيسي تم طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- فيما تتمثل الأسباب والعوامل التي جعلت من تنافسية الدول وضرورة تدعيمها أحد العناصر الأساسية في صياغة مختلف السياسات الحكومية؟
- ما هي ملامح الإستثمار في رأس المال البشري؟
- فيما تتمثل مؤشرات قياس التنمية البشرية، وما هو واقع هذه المؤشرات بالدول المغاربية؟

- هل حققت دول المغرب العربي مراتب مقبولة ضمن مجموعة الدول العربية إستنادا إلى مؤشرات تنافسية رأس المال البشري ؟
- ما هي الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين وترقية تنافسية رأس المال البشري في دول المغرب العربي؟

الفرضيات: كإجابات أولية تم طرح الفرضيات التالية:

- قد تكون مجموعة من العوامل جعلت من تنافسية الدول تحتل مكانة في سياسة من الحكومات من أهمها حدة المنافسة العالمية، مع استحالة العزلة في ظل الواقع العالمي، الذي يتطلب إمتلاك الدول لموارد تنافسية لها ما يميزها عن موارد باقي الدول.
- قد تحقق دول إتحاد المغرب العربي مراتب مشرفة عالميا من حيث مؤشر التنافسية العالمي، كما قد تحقق نتائج مرضية لمختلف مؤشرات التنافسية العربية، وذلك لإمتلاك المجموعة لإمكانيات تمكنها من ذلك.
- التنمية البشرية تقوم على مبدأ تمكين الإنسان من مختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية المشروعة، ومن أهم ذلك هو تمكينه من الخدمات التعليمية والصحية.
- يمكن أن تكون دول المغرب العربي قد حققت نتائج مرضية لمختلف مؤشرات التنمية البشرية.
- قد تكون دول إتحاد المغرب العربي حققت نتائج مقبولة لمختلف متغيرات رأس المال البشري، وبالأخص المجموعة التي تمتلك موارد مالية (خاصة الدول النفطية).
- متغيرات تنافسية رأس المال البشري تتكون من مجموعة من المتغيرات أهمها الصحة والتعليم وبالتالي الإهتمام بالصحة والتعليم قد يحسن من تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية.

حدود البحث: سنعالج موضوع تنافسية رأس المال البشري من خلال المقارنة بين دول إتحاد المغرب العربي ضمن الحدود والأبعاد التالية:

- **البعد النظري**: سنحاول من خلال الجانب النظري التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنافسية العالمية ورأس المال البشري بالإضافة إلى التطرق إلى التنمية البشرية كما قد يرتبط رأس المال البشري بالإبتكار ولكن ركزنا في التحليل على متغيرات المعهد العربي للتخطيط وهما التعليم والصحة.

- **البعد التحليلي**: البحث الذي سنقوم بانجازه يتطلب منا التطرق إلى مجموعة من المفاهيم والمتغيرات وبالأخص التنافسية الدولية والتنافسية الكامنة والجارية للدول محل المقارنة، بالإضافة إلى التنمية البشرية والكشف عن نتائجها لإرتباطها بشكل مباشر برأس المال البشري.
- **البعد الزماني**: بحثنا يتوافق مع تحولات عميقة حدثت على مستوى البيئة العالمية والتي تتطلب من الدول إمتلاك رأس مال بشري كفء ذو نوعية عالية يمكن له الاستفادة من مختلف التغيرات التكنولوجية وكذا التأثير في البيئة العالمية التنافسية من خلال الإبتكار والتطوير، ولهذا ركزنا من خلال البحث على تحليل متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية (إبتداءا من أول تقرير سنة 2003، وآخر تقرير سنة 2012) والذي يشير إلى أن رأس المال البشري يقاس من خلال مؤشري الصحة والتعليم دون أن نغفل جانب مهم جدا في تحسين مؤشرات هاتين المتغيرين وهو مفهوم التنمية البشرية وذلك من خلال تقارير التنمية البشرية العالمية إبتداءا من تقرير سنة 2000 إلى غاية تقرير سنة 2014.
- **البعد المكاني**: سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى نتائج متغيرات رأس المال البشري ومختلف المؤشرات الاقتصادية والبشرية والسكانية بدول المغرب العربي الخمس (الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب، ليبيا)، بإعتبار أنه لا يمكن معرفة مدى التقدم في تحسين متغيرات رأس المال البشري إلا من خلال المقارنة بين مجموعة من الدول وهو الأمر الذي عملنا على تحقيقه من خلال البحث.

منهج البحث:

بغية الإجابة عن الأسئلة المطروحة، وإثبات صحة الفرضيات من عدمه، سيتم الإعتماد على **المنهج الاستنباطي** من خلال أداة التوصيف وهذا عند تقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنافسية ومؤشراتها سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، وكذلك التطرق إلى المفاهيم المتعلقة برأس المال البشري وضرورة الإستثمار فيه مع الإشارة كذلك إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية، و**المنهج الاستقرائي** وأداته التحليل للبيانات والإحصائيات المتعلقة بواقع التنمية البشرية، ومختلف مؤشرات التنافسية العربية مع التركيز على التحليل والمقارنة لمتغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية.

الدراسات السابقة:

- **فرحات غول**، مؤشرات تنافسية المؤسسات الإقتصادية في ظل العولمة الإقتصاديةً حالة المؤسسات الجزائريةً، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، حاول الباحث من خلال الموضوع الكشف عن مختلف المؤشرات والعناصر التي تحدد تنافسية المؤسسة الإقتصادية

وبالأخص في ظل انفتاح الجزائر على العالم الخارجي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن تنافسية المؤسسة هي محصلة لمجموعة من القوى الداخلية والخارجية تتفاعل فيما بينها من أجل إظهار قدرة المؤسسة على مواجهة المنافسين.

- **دويس محمد الطيب**، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدولً حالة الجزائرً، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، حاول الباحث البحث في الأسباب التي جعلت المؤسسات الجزائرية تغيب عن الأسواق وقد توصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن من الأسباب هو عدم الاهتمام بمجال البحث والتطوير والاختراع لتطوير القدرات التنافسية للمؤسسة.
- **قاسي ياسين**، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة البليدة، 2005، وحاول الباحث الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن للتنافسية الجبائية أن تؤثر على تنافسية الدول؟ وقد توصل لنتيجة أساسية هي أن التنافسية الجبائية لها دور كبير في دعم تنافسية الدول وترقيتها، ومدخل للنهوض بقطاع الإستثمار والإنتاج.

ولكن نحن سنعالج موضوع تنافسية الدول المغاربية من خلال التركيز على تنافسية رأس المال البشري وذلك من خلال المقارنة بين نتائج المتغيرات المشار إليها في تقارير التنافسية العربية (التعليم والصحة).

صعوبات البحث: هناك مجموعة من الصعوبات واجهتنا أثناء انجاز البحث أهمها ما يلي:

– صعوبة المعالجة النظرية لموضوع تنافسية رأس المال البشري بسبب قلة البحوث التي تطرقت إلى موضوع تنافسية رأس المال البشري من قبل وهو الأمر الذي يجعلنا نحاول التطرق إليه في حدود المتغيرات المشار إليها في تقارير التنافسية العربية.

– هناك شح للمعلومات والبيانات وخاصة تلك الخاصة بمؤشر الصحة في بلدان المغرب العربي.

– صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع خاصة الحديثة منها بسبب الحداثة في معالجة هذه المواضيع إضافة إلى قلتها.

أقسام الدراسة : بغية الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح، واثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات المطروحة عالجنا الموضوع من خلال مقدمة عامة للموضوع، وستة فصول كالتالي:

– **الفصل الأول**: سنتناول في هذا الفصل التنافسية الدولية وعلاقتها بالمتغيرات العالمية الحديثة حيث بدأنا هذا الفصل بتقديم الإطار العام للتنافسية وذلك من خلال التعرف على مفهومها على مستوى المؤسسة والقطاع والدول، مع التركيز على أهمية كل مستوى للنهوض بالمستوى الموالي ثم الإشارة إلى محدداتها وأنواعها، ليأتي فيما بعد الإشارة إلى مؤشرات قياس التنافسية عند كل مستوى من مستوياتها، وفي نهاية

الفصل تم التطرق إلى أن التنافسية هي نتيجة حتمية لمجموعة من المتغيرات والتحولات عرفتها البيئة العالمية على غرار التكتلات الإقليمية ومنظمات عالمية وظهور اقتصاد المعرفة.

– **الفصل الثاني**: سنقوم في هذا الفصل بالكشف عن واقع تنافسية دول المغرب العربي حيث تطرقنا في البداية إلى أهم ملامح اقتصاديات الدول المغاربية، وذلك من خلال الإشارة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وإنتاج أهم القطاعات الإقتصادية، بعد ذلك تعرفنا على واقع التنافسية الجارية في دول المغرب العربي من خلال تقديم نتائجها وفق تقارير التنافسية العربية بالتركيز على تقريري 2009-2012، وفي الأخير تم الكشف عن نتائج متغيرات التنافسية الكامنة، مع الإشارة إلى نتائج تنافسية المجموعة وفق المنتدى الاقتصادي العالمي.

– **الفصل الثالث**: نتطرق من خلاله لموضوع الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك من خلال التعرف على مفهوم رأس المال البشري ومختلف المفاهيم المرتبطة به، مع الإشارة إلى أهميته ومؤشراته وتطور نظريته مع تقديم الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري بالتعرف على مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري وأهميته ومحدداته وأوجه، وفي نهاية الفصل تم التطرق إلى علاقة الاستثمارات البشرية بالنمو الاقتصادي والتوظيف والتنمية البشرية.

– **الفصل الرابع**: سيتم التركيز فيه على محاولة الكشف عن أهمية التنمية البشرية وإعتبارها كمدخل لتكوين رأس مال بشري تنافسي، وذلك من خلال تقديم ماهية التنمية البشرية حيث تم التطرق إلى تعريف التنمية البشرية ومختلف المفاهيم المرتبطة بها، ثم التطرق إلى أهم مؤثرات قياس التنمية البشرية بالتركيز على المؤشرات التي وردت في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة، والتي من أهمها مؤشر التنمية البشرية مؤشر الفقر البشري ومؤشرات أخرى ترتبط بالتمكين النسوي والتكنولوجي، لنشير في نهاية الفصل إلى أهم الانتقادات التي وجهت لمؤشرات قياس التنمية البشرية.

– **الفصل الخامس**: حاولنا من خلال هذا الفصل الكشف عن واقع وتحديات التنمية البشرية في دول المغرب العربي حيث تعرفنا في البداية على المحور الاقتصادي والاجتماعي للسكان وذلك من خلال تطور السكان وتطور القوى العاملة وخصائصها الاجتماعية مع الإشارة إلى معضلة البطالة في دول المغرب العربي، ليتم فيما بعد الكشف عن نتائج أهم مؤشرات التنمية البشرية بالمجموعة وذلك من خلال تطور دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري، لنختم الفصل بالتطرق إلى مختلف التحديات العالمية التي تواجه التنمية البشرية عبر العالم ونوع آخر من التحديات تواجه المنطقة المغاربية.

– **الفصل السادس**: وهو كتكملة للفصل الخامس حيث نحاول من خلاله تحليل جوانب تنافسية رأس المال البشري في الدول المغاربية وفق تقارير التنافسية العربية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، وذلك من

خلال التطرق إلى تطور نتائج رأس المال البشري بدءا من أول تقرير للتنافسية العربية سنة 2003 ثم التعرف على نتائج أهم متغير لرأس المال البشري ضمن التنافسية وهو متغير لتعليم بعد ذلك التعرف على نتائج متغير الصحة ومدى تطوره، أما المبحث الثاني فخصص لمتغيرات أخرى تعكس تنافسية رأس المال البشري وإن كانت لا تعكس ذلك بشكل مباشر على غرار متغير الإنتاجية، متغير الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة، ليختم الفصل في الأخير بالإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه تنافسية رأس المال البشري وذلك من خلال تحديات تواجه قطاع التعليم، وأخرى تواجه قطاع الصحة مع تقديم مجموعة من السبل لتحسين تنافسية رأس المال البشري ومواجهة مختلف التحديات.

- **أخيرا سنختم بحثنا بخاتمة** شملت أهم النتائج النظرية والتطبيقية مع الإجابة على السؤال الرئيسي والفرضيات إضافة إلى تقديم مجموعة من الإقتراحات التي نراها ضرورية لتحسين متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية مع اقتراح آفاق للبحث يمكن أن تدفع الباحثين إلى مواصلة البحث في الموضوع من خلال مداخل أخرى.

الفصل الأول

التنافسية وعلاقتها بالتطورات العالمية المعاصرة

الفصل الأول: التنافسية وعلاقتها بالتطورات العالمية المعاصرة

مدخل:

أصبح في عصرنا الحالي للتنافسية إهتمام واضح، إذ أنه أصبح يتطلب من المؤسسة تحقيق النمو والأرباح لضمان البقاء، والأفراد الذين يرغبون في المحافظة على مناصبهم عليهم أن ينتجوا منتجات تحقق إحتياجات السوق وتضمن البيع،كما يجب على الدول التي ترغب في إستدامة مستويات النمو والرفع من مستوى المعيشة أن تتوجه نحو تحسين تنافسيتها.وتعتبر المؤسسة حلقة مهمة في التنافسية إذ أن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالمية تكون قادرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، كون هناك إرتباط بين مستوى معيشة أفراد دولة ما وقدرة المؤسسات العاملة بها على إقتحام الأسواق الدولية. ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بالتنافسية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للتنافسية

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية

المبحث الثالث: التنافسية والتطورات العالمية

المبحث الأول: مدخل عام للتنافسية

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة النسبية ولا يخضع لنظرية إقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة 1981-1987 التي عرفت عجزا كبيرا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلاتها مع اليابان وزيادة حجم الديون الخارجية،ثم ليظهر الإهتمام مجددا بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات من القرن الماضي كنتاج للنظام الإقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة والتوجه العام نحو نهج إقتصاد السوق.

المطلب الأول: تعريف التنافسية

نظرا لحداثة المفهوم كما أشرنا سابقا لا يوجد إجماع على تعريف واحد شامل وكامل للتنافسية هذا من جهة، كما يختلف مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة مع مفهومها على مستوى القطاع وعلى مستوى الدولة من جهة أخرى، ولهذا سنحاول أن نفصل بين مفهوم التنافسية عند كل مستوى من المستويات الثلاثة.

أولا: تنافسية المؤسسة

يتمحور تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات حول قدرة هذه الأخيرة على تلبية رغبات المستهلكين، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، أما التعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب بمعنى تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"[1]. وحسب النموذج النظري للمنافسة الكاملة تكون المؤسسة غير تنافسية إذا كانت تكلفة إنتاجها المتوسطة تفوق سعر منتجاتها في السوق[2] ، مما يعني أنها لم تستغل الموارد المتاحة لها بعقلانية وأساءت طريقة تخصيصها.

[1] وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس، 19-21 جوان 2001، ص56.

[2] Donald. G ; MC Fetridge , la compétitivité : notion et mesures, ottawa industrie canada, avril 1995 ; document hors série n05 ; p :03 sur : http:/www.ic.gc.ca/epic/site/eas-nsf/v-wapj/op5f.pdf/§file, vue le 06/04/2011

كما تم تعريف تنافسية المؤسسة على أنها "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة[1]". كما توجد إتجاهات أخرى عرفت تنافسية المؤسسات إنطلاقا من حصتها السوقية وكذا إنخفاض تكاليف الإنتاج لديها.

ثانيا: تنافسية القطاع

تنافسية قطاع هي قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الإعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة وتفوقها، كما عرفت تنافسية القطاع " بأنه يكون القطاع تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية لعوامل إنتاجه مساوية أو أعلى منها لدى المنافسين الأجانب، ويكون تنافسيا أيضا إذا كان مستوى تكاليف الوحدة الواحدة منه (المتوسطة) يساوي أو يقل عن مستواه لدى المنافسين الأجانب[2]"

ثالثا: تنافسية الدولة

هناك اهتمام واسع من قبل الكتاب الإقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، ولهذا نجد العديد من التعاريف لتنافسية الدولة وهي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للتنافسية، ففي السبعينات من القرن الماضي ارتبط هذا المفهوم بجوانب التجارة الخارجية وفي الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية وفي التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية، في بداية القرن الحالي ارتبط بقدرة الدولة على رفع مستويات معيشة أفرادها. وفيما يلي تقديم لمختلف التعاريف التي قدمت للتنافسية.

1-المنتدى الإقتصادي العالمي: عرفها في تقرير التنافسية العالمي على أنها:" قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[3]". وفي

[1] Jordan 's competitiveness book ; confronting the competitiveness challenge, p :07 ; sur www.competitiveness.gov.jo/files/pdf, vue le 06/04/2011.
[2] Donald. G ; MC Fetridge ; opcit, p12.
[3] علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين، تقرير صندوق النقد العربي" القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، أبوظبي للطباعة والنشر، 1999، ص23.

تعريف ثان هي " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة[1]"، وفي تقرير المنتدى سنة 2005 عرفها بأنها "تلك المجموعة من العوامل، سياسات ومؤسسات تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة ومن ثم مستوى الإزدهار الممكن تحقيقه في الإقتصاد". ومن جانب آخر تعد الإنتاجية المفتاح الأساسي لمعدلات العائد على الإستثمار الذي يحدد بدوره معدلات النمو الكلية للإقتصاد، وبالتالي الإقتصاد الأكثر تنافسية مرجح أن ينمو بوتيرة أسرع على المديين المتوسط والطويل.

2-المعهد الدولي للتنمية الإدارية: يعرف المعهد التنافسية بأنها "قدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية وبالعولمة والإقتراب، ويربط هذه العلاقات نموذج إقتصادي إجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف[2]". والملاحظ أن التعريف قدم أربعة أبعاد أساسية تضم عددا من البدائل التي تختار الدولة إتباعها وهي تشكل في النهاية ملامح البيئة التنافسية للدولة، وتتمثل هذه البدائل في[3]:

أ- إدارة الأصول والعمليات لتحقيق التنافسية: تعتمد الدولة على ما تمتلكه من الأصول سواء موارد طبيعية وعمالة أو خلق موارد إنتاج جديدة إذا كانت تفتقر إلى هذه الأصول.

ب-الجذب والهجوم: باتباع سياسات تستهدف إختراق الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات، أو السعي نحو جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

ج-الإعتماد على التباعد والتقارب لتحقيق التنافسية: مفاد ذلك أن التنافسية يتم تحقيقها في السوق المحلي بما يصاحبها من إرتفاع معدلات الحماية والتركيز على الأنشطة التقليدية، أو الإتجاه إلى الأسواق العالمية.

د-يمكن للدولة التنافس في بيئة تؤمن بالمبادرات الفردية وتتمسك بالإعتبارات الإجتماعية.

3-منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية: عرفت التنافسية على مستوى الإقتصاد الوطني بأنها:"الدرجة التي من خلالها يمكن للدولة وفي ظل سوق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2003، ص21.

[2] المرجع السابق الذكر، ص21.

[3] منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، القاهرة، العدد 19، 2002، ص16-17.

الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخول الحقيقية للشعب على المدى الطويل[1] "، كما تعرفها أيضا بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه إختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسع الدخل المحلي الحقيقي[2]".

4-المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: يعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات متزايدة في الأجل الطويل[3]"

5-المجلس الأوروبي: عرفها في إجتماعه ببرشلونة سنة 2000 على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك إجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الإقتصادية[4]".

6-المعهد العربي للتخطيط: حاول فريق المعهد العربي للتخطيط في تقرير التنافسية العربية سنة 2003 تقديم تعريف للتنافسية بأنها:"الأداء النسبي الحالي والكامن للإقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الإقتصاديات الأجنبية[5]". وحسب هذا التعريف فإن التنافسية نسبية وليست مطلقة (الدولة لا يمكن أن تكون لها تنافسية عالية في صناعة معينة بشكل مطلق وإنما ستكون لها تنافسية مقارنة مع الدول الأخرى أو بالنسبة للسلع الأجنبية في السوق العالمية)، كما يعتبر المعهد العربي للتخطيط أن قطاعي التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مجالات تطوير تنافسية الدول العربية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية لتحقيق النمو الإقتصادي المستدام والرفاهية للأفراد بتحسين مستوى معيشتهم، من خلال دخل فردي مطرد الإرتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة[6].

7- الإقتصاديين مثلهم مثل المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية، حاولوا من جهتهم تقديم تعريف للتنافسية وفيما يلي سنحاول تقديم أهم هذه التعاريف:

---

[1] Stéphone garlli, competitiveness of nation : the fundamentals IMD world competitiveness year book, 2006, http:// www.imd.ch/research/centrs/wcc/upload/fundamentals/2006.pdf, vue le 24/06/2011

[2] تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر-، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص05.

[4] لستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الإقتصادية بين أمريكا واليابان، عالم المعرفة،العدد 204، 1995،ص61.

[5] تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سبق ذكره، ص22.

[6] المرجع نفسه، ص26.

أ- تعريف Aldington : "التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية[1]". وهو تعريف مكافئ تبناه Scottand lodge "التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أوالخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده"

ب- الإقتصادي الأمريكي Jeffrey sachs قدم تنافسية الدولة على أنها:"القدرة على إنتاج سلع وخدمات يمكن تسويقها دوليا، على أن يؤدي هذا الإنتاج إلى تزايد الدخل الحقيقي لمواطنيها[2]".

ج- بورتر حاول ربط التنافسية بالإنتاجية ومستوى المعيشة وبالنسبة له فإن فهم التنافسية يجب أن ينطلق من التركيز على المصادر الأساسية للإزدهار والرخاء الإقتصادي، بمعنى مستوى المعيشة في الدولة يتحدد بإنتاجية إقتصادها، وأن الإنتاجية تعتمد على قيمة منتجات وخدمات الدولة معا مقاسة بالأسعار التي يمكن أن تطلب بها في الأسواق وبالكفاءة التي يمكن أن تنتج بها، بما ينعكس في الأخير على زيادة حصة الدولة من السوق العالمية ومن ثم ضرورة تخصصها في الصناعات ذات الإنتاجية العالية لتحقيق التنافسية[3]".

وفي الأخير رغم إختلاف كل هذه االمفاهيم إلا أنها تقع ضمن إحدى المجموعات الثلاث والتي تعرف التنافسية إنطلاقا من جوانب التجارة الخارجية وقدرتها على تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، أو إما السياسة الصناعية وتحقيق إنتاج وفق المعايير والمميزات الدولية أو إما بجوانب رفع مستويات معيشة أفراد الدولة إنطلاقا من نمو مطرد للمداخيل الحقيقية للأفراد. كما لا بد من الإشارة إلى العلاقة بين التنافسية على المستويات الثلاثة هي علاقة تكاملية بحيث أن أحدهما يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لإكتساب مقدرة تنافسية

[1] وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] حاتم القرنشاوي، سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للإقتصاد المصري، ورقة عمل حول صناعة البرمجيات، تقرير صندوق النقد العربي"القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، شركة أبوظبي للطباعة والنشر،1999،ص296.

[3] منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مرجع سبق ذكره، ص17.

على الصعيد الدولي وبالتالي الرفع من المداخيل الحقيقية للأفراد مما يساهم في تحقيق مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.

المطلب الثاني: أهمية تنافسية الدول ومحدداتها

أولا: أهمية تنافسية الدول: تكمن أهمية التنافسية فيما يلي:

1-تعظيم الإستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الإقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته ويشير تقرير التنافسية العالمية إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الإستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبرى.

2-التنافسية والتنمية: النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية وجهان لعملة واحدة في ظل عالم متغير، فلا وجود لعالم أول وعالم ثالث وإنما عالم سريع وعالم بطيء في زمن انتقلت فيه التنافسية من إطار المكان إلى الفضاء التخيلي، حيث لاوجود للحدود السياسية التي يمكن أن تقف كحاجز في وجه التجارة الدولية.

3-التنافسية والإنتاجية: في ظل التغيرات العالمية كان لزاما أن يعطى للقطاع الخاص دور الريادة مع بقاء الدولة في دور الداعم له، وهذا ما جعل القطاع الخاص يستثمر كل طاقاته للوصول إلى مزيد من المعرفة عن حاجات السوق وكل ما من شأنه أن يرفع من إنتاجيته.

4-التنافسية والكفاءة التشغيلية: لتحقيق الإنتقال في المنافسة من رتبة التابع إلى رتبة القائد في قطاع صناعة معين لا بد من إتباع إستراتيجية إنتقالية، تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط المتبعة من قبل المؤسسات إلى عمل فوري إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالإستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج.

5-النظر إلى الصناعة كعنقود من شأنه تحديد مدى التنافسية الصناعية من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات في قطاع ما، لذلك يمكن للصناعات المتميزة المنافسة محليا ودوليا. حيث يمثل العنقود سلسلة مترابطة من الصناعة ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو المهارات المطلوبة.

6-التنافسية والمعرفة: لابد من تحويل المعلومة إلى معرفة من خلال تجميع المعلومات الأولية وتحليلها ودراستها، ومن ثم وضعها في إطار عام منطقي يسهل استيعابه وبالتالي استخدامه كمرجع يربط

الإستراتيجيات التنموية المختلفة ببعضها البعض فيتم توظيفه لتحسين مستوى القيمة المضافة وبالتالي تحسين تنافسية الدول والنهوض بإقتصادها.

ثانيا:أهداف التنافسية: سياسة التنافسية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تشجيع المنافسة وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية والدولية، وذلك من خلال تعزيز المنافسة السوقية، تحقيق الفعالية، توظيف الموارد وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها[1]. كما أن الحديث عن أهداف التنافسية يقودنا إلى الحديث عن التنظيم الإقتصادي وذلك لإرتباطه الوثيق به، إذ يعتبر هذا الأخير شرط رئيسي لتحقيق أهداف التنافسية خاصة إذا تعلق الأمر بالكفاءة الإقتصادية ورفاهية المستهلك من خلال الرفع من دخله في إطار عمل آلية السوق، وكذا تدخل الحكومات في تحقيق آلية السوق وذلك بوضع آليات تنظيمية لعمل السوق، وعلى العموم فإن الهدف الرئيسي للتنافسية هو تعزيز قدرة الإقتصاد على التعامل مع الخارج بفعالية وكفاءة وهذا لا يتم إلا من خلال صنع إقتصاد تنافسي يملك العديد من الخصائص التي تؤهله للتفوق وتحقيق أهدافه والتي من بينها[2]:

-زيادة الغنى وتراكمه والسعي نحو تحقيقه على جميع الأصعدة كزيادة الدخل للعامل وزيادة العائد للمؤسسة.

-الإنفتاح الواسع على الآخرين من خلال طرح منتجات في مختلف الأسواق.

-التوغل إلى السوق العالمية والتحول من تغطية السوق المحلية إلى تغطية مختلف الأسواق العالمية.

ثالثا: محددات تنافسية الدول: تحقيق الدولة لمزايا تنافسية يحتاج إلى عدة مقومات تساعد على تحقيقها، حيث وضع "بورتر" مجموعة محددات تجعل من الدولة بيئة ملائمة للمؤسسات بغية خلق وتنمية قدراتها التنافسية وهي تتمثل في أربعة محددات أساسية ومحددين ثانويين جمعت في شكل واحد متكامل يعرف بنموذج "الماسة أو المعين" وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] مصطفى بابكر، سياسات التنظيم والمنافسة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 28، 2002، ص04.

[2] محسن أحمد الخضيري، صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004،ص40.

الشكل رقم (01-01): النظام المتكامل للميزة التنافسية وفقا لنموذج بورتر

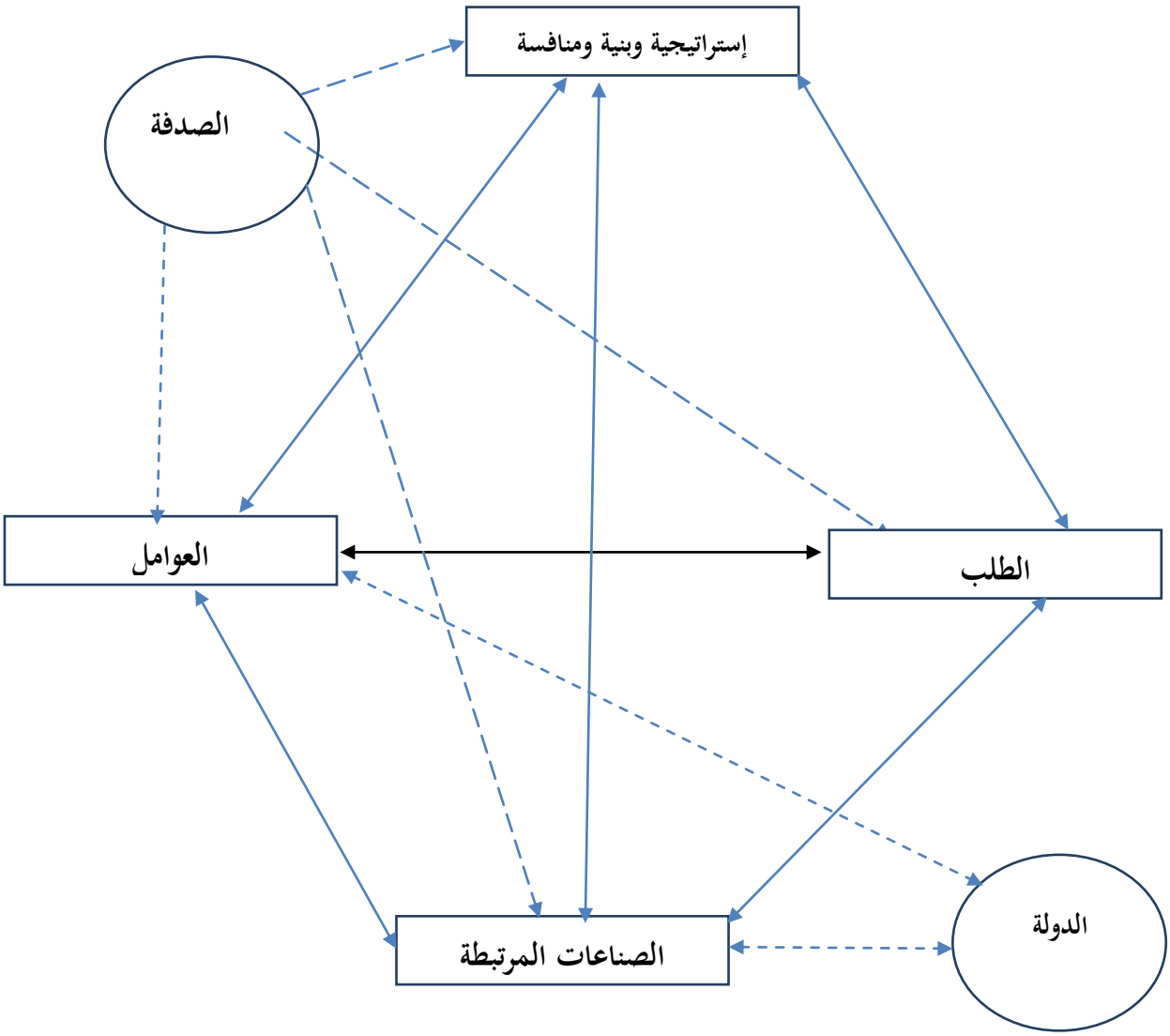

ـــــــ تأثيرات متبادلة بين المحددات الرئيسية

..... تأثير المحددات الثانوية على المحددات الرئيسية

Source : Michael porter, L'Avantage concurentiel des nation, inter edition, Paris, 1993, p 141.

يوضح الشكل أعلاه مختلف المحددات المتعلقة بتنافسية الدولة التي سنحاول تفصيلها كما يلي:

1-المحددات الرئيسية: اعتبر بورتر هذه المحددات أساس بناء التنافسية الوطنية وهي تتمثل في:

أ-العوامل: تتوفر الدولة على عوامل إنتاج تتميز بعضها بالوفرة والبعض الآخر بالقلة وهي ضرورية للصناعات، وتشمل اليد العاملة والموارد الطبيعية ورأس المال والبنية الأساسية. إذ يتفق بورتر مع النظرية النيوكلاسيكية التي تقوم أساسا على عوامل الإنتاج، ومفادها أن كل دولة تتوفر على عوامل أساسية ستصدر سلعا يتوقف إنتاجها على العوامل الأكثر وفرة، مثلا: تصدر دولة ما المنتجات الزراعية إذا توفرت لها المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة واليد العاملة الكثيفة. وبذلك تؤدي وفرة العوامل في دولة ما دورا مهما للحصول على الميزة التنافسية[1]، وقد قام بورتر بتقسيم العوامل المحددة للتنافسية إلى خمسة مجموعات هي:

-الموارد البشرية: وتتمثل في العمالة المدربة والمؤهلة المتمتعة بمستوى عال من المهارة وهي تضم عدة أصناف بدءا من العامل البسيط إلى أعلى مستوى من الكفاءة والتأهيل.

-الموارد المادية: تتمثل في وفرة ونوعية وتكلفة الأرض والماء والمعادن والغابات ومصادر الطاقة ومناطق الصيد، ويمكن إضافة الظروف المناخية والموقع الجغرافي والمساحة.

-الموارد المعرفية: تتضمن المعرفة العلمية والتقنية، أما مصادر هذه المعارف فهي الجامعات ومراكز البحث العامة والخاصة ودراسات السوق والمؤلفات العلمية وقواعد البيانات...إلخ.

-الموارد الرأسمالية: تتمثل في حجم وتكلفة رؤوس الأموال المتوفرة لتمويل المؤسسات، وتتأثر هذه الموارد بمعدل الإدخار وبنية أسواق رؤوس الأموال التي تختلف من دولة إلى أخرى.

-البنية الأساسية أو القاعدية: تتمثل في نوعية وجودة وتكلفة البنية الأساسية وطريقة إستخدامها، وهي تشمل شبكات النقل والإتصالات وأنظمة الدفع وتحويل الأموال وغيرها.

[1] Michael Porter, l'avantage concurentiel des nations, inter èditions, paris, 1993, p p79-81 .

- وفرة عنصر من العناصر السابقة الذكر لا يعتبر كافيا لتفسير أداء التنافسية فأغلب الدول تملك موارد ولكن الإشكال يطرح في كيفية إستخدامها وتوجيهها نحو تعزيز التنافسية. وبغية التعمق أكثر في دور العوامل في خلق التنافسية قام بورتر بتقسيم آخر ميز فيه بين:

- العوامل الأساسية (الأولية): تتمثل خاصة في العوامل الموهوبة والموروثة وتشمل الموارد الطبيعية والمناخ والموقع الجغرافي واليد العاملة غير المؤهلة ومتوسطة التأهيل.
- العوامل المعقدة (المتقدمة): تتمثل في البنية الأساسية للإتصالات وتبادل المعلومات الرقمية واليد العاملة عالية التأهيل مثل: المهندسين والباحثين، بالإضافة إلى المعاهد الجامعية المخصصة للبحث في جميع العلوم الرائدة.
- العوامل غير المتخصصة: وهي العوامل التي يمكن إستخدامها في عدد من الصناعات المختلفة وتشمل شبكة الطرق والسوق المالي والأفراد المتعلمين والمثقفين...إلخ.
- العوامل المتخصصة: وهي تلك العوامل التي لاتخص إلا عددا محدودا من الصناعات، وتشمل الأفراد ذووا المهارات المميزة، والبنى القاعدية الخاصة والمعارف في مجالات معينة، إذ كلما كانت العوامل معقدة كلما كانت متخصصة.
- العوامل الموروثة (الموهوبة): هي تلك العوامل الموجودة أصلا لدى الدولة مثل: الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي.
- العوامل المكتسبة (المبتكرة): تعتبر الأكثر قدرة على تحقيق مزايا تنافسية أكبر وبشكل مستديم لأنها تتميز بالتعقيد والتخصص، ويعتبر الإبتكار والإختراع المصدرالأساسي لخلق تنافسية الدولة خاصة إذا كانت تعاني من عجز في بعض العوامل وبالتحديد فيما يتعلق بالعوامل الأولية، ويعتبر العجز في معظم الأحيان بمثابة المحرك للإبتكار.

ب- الطلب: يتم إختبار التأثير الكبير للطلب المحلي على الميزة التنافسية من خلال طبيعة وتنوع إحتياجات المستهلكين، فالدولة تكتسب ميزة في الصناعات التي تكون مؤسساتها قادرة على فهم أحسن وإستيعاب أوسع للطلب المحلي مقارنة بالمنافسين الأجانب بالإضافة إلى ذلك تكتسب الدولة هذه الميزة من خلال قدرة المستهلكين المحليين على تشكيل أداة ضغط على المؤسسات من أجل المزيد من الإبداع

والإبتكار الذي يسمح بتلبية وإرضاء إحتياجاتهم الكبيرة بشكل أسرع، وهو ما يعني تنوع المنتجات وتحسين جودتها وبذلك تكون الخبرة التي اكتسبتها المؤسسات في السوق المحلي مفيدة لإقتحام الأسواق الأجنبية. كما وضح بورتر أن الحجم الكبير للسوق المحلي يحقق مزايا تنافسية في الصناعات التي توفر إمكانيات إقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى إهتمام بورتر بمعدل نمو هذا الطلب وتطوره وأوضح أن الإستثمار في صناعة معينة يتوافق مع سرعة الطلب المحلي أكثر من إعتماده على حجم السوق، وهذا يتطلب من المؤسسات السباق نحو إمتلاك التكنولوجيات المتطورة والتحكم فيها.

ج–الصناعات المرتبطة والمدعمة (المكملة والمغذية): وجود صناعات مساندة تنافسية على المستوى الدولي يساعد في منح مزايا للصناعات الأخرى، حيث تتمكن هذه الأخيرة من الوصول إلى المدخلات التي تحقق أحسن علاقة لـ النوعية/السعر بطريقة فعالة وسريعة ومفضلة. أي أن وجود صناعة مكملة تنافسية يدعم تنافسية الصناعة الرئيسية ويكون ما يسمى بعناقيد صناعية تتميز بالاعتماد المتبادل والقدرة الكبيرة على نقل المعلومات والإستخدام المكثف للتكنولوجيا. بمعنى أن بورتر إنتقل هنا من التحليل على مستوى الوحدة إلى التحليل على مستوى أوسع وأكثر تعقيدا وهو التحليل العنقودي أي تجمع من الصناعات المتشابكة ذات العلاقات الأمامية والخلفية المتكاملة رأسيا وأفقيا ومن ثم تسهيل إنتقال المعلومات والأفكار الجديدة.

د– إستراتيجية وبنية ومنافسة المؤسسات: تعتبر البيئة التي تنشأ وتنظم وتسير وتتطور فيها المؤسسات كمحدد رئيسي للتنافسية يضاف إليها المنافسة المحلية. وتختلف إستراتيجيات وأنماط تنظيم المؤسسات بشكل كبير من دولة إلى أخرى كما يلعب نوع المنافسة المحلية دورا أساسيا في عملية الإختراع والإبتكار والنجاح النهائي على المستوى الدولي، ففي إيطاليا مثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة برؤوس أموال خاصة ومسيرة من قبل العائلات هي القادرة على المنافسة الدولية، أما في ألمانيا التي يكون فيها مسيرو المؤسسات في الغالب أفرادا ذوا تأهيل وتكوين تقني كبير.وهو ما يوحي بعدم وجود نموذج عالمي نمطي لبيئة المؤسسات وتنظيمها وطريقة تسييرها.

2-المحددات الثانوية: أضاف بورتر محددين ثانويين يجمعان مع المحددات الأربعة الرئيسية لتحقيق تنافسية الدولة وهما:

أ-الصدفة: وتتمثل في الظروف والأحداث التي تقع فجأة وتخرج عن إرادة المؤسسات والحكومات، ومنها مايلي:

-التقلبات في مستويات الأسعار كالبترول، القمح....

-التطورات المسجلة في الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف.

-التغيرات التكنولوجية الكبيرة.

-الإرتفاع المفاجئ للطلب الإقليمي أو العالمي.

-الحروب والكوارث الطبيعية.

-القرارات السياسية لحكومات الدول الأجنبية والتي قد تمس بهيكل المنافسة أو الأسعار ومختلف الجوانب الإقتصادية داخل أسواقها.

-ويمكن لهذه الظروف إعادة ترتيب المواقع التنافسية للدول والمؤسسات، إذ يمكن أن تلغي نهائيا مزايا المنافسين بسبب الظروف الجديدة، كما يمكن أن تمنح الفرصة لصناعات أخرى لإحتلال الريادة من خلال التكيف الأحسن في البيئة الجديدة، ولهذا الأحداث المفاجئة تمس مواقع الدول بطريقة غير عادلة وتعمل الدول والمؤسسات للإستفادة قدر الإمكان من هذه الأحداث وتحويلها لخدمة ميزتها التنافسية[1].

ب-دور الدولة: النقاش حول دور الدولة في تدعيم تنافسيتها واسع، فهناك من يرى أن للدولة تأثير أساسي في تحقيق ميزة تنافسية، إذ يمكن للدولة أن تؤثر على المحددات الأربعة المذكورة بطريقة إيجابية أو سلبية، فيكون تأثيرها على عوامل الإنتاج من خلال الدعم والسياسات المالية والإجتماعية والتعليم...إلخ، أما تأثيرها على عنصر الطلب فيكون من خلال ضريبة المبيعات أو من خلال مساهمتها كمشتري لدعم

[1] منى طعيمة الجرف،مفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص28.

الطلب المحلي، أما بالنسبة للصناعات المرتبطة والمدعمة فيكون دور الدولة من خلال الإجراءات التي تتخذها لتنسيق الخدمات المتبادلة بين المؤسسات والرقابة على وسائل الإعلان والدعاية، كما تلعب دورا في تنظيم أسواق المال والسياسة الضريبية وقوانين المنافسة، وبذلك يمكن للدولة أن تحفز التنافسية أو تعيقها من خلال تأثيرها على المحددات الأربعة. وفي نفس السياق هناك من ينادي بمحدودية تدخل الدولة أي المفهوم القديم للدولة وهو الدولة الحارسة، رغم أن الحاجة إلى تدخل الدولة في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية، إذ مازالت هذه الأخيرة بحاجة إلى دور الدولة في توفير البنى الأساسية وتقديم الدعم للمؤسسات وكذا تكييف التشريعات والقوانين لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا.

المطلب الثالث: أنواع تنافسية الدول

التنافسية تشمل عدة جوانب تتمثل في السوق والتكنولوجيا والسعر ولذلك هناك إختلاف على إيجاد تصنيف واحد للتنافسية، غير أن من أهم أنواع التي عرفت في الأدبيات الإقتصادية مايلي:

أولا: تنافسية التكلفة: التكلفة تعتبر سلاح تنافسي إذ لا يمكن لدولة ما تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، ويمكن القول بأن دولة ما في حالة تنافسية التكلفة إذا انخفضت تكاليف إنتاجها نسبيا سيسمح لها بزيادة صادراتها وإكتساب حصص سوقية وتحسين ميزان تجارتها، كما يمكن لدولة ما إذا فقدت تنافسية التكلفة في سلعة معينة أن تعوضها في سلع أخرى. إن المقارنة بين الدول تعتمد على التكلفة الإجمالية وتتضمن هذه الأخيرة تكاليف العمل ورأس المال، وتهتم الدراسات المتعلقة بتنافسية التكلفة أساسا بتكاليف الأجور الوحدوية، وتعتبر هذه المقارنة منطقية في القياس لأن تكلفة العمل تتميز بالإختلاف من دولة لأخرى مقارنة بتكلفة شراء الآلات مثلا التي لها سوق دولية حقيقية. لذلك تشكل تكلفة العمل محور النقاش المتعلق بتنافسية التكلفة وبهذا المعنى تكون تنافسية التكلفة في الغالب مرتبطة بالسياسة الإجتماعية والإنتاجية والتقدم التقني والتجديد. فضلا على ذلك توجد ثلاثة عوامل تؤثر في تكاليف الأجور الوحدوية ومن ثم على تنافسية التكلفة في الدولة وهي: تطور الأجور والأعباء الإجتماعية، إنتاجية العمل وسعر الصرف، فإذا كان سعر الصرف ثابتا فالأجور والأعباء الإجتماعية ترتفع بشكل أسرع من إنتاجية العمل، وإذا إرتفعت التكلفة الأجرية بنسبة أعلى من المسجلة في الدول الأجنبية فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض

تنافسية التكلفة للدولة[1]. أما عندما تنتقل الدولة على مستوى التجارة الدولية فالتبادل الحر يؤثر على المؤسسات والدول لأنه يوسع السوق، فالدول ذات الأجور المنخفضة تخصصت لفترة طويلة في تصدير المنتجات الأولية الضرورية لصناعة الدول المتقدمة، وبذلك يكون الإشكال محصور في معطيات جغرافية أو مناخية أكثر منها عوامل إقتصادية بإعتبار أن التجارة الدولية للمواد الأولية تسمح بتموين الصناعة بأقل تكلفة[2]. وفي الأخير مهما كان نوع تخصص الدولة لابد عليها من الحفاظ على مستوى تكاليف يتناسب مع تكاليف المنافسين حتى تبقى مكتسبة لتنافسية التكلفة، ثم نجاح الدولة في السوق الدولي واعتبارها منافسا دوليا لا يكون بتقليص الدخول الحقيقية وإنما برفعها، فالتمييز بين دول قوية التنافسية وضعيفة التنافسية يتوقف على السياسات التي تتبناها تلك الدول لتحقيق تنافسية نسبية تهدف إلى زيادة الإنتاجية، لأن كفاءة إستخدام عوامل الإنتاج تعتمد على نوعية العوامل وعلى أسلوب الجمع بينها. كما يتطلب النجاح في الأسواق الدولية الإستفادة من التطورات الجديدة في مجال الإنتاج والتكنولوجيا وهو ما يضمن التحسن المستمر في نوعية المنتجات وأساليب الإنتاج[3].وبالتالي التحكم في التكاليف يساهم في تحديد مدى القدرة التنافسية للدولة لكن هذا العامل وحده غير كاف بل هناك عوامل أخرى ذات تأثير على تنافسية الدولة.

ثانيا: التنافسية غير السعرية: هناك من يتحدثون عن المكونات غير السعرية في التنافسية، إذ يعتبرون أن التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية.

ثالثا: التنافسية النوعية: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة والأكثر ملائمة للمستهلك، الأمر الذي يمكن المؤسسات المصدرة ذات السمعة الطيبة في السوق من تصدير سلعها حتى ولو كانت أعلى سعرا من المنافسين.

[1] علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة"القضايا والمضامين"، ندوة بعنوان: القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 1999،ص56.

[2] Betrand Nezeys, les politiques de compititivité, économica, paris,1994, p31.

[3] علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة"القضايا والمضامين"، مرجع سبق ذكره، ص56.

رابعا: التنافسية التقانية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية ومن ثم الدول.

-**ويميز تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الإقتصادي العالمي** بين التنافسية الظرفية أو الجارية ودليلها cci، وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجياتها وتحتوي عناصر مثل: التزويد والتكلفة، النوعية، الحصة من السوق....إلخ. والتنافسية المستدامة ودليلها Gci، وتركز على الإبتكار ورأس المال البشري والفكري وتحتوي على عناصر مثل: التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير والطاقة الإبتكارية، الوضع المؤسسي وقوى السوق، كما توجد تصنيفات أخرى للتنافسية تعتمد في التصنيف على تنافسية حسب الموضوع وتتضمن تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة، والتنافسية وفق الزمن وتتضمن التنافسية الملحوظة والقدرة التنافسية.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية

إنطلاقا مما سبق نلاحظ ثراء المحاولات المتعلقة بتعريف التنافسية، وهو ما يجعل من تعدد الأراء حول إيجاد مؤشرات لقياس التنافسية وأصبحت الضرورة تتطلب قياس التنافسية حسب مستوى التحليل أي على مستوى المؤسسة ثم على مستوى القطاع فالدولة ككل. وهذه المؤشرات تتكون من مجموعة من المتغيرات والعوامل الكمية والنوعية، وفيما يلي تفصيل لمختلف هذه العوامل.

المطلب الأول: قياس تنافسية المؤسسة

الترجمة الواضحة لمفهوم التنافسية تكون على مستوى المؤسسة، وبتحليل أولي بسيط فإن المؤسسة القليلة الربحية لا تعد مؤسسة تنافسية، وحسب النموذج النظري للمنافسة الكاملة فإن المؤسسة لا تعتبر تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجيتها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق والتي تعود إلى أن قدرتها الإنتاجية ضعيفة أو تكلفة عناصر الإنتاج مرتفعة. ويقدم "بورتر porter "[1] نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي:

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره، ص10.

-تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.

-قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها موردوا المؤسسة.

-قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.

-تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.

-المنافسون الحاليون للمؤسسة في نفس الصناعة.

ويشكل هذا النموذج عنصر هام في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة وجاذبية المنتجات والتي يمكن أن تعكس الفعالية في إستعمال الموارد وعلى الأخص في مجالات البحث والتطوير. ومن أهم مؤشرات تنافسية المؤسسة ما يلي:

أولا: الربحية: تمثل الربحية مؤشرا كافيا للتعبير عن التنافسية الحالية، كما تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح بمجرد رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن للمؤسسة أن تكون تنافسية في سوق يتجه في حد ذاته نحو التراجع، وبذلك تنافسيتها الحالية لا تضمن الربحية المستقبلية. وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

ثانيا: تكلفة المصنع: تكون المؤسسة غير تنافسية إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، ويعود ذلك إما لإنخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين معا، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تعود إلى تسيير غير فعال وهذا في قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعود ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين. إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة، ويمكن

لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها[1].

ثالثا: الإنتاجية الكلية للعوامل: تقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الكفاءة التي من خلالها تحول المؤسسة عوامل الإنتاج إلى منتجات، غير أن هذا المؤشر لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج. كما أن قياس الإنتاج بالوحدات الفيزيائية لا يوضح الإنتاجية الإجمالية للعوامل ولا يظهر مدى جاذبية المنتجات المعروضة من طرف المؤسسة[2]، رغم ذلك يمكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل لعدة مؤسسات محلية أو أجنبية، مع تحليل نموها وإرجاع ذلك النمو إلى التغيرات التقنية والتكنولوجية أو إلى تحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر دليل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل كفاءة أو بإستثمار غير فعال أو كليهما معا.

رابعا: الحصة من السوق: الإستحواذ على حصة كبيرة من السوق له إنعكاسات كبيرة على ربحية المؤسسة أو تعظيم ثروتها أكثر منها على فرع النشاط وكذا الدولة ككل، فكلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة منخفضة مقارنة بتكاليف المنافسين كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية، فالحصة من السوق تترجم آليا المزايا الإنتاجية أو تكلفة عوامل الإنتاج[3].لكن من الممكن أن تكون المؤسسة ذات ربحية وتستحوذ على جزء هام من السوق المحلية ولكنها لا تتمتع بتنافسية على المستوى الدولي ويحدث هذا إذا كانت السوق المحلية محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية.

-ما يمكن ملاحظته أن المؤشرات السابقة الذكر مرتبطة فيما بينها، ولا يمكن الإعتماد على أحد منها منفصلا عن الآخر لقياس تنافسية المؤسسة وهي تعبر في الغالب عن التنافسية في المدى القصير، لكن هدف المؤسسة هو تحقيق تنافسية مستمرة في المدى الطويل وعليه فالإعتماد على هذه المؤشرات لقياس تنافسية المؤسسة يعتبر غير كاف لأنها تقوم على عناصر محددة متصلة بالعملية الإنتاجية مباشرة. من

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره، ص11.
[2] Donald G. Mefetridge, la compétitivité : notion et mesures, ottawa industries, canada, 1995, p09.
[3] Donald G. Mefetridge, opcit, p p05-07.

جانب آخر هناك دراسات أشارت إلى وجود عدة عناصر يمكن أن تساهم في جودة تنافسية المؤسسة وهي: درجة التأهيل والمهارة والتحكم في التكنولوجيا ومؤشر نوعية الإدارة، إنتاجية اليد العاملة، وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، علاقات العمل...إلخ. فكلما كانت هذه العوامل جيدة وإدارة تتميز بالتنظيم الجيد وتتوجه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية كلما تمكنت المؤسسة من تحقيق ربحية كبيرة وضمان مكانتها في السوق وخلق قدرة تنافسية مستديمة محليا ودوليا. من جهته قام مكتب الإقتصاد الصناعي بأستراليا بوضع ثلاثة مؤشرات إحصائية للتنافسية هي: معدل نمو المبيعات، معدل الربح إلى المبيعات ومعدل نمو الربح إلى رقم الأعمال، وإستعمل المكتب أيضا ستة مؤشرات كمية هي الجودة وربحية المنتج، إرضاء الزبون، تشكيلة المنتجات والربح وتكاليف ومرونة الإنتاج[1]. إذ أن المؤشرات الإحصائية التي إعتمدها المكتب تعكس التنافسية الحالية للمؤسسة في لحظة معينة، أما المؤشرات الكمية فقد أضافت مؤشرا مهما يقيس مدى قدرة المؤسسات على إرضاء المستهلك الذي يمثل عاملا مهما لنجاحها من خلال جودة وسعر المنتجات المقدمة له ومجالات إستخدامها ومختلف الوسائل التي يمكن أن توجه نحوه لإرضائه.

المطلب الثاني: قياس تنافسية القطاع

يمكن تحليل تنافسية القطاع وقياسها بناءا على المتوسطات ويشترط أن تكون هذه الأخيرة وفي هذا المستوى ذات معنى وأن الإختلافات بين مؤسسات القطاع محدودة وتشمل: توليفة المنتجات وعوامل الإنتاج وعمر المشاريع وأحجامها...إلخ[2]. ومادام هناك إمكانية لتقييم تنافسية المؤسسة في السوق المحلية أو الإقليمية أو الدولية بالقياس إلى المؤسسات المحلية أو الإقليمية أو الدولية المنافسة فإنه من الممكن تقييم تنافسية القطاع بالمقارنة مع القطاع المماثل له في إقليم آخر، بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن القطاع التنافسي يضم مؤسسات تنافسية على المستوى الإقليمي والدولي والتي تحقق أرباح منتظمة في سوق حرة. تنطبق غالبية مقاييس تنافسية المؤسسة على تنافسية القطاع، فالقطاع أو فرع النشاط الذي يحقق بشكل منتظم ربحا

[1] Donald G. Mefetridge, opcit, p 04

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سبق ذكره، ص24.

متوسطا أو يفوق المتوسط، على الرغم من المنافسة الحرة للموردين الأجانب يمكن أن يكون تنافسيا[1]. وأهم مؤشرات القطاع مايلي:

أولا: مؤشرات التكاليف والإنتاجية: يمكن إجراء مقارنة دولية للتكاليف والإنتاجية على مستوى فرع النشاط، فيكون القطاع تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المؤسسات الأجنبية المنافسة، أو كان مستوى تكاليف الوحدة الواحدة في المتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، وغالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة ومنه يمكن تعريف مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط "i" في الدولة "j" في الفترة "t" من خلال المعادلة التالية:

$$CUMOijt=Wijt*XRjt/(Q/L)ijt$$

حيث:

Wijt: يمثل معدل الأجر الساعي في فرع النشاط "i" في الدولة "j" خلال الفترة "t".

XRjt: يمثل سعر صرف الدولار الأمريكي بعملة الدولة "j" خلال الفترة "t".

(Q/L)ijt: يمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i" في الدولة "j" خلال الفترة "t".

ويصبح بالإمكان التعبير عن التكاليف الوحدوية لليد العاملة النسبية "CUMOR" لفرع النشاط "i" في الدولة "j" بالنسبة للدولة "K" خلال الفترة "t" من خلال المعادلة التالية:

$$CUMORijkt= CUMOijt/ CUMOikt$$

من خلال المعادلة الثانية يمكن للتكلفة الوحدوية لليد العاملة للدولة "j" أن ترتفع مقارنة بمثيلاتها في الدول الأجنبية لسبب من الأسباب التالية أوجميعها[2]:

-أن معدل الأجور يرتفع بشكل أسرع من الخارج.

[1] Donald G. Mefetridge, opcit, p11
[2] Donald G. Mefetridge, opcit, p p12-13.

-أن إنتاجية اليد العاملة ترتفع بسرعة أقل من الخارج.

-إرتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات بلدان أخرى.

-الزيادة في "**CUMOR**" لفرع النشاط "i" يمكن أن تترجم بإنتقال الميزة التنافسية لصالح فروع النشاط الأخرى، وعليه فإن هذه الزيادة تمثل الأداة التي تتحول بموجبها الموارد من القطاعات التصديرية أو الأنشطة المنافسة للواردات بغية الإستجابة إلى حاجات الدولة أو الإستهلاك الداخلي، كما أن الزيادة في "CUMOR" الناتجة عن الإرتفاع في الأجور أو في سعر الصرف يكون مرغوبا فيها إذا كانت تنعكس على جاذبية صادرات الدولة أو قيمتها في البلدان الأجنبية، وإلا فالتكلفة الوحدوية للدولة ينبغي أن تنخفض بالمقارنة مع تكلفة شركائها التجاريين، وهذا الإنخفاض يمكن أن يتطلب تحسينات في الإنتاجية أو تخفيضا في الأجور أو خفضا لقيمة العملة من أجل تحسين تنافسية النشاط[1]، ويبقى هذا الأمر ممكنا بزيادة الإنتاجية وتخفيض قيمة العملة لكنه على قدر من الصعوبة عند اللجوء إلى تخفيض الأجور لما يترتب عليه من آثار سلبية على القدرة الشرائية للأفراد، ومن ثم على مستوى معيشتهم ورفاهيتهم الإقتصادية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه النقابات في المحافظة والمطالبة المستمرة برفع الأجور خاصة في الدول المتقدمة. ولا بد من الإشارة إلى أن العديد من الإقتصاديين وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي تبنوا فكرة أن التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير والتي هي أساسا دالة في تكلفة عوامل الإنتاج الوحدوية وبالأخص الأجور، ولذلك كانت توصياتهم العملية حول السياسة الإقتصادية في ضوء هذه المقاربة للتنافسية الدولية تتناول:

-إجراءات مستندة على التكلفة الأجرية وإنتاجية القوى العاملة وفي بعض الأحيان على التكلفة الأجرية فقط.

-إمكانية تحقيق مكاسب في التنافسية من خلال خفض العملة.

-غير أن هذا التصور أنتقد فيما بعد حيث أن اليابان وألمانيا قد عرفتا حصول إرتفاع في "CUMOR" والتوسع في الحصة من السوق الدولية في وقت واحد، وذلك بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره، ص15-16.

الأكبر من التكلفة الكلية حيث أن التكلفة الإجمالية تضم تكاليف أخرى قد يكون لها أثر كبير على تنافسية القطاع كتكلفة رأس المال مثلا.

ثانيا: مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية: يستعمل الميزان التجاري إحدى المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات وكذا الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات تعبر على تنافسية قطاع النشاط، حيث يفقد القطاع تنافسيته إذا إنخفضت حصته من الصادرات الوطنية الإجمالية أو إرتفعت حصته من الواردات الوطنية الإجمالية لسلعة ما، مع الأخذ بعين الإعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الإستهلاك الوطني الإجمالي. كما أن قطاع النشاط يفقد تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة ما أو أن ترتفع حصته من الواردات الدولية لسلعة ما مع الأخذ بعين الإعتبار حصة الدولة المعنية من التجارة الدولية وكل ذلك في ظل نظام التبادل التجاري الحر.

ثالثا: الميزة النسبية الظاهرة: أنشأ بورتر مقياس للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة، ويمكن حسابه للبلد "j" لمجموعة من المنتجات أو قطاع نشاط "i" كالآتي:

$$ACMij=(Xij/Xiw)/(Xj/Xw)$$

حيث:

Xij: تمثل صادرات الدولة "j" من السلعة "i"

Xiw: تمثل الصادرات العالمية من السلعة "i"

Xj: تمثل الصادرات الإجمالية للدولة "j"

Xw: تمثل الصادرات العالمية الإجمالية.

إذا كان مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد فذلك يعني أن الدولة "j" تكتسب ميزة نسبية ظاهرة في السلعة "i"، أما إذا كان أقل من الواحد فهذا معناه أنه ليس للدولة ميزة نسبية. ويمكن إستخدام هذا المؤشر كذلك لقياس القدرة التصديرية للمؤسسة أو لقطاع النشاط، وذلك بإستخدام صادرات المؤسسة أو نشاط القطاع الإجمالية من منتج معين، والصناعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية ظاهرة يمكن أن

تكون أكثر أو أقل إنتاجية من الصناعات المنافسة لها في الخارج أو أن معدل نمو إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطئا. إذ يتمثل مصدر الميزة النسبية لتلك الصناعات في: تكلفة عوامل الإنتاج والمنافذ إلى الأسواق والإبتكار، ويمكن أن يمثل هذا الأخير مؤشرا فعالا لتحقيق تنافسية عالية، إذ كلما كانت الصناعة قادرة على الإبتكار والتحكم في التكنولوجيا أكبر كلما كانت تنافسيتها عالية ويصعب تقليدها ومنافستها في الأسواق العالمية والإبتكار في حد ذاته ينعكس على إنخفاض التكاليف وتنوع المنتجات ومن ثم على ربحية المؤسسة وحصتها من السوق.

المطلب الثالث: قياس تنافسية الدول

من خلال تعرضنا إلى مفهوم تنافسية الدولة قلنا بأنها تقاس بقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى معيشة أفراد الدولة، كما اشرنا إلى أن من أهم المحددات التي تؤثر في القدرة التنافسية للدول هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الإستثمار الأجنبي وذلك من خلال أثرهما على رفع معدل الدخل الفردي إذا تم توجيههما إلى قطاعات يمكن أن تنتج قيمة مضافة، ولذلك هناك عدة أساليب لقياس تنافسية دولة مقارنة مع دولة أخرى، إذ تشمل مؤشرات بسيطة وأخرى مركبة.

أولا: المؤشرات البسيطة (الجزئية): تستند المؤشرات البسيطة إلى معايير أو متغيرات كمية ونوعية تغطي الجوانب المتعددة للتنافسية، ومن أهم هذه المؤشرات تلك المتعلقة بالإنتاجية مثل: الكفاءة الإنتاجية النسبية والإنتاجية المتوسطة والحدية للعمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أو تلك المتعلقة بالتكلفة مثل: تكلفة وحدة العمل والتكلفة الحدية لعوامل الإنتاج، وكذلك المتعلقة بأداء التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وسعر الصرف[1]، وسنشير لبعض المؤشرات فيما يلي:

1-مؤشر سعر الصرف: يستخدم المحللون مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الفعلية لقياس القدرة التنافسية بين الدول، وتمثل هذه المؤشرات متوسط مرجح لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة ومنافسيها التجاريين، ويمكن أيضا تفسيرها بأنها متوسط مرجح لنسب مؤشر الأسعار المحلية إلى مؤشر أسعار الشركاء أو المنافسين التجاريين بعملة واحدة. ولقد كانت بدايات إستخدام مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية بدلا من

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره، ص18.

الإسمية عند تسارع معدلات التضخم في العالم، وبذلك إستخدامها يمكن من قياس تغير القدرة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين، ويتم ذلك على ضوء حركة الأسعار النسبية كما يلي[1]:

$$PEER=1/\sum Wi(Rit(Pfi/Pd))$$

حيث:

PEER: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

Pfi: مؤشر أسعار الشريك "i"

Pd: مؤشر أسعار البلد المعني

Rit: مؤشر سعر الصرف إزاء الشريك "i" حيث: Rit=Eit/Eio

Wi: وزن ترجيحي لمؤشر سعر الصرف مقابل الشريك التجاري "i" .

Eit: سعر الصرف مقابل عملة الشريك التجاري "i" (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من عملة الشريك التجاري "i" في الفترة "T".

Eio: سعر الصرف مقابل عملة الشريك التجاري "i" في الوقت صفر، أي في سنة الأساس

N: عدد الشركاء التجاريين.

وفي هذه الحالة قياس التنافسية يعبر عن القدرة التنافسية للسلع المصدرة للدولة بناءا على أسعارها الحقيقية وليس على سعر الصرف الإسمي فقط الذي قد يعطي نتائج مظللة تعود إلى التقلبات في أسعار العملات.

2- نمو الدخل الحقيقي للفرد: يعتبر كل من الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان ولكن غير متطابقين، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية وعلى ما يتوافر من رأس

[1] تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سبق ذكره، ص25.

مال وموارد طبيعية وحدود التجارة، وبالتالي حدوث إرتفاع في إنتاجية العوامل الكلية يؤدي إلى زيادة دخل الفرد وعادة ما يعود ذلك إلى التطور التقني الذي يرفع من دخل الفرد ويزيد في رأس المال المادي ويؤدي أيضا إلى تحسين حدود التجارة[1]، وبالتالي يرتبط نمو الدخل الحقيقي للفرد بنمو الإنتاجية الكلية للعوامل وهو المؤشر الأحسن لإزدهار الإقتصاد الوطني وعمليا يمكن إستعماله في قياس التنافسية الوطنية.

3- رصيد الحساب الجاري: غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري، هذا الفائض يمكن أن يكون مستندا إلى طلب دولي على صادرات ذلك البلد أو ناجما عن عوامل أخرى مختلفة، في حين أن العجز يمكن أن ينشأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل إدخار ضعيف مع مستوى منخفض للإستثمارات الخاصة في مجمل الإقتصاد أو العاملين معا، رغم ذلك يبقى هذا المؤشر غير كاف لأن الفائض لا يعكس دوما تنافسية عالية والعجز لا يعكس كذلك بالضرورة تنافسية منخفضة.

4- تركيب الصادرات والحصة السوقية: التركيز على تركيب الصادرات يربط التنافسية المعتمدة على النتائج التجارية مع التنافسية المستندة على نمو الإنتاجية، ويتم إستخدام تقنية نسبة الصادرات لدولة ما العائدة للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقنية العالية، فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تميل إلى الإرتفاع فهذا يعني تحسن الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة[2]، والمهم كذلك هو إكتساب حصة سوقية أكبر في سوق صاعدة لأن ذلك يوفر فرصا كبيرة للدولة من أجل تحقيق التنافسية، في حين تراجع الحصة أو ثباتها في هذه السوق يشير إلى فقدان الفرص ما يؤثر بالسلب على التنافسية الوطنية. وفي الأخير الأمر الواجب الإشارة إليه هو أن الإعتماد على هذه المؤشرات وحدها لقياس التنافسية الوطنية غير كاف، فمع التطورات التي يشهدها العالم والتداخل الذي نجده في تحديد التنافسية الوطنية أصبح لزاما إضافة مؤشرات جديدة ذات دلالات أشمل وهو ما عجل لإستخدام ما يسمى بالمؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول.

[1] Donald G. Mefetridge, opcit, p26.

[2] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

ثانيا: المؤشرات المركبة: هناك عدة مؤسسات ومنتديات إقليمية وعالمية تقدم تقارير عن التنافسية الدولية، وتقدم مؤشرات مركبة وموسعة كمية ونوعية لقياس تنافسية الدول، إذ تختلف هذه المؤشرات حسب الجهة المصدرة للتقارير، وفيما يلي سنتطرق لأهم هذه المؤشرات حسب الجهات التي تصدرها:

1-مؤشرات المنتدى الإقتصادي العالمي: يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الإقتصادي العالمي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول، ويعتمد هذا التقرير على مؤشرين هما:

أ-**المؤشر الأول: مؤشر تنافسية النمو:** وهو يقيس قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو مستدام على المديين المتوسط والطويل، إذ يعتمد في تحليله على ثلاثة مؤشرات فرعية متعلقة بالإقتصاد الكلي، حيث يتم إعطائها الوزن نفسه في عملية قياس التنافسية وتتمثل في:

- مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الإقتصاد الدولي: ويضم عدة مؤشرات فرعية تعكس مدى تطور بيئة الأعمال على مستوى الإقتصاد الكلي وهي: مؤشر الإستقرار في الإقتصاد الكلي ومؤشر التصنيف الإئتماني للدولة ومؤشر التبذير في الإنفاق الحكومي.

-مؤشر المؤسسات العامة: ويعكس مدى تطور المؤسسات العامة من خلال المؤشرات الفرعية المتمثلة في: مؤشر العقود والقانون ومؤشر الفساد.

-مؤشر التكنولوجيا: يعكس مدى التطور التكنولوجي للدول من خلال: مؤشر الإبتكار ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ومؤشر نقل التكنولوجيا.

ب-المؤشر الثاني: مؤشر تنافسية الأعمال: يتناول المؤشرات المتعلقة بالإقتصاد الجزئي فهو يقيس العوامل المؤثرة على الإنتاجية وبالتالي على معدل نمو دخل الفرد ويعتمد على عاملين:

-نوعية بيئة الأعمال: ويندرج ضمنه عوامل عديدة تتمثل في مدى تطور البنية التحتية ونوعية مؤسسات البحث والتطوير المحلية المتخصصة ومدى توافر الشروط والمقاييس لإعتمادها، بالإضافة إلى مدى توافر العلماء والمهندسين ومدى فاعلية قانون منع الإحتكار.

-مدى تطور عمل وإستراتيجيات الشركات: يقيس مستوى المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال بالإضافة إلى المهارات الإدارية في الشركات، ويندرج ضمن هذا المؤشر مجموعة من العوامل هي: مدى تطور العملية الإنتاجية وإستخدامها للتكنولوجيا الحديثة، موقع الشركات في سلسلة القيمة المضافة ومدى إنفاقها على عمليات البحث والتطوير، مدى تطور عمليات التسويق والتوزيع ومدى أهمية تدريب العاملين في هذه الشركات[1].

منذ إصدار تقرير التنافسية العالمي لسنة 2007/2006 بدأ الإعتماد على مؤشر رئيسي "مؤشر التنافسية العالمي" والذي يضم في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالإقتصاد الكلي والجزئي معا ليصبح بديلا عن مؤشري تنافسية النمو والأعمال، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من العوامل الأساسية والمؤسسات والسياسات الشاملة التي تشكل معا قاعدة مستدامة لإحداث نمو ورفاه وإزدهار إقتصادي على المديين القصير والمتوسط وحتى الطويل[2]. وتعتبر النتائج التي يتوصل إليها التقرير مهمة لذلك يعتمد عليها وتؤخذ لتقييم تنافسية الدول ومعالجة مواقع الخلل فيها وتقوية نقاط القوة وإستدامتها.والشكل الموالي يوضح بالتفصيل مكونات مؤشر التنافسية العالمي:

[1] تقرير التنافسية العالمي، 2006/2005، ص1-2 على الموقع **www.weforum.org**

[2] تقرير التنافسية العالمي، 2006/2005، ص3 على الموقع **www.weforum.org**

الشكل رقم (01-02): الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمي:

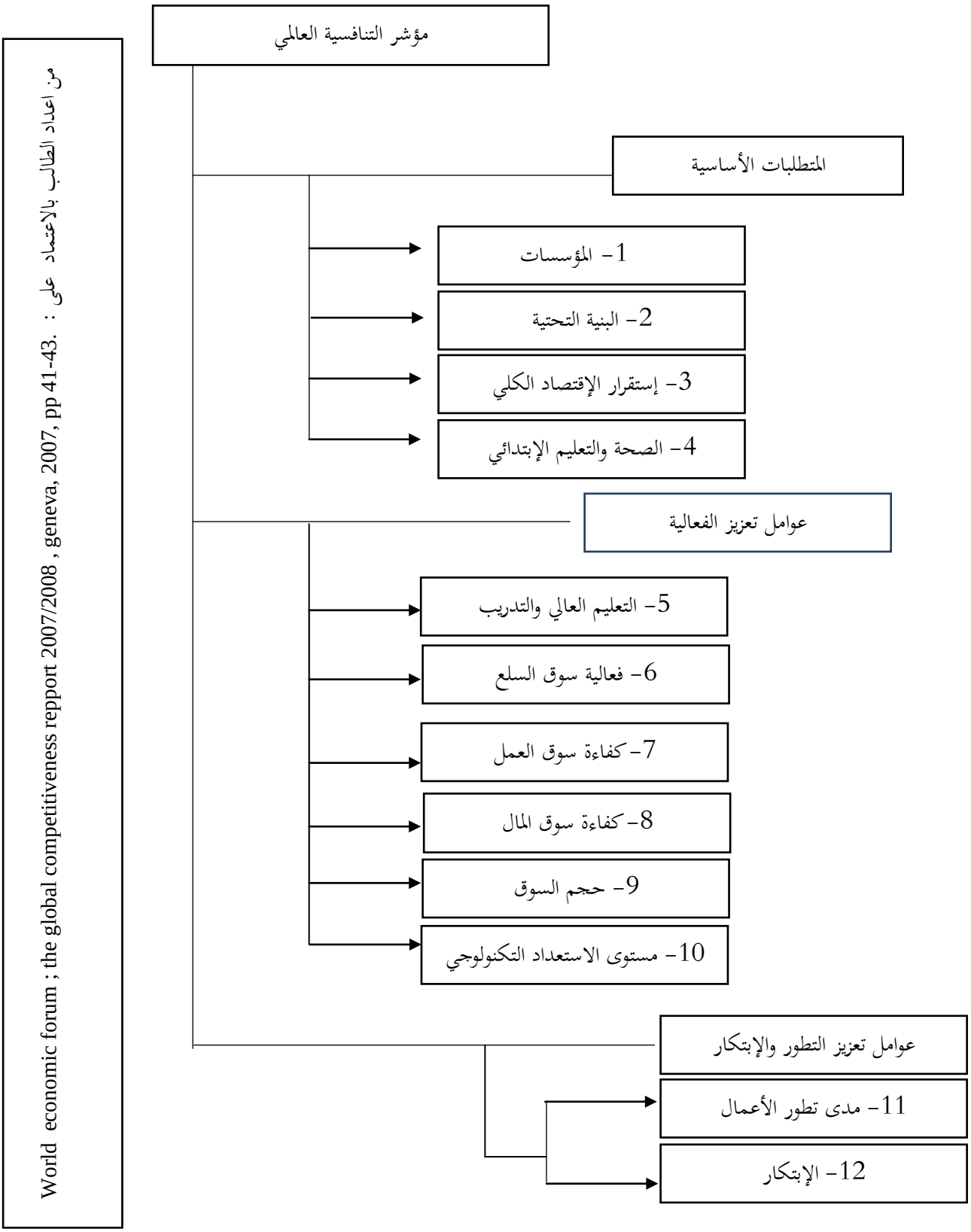

-ولابد من الإشارة إلى أن العناصر الإثني عشر مترابطة ومكملة لبعضها البعض فكل عنصر منها يساهم في تعزيز الآخر فمثلا الإبتكار لا يمكن أن يتم في عالم لا توجد به مؤسسات كما لا يمكن أن يكون إذ كنا في دول تتميز بتعليم وتدريب ضعيف.

2- مؤشرات البنك العالمي: يقوم بإعداد مؤشرات عن التنافسية لعدد من الدول وتنشر دوريا على شبكة الإنترنت، إذ تشمل العديد من الدول العربية منها الجزائر، مصر، الأردن، الكويت وموريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات واليمن. ويعتمد على أربعة وستون متغيرا من خلال خمسة عوامل وهي[1]:

-الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي المتوسط)

-الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمو والإستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير)

-البنية التحتية ومناخ الإستثمار (شبكة المعلومات والإتصالات، البنية التحتية المادية، الإستقرار السياسي والإجنماعي)

-رأس المال البشري والفكري.

-الديناميكية المالية.

3- مؤشرات المعهد العربي للتخطيط: صمم هذا المعهد مؤشرا مركبا للتنافسية يعتمد في أغلبه على البيانات الكمية الموضوعية وهو مصمم بطريقة تشير إلى أن إرتفاع قيمته تعني تحسنا في التنافسية، كما أن كل المؤشرات النمطية محصورة ما بين الواحد والصفر، إذ يعني الواحد أفضل أداء والصفر أقل أداء ضمن دول العينة[2]. ويتكون هذا المؤشر من فرعين يوضحهما الشكل الموالي:

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] عبد الكريم صالح حمران، مفهوم التنافسية ومؤشراتها، من موقع الركن الأخضر: http://www.grenc.com/

الشكل رقم (01-03): الهيكل العام لمؤثر التنافسية العربية

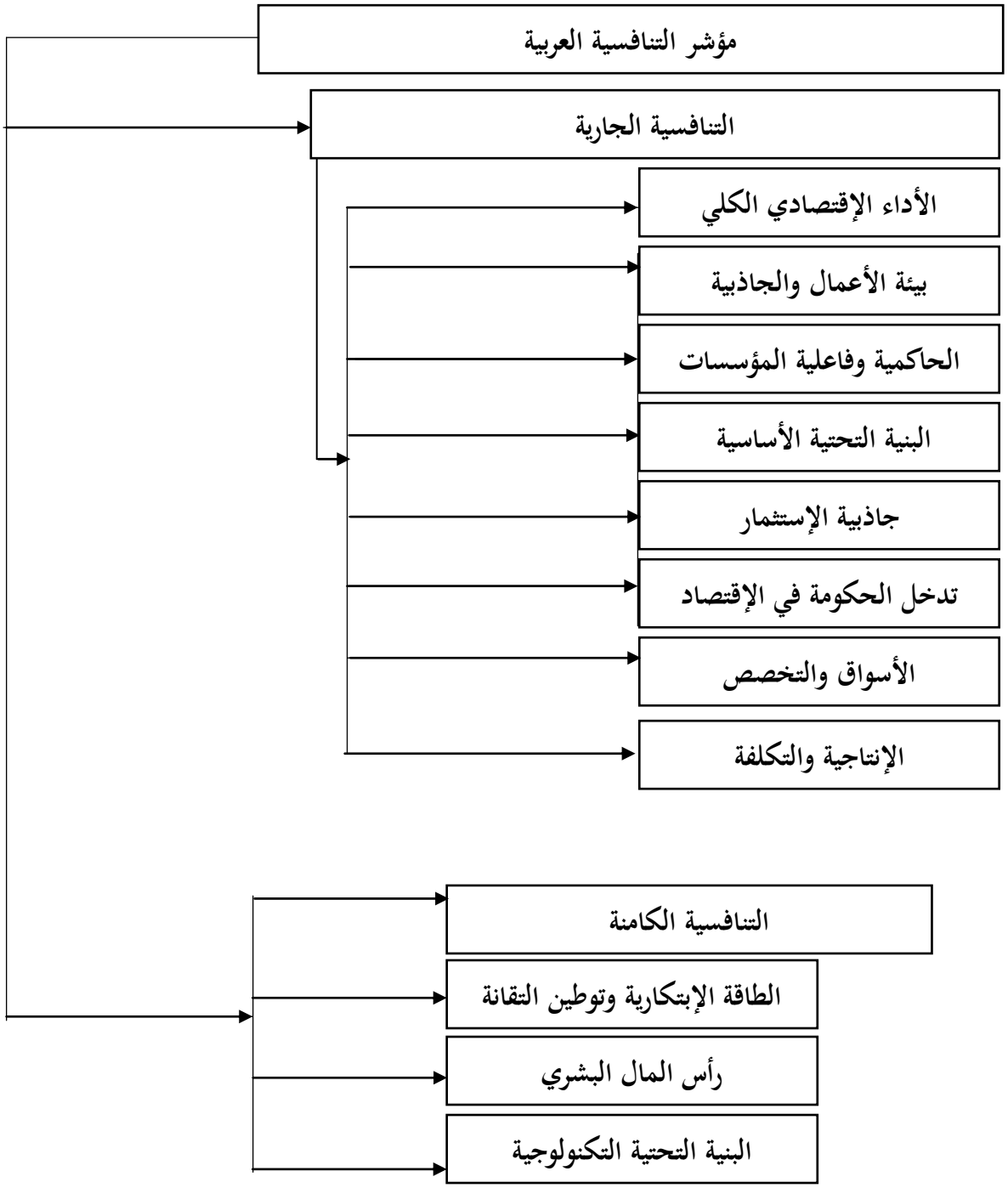

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2003، ص27.

وعلى العموم فإن المؤشرات التي وضعتها الهيئات الدولية متشابهة وهي تشمل كل النواحي والمجالات وإن إختلفت المسميات والترتيبات وذلك حسب تعريف كل هيئة لمفهوم التنافسية الوطنية.

المبحث الثالث: التنافسية والتطورات العالمية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق على الأقل لأهم التطورات الحاصلة على مستوى العالم وتأثيرها على التنافسية ، ومدى أهمية تنافسية الإقتصاديات للتأقلم مع الواقع الجديد، وبالأخص الشركات المتعددة الجنسيات وإقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: أهم الخصائص الحالية للبيئة الإقتصادية العالمية

عرف الإقتصاد العالمي ولا زال يعرف تطورات وتغيرات عالية السرعة والتعقيد على جميع الأصعدة منها التجارية والتكنولوجية والمالية، والوضع الجديد هذا تمثل في الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال والتوسع في الإنتاج الدولي والتجارة، وهو ما جعل الدول تبحث عن التنافس على الصعيد العالمي والسعي إلى غزو الأسواق الدولية وتحسين قدرتها التنافسية. وتعتبر هذه المظاهر من مظاهر العولمة التي تبنت شعار الإنفتاح الإقتصادي والتجاري بالإضافة إلى الإتجاه المتزايد نحو الإعتماد الدولي المتبادل والتقسيم الدولي للعمل وبروز شركات متعددة الجنسيات لها تاثير على الإقتصاد العالمي.

أولا: الإعتماد الدولي المتبادل: الإعتماد الدولي المتبادل يعد من أهم ملامح العولمة إقتصاديا، والتي أكدت على حتمية ترابط وإندماج مختلف الإقتصادات في نظام إقتصادي عالمي موحد وبالتالي عالمية الأسواق وهذا ما يسهم في تقليل المسافات بين الدول والقارات، مع ما يعنيه ذلك من تزايد إحتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين بين مختلف دول العالم[1]. ولذلك الإعتماد الدولي المتبادل يؤكد مرة أخرى إستحالة إنغلاق دولة معينة دون التعامل والإستفادة من مزايا دول أخرى.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص46.

ثانيا: تطور التقسيم الدولي للعمل: لم يعد بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدراتها الذاتية أن تنفرد لوحدها بصنع منتج ما، وإنما أصبحنا نجد العديد من المنتجات خاصة ذات التكنولوجيا المعقدة والدقيقة يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تتخصص كل واحدة منها في صنع إحدى هذه المكونات[1]. هذا التغير جعل العديد من السلع المعمرة والآلات والمعدات تظهر في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة بل أصبح إنتاج سلعة واحدة ينقسم بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر من ذلك، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة إذ أصبح هذا النوع من أهم مظاهر تقسيم العمل الدولي خاصة في الدول الصناعية[2].

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات:

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات من الأدوات التي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة وانتشارها، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في مجال الإنتاج وفق أنماط وهياكل جديدة، ومساهمتها في انتقال رؤوس الأموال، بالإضافة إلى امتلاكها الميادين التقنية الحديثة مثل: الصناعات الإلكترونية والصناعات العسكرية والكماوية وغيرها[3]. ومن مظاهر الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات التزايد المستمر في عددها حيث كان عددها في بداية السبعينات من القرن الماضي في حدود 10 ألاف شركة تمتلك أكثر من 30 ألف فرع عبر العالم[4]، ليرتفع هذا العدد سنة 1990 إلى 35 ألف شركة بفروع تعدى عددها 150 ألف فرع، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى 63 ألف شركة بشبكة فروع وصلت إلى 800 ألف فرع سنة 2000 [5]، كما أشارت التقارير إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يشمل نحو 77 ألف شركة أم وأكثر من 770 ألف فرع في مختلف أنحاء العالم سنة 2005، ووظفت أكثر من 62 مليون شخص[6]. وأمام التزايد الكبير في عدد

[1] سعيد النجار، الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991، ص53.

[2] زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص25.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية وإنعكاساتها على الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 1993، ص38.

[4] Mariol, Fernandez Font, les investissement directs ètrangers, les entreprises transnationales et la mondialisation, le pouvoir des transnation : point de vue du sud, centre tricontinental : Louvain- la neuve-, 2002, vol n :01, p 58.

[5] عادل المهدي، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط 02، 2004، ص55.

[6] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي، 2006، ص07.

الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة معظمها في الدول المتقدمة ظهرت أنماط جديدة للإنتاج في الاقتصاد الدولي تستند على التدويل لوسائل الإنتاج ولرأس المال و الخبرات والمهارات ونشرها خارج حدود دولتها الأم، إذ لم تعد حدود الدولة هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجالا للتسويق سواء كان تسويق السلع تامة الصنع أو أجزاء منها أو تصدير المعلومات والأفكار[1]،كما ازداد دور الشركات المتعددة الجنسيات أكثر فأكثر من خلال عمليات التعاون والاندماج والتحالفات الضخمة فيما بينها، إذ أن ظاهرة التعاون والاندماج والتحالف تنطلق من خلال السعي إلى عقلنة التكاليف والأعباء بحيث تتجه الشركات إلى إعادة تنظيم هياكل الإنتاج حول وحدات أكثر تخصصا ومرونة مع ترك لمنتجين آخرين إنتاج سلع أو أجزاء أخرى، سعيا إلى تقليل التكاليف وتعظيم الربحية[2]. فعلى سبيل المثال أخذت شركة "فولفو" تستورد المحركات من شركة "أودي" وتشتري شركة "مرسيدس" محركات السيارات من شركة "فولكس فاكن" بل وحتى شركة "روزرايز" أخذت تضع في سياراتها محركات من إنتاج شركة "بي أم دبليو"[3] ، هذا بالإضافة إلى اندماجات لشركات بترول عملاقة مثلا:بين شركتي: "بريتش بيتروليوم" البريطانية و "آمكو" الأمريكية سنة 1999. وتجدر الإشارة إلى أن حجم إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات ومبيعات فروعها يرتفع بشكل أسرع من الناتج الداخلي الخام وصادرات الدول، مثلا في سنة 1996 حققت شركة "فيليبس موريس وفورد" رقم أعمال يقارب الناتج الوطني الخام للنرويج ونيوزلندا، أما رقم أعمال"سامسونغ" يفوق الناتج الوطني الخام للبرتغال[4]، وأفاد مسح أجرته الأمم المتحدة أن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على ثلث الناتج العالمي وثلثي التجارة العالمية وهو ما يجعلها المحتكر الأول لكثير من السلع والخدمات والمتحكم بذلك في الأسعار والاستثمارات[5].

[1] محمود حيدر، السيادة في تحولات العولمة: الدولة المغلوطة، مجلة الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 100، ديسمبر، 2000، ص55.

[2] خالد عبد العزيز الجوهري، الإندماج ما بين الظاهر والهوس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، مصر، العدد 140، أفريل 2000، ص176.

[3] ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الإقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص58.

[4] Alain Nonjon, la Mondialisation, èdition sedes, 1999, p 39.

[5] عادل المهدي، عولمة النظام الإقتصادي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

وفي الأخير ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات في دعم التقسيم الدولي الحديث للعمل بين الدول المعتمد على التكامل والتجميع وتوطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة من العالم، إذ أصبح من الممكن إنتاج سلعة معينة في أكثر من دولة وذلك بأن تتخصص كل منها في إنتاج جزء من أجزائها اعتمادا على انخفاض التكاليف وارتفاع الأرباح. وبالتالي تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستراتيجيات المختلفة (الشراء،الاندماج والتكامل، التحالفات) من زيادة قدرتها التنافسية وتعزيز القدرة على البقاء والنمو بالسوق مع تعظيم الأرباح وتوسيع الحصة السوقية، وتشير الدراسات إلى أن تحسين القدرة التنافسية للشركات المستثمرة في الخارج يمكن أن يسهم وفي ظل ظروف ملائمة في الوطن الأم من تحسين القدرة التنافسية الصناعية وفي إعادة الهيكلة في اقتصاد الموطن ككل[1].

المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية

أولا: التكتلات الإقليمية وإنعكاساتها على تنافسية الدول: تمثل التكتلات الإقتصادية الترجمة الواقعية لكثافة الإعتماد الدولي المتبادل وتقسيم العمل الدولي، بالإضافة إلى الإستثمارات والتجارة. إذ أن التكتلات الإقليمية لها قدرة على رفع حجم التجارة الدولية وتعميق مبدأ الإعتماد المتبادل الذي يؤدي إلى المزيد من الرفاهية الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة على المستوى العالمي ومن ثم تدعيم تنافسية الدول بإعتبار أن ما ينجم عن هذه الظاهرة من آثار يتمثل أساسا في زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مختلف مناطق العالم[2]. ومن الدوافع التي تجعل الدول تبحث عن الدخول في تكتلات هي: الرغبة في توسيع السوق والإستفادة من وفورات الحجم أي الإستفادة من مزايا تخفيض التكاليف الذي يفتح المجال أمام صادرات هذه الدول لرفع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى التخصص الذي يمكن الدول من إنتاج سلع تمتلك فيها ميزة نسبية، كما أن تحرير عوامل الإنتاج من حرية إنتقال للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة بين الدول الأعضاء من أهم أسباب قيام التكتلات[3]. وبالتالي من خلال أثر خلق التجارة الناتج عن التكتلات وكذا تحويل التجارة من شركاء أقل كفاءة إلى شركاء أكثر

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي، 2006، ص ص 37-39.

[2] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص173.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص38.

كفاءة داخل الإقليم يؤدي إلى رفع مستوى الأداء داخل التكتل من خلال المنافسة أو الدعم أو الإستثمارات البينية التي تعمل على النهوض بتلك الإقتصاديات وتفعيل دورها محليا ودوليا وكذا تعزيز قدرتها التنافسية ويعتبر الإتحاد الأوروبي أهم التكتلات سواء من حيث الدول الأعضاء أو من حيث وزنه النسبي على المستوى العالمي، كما أنه يعتبر في الواقع نموذجا يقتدى به في مجال تدعيم تنافسية دوله، وكخلاصة تعتبر التكتلات الإقليمية أداة أساسية لرفع القدرات التنافسية للدول داخل التكتل كمرحلة أولى ثم تعزيزها على المستوى العالمي كمرحلة ثانية.

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على تنافسية الدول: جاء إنشاء المنظمة العالمية للتجارة رغبة من الدول المتقدمة في تحرير التجارة الدولية وإزالة كافة العوائق أمام نمو التبادل الدولي، لكن الواقع يثبت العكس فعلى الرغم من تلك الشعارات المطالبة بالتحرير فقد بقيت هذه الدول مصرة على الحماية حيث إستمرت في غلق أسواقها بالإعتماد على عدة سياسات منها إجراءات الدعم والإغراق بالإضافة إلى التشدد في القواعد الصحية والبيئية التي أصبحت من أنجع الوسائل التي تستعملها في سياساتها التجارية والتي تتنافى مع مبادئ منظمة التجارة العالمية وذلك للتضييق على منتجات الدول النامية وإبقائها بعيدة عن أسواقها[1]، بالإضافة إلى إستخدام حجة أخرى أكثر إقناعا تتمثل في حقوق الإنسان وبالتحديد إذا تعلق الأمر بتشغيل الأطفال ما دون السن القانوني للعمل، حيث تمنع الدول المتقدمة دخول السلع التي يتم فيها تشغيل هذه الفئة. وبالعودة إلى التاريخ الإقتصادي نجد حقيقة مفادها أن الدول المتقدمة إستخدمت الحماية الجمركية والدعم لتطوير صناعتها في المراحل المبكرة من تطورها خاصة بريطانيا والو.م.أ أكبر المدافعين اليوم عن تحرير التجارة، واللتان يفترض أنهما وصلتا إلى القمة من خلال سياسات التجارة الحرة لكنهما كانتا الأكثر تشددا في الحماية وتوفير الدعم[2]. أما اليوم القضية التي تطرح في كل مؤتمرات المنظمة هو قضية الحواجز التجارية والمنتجات الزراعية ودعم المزارعين من قبل الدول المتقدمة إذ تعتبره الدول النامية تعارضا مع قوانين المنظمة في الوقت الذي كانت فيه الدول المتقدمة تضغط للحصول على شروط جديدة لتحرير الإستثمار والتجارة. وبقيت المنظمة عاجزة عن معالجة الموضوع إلى اليوم بسبب اللامساواة وعدم

[1] السيد أحمد النجار، إنتصار الإيديولوجية في سياتل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2000، العدد 140، ص190.

[2] جون شانج، دروس في التجارة للدول النامية من كتب التاريخ، نشرة منتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، منتدى البحوث الإقتصادية، القاهرة، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2003، ص18.

التكافؤ في المستوى الإقتصادي والقدرة على التفاوض وبالأخص عند تعارض المصالح. أما عن إنعكاس تقييد التجارة على القدرات التنافسية للدول سواء المتقدمة أو النامية فهو سلبي لأن تحقيق التنافسية يعتمد أساسا على حرية التجارة وعدالة التبادل على المستوى الدولي الأمر الذي يصعب تحقيقه خاصة بالنسبة للدول المتقدمة تجاه الدول النامية، وهو ما يجعلنا نقول بأن منظمة التجارة العالمية لم تنجح في التحرير الكامل للتجارة وكان تأثيرها متباينا على أداء تنافسية الدول، لأن التحرير يؤدي إلى تعزيز تنافسية الدول من خلال القدرة على المواجهة في الأسواق العالمية ويكون ذلك في مصلحة الدولة التي تتميز صادراتها بميزة تنافسية عالية نظرا لإعتمادها المكثف على التكنولوجيا، إلا أن ذلك لا يمنع من أنَ إتباع سياسات حمائية تعزز من تنافسية دولة ما وتهدد تنافسية الدول الأخرى.

المطلب الثالث: التوجه نحو إقتصاد المعرفة

أولا: إقتصاد المعرفة: إقتصاد المعرفة هو فرع من العلوم الأساسية، يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والمنظمات والمجتمع، عن طريق دراسة نظم الإنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء التعديلات الضرورية لتطوير هذه النظم. ينتج هذا الفرع نماذج نظرية من خلال البحث العلمي من جهة، كما يطور الأدوات العلمية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على الواقع العملي من جهة أخرى، كما يمكن تعريفه على أنه:" نمط جديد من الإقتصاد يختلف في كثير من سماته عن الإقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية، وفيه تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، وقد تم تحويل المعارف إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لهذا الإقتصاد[1]". وهو ما جعل من المنظمات في ظل الإقتصاد الحديث تتوجه نحو المعرفة التكنولوجية والعلمية التي تساعدها على تحقيق ميزات تنافسية أكثر من المنظمات الأخرى، وذلك من خلال تكوين تقنيات جديدة تولد مهارات وسلع وخدمات جديدة، حيث أن العامل الأول للنمو الإقتصادي هو إبتكار وإكتساب ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر المعارف الجديدة، وهذا ما أكد عليه الإقتصادي "روبرت سلوا Robert Solow" الحائز على جائزة نوبل بقوله:"إن 34% من النمو الإقتصادي يعود إلى نمو معارف جديدة، إضافة إلى أن 16% من النمو الإقتصادي هو ناتج عن

[1] الرفاعي عبد المجيد، العرب أمام مفترقات الزمن والإيديولوجيا والتنمية، دار الفكر، دمشق، 2002، ص207.

الإستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم، وبناءا على ذلك فإن 50% من النمو الإقتصادي متعلق بالمعرفة[1] ". أما الإقتصادات القائمة على المعرفة فقد تكونت تاريخيا إنطلاقا من ظاهرة مزدوجة: إتجاه طويل خاص بزيادة الموارد المكرسة لإنتاج المعرفة ونقلها (التعليم، التأهيل، البحث والتطوير، التنسيق الإقتصادي) من جهة، وحدث تقاني كبير يتمثل في التقنيات الجديدة للمعلومات والإتصالات من جهة أخرى، حيث أنتج اللقاء بين هاتين الظاهرتين إقتصادا فريدا تميز بالإنخفاض الكبير في تكاليف ترميز المعرفة ونقلها وإكتسابها وهو ما عزز من مخرجات المعرفة. وبصفة عامة يتميز الإقتصاد المبني على المعرفة بما يلي[2]:

-لا تمثل المسافات مهما كانت بعيدة عائق أمام عملية التنمية الإقتصادية أو الإتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الإندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.

-المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والإحتياجات الفردية والإجتماعية بما يمكن كل فرد من إتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.

-كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات ولكن أيضا صانعها أو مبتكرها.

-إقتصاد منفتح على العالم، لأنه لا يوجد إقتصاد يخلق ويبتكر المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الإقتصادي على المستوى الكلي في الإقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعا للإستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الإبتكار.

ثانيا: علاقة إقتصاد المعرفة بتنافسية الدول: علاقة إقتصاد المعرفة مع القدرة التنافسية ترتبط بشكل كبير مع التنافسية الكامنة، حيث أن مؤشر التنافسية الكامنة يقسم إلى ثلاثة مؤشرات جزئية وهي الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانية، رأس المال البشري، البنية التحتية التقانية، وهذه المؤشرات تمثل أهم مرتكزات إقتصاد المعرفة، حيث يعتبر البحث والتطوير النشاط الأساسي للدول في تحقيق التنمية والأمن والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي، كما أن الإستثمار في ميدان البحوث الأساسية والتطبيقية سواء كانت

[1] Robert solow ; economic growth theory : an exposition ; oxford university press ; cited in swanstrom ; 2002, p45.

[2] الإبراهيم يوسف حمد، تنمية الموارد البشرية في الإقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2004، ص ص 99-127.

في الجامعات أو في مراكز البحث المتخصصة أو في المؤسسات الإقتصادية الإنتاجية لها عائد كبير على المستوى المؤسساتي والوطني، ويقوم العنصر البشري المؤهل بالدور الكبير في تنشيط البحوث العلمية لتوليد المعارف العلمية ونقلها وإستغلالها، ولأن رأس المال البشري ليس فقط مجرد عنصر إنتاجي يظهر لنا في الإنتاجية المرتفعة للعلماء والمهندسين والفنيين وإنما تتجلى عبقريته في قدرته على الإختراع والإبداع والإبتكار التكنولوجي، فالدول مرتفعة الدخل تكون في وضع أحسن من غيرها وتتمتع بتوافر عناصر التجديد من جانب العرض ممثلة في عدد كبير من العلماء والمهندسين والفنيين. وفي جانب الطلب تتوفر قوة شرائية كبيرة ودخل مرتفع ورغبة في تجربة أفكار ومنتجات جديدة، أما الدول ذات الدخل المنخفض فهي على عكس ذلك تفتقر إلى الأعداد الكافية من العلماء والمهندسين والفنيين، كما أصبح التعليم أمر مهم للقطاعات المتطورة وبدأ القائمون عليها يقرون بالصلة بين التعليم والقدرة على المنافسة دوليا[1]. أما عن البنية التحتية التقانية فثورة المعلومات وتقانة الحاسوب المتسارعة سترفع حدود المعرفة البشرية ومستويات التقانة وطرق الإنتاج والتوزيع وتخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية في عالم يسوده الإنفتاح المتزايد، والدول التي لا تواكب التيار المعروف بالعولمة وتستفيد من هذه التقانة ستجد نفسها مهمشة غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، لأنها لا تتحكم في هذه التقنيات وبالتالي لا تستطيع أن تتفاعل مع المؤسسات والمنظمات الحديثة، إذ يعتبر الإستثمار في البنية التحتية الداعمة للتقانة إحدى المداخل الضرورية لتحقيق عملية التحكم في التقنيات الجديدة.

[1] توفلر ألفن، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، 1992، ترجمة: فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، الدار الجماهيرية، ليبيا، ص480.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تبين لنا بأن التنافسية لها مستويات تبدأ من المؤسسة فالقطاع ثم الدولة، حيث تعبر التنافسية في المستوى الأول عن قدرة المؤسسة على إنتاج ما يحتاجه المستهلك بدقة وإيصاله له بأسعار تنافسية إذا أرادت الحفاظ عليه ومن ثم الحفاظ على الحصة السوقية، أما عن المستوى الثاني فتعبر التنافسية على قدرة القطاع في تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية مقارنة بالمنافسين.

في حين تعبر تنافسية الدولة عن قدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة مستندة في ذلك إلى مجموعة من الوسائل والإمكانات، لعل أولها ما تمتلكه من رأس المال البشري،

أما عن قياس التنافسية فهي تعتمد على مجموعة من المؤشرات الجزئية والكلية لكل مستوى من المستويات، إذ تتكون هذه المؤشرات من المتغيرات والعوامل الكمية والنوعية.

إضافة إلى كل ذلك هناك عدة مستجدات على الساحة العالمية على غرار الشركات المتعددة الجنسيات والإقتصاد المبني على المعرفة إلى غير ذلك، فرضت على المؤسسات ومن ثم الدول تحسين تنافسيتها من خلال التحسين المستمر لنوعية الموارد المتاحة خاصة الموراد البشرية، لكن السؤال الذي يتبادر الآن إلى أذهاننا هو: **ما هو واقع تنافسية دول المغرب العربي؟**

الفصل الثاني

واقع تنافسية دول إتحاد المغرب العربي

الفصل الثاني: واقع تنافسية دول إتحاد المغرب العربي

مدخل:

قبل أن يتم الكشف عن واقع تنافسية دول إتحاد المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) من الأولى الكشف عن طبيعة كل إقتصاد من خلال إلقاء نظرة عن تطور الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة، وناتج القطاعات الإستراتيجية في كل بلد، حيث لا يمكن لأي دولة أن تحقق تنافسية إلا من خلال وجود دخل إجمالي متنوع المصادر وتجارة خارجية نشطة وصناعة تنتج ما يحتاجه ساكنة البلد، مع قطاع زراعي منتج يستفيد من التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاج والإستغلال.

ولهذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى الكشف عن الملامح العامة لإقتصاديات دول المغرب العربي، ثم بعد ذلك التطرق إلى واقع التنافسية الجارية والكامنة للمجموعة، وهذا من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: واقع إقتصاديات دول المغرب العربي

المبحث الثاني: التنافسية الجارية لدول المغرب العربي

المبحث الثالث: التنافسية الكامنة لدول المغرب العربي

المبحث الأول:واقع اقتصاديات دول المغرب العربي

تعيش دول المغرب العربي كباقي الدول العربية ظروفا غير عادية لم تشهدها الكثير من دول العالم، كما تشهد مجموعة من التغيرات في مختلف المجالات والقطاعات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وبالتالي كان لكل هذه التغيرات آثارها على اقتصاديات الدول المغاربية وتنافسيتها.

المطلب الأول: أهم المؤشرات الإقتصادية لدول المغرب العربي

سنحاول من خلال هذه المؤشرات الكشف عن تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمس وكذا معدلات التضخم مع الإشارة إلى واقع التجارة الخارجية، وسنشير إلى القوى العاملة والبطالة ومختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية المتعلقة بالساكنة في الدول المغاربية في الفصول القادمة .

أولا:الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول الموالي يبين يوضح تطور مستوى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في الدول المغاربية لسنوات (1995،2000،2005،2009،2013)

الجدول رقم (02– 01) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية الوحدة: مليون دولار

	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013*
تونس	18050	21459	32256	43433	44017	45948	45242	47111
الجزائر	42079	54772	103071	137212	161159	199302	204289	225933
ليبيا	30510	34574	47635	62107	73824	36688	83195	64439
المغرب	37407	36958	59524	90553	90714	99274	96187	105333
موريتانيا	1411	1072	1857	3031	3629	4064	3914	4166

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص 334

* بيانات أولية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر حققت أعلى قيمة في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل متزايد إبتداءا من سنة 1995 حيث بلغ 42079 مليون دولار ليستمر في الارتفاع ليصل إلى 225933 مليون دولار سنة 2013 أي تضاعفت بأكثر من أربع مرات، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة والتي تشكل العمود الفقري في تمويل الاقتصاد الوطني، أما عن المغرب فقد عرف في البداية الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا وهذا راجع أساسا إلى تذبذب الناتج الزراعي لأن الناتج المحلي الإجمالي المغربي مرتبط بالإنتاج الزراعي والذي يتأثر بالتقلبات المناخية التي تتميز بها المنطقة[1]، حيث إبتداءا من سنة 2005 أصبح يسجل ارتفاعا ملحوظا من 59524 مليون دولار إلى 105333 مليون دولار سنة 2013. فيما يخص الاقتصاد الليبي فهو كذلك يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات وقد عرف الناتج المحلي الإجمالي الليبي تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية 2010 وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات، لكن سنة 2011 انخفض بما يقارب نصف ما تحقق سنة 2010 وهذا يعود إلى الأزمة السياسية التي انعكست على مختلف المجالات ويبقى التذبذب إلى يومنا هذا. في حين يعد الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الناشئة ويتميز بالتنوع حيث يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والمناجم والسياحة وكذا الصناعات التحويلية[2]، حيث يلاحظ أن تونس هي الأخرى حققت نمو متواصل لمستوى الناتج المحلي الإجمالي حيث كان في حدود 18050 مليون دولار سنة 1995 ليصل سنة 2013 إلى 47111 مليون دولار، أما عن موريتانيا فهي البلد الضعيف في المجموعة فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي بها بعض التذبذبات وبقي يتراوح ما بين 1072 مليون دولار و 4166 مليون دولار.

[1] حسن المصدق، إقتصاديات المغرب العربي الكبير: من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، 2007/03/19 على الموقع www.libyaforum.org

[2] Central intelligence agency (cia), the world fact book 2007 : Tunisia, https://www.cia.gov/library/publications/ 04/06/2011.

ثانيا: معدلات التضخم

كانت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة في غالبية الدول المغاربية سنة 2004، ما عدا موريتانيا، وذلك نتيجة لعدة عوامل ساهمت في ذلك منها[1]:

- تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي، وخاصة السياسات النقدية والمالية التي من شأنها السيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية،
- ساهم تحرير وإستقرار أسعار الصرف خاصة في تونس والمغرب، في الحد من تأثير إرتفاع الأسعار العالمية للواردات على تكلفتها بالعملات الوطنية ومن ثم على أسعارها المحلية،
- مساهمة إنفتاح غالبية الإقتصاديات العربية على الأسواق العالمية في زيادة درجة التنافسية في أسواق الدول العربية، وشملت المنافسة كل من الجودة والأسعار،
- أدت معدلات البطالة المرتفعة إلى عدم إرتفاع مستويات الأجور الحقيقية بمعدلات عالية، وساهم ذلك بدوره في عدم نمو الطلب المحلي بمعدلات مرتفعة، ومن ثم التقليل من أثر كل من الأجور والطلب المحلي على إرتفاع الأسعار، والجدول الموالي يوضح معدلات التضخم للفترة 2004-2014 بدول المغرب العربي.

الجدول رقم (02-02) معدل التضخم خلال الفترة 2004-2014 بدول المغرب العربي (%)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تونس	1.2	3.9	4.5	3.1	4.9	3.5	4.4	3.5	5.1	5.8	4.9
الجزائر	3.6	1.6	2.5	3.5	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9
ليبيا	2.2-	2.0	1.9	6.2	10.4	2.5	2.8	15.5	6.1	2.6	.
المغرب	1.5	1.0	3.3	2.1	3.7	1.0	1.0	0.9	1.3	1.9	0.4
موريتانيا	10.4	12.1	6.2	7.3	7.3	2.2	6.3	5.6	4.9	4.1	3.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2008، ص22، والموقع:

http://data.albankaldawli.org/topic/economy-and-growth 2015/11/20

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2005، ص06.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم لم يتجاوز في الدول المغاربية الأربعة 3.6% كأعلى معدل سنة 2004، بإستثناء موريتانيا التي سجلت معدل مرتفع وصل في حدود 10.4%، كما أن معدل التضخم كان منخفض جدا في المغرب وتونس خلال 2004، أما سنة 2005 عرفت معدلات التضخم تزايد في كل من تونس وليبيا وموريتانيا، مقابل إنخفاضها في الجزائر والمغرب، ومن الأسباب التي جعلت المعدلات ترتفع في المجموعة الأولى ما يلي[1]:

- إرتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية والمدخلات الوسيطية.
- أدى زيادة حجم النشاط الإقتصادي والطلب المحلي إلى إرتفاع الضغوط التضخمية، نتيجة للزيادة في الإنفاق الحكومي وإرتفاع معدلات نمو المجاميع النقدية والإئتمان، الذي ادى بدوره إلى إرتفاع أسعار العقارات وأسعار الأسهم.

ثم تراجعت في كل من تونس والمغرب سنة 2007 مقارنة بـ 2006 وذلك لأسباب مختلفة أهمها[2]:

- ففي المغرب لم يؤثر إرتفاع الأسعار العالمية للواردات بشكل كبير على الأسعار المحلية، نتيجة إستقرار سعر الدرهم مقابل العملات الأخرى، وعدم إقبال الحكومة على تخفيض مستوى الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية.
- أما تونس نتيجة إرتفاع حجم المحاصيل الزراعية من السلع الأساسية سنة 2007، حيث كانت العوامل المناخية مواتية مع إتباع سياسة نقدية منضبطة.، وهذا عكس الجزائر وليبيا التي عرفت بهما معدلات التضخم إرتفاع بسبب تدهور أسعار عملاتها من جهة وتأثرها بأسعار الواردات من جهة أخرى.

أما خلال الفترة 2008-2014 بقيت دول المغرب العربي تسجل معدلات تضخم متذبذبة تتأثر بالأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود وإزدهار الطلب المحلي مدفوعا بالسياسات الإقتصادية الكلية التوسعية، حيث سجلت تونس أقل معدل سنة 2009 و2011 بـ 3.5% وأعلى معدل سنة 2013 بـ 5.8%، وعلى العموم

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2008، ص21.

[2] المرجع السابق، ص22.

عرف المعدل إرتفاع طفيف في هذه المرحلة بسبب حالة عدم الإستقرار التي شهدتها تونس، ونفس الأمر بالنسبة لليبيا التي سجلت هي الأخرى إرتفاعا محسوسا لمعدل التضخم حيث وصل إلى غاية 15.5% سنة 2011. كما سجلت الجزائر هي أخرى أدنى معدل سنة 2014 بـ 2.9% وأعلى معدل سنة 2012 بـ 8.9% ومنذ سنة 2012 عرف المعدل إنخفاضا بسبب الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في مجال ترشيد فاتورة الإستيراد وتشجيع الإنتاج الوطني وإستهلاك المنتجات الوطنية، في حين المغرب هي البلد الوحيد ضمن المجموعة الذي يسجل أدنى معدلات للتضخم ولم يتجاوز في أسوء الأحوال 3.7% مقابل 0.4% كأدنى قيمة، وحتى موريتانيا عرف معدل التضخم بها تراجعا إبتداءا من 2008.

المطلب الثاني: واقع القطاعات الاقتصادية بدول المغرب العربي

تتضمن الاقتصاديات الخمس قطاعات متنوعة نظرا لتنوع الثروات إذ نجد القطاع الصناعي يحتوي على صناعات تحويلية وصناعات إستخراجية وكذا القطاع الزراعي بالإضافة إلى قطاع التجارة الخارجية.

أولا:ناتج الصناعات التحويلية

نحاول الكشف من خلال الجدول الموالي عن القيمة المضافة للصناعات التحويلية في دول المغرب العربي

الجدول رقم (02-03) القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية الوحدة: مليون دولار

	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	3141	4628	7307	7278	6859	7215	7486
الجزائر	3167	4596	6420	6727	7324	7522	9035
ليبيا	2316	2385	4358	4611	801	2997	1848
المغرب	6019	8872	12992	12829	14385	14214	15111
موريتانيا	76	190	113	123	130	141	157

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 372

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى أهمية قطاع الصناعات التحويلية لكل اقتصاد، حيث نجد أن المغرب تحقق أكبر قيمة مضافة لقطاع الصناعات التحويلية وذلك راجع لتطورات الإنتاج الزراعي بالمغرب كما

عرفت الجزائر تطورا في القيم المضافة للصناعات التحويلية خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة الواردة في الجدول رغم أن ذلك يبقى دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات المتوفرة بالبلد، في حين نجد تونس هي الأخرى التي تعتمد على الصناعات التحويلية في تمويل الناتج الوطني عرفت تطورات مقبولة، أما ليبيا فمساهمة قطاع الصناعات التحويلية ضعيف وهذا لاعتماد البلد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي وهذا الضعف زاد منذ الأزمة السياسية التي عرفها البلد (أي منذ 2011)، تأتي في الأخير موريتانيا بقيم ضعيفة جدا لم تتجاوز في أفضل الأحوال 190 مليون دولار سنة 2005 رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات خاصة في مجال موارد الصيد البحري والفلاحة وغيرها .

ثانيا: الصناعة الإستخراجية

تتميز الصناعة الإستخراجية بدول المغرب العربي بتنوع المواد المستخرجة من نفط خام وغاز طبيعي، حديد وفوسفات والنحاس.

1-إنتاج النفط الخام: تطور الأسعار التي عرفها النفط في الأسواق العالمية في الفترة السابقة شجعت الدول المصدرة إلى تشجيع التقدم في عمليات الاستكشاف لزيادة الإنتاج لكن منذ ثلاث سنوات ظلت أسعاره تتهاوى ولكن رغم ذلك بقي الإنتاج يتزايد ولو بنسب غير معتبرة.

الجدول رقم (02- 04) إنتاج النفط الخام (2009-2013) الوحدة: ألف برميل/يوم.

	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغيرات(%) 2013-2012
تونس	82.0	78.8	70.0	66.8	62.7	6.1-
الجزائر	1221.0	1189.8	1262.0	1203.0	1206.0	0.2
ليبيا	1473.9	1495.0	589.5	1454.0	661.0	54.5-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 389.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ليبيا والجزائر تمثلان قوة إنتاجية كبيرة للنفط في المنطقة رغم التراجع الكبير لإنتاج النفط بليبيا بأكثر من النصف بسبب الأزمة السياسية التي يعرفها البلد، في حين أن تونس إنتاجها ضعيف ومحتشم وسجل تناقصا من سنة 2009 إلى سنة 2013.

2-الغاز الطبيعي المسوق: تنتج وتسوق الدول العربية جزءا معتبرا من الغاز الطبيعي في مختلف الأسواق العالمية والدول المغاربية لها نصيب من هذا الغاز الطبيعي المسوق وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(02-05) الغاز الطبيعي المسوق 2009-2012 الوحدة: مليون متر مكعب/سنة

	2009	2010	2011	2012	نسبة التغير (%) 2012/2011
تونس	1800	2000	1930	1860	3.6-
الجزائر	82600	83800	82600	85700	3.8
ليبيا	22500	23400	7900	18200	130.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 390.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعتبر أهم مسوق للغاز الطبيعي في المنطقة وبمعدلات نمو متزايدة للكميات المسوقة محققة معدل نمو بين سنتي 2012/2011 وصل إلى 3.8% تليها ليبيا رغم أن الإنتاج سنة 2011 قد وصل إلى أدنى مستوى 7900 مليون متر مكعب ليعاود الارتفاع سنة 2012 بنسبة تغير وصلت إلى 130.4%، أما تونس فتعتبر الاقتصاد الأقل تسويقا للغاز في المنطقة بأعلى كمية سنة 2010 بـ 2000 مليون متر مكعب وأدنى كمية بـ 1800 مليون متر مكعب سنة 2009.

3-الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الإستخراجية في الدول المغاربية: إضافة إلى كل من إنتاج النفط والغاز الطبيعي تنتج دول المغرب العربي بعض المنتجات الإستخراجية يبينها الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-06) الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الإستخراجية في الدول المغاربية

	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي الغاز/ط (مليار متر مكعب)	احتياطات خام الحديد (مليار طن)	الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن /سنة)	طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن)	إنتاج خام الزنك (ألف طن)	إنتاج خام الرصاص (ألف طن)	إنتاج خام النحاس (ألف طن)	إنتاج الفحم الحجري (ألف طن)
تونس	0.4	65	0.0	390.0	8000	29	14.0	-	-
الجزائر	12.2	4505	1.1	4549	1600	4.4	2.0	1.0	15.0
ليبيا	48.5	1532	3.1	1300	-	-	-	-	-
المغرب	-	-	0.1	8.1	28000	83.0	46.0	38.0	650.0
موريتانيا	-	-	2.3	13797	-	-	-	-	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014، ص 375.

نلاحظ من خلال ما سبق التنوع في منتجات الصناعة الإستخراجية في الدول المغاربية إذ تتوفر كل من الجزائر وليبيا على احتياطات هامة من النفط والغاز الطبيعي في المنطقة كما أن موريتانيا لها طاقة إنتاجية هائلة لإستخراج خام الحديد وصلت إلى 13797 ألف طن/سنة، تليها في ذلك الجزائر 4549 ألف طن في سنة، أما إنتاج الفوسفات تستحوذ المغرب على حصة الأسد بـ 28.000 ألف طن سنويا تليها تونس ثم الجزائر، هذا بالإضافة إلى إنتاج بعض الخامات المتعلقة بالزنك في المغرب وتونس فالجزائر، وخام الرصاص في المغرب ثم تونس فالجزائر، خام النحاس في المغرب ثم الجزائر وكمية معتبرة من الفحم الحجري وصلت إلى 650 ألف طن في المغرب و 15 ألف طن في الجزائر.

ثالثا: الناتج الزراعي

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في اقتصاديات دول المغرب العربي كباقي الدول العربية وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفيره لفرص عمل، بالإضافة إلى تلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية وتنشيطه للصناعات التحويلية ولهذا سنحاول الكشف من خلال الجدول الموالي عن قيمة الناتج الزراعي وكذلك نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (02– 07) الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية

	الناتج الزارعي (مليون دولار)					مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2000	2005	2010	2012	2013	2000	2005	2010	2012	2013
تونس	2147	2958	3257	3900	3792	10.0	9.2	7.4	8.6	8.0
الجزائر	4598	7927	13644	18332	21029	8.4	7.7	8.5	9.0	9.3
ليبيا	2813	1105	2019	737	885	8.1	2.3	2.7	0.9	1.4
المغرب	4.908	7847	12530	12843	15414	13.3	13.2	13.8	13.4	14.6
موريتانيا	276	291	575	561	586	25.8	15.7	15.8	14.3	14.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 355.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الناتج الزراعي بالدول المغاربية عرف تطورا ملحوظا رغم أنه يبقى دون مستوى القدرات والإمكانيات المتوفرة، إذ نجد المغرب والجزائر تحققان قيم تتراوح مابين 4900 مليون دولار و15400 مليون دولار في المغرب، وما بين 4598 مليون دولار و21029 مليون دولار في الجزائر وقد عرفت قيم الناتج إرتفاعا متواصلا منذ سنة 2000. أما تونس هي الأخرى عرف ناتجها الزراعي تطورا من 2147 مليون دولار إلى 3900 مليون دولار رغم انخفاضه سنة 2013 إلى 3792 ومرد ذلك أساسا إلى بعض المشاكل الأمنية في البلد وكذلك التذبذبات في كميات التساقط لأن جزء كبير من الزراعة في الدول المغاربية يعتمد على كميات التساقط. ليبيا وموريتانيا نجد الناتج الزراعي بهما ضعيف جدا، وعرف تراجعا في ليبيا سنتي 2012 و 2013.

أما عن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نجد أعلى نسبة سجلت بموريتانيا والمغرب تليها الجزائر و تونس وفي الأخير ليبيا. وهذا أمر منطقي باعتبار أن المجموعة الأولى تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة في حين تعتمد الجزائر وليبيا على المحروقات، ولكن رغم ذلك تبقى جميع هذه النسب ضعيفة إذا ما قورنت مع الإمكانيات الطبيعية والمناخية والبشرية وحتى المالية المتوفرة.

رابعا:الصادرات والواردات الإجمالية

للتجارة الخارجية في دول المغرب العربي كباقي دول العالم أهمية بالغة، لما تلعبه من دور في توجيه مختلف السلع والمواد الأولية نحو الخارج للحصول على العملة الصعبة واستيراد مختلف السلع والمنتجات التي لا تتوفر عليها المنطقة من أجل إشباع حاجات ورغبات المجتمع، ولهذا سنحاول من خلال مايلي الكشف عن تطور قيمة الصادرات والواردات في دول المغرب العربي.

01-حجم الصادرات المغاربية: عرفت الصادرات في دول المغرب العربي نموا ملموسا رغم بعض التذبذبات التي عرفتها قيمة الصادرات في بعض الدول وهذا راجع إما لانخفاض أسعار المواد المصدرة وبالأخص المحروقات وإما لما يعرفه البلد من مشاكل سياسية وأمنية أثرت على باقي المجالات ومن خلال الجدول أدناه نجد أن قيمة الصادرات الجزائرية هي أكبر قيمة في المجموعة حيث وصلت سنة 2009 إلى 45080 مليون دولار و 72822 مليون دولار سنة 2011، كما سجلت معدل تغير سنوي للفترة 2009-

2012 وصل إلى 16.7% رغم أن سنة 2013 معدل التغير السنوي كان 9.2% في حين نجد ليبيا هي الأخرى عرفت صادراتها تطورات ولكن متذبذبة حيث كانت سنة 2009 في حدود 37055 مليون دولار لترتفع سنة 2010 إلى 48935 مليون دولار ثم انخفضت سنة 2011 إلى 14962 مليون دولار بسبب ما عرفته البلاد من مشاكل سياسية ثم عاودت بعد ذلك الإرتفاع لتسجل في النهاية معدل تغير سنوي وصل إلى 11.3% للفترة 2009-2012 ومعدل تغير سالب وصل إلى -31.7% سنة 2013. أما المغرب هي الدولة الوحيدة ضمن المجموعة التي عرفت صادراتها نموا متواصلا حيث كانت قيمتها في حدود 13973 مليون دولار سنة 2009 لتواصل الارتفاع وتصل سنة 2013 إلى 21939 مليون دولار محققة بذلك معدل تغير سنوي وصل إلى 15.4% للفترة 2009–2012 ومعدل تغير لسنة 2013 وصل إلى 2.2%، في حين عرفت قيمة الصادرات في تونس تذبذبات خلال الفترة 2009-2013 رغم أن معدل التغير السنوي للفترة 2009-2012 كان موجبا ووصل إلى 5.6% ومعدل تغير لسنة 2013 وصل إلى 0.3% ثم تأتي في الأخير موريتانيا بأدنى قيمة للصادرات سنة 2009 وصلت إلى 1359 مليون دولار وأعلى قيمة سنة 2011 وصلت إلى 2756 مليون دولار بمعدل تغير سنوي للفترة 2009-2012 وصلت إلى 24.8% ولسنة 2013 بـ 1.8% وكل هذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02– 08) إجمالي الصادرات في دول المغرب العربي بـ FOB الوحدة:مليون دولار

	2009	2010	2011	2012	2013*	معدل التغير السنوي 2012-2009 (%)	معدل التغير (%) 2013
تونس	14428	16417	17822	16998	17044	5.6	0.3
الجزائر	45080	57219	72878	71622	65020	16.7	9.3-
ليبيا	37055	48935	14962	51053	34858	11.3	31.7-
المغرب	13973	17899	20402	21475	21939	15.4	2.2
موريتانيا	1359	2083	2756	2644	2693	24.8	1.8

المصدر: -التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 427

– صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية أفريل 2014

*بيانات أولية

02-حجم الواردات المغاربية: تعكس الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تأمين احتياجاتها إذ نجد مختلف الدول تبحث عن الطرق الكفيلة في خفض قيمة وارداتها لكن ما تتميز به الدول المغاربية كباقي الدول العربية هو اعتمادها على الدول المتقدمة في تلبية حاجاتها وبالأخص المنتجات الصناعية والزراعية وغيرها، إذ نجد من خلال الجدول أدناه أن واردات الدول المغاربية عرفت قيمتها نموا متزايدا وسجلت معدلات تغير موجبة للفترة 2009-2012 حيث سجلت الجزائر أعلى قيمة بـ 36756 مليون دولار سنة 2009 مواصلة بذلك الارتفاع لتصل إلى 52040 مليون دولار سنة 2013، تليها المغرب بـ 32636 مليون دولار سنة 2009 و أعلى قيمة سنة 2013 بـ 45132 مليون دولار ثم ليبيا بـ 11200 مليون دولار سنة 2011 وأعلى قيمة سنة 2012 بـ 26383 مليون دولار، أما تونس هي الأخرى عرفت قيمة وارداتها ارتفاعا متواصلا محققة بذلك معدل تغير سنوي وصل إلى 8.4% للفترة 2009-2012 وموريتانيا هي الأخرى عرفت وارداتها تطورا ملحوظا من 1475 مليون دولار سنة 2009 إلى أكثر من 3000 مليون دولار حيث سجلت موريتانيا أعلى معدل للتغير السنوي للفترة 2009-2012 وصل إلى 29.1% وهذا مرده إلى عجز الجهاز الإنتاجي بالمجموعة على تلبية مختلف الحاجات والرغبات المتزايدة لمجتمعاتها.

الجدول رقم (02-09) إجمالي الواردات المغاربية (2009-2012) بـ CIF الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	2011	2012	2013*	معدل التغير السنوي 2009-2012	معدل التغير(%) 2013
تونس	19177	22209	23933	24445	24309	8.4	-0.6
الجزائر	36756	37806	46459	44694	52040	6.7	16.4
ليبيا	24753	24559	11200	26383	25343	2.1	3.9-
المغرب	32636	35655	41712	44946	45132	11.3	0.4
موريتانيا	1475	1967	2460	3176	3068	29.1	3.4-

المصدر: -التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 427

- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أفريل 2014

*بيانات أولي

المبحث الثاني: التنافسية الجارية لدول المغرب العربي

يكون مفهوم التنافسية بين اعتبارات المديين القصير والبعيد لذلك فان محددات التنافسية يجب أن تقسم بدورها إلى محددات آنية قصيرة المدى ومحددات كامنة طويلة المدى، وهو ما يجعلنا نقول بأن مفهوم التنافسية هو مفهوم ديناميكي وليس ساكنا وتعرف التنافسية على أنها "الأداء الحالي والكامن للاقتصاد في ايطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية[1]"، ويتميز هذا التعريف للتنافسية عن غيره بأنه يحصرها في نطاق أنشطة محددة ذات صلة مباشرة بالتنافسية وفي الوقت نفسه يحقق الربط مع إطار نظري واضح من اقتصاد دولي وصناعي، وهو أكثر دلالة من حيث السياسة الاقتصادية التي يتعين إتباعها، ويتم التميز بين التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة باعتبار أن الأولى لا تضمن بالضرورة الثانية.

المطلب الأول:المؤشر المركب للتنافسية العربية

أولا: مؤشر التنافسية العربية: تم تطوير مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها، كمؤشر مركب يعتمد على المتغيرات والبيانات الكمية والموضوعية. ويستند بناء المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية في المعهد العربي للتخطيط بعد استقراء الأدبيات الواسعة حول تنافسية الأمم، حيث يرى التنافسية "على أنها تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاط التي تكون مجالا للتنافس مع الأمم الأخرى[2]".ولا يربط هذا التعريف التنافسية الدولية بالرفاهية والنمو بصورة مباشرة، وعليه فإن التعريف المتبع في هذا التقرير يركز على العوامل المؤثرة مباشرة في تنافسية الأمم من سياسات وهياكل إقتصادية ومؤسسات، فجملة هذه العوامل هي المحددة لمستويات التنافسية التي تترجم في النهاية في رفع مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي، كما يحدد التعريف المتبع الفرق بين الأداء الجاري والكامن، فالأداء الجاري يمكن تلخيصه في العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير والتي لا تتطلب تغيرا في الهياكل والسياسات ذات الأمد البعيد، أما الأداء الكامن فهو الذي يمثل الطاقات والعوامل والمؤسسات والهياكل المؤثرة في مستويات التنافسية في الأجل الطويل. **وبالتالي** ينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسين هما: التنافسية

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الملخص التنفيذي، ص03.

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، ص62.

الجارية والتنافسية الكامنة، ويتكون كلا المؤشرين من مؤشرات فرعية مكونة بدورها من مؤشرات أولية. وقد أستخدم المتوسط الحسابي لتركيب المؤشر الإجمالي عوضا عن عملية الجمع، وذلك لتقليل التحيزات الناجمة عن ثغرات البيانات غير المتوفرة.

ثانيا: الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية. فيما يلي هيكل تفصيلي لمؤشر التنافسية العربية وذلك حتى يسهل علينا تحليل التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة فيما بعد:

الشكل رقم (02 -01): الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

01- مؤشر التنافسية الجارية

- الأداء الاقتصادي الكلي:
  - نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي
  - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد
  - تذبذب معدل نمو الناتج المحلي للفرد
  - الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
  - معدل التضخم
  - نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي
  - استقرار أسعار الصرف
  - معدل تخفيض العملة
  - تذبذب معدل التضخم
- بيئة الأعمال والجاذبية:
  - الحاكمية وفعالية المؤسسات:
    - الفساد الإداري
    - احترام القانون والنظام
    - البيروقراطية
    - البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات
    - المطارات وطاقتها (سلع ومسافرين)

- إنتاج الكهرباء
- كفاءة نظام توزيع الكهرباء
- نسبة الطرق المعبدة
- كثافة الهاتف الثابت لكل 1000 شخص
- السكك الحديدية وطاقتها (سلع وركاب)

- جاذبية الاستثمار:

- استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي
- تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)
- السيولة (معدل دوران الأسهم)
- حصة القطاع الخاص من الإئتمان المحلي
- جانبية الاستثمار
- مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي
- مؤشر الجدارة الإتمانية
- الضرائب للناتج المحلي الإجمالي

– تدخل الحكومة في الاقتصاد:

- نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي
- الإعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي

– تكلفة الأعمال:

- تأسيس الكيان القانوني للمشروع
- التوظيف والاستغناء عن الأعمال
- تصفية المشروع
- إنفاذ العقود
- حماية المستثمرين
- الحصول على الإئتمان المصرفي
- تسجيل الملكية العقارية

– ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:

- نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي
- سرعة التكامل التجاري (% في درجة الانفتاح)
- متوسط التعريفة الجمركية
- نسبة السلع المصنعة المصدرة
- حصة الصادرات من التجارة العالمية
- معدل نمو حصة الصادرات
- معدل نمو الصادرات التحويلية
- الصادرات للفرد

– التكلفة والانتاجية:

- معدل نمو الصناعات التحويلية
- حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي
- أسعار الفائدة (الإقراض)
- إنتاجية العمل في القطاع التحويلي
- معدل الأجور في القطاع التحويلي
- نسبة الأجور في القيمة المضافة (معدل الأجور)
- سعر الصرف الحقيقي الفصلي (معدل التغير)
- معدل الضريبة

02– مؤشر التنافسية الكامنة

– الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة:

- نسبة الصادرات ذات التقنية العالية
- صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الإنتاج الإجمالي)
- نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات
- عدد المقالات العلمية والتقنية
- نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا.
- الإنفاق على البحث العلمي
- عدد الباحثين لكل مليون ساكن
- عدد براءات الاختراع

- رأس المال البشري:
  - الإنفاق على الصحة
  - معدل توقع الحياة
  - معدل انخفاض الأمية
  - معدل الإنفاق على التعليم
  - نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي
  - معدل القيد الثانوي
  - معدل القيد الجامعي
- البنية التحتية التقنية:
  - تكلفة استخدام الإنترنت
  - خطوط الهاتف الأرضي لكل 100 من السكان
  - عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان
  - عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 من السكان
  - عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان
  - عدد خوادم شبكة الإنترنت الآمنة لكل 100 من السكان
  - متوسط تكلفة المكالمات المحلية

المصدر: تقرير التنافسية العربية، 2012، ص65-66.

المطلب الثاني:تحليل التنافسية الجارية:

كما سبق وذكرنا يعبر مؤشر التنافسية الجارية عن العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير والتي لا تتطلب تغيرا في الهياكل والسياسات ذات الأمد البعيد، وفيما يلي نوضح نتائج أهم عناصر التنافسية الجارية حسب التقرير السنوي للتنافسية العربية لسنتي 2009و2012 .

جدول رقم (02– 10) مؤشر التنافسية الجارية بدول المغرب العربي 2009،2012 (القيم من 0 إلى 01)

	الأداء الإقتصادي		الحاكمية وفعالية المؤسسات		البنية التحتية		جاذبية الإستثمار		تدخل الحكومة		تكلفة الأعمال		ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص		التكلفة الإنتاجية		مؤشر التنافسية الجارية	
	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012
الجزائر	0.68	0.63	0.24	0.24	0.17	0.15	0.19	0.45	0.81	0.71	0.34	0.3	0.25	0.25	0.36	0.4	0.37	0.39
المغرب	0.62	0.59	0.54	0.57	0.14	0.13	0.42	0.47	0.58	0.44	0.32	0.40	0.25	0.27	0.46	0.4	0.43	0.40
تونس	0.64	0.58	0.46	0.47	0.20	0.18	0.41	0.47	0.50	0.64	0.54	0.66	0.30	0.30	0.51	0.45	0.43	0.47
ليبيا	–	0.63	0.21	–	–	0.29	–	0.38	–	0.73	–	–	–	0.49	–	0.44	–	0.45
موريتانيا	0.56	0.43	–	–	00	0.4	0.69	0.25	0.35	0.81	0.29	0.33	0.32	0.28	0.1	0.25	0.32	0.34

المصدر: تقرير التنافسية العربية، 2009، ص29، لسنة 2012 ص30.

– يلعب الاستقرار الاقتصادي الكلي دورا مهما في تدعيم القدرة التنافسية لأي اقتصاد، حيث لا يمكن توفر الشروط الضرورية للتنافس في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات في ظل اقتصاد يعاني من إختلالات ويشوبه إرتفاع في درجات اللايقين في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة بما يؤثر سلبا على قرارات المستهلكين و المستثمرين ورجال الأعمال، مما قد يؤدي إلى تراجع الإدخار والإستثمار وبالتالي تدهور النمو وتدني مستويات التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الأسواق الدولية، وبشكل عام يعتبر أداء الدول المغاربية جيدا بل يفوق دول المقارنة، حيث بلغ متوسط أداء الدول المغاربية 0.50 مقابل 0.48 لدول المقارنة سنة 2009[1] أما سنة 2012 فبلغ متوسط أداء الدول المغاربية 0.57 مقابل 0.51 لدول المقارنة[2]، كما يوضح مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي إحتلال الجزائر وليبيا المركز الأول وذلك يعود إلى تحسن أسعار النفط منذ نهاية 1999، والتي سمحت بدورها إلى تمويل جيد للاقتصاد خاصة دفع المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية مما نجم عنها ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وتسجيل فوائد مالية معتبرة، أدت إلى تحسين في ميزان المدفوعات والموازنة.

– الحاكمية وفاعلية المؤسسات: تبين الأدلة النظرية والتطبيقية بأن إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الإستثمار المحلي يعتمدان على التطبيق الفعال لمبادئ الحاكمية الرشيدة والتوجيه الإداري السليم. وفي إطار التقرير الصادر عن المعهد العربي للتخطيط يشمل التوجيه الإداري السليم على قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وعلى تقليص الفساد الإداري. وإحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم، ومن خلال جدول مؤشر التنافسية الجارية يلاحظ احتلال المغرب المرتبة الأولى تليها تونس وتحتل الجزائر ثم ليبيا و موريتانيا المراتب الموالية إذ تحتاج هذه الدول المزيد من الإصلاحات في مجالات محاربة الفساد الإداري وتقليص المتطلبات الإدارية لانجاز الأعمال التجارية والشخصية بالإضافة إلى تقوية إحترام القانون.

– البنية التحتية: يعكس مؤشر البنية التحتية الأساسية الذي يشمل على عدة عوامل: مدى توفر البنية التحتية المعززة لتنافسية الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها خلق روابط تفاعلية بين مختلف المناطق التنموية

[1] تقرير التنافسية العربية، 2009، ص29.

[2] تقرير التنافسية العربية، 2012، ص30.

المحلية من ناحية والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، إذ تعد البنية التحتية إستثمارا رأسماليا ضمن عملية الإنتاج، فالنقل وإنتاج وتوزيع إمدادات الطاقة والاتصالات لاغنى عنها في عملية إنتاج وتوزيع ناتج السلع المادية والخدمات. ويساهم هذا الاستثمار بصفة مباشرة وفعالة في رفع معدل نمو كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج.كما أوضحت كثير من الدراسات أن قطاع الخدمات والإسناد والبنية التحتية تشكل عاملا حاسما في التكاليف وتكوين الأسعار. وعلى مستوى الدول المغاربية احتلت ليبيا المرتبة الأولى في مؤشر البنية التحتية حسب تقرير 2012 وذلك لوجود فوائض نفطية يتم عن طريقها تمويل المشاريع، أما 2009 فاحتلت المرتبة الأولى تونس في حين تحتل موريتانيا المرتبة الأخيرة وذلك لضعف مداخل الدولة.

-جاذبية الاستثمار: يعتبر مدى جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر والمالي ركنا أساسيا من بيئة الأعمال، فجذب الإستثمارات الأجنبية يعتبر أحد التحديات التي تواجه الدول النامية، وذلك لدور هذا الاستثمار في نقل التقانة والخبرات التقنية والإدارية وفتح الأسواق الخارجية وتوفير الأموال الاستثمارية، مما يجعل المنافسة تستند إلى جذب هذا النوع من الاستثمار، الأمر الذي يتطلب بيئة مؤسساتية مواتية وقطاعا ماليا متطورا وسياسات إقتصادية قابلة للتنبؤ، ونلاحظ أن هناك تحسن جد ملحوظ في جاذبية الاستثمار على مستوى الدول المغاربية نتيجة لتطور أداء الأسواق المالية خاصة مع توفر الفوائض النفطية، ففي سنة 2012 احتلت كل من تونس والمغرب المرتبة الأولى تلتها الجزائر ثم ليبيا،ثم موريتانيا.

-تدخل الحكومة في الاقتصاد: تحديد مستوى التدخل الأمثل للحكومة في الاقتصاد يعتبر صعبا في أحيان كثيرة بسبب طبيعة الأنشطة التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، ولكي يمكن مقارنة مستوى هذه النفقات بمستوى النفقات في بعض الدول التي يعد مستوى التدخل الحكومي في اقتصادياتها محدودا وفعالا، بحيث تستطيع الحكومات في هذه الدول تنفيذ برامجها الانفاقية بأقل التكاليف، ويعتمد التقرير على ثلاثة مؤشرات تعكس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد وهي: مدفوعات الرواتب والأجور، مدفوعات الدعم والتحويلات الأخرى، وإجمالي النفقات العامة منسوبة جميعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، ووفقا لهذه المؤشرات فإن الدولة ذات النسب الأقل في بنود هذه النفقات تعتبر الدولة الأكثر تنافسية في هذا المجال، وفي الدول المغاربية نجد أن التدخل الحكومي مرتفع نوعا ما في كل الدول الخمس.

-تكلفة القيام بالأعمال: يركز مؤشر تكلفة الأعمال على تحليل سبعة جوانب تغطي المظاهر الأساسية لدورة حياة المشروع الاستثماري، ويتكون كل منها من مجموعة من المؤشرات الفرعية، ويعتمد التحليل على بيانات تقرير بيئة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي بصفة دورية، وتتمثل المؤشرات في مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروعات وتوظيف العمال، وتصفية المنشأة، إنفاذ العقود، حماية المستثمرين، الحصول على الإئتمان وتسجيل الملكية، وعلى حسب تقرير2012 فإن تكلفة الأعمال بالدول المغاربية حققت أقل تكلفة في تونس بـ 0.66 وأعلى تكلفة بـ 0.33 في الجزائر، وفي سنة 2009 حققت موريتانيا أعلى تكلفة بـ 0.29 وتونس أقل تكلفة بـ 0.54 وكل الدول تحسنت بها التكلفة ماعدا الجزائر، وسبب هذا الارتفاع نوعا ما في تكلفة الأعمال يعود إلى انخفاض نسب الحصول على الائتمان وطول فترة تأسيس الكيان القانوني للمشاريع.

-ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص: تشكل الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية الدولية والمسرح الذي يترجم فيه أثر البيئة التنافسية على الاقتصاد، وتعتبر عناصر الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات أهم السمات التي تعكس تنافسيته في الأسواق الدولية، إذ يشمل هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي: نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، سرعة التكامل التجاري، نسبة السلع المصنعة المصدرة، حصة الصادرات من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، معدل نمو حصة الصادرات التحويلية، الصادرات للفرد، متوسط التعريفة الجمركية، ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن ليبيا احتلت المرتبة الأولى ولكن على العموم مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص ضعيف إذ لم يصل حتى إلى قيمة 0.50 في كل الدول المغاربية وهذا يدل على ارتفاع التعريفة الجمركية وكذا عدم تنافسية الصادرات المغاربية في الأسواق الدولية.

-الإنتاجية والتكلفة: يعد رفع الإنتاجية أحد أهم العوامل الجوهرية في تنافسية الدول والشركات، فمع زيادة الإنتاجية تزيد القيمة المضافة وتنخفض التكاليف النسبية مما يزيد قدرة المنتجات على التنافسية. **والملاحظة الأساسية** هو أن مؤشر التنافسية الجارية قد عرف تحسنا في كل الدول المغاربية ماعدا المغرب التي انخفض فيها من 0.43 سنة 2009 إلى 0.4 سنة 2012 أما الترتيب فتونس احتلت المرتبة الأولى وموريتانيا المرتبة الأخيرة ويعود ذلك إلى خصائص كل اقتصاد مغاربي.

المبحث الثالث: التنافسية الكامنة لدول المغرب العربي

لاتزال الدول العربية تعاني من نقص في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية، والدول المغاربية لها نفس الحال، ويرجع ذلك إلى أن ميادين الطاقة الابتكارية والتقانة والبنية التحتية ورأس المال البشري تحتاج إلى استثمارات كبيرة وزمن طويل لبروز نتائج يعتد بها ولإحداث تغيرات جوهرية في الهياكل والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة، إذ سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل المكونات الرئيسية للتنافسية الكامنة لدول اتحاد المغرب العربي وفقا لتقرير التنافسية العربية.

المطلب الأول: مؤشر رأس المال البشري والتنافسية الكامنة

أولا:تحليل التنافسية الكامنة لدول المغرب العربي: يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاث مؤشرات رئيسية هي مؤشر البنية التحتية التقانية ومؤشر رأس المال البشري ومؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة، ولكل هذه المؤشرات متغيرات تساهم في تحسين النتائج النهائية لها، وفيما يلي نتائج التنافسية الكامنة لدول اتحاد المغرب العربي سنتي 2009و2012.

الجدول رقم (2–11) التنافسية الكامنة لدول المغرب العربي (القيم من **0** إلى **01**)

	البنية التحتية التقانية		رأس المال البشري		مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة		مؤشر التنافسية الكامنة	
	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012
الجزائر	0.32	0.36	0.49	0.48	0.25	0.16	0.35	0.33
المغرب	0.27	0.29	0.32	0.31	0.22	0.21	0.27	0.27
تونس	0.39	0.41	0.16	0.60	0.24	0.32	0.41	0.44
ليبيا	–	0.13	–	0.60	–	0.14	–	0.29
موريتانيا	0.15	0.24	0.15	0.12	–	0.17	0.15	0.18

المصدر: تقريري التنافسية العربية، 2009،ص46، 2012 ص51.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن دول اتحاد المغرب العربي حققت كلها تحسن في مؤشر التنافسية الكامنة خلال الفترة (2009-2012) وحققت تونس المرتبة الأولى في كلا التقريرين تلتها الجزائر ثم المغرب فليبيا ثم موريتانيا ويعود ذلك لارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية والعمومية في الجزائر وتونس وكذلك الإنفاق الحكومي لتحسين البنية التحتية التقانية وكذلك الإنفاق على التعليم.

ثانيا: تحليل مؤشر رأس المال البشري: أهمية رأس المال البشري في التنافسية كما هو الحال في جوانب التنمية على العموم أمر لايختلف فيه إثنان، حيث أن العلاقة بين الموارد البشرية والتنافسية واضحة في معظم جوانبها، سواءا كانت علاقة مباشرة كجانب التعليم والتشغيل والإنتاجية أو غير مباشرة كحجم السكان وسرعة نموه وتوزيعاته وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، وذلك من خلال علاقات تلك الخصائص مع التنمية على وجه الخصوص. فالدولة التي تمتلك رأس مال بشري متعلم لها قدرات كبيرة على الإنتاج وإدارة المشاريع وهو ما يدعم التنافسية الكامنة لهذا البلد. ويتكون مؤشر رأس المال البشري الفرعي في إطار مؤشر التنافسية من إحدى عشر متغيرا تناولت الصحة بثلاثة متغيرات هي: الإنفاق على الصحة من دخل الفرد، الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل توقع الحياة عند الولادة، ورصيد رأس المال البشري بمتغيرين هما: معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين(15سنة فما فوق)، معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب(15-24سنة)،أما تكوين رأس المال البشري وعدالته بستة متغيرات هي: الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، معدل القيد الثانوي الكلي، معدل القيد الثانوي الكلي للإناث، معدل القيد الجامعي الكلي، معدل القيد الجامعي الكلي للإناث، ومن خلال الجدول رقم (2-11)، نلاحظ أن تونس حققت المرتبة الأولى في مؤشر رأس المال البشري سنة 2009 تلتها الجزائر ثم المغرب أما سنة 2012 فحافظت تونس على نفس المرتبة ولكن تلتها ليبيا ثم الجزائر، وسيتم تحليل هذه المراتب من خلال تحليل مختلف المتغيرات في المراحل الموالية من البحث.

المطلب الثاني:مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة

يشكل الإبتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات والصناعات والاقتصاديات. كما تمثل التقانة محدد من محددات التنافسية كونها تؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بها كالتكلفة والإستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق، كما أنها تؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الإستثمار في رأس المال البشري، والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقانة والموارد البشرية[1]. وفي هذا الصدد فإن تقانة المعلومات تطرح تحديا خاصا للاقتصاد العالمي نظرا للتسارع الكبير في دخول تلك التقانات مجالات الإنتاج والإدارة والتعليم والتدريب والتسويق والتوزيع، كما أن تناقص تكلفة منتجات هذه التقانة وظهور تطبيقات جديدة لها قد كان لهما الدور البارز في انتشارها. وفيما يلي نتائج المتغيرات الرئيسية المكونة لمؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة.

الجدول رقم (2– 12) الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة لسنة 2009 (القيم من 0 إلى 01)

	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	نسبة واردات المعدات الآلات من إجمالي الواردات	صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر	عدد المقالات العلمية والتقانية	مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة
الجزائر	0.020	0.582	0.384	0.017	0.251
المغرب	0.176	0.237	0.453	0.022	0.222
تونس	0.080	0.294	0.560	0.28	0.240
ليبيا	–	–	–	–	–
موريتانيا	–	–	–	–	–

المصدر: تقرير التنافسية العربية، 2009، ص47.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نتائج مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة لدول اتحاد المغرب العربي سنة 2009 متقاربة كثيرا، وهي لاتزال بعيدة عن مستوى دول المقارنة التي وردت في تقرير التنافسية

[1] تقرير التنافسية العربية، 2009، ص44.

العربية لسنة 2009، فنجد مثلا ماليزيا حققت أكبر مستوى بـ 0.63 أما عن مكونات المؤشر فنجد أن المغرب احتلت المرتبة الأولى بـ 0.176 في متغير نسبة الصادرات ذات التقانة العالية، تلتها تونس فالجزائر في حين احتلت الجزائر المرتبة الأولى في نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات بنسبة 0.582، أما نسبة صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فحققت تونس أعلى نسبة بـ 0.56، في حين متغير عدد المقالات العلمية والتقانية ضعيف جدا لكل الدول المغاربية التي وردت في التقرير، أما عن مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة سنة 2012 فإن الفريق المعد للتقرير العربي للتنافسية فقد وسع من المتغيرات التي أصبحت تشكل هذا المؤشر وهو ما نوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-13) الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة 2012 (القيم من 0 إلى 01)

	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر	نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا	الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا كنسبة من الناتج	عدد الباحثين لكل مليون ساكن	عدد براءات الإختراع	عدد المقالات العلمية والتقانية	مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة
الجزائر	0.03	0.63	0.08	0.51	0.00	0.04	0.000	0.02	0.16
المغرب	0.19	0.32	0.15	0.61	0.20	0.15	0.000	0.02	0.21
تونس	0.11	0.36	0.37	0.91	0.32	0.37	0.001	0.12	0.32
ليبيا	0.00	0.66	0.29	-	-	0.00	0.00	0.01	0.14
موريتانيا	0.00	0.50	0.73	0.12	0.00	0.00	0.000	0.00	0.17

المصدر: تقرير التنافسية العربية، 2012، ص53.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة في دول المغرب العربي لاتزال ضعيفة، إذ نجد من بين الدول التي وردت في التقرير وصل بها مستوى هذا المؤشر إلى 0.57 بإرلندا و0.48 بالتشيك، أما الدول المغاربية فقد حققت تونس أعلى مستوى بـ 0.32 تلتها المغرب بـ0.21 وبقيت كل موريتانيا والجزائر وليبيا بين 0.14و0.17،كما أن متغيرات المؤشر توسعت لتشمل إضافة إلى المتغيرات التي

وردت في تقرير 2009 نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا إذ حققت تونس أعلى نسبة 0.91 تلتها المغرب بـ 0.61 ثم الجزائر بـ 0.51، أما عن الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا كنسبة من الناتج فهي ضعيفة جدا في كل الدول المغاربية، يضاف إلى ذلك عدد الباحثين لكل مليون ساكن وحققت كذلك تونس أفضل نسبة بـ 0.37 أما عن عدد براءات الاختراع وعدد المقالات العلمية والتقانية فهي ضعيفة كذلك و يعود ذلك إلى ضعف البحوث والاختراعات بهذه الدول من جهة وعدم إهتمام حكومات الدول بالمخترعين والبحوث من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تنافسية دول المغرب العربي حسب المنتدى العالمي الاقتصادي

أولا:مكونات مؤشر التنافسية العالمي وواقعه في الدول المغاربية: يتم من خلال هذا المطلب تقديم واقع تنافسية دول المغرب العربي حسب المعايير الدولية، وذلك استنادا إلي تحليل مؤشر التنافسية العالمي "GCI" الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي سنة 2011 -2012، ويتكون المؤشر من اثنتا عشر متغيرا، موزعة على ثلاث محاور رئيسية هي[1]:

1-المتطلبات الأساسية Basic requrement

2-عوامل تعزيز الفعالية Efficvency enhancers

3-عوامل تعزيز التطور والإبتكار Innovation and saphistication factors

وقبل التطرق إلى الترتيب العام لدول المغرب العربي المذكور في التقرير العالمي للتنافسية "GCI" سيتم عرض تصنيف الدول وفقا لمرحلة التنمية التي تنتمي إليها لأن درجة تأثير المتغيرات المكونة للمؤشر تختلف من بلد إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، فالإعتقاد الأول الذي من خلاله تم صياغة مؤشر التنافسية العالمي هو أن محددات التنافسية كثيرة ومعقدة وذات نهاية مفتوحة، أما الثاني يتمثل في أن تأثير الأركان المتنوعة على الدول يكون مختلفا حسب مرحلة التنمية التي تقع فيها، وسيتم توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1] World economic forum,The global competitiveness report 2011-2012, Geneve,2012, p09.

الشكل رقم (02-02) العلاقة بين أركان مؤشر التنافسية العالمي ومراحل التنمية

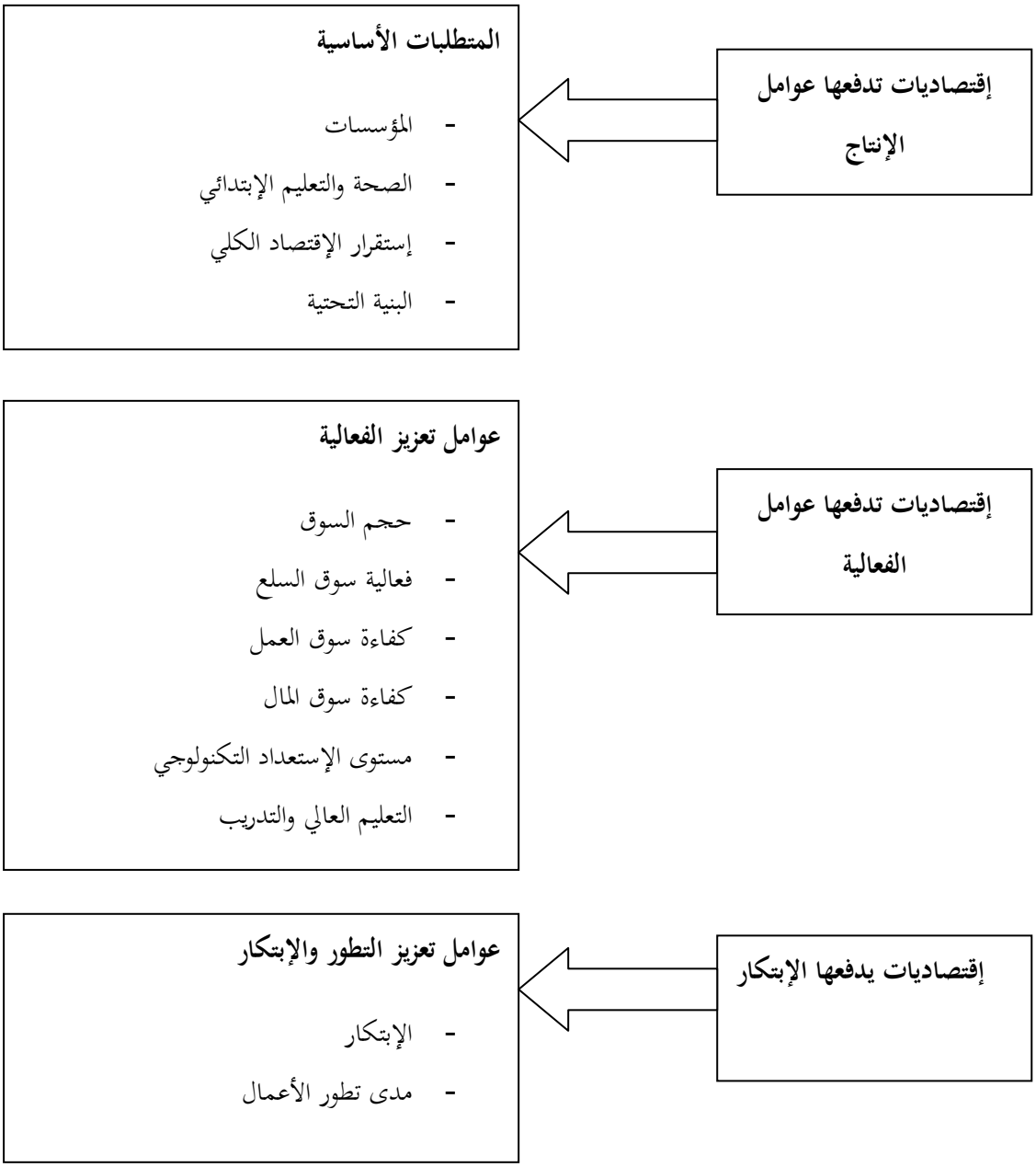

Source : world economic forum, the global competitiveness report 2011-2012, Geneve, 2012,p09.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الدول في مسار تنميتها تمر بثلاث مراحل تحكمها مؤشرات تختلف عن غيرها من المراحل، وأن حاجة الدول لتحسين تنافسيتها مرتبطة بمؤشرات المرحلة التي تنتمي إليها، ويتم تعين

إنتماء الدولة إلى مرحلة دون أخرى بالاعتماد على مقياسين الأول: يتمثل في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بسعر صرف السوق وهو الأكثر استخداما، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2- 14) حدود الدخل الذي يعين مراحل التنمية

مراحل التنمية	نصيب الفرد من الناتج الدخلي الخام (بالدولار)
المرحلة الأولى: تدفعها العوامل	أقل من 2000
الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	2000- 2999
المرحلة الثانية: تدفعها الفعالية	3000- 8999
الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	9000- 17000
المرحلة الثالثة: يدفعها الابتكار	أكثر من 17000

Source : world economic forum, the global competitiveness report 2011-2012, Geneve, 2012,p10.

فحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2011-2012 تمر الجزائر بمرحلة انتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، في حين تنتمي موريتانيا للمرحلة الأولى ضمن 37 اقتصاد، أما تونس والمغرب تنتميان إلى المرحلة الثانية ضمن 28 اقتصاد[1]. أما المقياس الثاني يتمثل في نصيب الصادرات من السلع الأولية من إجمالي الصادرات ويعتبر أن الدول التي تصدر أكثر من 70% من المنتجات الأولية هي اقتصاديات تدفعها العوامل. بالنسبة لموقع دول المغرب العربي ضمن نتائج مؤشر التنافسية حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، إحتلت تونس المرتبة "40"بتنقيط 4.47 والمغرب المرتبة 73 بتنقيط 4.16، الجزائر إحتلت المرتبة 87 بتنقيط 3.96 في حين مرتبة موريتانيا 137 وذلك ضمن مجموعة مكونة من 142 بلد. أما نتائج مكونات المؤشر يوضحه الجدول الموالي (للإشارة ليبيا لم يتم ذكرها من قبل بالتقرير المذكور المنتدى).

[1] world economic forum, the global competitiveness report 2011-2012, Geneve, 2012,p11.

الجدول رقم (2-15) نتائج التنافسية لدول المغرب العربي وفقا للمنتدى الإقتصادي العالمي 2011-2012

الدول	تونس		المغرب		الجزائر		موريتانيا	
المؤشر	المرتبة 1-142	النقاط 1-7	المرتبة 1-142	النقاط 1-7	المرتبة 1-142	النقاط 1-7	المرتبة 1-142	النقاط 1-7
مؤشر التنافسية	40	4.47	73	4.16	87	3.96	137	3.2
المتطلبات الأساسية	42	5.08	54	4.74	75	4.44	129	3.53
-المؤسسات	41	4.54	59	3.98	127	3.11	122	3.14
-البنية التحتية	52	4.36	69	3.95	93	3.43	126	2.49
-إستقرار الإقتصاد الكلي	38	5.33	25	5.65	19	5.72	95	4.45
-الصحة والتعليم الإبتدائي	38	6.09	93	5.38	82	5.50	129	4.03
عوامل تعزيز الفعالية:	58	4.11	83	3.86	122	3.35	141	2.71
-التعليم العالي والتدريب	44	4.67	98	3.62	101	3.51	139	2.09
-فعالية سوق السلع	44	4.42	76	4.15	134	3.38	135	3.31
-كفاءة سوق العمل	106	3.97	132	3.52	137	3.41	125	3.71
-كفاءة سوق المال	76	3.99	62	4.16	137	2.64	138	2.61
-الإستعداد التكنولوجي	58	3.82	66	3.69	120	2.83	137	2.51
-حجم السوق	63	3.81	57	4.03	47	4.35	131	2.03
عوامل تعزيز التطور والإبتكار	43	3.87	79	3.40	136	2.65	135	2.67
-مدى تطور الأعمال	52	4.16	80	3.78	135	2.93	137	2.93
-الإبتكار	37	3.58	80	3.02	132	2.37	129	2.41

Source : world economic forum, the global competitiveness report 2011-2012, Geneve, 2012,p p15-17.

يظهر الجدول أعلاه أداء الدول المغاربية الأربعة والتي تختلف من متغير إلى آخر وهو ما يؤثر على الموقف التنافسي لكل منها، فالبنسبة لمحور المتطلبات الأساسية إحتلت تونس المرتبة الثانية والأربعون تلتها المغرب في المرتبة الرابعة والخمسون في حين إحتلت الجزائر المرتبة السابعة وثمانون وبقيت موريتانيا في الصف الأخير بمرتبة سبعة وثلاثون بعد المئة، أما عن عوامل تعزيز الفعالية إحتلت تونس كذلك المرتبة الأولى بالمرتبة الثامنة والخمسون تلتها المغرب المرتبة الثالثة وثمانون ثم الجزائر المرتبة الثانية والعشرون بعد المئة، فيما يخص عوامل تعزيز التطور والإبتكار فإن البعد في الترتيب واضح حيث جاءت تونس في المرتبة الثالثة والأربعون في حين الجزائر في المرتبة الستة والثلاثون بعد المئة.

ثانيا:نقاط القوة والضعف لاقتصاديات المغرب العربي: القراءة الأولية لنتائج التنافسية لدول المغرب العربي على المستوى العالمي يؤدي بنا إلى الخروج بمجموعة من الملاحظات حول نقاط القوى والضعف التي تعاني منها دول المغرب العربي ويمكن عرضها كما يلي:

- بالنسبة لتونس يتميز إقتصادها بوجود العديد من نقاط القوة التي أهلته لأن يكون من بين الاقتصاديات التي تمتاز بمركز تنافسي متقدم، إذ حققت تونس هذا المركز المتقدم من خلال النتائج الايجابية في العديد من المجالات الفرعية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة ومن ثم كان ترتيبها جيدا في مختلف الأركان المكونة للمؤشر العام للتنافسية، فقد تميزت بكفاءة واستقرار المؤسسات وبمستويات منخفضة من الفساد وحماية جيدة لحقوق الملكية وسلطة قضائية مستقلة[1]. كما تستند النتائج الجيدة التي حققتها تونس إلى قوتها في مجال التعليم بمختلف المستويات ويمكن القول أن التعليم الأساسي بها يوازي المعايير العالمية مامكنها من أن تحتل المرتبة الواحدة والثلاثين في إدارة المؤسسات التعليمية والمرتبة الثامنة عشر في وجود التعليم، كما أنها تحقق نتائج ايجابية في المؤشرات الصحية إذ احتلت المرتبة الأولى عالميا في مؤشر الإصابة بالملاريا والمرتبة الخامسة والثلاثون عالميا في مؤشر انتشار نقص المناعة البشرية. أما على مستوى الأسواق تتسم أسواق السلع في تونس بنسبة ضئيلة من التشوهات مقارنة بدول المغرب العربي بل وكانت أفضل من نتائج تقرير التنافسية العالمي

[1] Source : world economic forum, the global competitiveness report 2007-2008, Geneve, 2012,p32.

2012-2011 بسبب الأزمة السياسية سنة 2010 حيث تحتل مراتب مشرفة في مجال كفاءة البيئة الملازمة لأداء الأعمال من حيث الوقت اللازم لبدء عمل تجاري، كذلك نطاق فرض الضرائب ومؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار. في حين على صعيد تطور السوق المالية تتميز تونس بسهولة الحصول على القروض محتلة بذلك المرتبة الخامسة والثلاثون في مدى توافر رأس المال المغامر. إضافة إلى ذلك تظهر تونس نتائج حسنة في مجال الأعمال التجارية والبنية التحتية للإبتكار، كما تحتل مراتب متقدمة في توافر العلماء والمهندسين مع القدرة على الابتكار، ومؤشر التعاون البحثي بين الصناعة والجامعة[1].

- المغرب يعد ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا والثالث وسبعون عالميا، أما عن المتغيرات التي ساهمت في وصول المغرب إلى هذه المرتبة فهي عديدة إذ نجد في مجال أداء المؤسسات العامة أن المغرب حقق مراتب مقبولة في مجال القضايا الخاصة بالفساد وكذا الرشوة والمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين ومؤشري التبذير في الإنفاق الحكومي وعبئ التنظيم الحكومي ومؤشر شفافية السياسات الحكومية، أما عن نوعية التعليم وإدارة المؤسسات التعليمية وخدماته فحققت المراتب التالية:65،51،49 على التوالي، في حين حققت المرتبة الأولى عالميا رفقة تونس في مؤشر الإصابة بالملاريا، أما بالنسبة للأسواق فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الأعمال ويحتل المرتبة الرابعة وثلاثون في مؤشر الوقت المستغرق لبداية نشاط تجاري في حين تحتل المرتبة الواحدة والثمانين في تحديد الأجور في سوق العمل لكن فيما يتعلق بمعدلات انتشار التقنيات الأكثر تطورا لا تزال عدة مستويات متدنية رغم وجود بعض النتائج المقبولة في مؤشر نقل التكنولوجيا وعدد المهندسين والعلماء والاقتناء الحكومي لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة[2].

– الجزائر تراجعت في ترتيبها ضمن مجموعة الدول التنافسية على المستوى العالمي إلا أنها حققت نتائج مقبولة وأحيانا جيدة في بعض مؤشرات التنافسية العالمية، ومن أهم ذلك توفر الجزائر على بيئة اقتصاد كلي ممتاز تتميز بالاستقرار إذ حققت المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول المغاربية والتاسعة عشر عالميا وهي نابجة

[1] World economic forum,The global competitiveness report 2011-2012, Geneve,2012, p p350-351.

[2] World economic forum,The global competitiveness report 2011-2012, Geneve,2012, p p266-267.

عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر باتساع حجم السوق بالمرتبة السابعة والأربعين، كما يستفيد السكان من خدمات الصحة في مجال الرعاية الصحية والتعليم المجاني، فمن حيث انتشار فيروس نقص المناعة احتلت الجزائر المرتبة الثامنة وثمانون عالميا ومؤشر الملاريا المرتبة الأولى عالميا ونتائج حسنة في بعض متغيرات التعليم، كما تتميز الجزائر بميزة تنافسية في مجال توافر العلماء والمهندسين محتلة بذلك المرتبة الرابعة والأربعون عالميا[1]، وعلى العموم تمتع الجزائر بمزايا تنافسية في بعض المتغيرات لم يسمح لها من إحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام للتنافسية العالمي وهو ما جعل المؤشرات التي حققت مستويات متدنية تؤثر سلبا على المؤشرات التي حققت مستويات جيدة أو مقبولة، فيما يتعلق بموريتانيا فهي مازالت بحاجة كبيرة لتحسين مختلف المتغيرات المكونة لمؤشرات التنافسية العالمي باعتبار كل المتغيرات نتائجها ومراتبها متدنية. أما نقاط الضعف لدول المغرب العربي نلخصها باختصار كما يلي*:

بالنسبة لتونس:

-لازال الاقتصاد يعاني من عجز في الميزانية.

-البيئة الاقتصادية الكلية تتميز بعدم الاستقرار.

-ارتفاع الدين العام ومؤشر التضخم.

-ارتفاع الضرائب الإجمالية.

-انخفاض مساهمة الفئة النسائية في إجمالي اليد العاملة.

-ضعف السوق المالية وانخفاض معدلات اختراق وسائل الإتصالات الحديثة.

[1] World economic forum,The global competitiveness report 2011-2012, Geneve,2012, p p95-96.

* مختلف هذه النقاط تم إستقرائها من خلال النتائج التفصيلية الموجودة في التقرير العالمي للتنافسية لسنة 2011-2012 ،الصفحات 95،94، 254، 255، 266، 267، 350، 351.

بالنسبة للمغرب:

-يعاني الاقتصاد المغربي من هشاشة بناه التحتية.

-يعاني المغرب من انخفاض في معدل التسجيل في كل مستويات التعليم.

-مؤشرات الصحة مثيرة للقلق خاصة وفيات الأطفال والإصابة بمرض السل.

-يعاني الاقتصاد المغربي من الحماية نتيجة انتشار الحواجز الجمركية وإرتفاع معدل الضريبة.

-انخفاض الفئة النسوية في إجمالي اليد العاملة.

-الدور الضعيف للسوق المالي المغربي في التمويل.

-يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية والقوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-يتميز المغرب بضعف القدرة على الإبتكار.

بالنسبة للجزائر:

-ضعف ممارسات إدارة الشركات ولاسيما أداء مجالس الإدارة.

-ضعف حماية الملكية الفكرية.

- ضعف أداء أسواق السلع والعمل والأسواق المالية بسبب السياسات الحمائية وضعف الكفاءة في الأداء وهجرة الأدمغة مع ضعف تطور السوق المالي.

-تحتل الجزائر مراتب متأخرة في مجال الإستعداد التكنولوجي.

-تخلف الجزائر في الترتيب العالمي في مجال نوعية التعليم الابتدائي وفي ركن التعليم العالمي والتدريب.

-ضعف الجزائر في مجال الابتكار بسبب ضعف التعاون البحثي صناعة /جامعة مع ضعف الإنفاق على البحث والتطوير، والملاحظ أن القطاعات الرئيسية التي تحدد مستوى القدرات التنافسية ضعيفة مما أثرت سلبا على المناخ التنافسي في الجزائر وجعلتها ضمن قائمة الدول الأقل تنافسية على المستوى العالمي والمغاربي.

أما عن ليبيا: فرغم ما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة خاصة المياه والبترول إلا أنها تعاني كثيرا من النزعات القبلية المختلفة، ثم جاءت الأزمة السياسية الحالية لتنسف مختلف الجهود التي بذلت من قبل في مختلف المجالات، وهو الأمر الذي جعل التقرير لا يشير لهذا البلد الشقيق.

موريتانيا: البلد الذي يحتل مراتب متأخرة في كل مؤشرات التنافسية سواء العربية أو العالمية، بحاجة إلى مراجعة كلية لمختلف السياسات والبرامج الداعمة للتنافسية، كما هو بحاجة إلى إيجاد الحلول العاجلة لمختلف المشاكل التي حالت دون تحسين نتائج تنافسية البلد ومراتبه.

وفي الأخير تشخيص هذا الواقع يستلزم من الدول المغاربية ضرورة التعاون والتنسيق في مجال دعم المؤشرات العامة التي تساهم في تحسين المؤشر العالمي للتنافسية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تبين لنا أن مؤشر التنافسية العربية يعتمد على معيارين لقياس التنافسية، المؤشر الأول يعبر عن الأداء الجاري لإقتصاد دولة ما، وهو يتكون من مجموعة متغيرات على غرار الأداء الإقتصادي الكلي، بيئة الأعمال والجاذبية، تدخل الحكومة في الإقتصاد، تكلفة الأعمال، ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص، التكلفة والإنتاجية. حيث عرف الأداء الجاري بدول المغرب العربي على العموم تطور مقبول رغم أنه ليس بمستوى ما تتوفر عليه المجموعة من إمكانيات وقدرات تتطلب الإستخدام الفعال لتحسين نتائج المؤشر، حيث عادت المرتبة الأولى في مؤشر التنافسية الجارية لتونس والمرتبة الأخيرة لموريتانيا وذلك حسب خصائص كل إقتصاد،

في حين يعبر المؤشر الثاني عن الأداء الكامن لإقتصاد دولة ما، وهو يتكون من رأس المال البشري، البنية التحتية التقنية، الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة، حيث نجد من خلال النتائج التي تضمنها تقريري التنافسية العربية لسنتي 2009، 2012 تحقيق تونس المرتبة الأولى في المجموعة تلتها الجزائر ثم المغرب فليبيا ثم موريتانيا في الأخير، ويعود ذلك إلى إرتفاع حجم الإستثمارات في الجزائر وتونس لتحسين البنية التحتية وكذلك الإنفاق على التعليم ومحاولة تعميمه.

لكن الملاحظة الأساسية التي تم تسجيلها هو رغم إمتلاك دول المغرب العربي لمجموعة من العوامل والإمكانيات التي يمكن الإعتماد عليها لتحسين نتائج مؤشري التنافسية الجارية والكامنة، إلا أنها لا تزال تعاني الكثير من العراقيل في مختلف المجالات والتي تتطلبت تدخلا سريعا إن أرادت تحسين مراتبها التنافسية عالميا، ولعل من أهم المداخل لتحسين جزء مهم من تنافسية الدول هو تحسين نوعية رأس المال البشري الذي تمتلكه كل دولة وذلك من خلال الإستثمار الدائم والهادف في الإنسان، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال ما سيأتي.

الفصل الثالث

الإستثمار في رأس المال البشري

الفصل الثالث: الإستثمار في رأس المال البشري

مدخل:

ظلت النظرية الاقتصادية ولحقبة طويلة تتعامل مع عنصر العمل والعنصر البشري عموما تعاملا كميا تجريديا، بنظرة أحادية الجانب والتي تعتبر العمل كما اقتصاديا بتشكل من وحدات متماثلة، ولم ترد إلا إشارات ضئيلة في كتابات بعض الاقتصاديين إلى الجوانب النوعية للأيدي العاملة، ومع ذلك تلك الإشارات لم تتعمق في بحث الآثار والسياقات التي يمكن أن يفرزها الجانب النوعي لقوة العمل على أنه لم تتعمق في دراسة آثار سياقات التنمية على عنصر العمل، وانصبت معظم مسارات التنمية،كما جهود الاقتصاديين في هذا المجال على دراسة ما ينجم عن النمو من آثار على حجم التشغيل والبطالة وبصيغة كمية مجردة، ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل الإشارة إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري له عوائد على التنمية وإقتصاديات الدول وهو إحدى المداخل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى:

المبحث الأول:ماهية رأس المال البشري

المبحث الثاني:الإستثمار في رأس المال البشري

المبحث الثالث: التحليل النظري للعلاقة بين الاستثمارات البشرية وبعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الأول:ماهية رأس المال البشري

يعد مفهوم رأس المال البشري من المفاهيم التي لاقت إهتماما في الآونة الأخيرة، بإعتباره الثروة الحقيقية لتحقيق التنمية والتوجه نحو تحقيق الرفاه والتقدم، كما أصبحت عملية تحسين نوعية وكفاءة المورد البشري رهان حقيقي تسعى لتحقيقه مختلف الدول.

المطلب الأول: الموارد البشرية ورأس المال البشري

يخلط الكثير بين مفهوم الموارد البشرية ورأس المال البشري، ولهذا سنحاول التطرق إلى مفهوم كل منهما من خلال ما يلي:

أولا:الموارد البشرية: تعرف الموارد البشرية بأنها مجموعة الأفراد القادرين على العمل والإنتاج في بلدها للإنتفاع بأعمالهم ومجهودهم في مشروعات الإنتاج والخدمات، كما تعرف بأنها نسبة من السكان المدنيين الذين يبلغون سن العمل والقادرة والراغبة فيه، زيادة على ذلك الذين يكونوا عاطلين عن العمل ويبحثون عنه.

كما تعرف الموارد البشرية بأنها حجم القوة العاملة لبلد ما، ومستوى مهارة هذه القوة، وقد يتم التميز بين العمالة الماهرة، العمالة الفنية والعمالة غير الفنية، والعمالة ذات الخبرة التنظيمية والإدارية،[1]..... أما البنك الدولي يعرف القوة العاملة على أنها "مجموعة السكان في سن العمل من 15 سنة إلى 64 سنة سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن العمل، ويستبعد من هؤلاء الذين لا يبحثون عن العمل حتى لو كانوا في سنه، مثل طلبة الجامعات[2]"

ثانيا:تنمية الموارد البشرية: تعني تنمية الموارد البشرية إعداد وتوظيف الإنسان لكي يصبح قوة عمل منتجة بدرجات متفاوتة من المهارة حسب قدراته وطاقته وفرص العمل المتاحة لتشغيله، وتعرف أيضا بأنها "عملية

[1] عدلي علي أبو طاحونة، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، جامعة المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص29.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم "العمال في عالم يزداد تكاملا"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1995، ص08.

تنمية الخبرات البشرية من خلال تطوير المؤسسة وتدريب الأفراد وتطوير قدراتهم بقصد تحسين أدائهم فهي إذن عملية مخططة موضوعيا وغائيا[1]"

كما تعرف بأنها "المهارات والقدرات المتجسدة في الفرد، والتي يتم اكتسابها جزئيا من خلال تحسين الصحة والتعليم والتدريب[2]". وبالتالي عملية تنمية الموارد البشرية هي العملية التي تتم فيها زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى كل أفراد المجتمع بقصد مساعدة الفرد والجماعة على أن يكون أكثر سعادة وتطورا، والتوصل إلى إشباع الحاجات وتحقيق الرغبات والطموحات، وبلوغ أقصى درجة ممكنة لتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ثالثا:رأس المال البشري: يعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، أن رأس المال البشري هو مجموع المعارف والقدرات والمهارات التي يكتسبها البشر في المجتمع عبر التعليم والخبرة العلمية، وهو النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي[3]" ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه "كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة، كما يعرف رأس المال البشري على أنه المهارات و القدرات المتجسدة في الفرد أو القوة العاملة التي تكتسب من خلال التدريب والتعليم والرعاية الصحية والمستوى الغذائي للفرد[4]. ومن الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته، أي ليس له مثل الآلات والمعدات والأبنية عرضا وارتفاعا وكثافة، فلا يمكن قياسه ماديا مثلها على الرغم مما لرأس المال البشري من دور كبير في زيادة الإنتاج الإقتصادي من سلع وخدمات، فمثلا يمكن اعتبار المعرفة المتخصصة التي إكتسبها الطبيب أو الجراح أو المهندس أو المحامي رأس مال بشري. ولرأس المال البشري بعدين: بعد كمي يتمثل في اليد العاملة المتوفرة، وبعد نوعي يتمثل في مجموعة الخصائص والمميزات الذاتية للفرد والتي لها

[1] علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص216.

[2] البنك الدولي، تقرير في العالم "العمال في عالم يزداد تكاملا"، مرجع سبق ذكره، ص09.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص90.

[4] عدلي أبو طاحونة، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، مرجع سبق ذكره، ص30.

أثر على الإنتاج فرأس المال البشري مفهوم واسع يكتسي عدة أوجه، ومن المفيد أن نميز ثلاث مكونات يحتويها هي[1]:

– المؤهلات العامة: المرتبطة بتعليم الأميين القراءة والكتابة ومفاهيم الحساب، وأكثر توسعا القدرة على معالجة المعلومات واستعمالها في حل المشاكل والتدريب.

– المؤهلات النوعية: المرتبطة بالتكنولوجيات وسيرورة الإنتاج الخاصة كالقدرة على العمل ببرامج الإعلام الآلي بمختلف درجات التعقيد وصيانة قطع الآلات.....

– المعارف التقنية والعلمية: التحكم وتنظيم المعارف والتقنيات التحليلية النوعية والتي يمكن أن تكون مهمة للإنتاج والتقدم التكنولوجي، كالفيزياء والهندسة المعمارية....

وقد ذكر "**شولتز**"* أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان التي تكون الوحدة الإقتصادية،كما يعتقد أن البشر أنفسهم يمثلون الإزدهار الإقتصادي المتوقع، كما أن رأس المال البشري طبقا لشولتز يمثل القدرة والمعلومات التي بها قيمة إقتصادية، ويعتبر مصدرا قابلا للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال.

رابعا:القوى البشرية: هي ذلك الجزء من السكان الذين يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي وهو عبارة عن عدد جميع السكان مستبعدا منهم غير القادرين على العمل، وهم[2]:

– الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن العمل.

– كبار السن:أكبر من 65 سنة، ماداموا لا يمارسون عملا مستمرا.

[1] Angel dela fuente et Antonio ciccone, la capital humain dans une économie mondial fondée sur la conaissance, rapport final, Luxemborg, office des publications officielles des communantes européennes, 2003, p07.

* ثيودور شولتز: 1902– 1998، عالم إقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل للإقتصاد في عام 1979، قدم عدة أبحاث ودراسات في علم إقتصاديات التعليم وهو صاحب نظرية رأس المال البشري.

[2] إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، التعليم والتنمية البشرية –خبرات عالمية–، دار وفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 19–20.

– العجزة: وهم الذين لا يمكنهم أداء عمل مثمر بسبب عاهة معقدة، أو أمراض مزمنة استعصى علاجها. وتنقسم القوى البشرية إلى قسمين:

– الأفراد الداخلون في قوة العمل: وينقسم هؤلاء إلى:

– المشتغلين :وهم الذين يباشرون عملا مثمرا.

–المتعطلين: وهم القادرون على دخول سوق العمل، ولكنهم لا يجدون مناصب.

– الأفراد الخارجون عن قوة العمل: وتشمل:.

– ربات البيوت وغيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية.

– الطلبة.

– أصحاب المعاشات الذين تركوا أعمالهم وأصبحوا يعتمدون على معاشات أو مكافئات من عملهم السابق.

– الزاهدون عن العمل: الذين لا يقومون بأي عمل رغم قدرتهم.

– نزلاء السجون ومؤسسات الخدمات العامة.

المطلب الثاني: أهمية رأس المال البشري ومؤشراته: سنحاول من خلال مايلي الكشف عن أهمية رأس المال البشري في أي إقتصاد، مع الإشارة إلى مختلف المؤشرات التي يعتد بها لقياس رأس المال البشري.

أولا: أهمية رأس المال البشري: يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، ولذلك فان تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو الدائم، **كما أن أهمية رأس المال البشري العلمية والعملية أدت بالدول إلى إعطاء أولوية للتنمية البشرية كما وكيفا.** إلا أن مساهمة التعليم

الايجابية في التنمية تعتمد على نوعية التعليم ومدى ملائمته لإحتياجات المجتمع في المراحل التنموية المختلفة، يضاف إلى ذلك أن تعليم مهارات الإنتاج الحديثة لمن هم حاصلون على تعليم أساسي جيد أسهل وأقل تكلفة من تدريب غير المتعلمين أو الحاصلين على قدر ضئيل من التعليم، وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري أو ما تسمى بـ "صناعات العقل البشري" يتطلب أن يكون العمال ذوي مهارات عالية ومتجددة.

ثانيا:مؤشرات رأس المال البشري: الطبيعة المتعددة لرأس المال البشري عموما جعلت من مؤشراته غير محددة بشكل واضح، ولكن معظم الدراسات الإقتصادية الكلية تعتمد على معطيات سنوات الدراسة ومحاولة معرفة مدى تأثير هذا العامل على النمو والتقنية الاقتصادية[1]، حيث أن معظم الدراسات التي أجريت اعتمدت على مؤشرات التعليم بنسبة أكثر ومؤشرات الصحة بنسبة أقل وذلك كما يلي :

01- المؤشرات الخاصة بالتعليم: من أهم المؤشرات مايلي:

أ- **مؤشر الأمية:** يعتبر معدل الأمية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رأس المال البشري كميا، ومن البديهيات أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا ونوعيا في رأس المال البشري، وتمثل فجوة يجب معالجتها وتقليصها. وانتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ويشكل قيدا على إمكانيات خلق النمو الاقتصادي وإستدامته ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر.

ب- **مؤشر متوسط سنوات الدراسة:** يشير مؤشر التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة.

ت- **مؤشر نسبة التمدرس:** ونتحصل على هذه النسبة بقسمة عدد السكان المتمدرسين على عدد السكان الذين هم في سن التمدرس.

ث- **مؤشر متوسط السنوات الدراسية لكل مرحلة على حدى:** في دراسة قام بها الإقتصادي "بارو Barro" لإختبار أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول

[1] Mankiw N,G,D Romer et D.N Weil, A contribution to the empirics of economic grouth, Quaterly journal of economics, N 107, 02, 1992, p p 407-437.

اعتمدت في قياسه لرأس المال البشري على التمييز بين رأس المال البشري التعليمي وبين رأس المال البشري الصحي، حيث استعمل في قياس رأس المال البشري التعليمي متوسط السنوات الدراسية لكل مرحلة على حدى (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي) فوجد أن للمرحلتين الثانوية والجامعية أثر إيجابي وذو دلالة على النمو الاقتصادي، وفي دراسة مماثلة قام بها كل من "بارو وسالا إي مارتن Barro et Sala- i Martin" توصلوا إلى نفس النتائج السابقة[1]. وفي المنشورات السنوية لليونسكو نجد إهتمام بالغ بمؤشرات رأس المال البشري التعليمي، وخصوصا المؤشرات السابقة الذكر، وبعد إنشاء أول قاعدة بيانات دولية لرأس المال البشري "لبارو ولي Barro et Lee" فإن الإقتصاديين أصبح لديهم قياس لرأس المال البشري التعليمي والمتمثل في متوسط عدد سنوات الدراسة للسكان حيث أستعمل هذا المؤشر في العديد من الدراسات التجريبية للنمو الاقتصادي.

ج- **مؤشر الرقم القياسي للتعليم (مؤشر التحصيل التعليمي)**: وهو عبارة عن توليفة من معدلات الإلتحاق بالمراحل الإبتدائية والثانوية والجامعية، ومعدل القراءة والكتابة[2]، ومعدل التأطير (عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل الثلاث باعتبارها مؤشرا عن نوعية التعليم المقدم في كل مرحلة من القطر المعني)[3].

ح- **مؤشر الإنفاق على التعليم**: وتمثل حصة قطاع التعليم من الميزانية العامة للدولة، حيث اعتبر بعض الباحثين أن النفقة النظامية على التعليم بمثابة مؤشر على رأس المال البشري.

02- **المؤشرات الخاصة بالصحة**: ومن أهم المؤشرات الصحية لرأس المال البشري نجد:

أ- **مدة الحياة المتوقعة عند الميلاد**: إعتمد "بارو Barro " في قياس رأس المال البشري الصحي على مدة الحياة المتوقعة عند الولادة.

[1] روبرت بارو، ترجمة بادر إدريس التل، محددات النمو الإقتصادي، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 1998، ص17.

[2] أحمد الكواز، السياسات الإقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، 2002، ص04.

[3] محمد عدنان وديع، التعليم والنمو وسوق العمل في إطار برنامج للتعلم عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، 2005.ص13 .

ب- **الفارق في الربح العمري:** ويحسب بالطريقة التالية: **X=85-EVN** ، حيث يمثل الرقم 85 أعلى مستوى أجل حياة تم تحقيقه في الدول المتقدمة.

X: الفارق في الربح العمري المتاح.

EVN :أجل الحياة المتوقع عند الميلاد.

المطلب الثالث: تطور نظرية رأس المال البشري

وضع بعض الإقتصاديين ومنهم"سير وليام بيتي" الموارد البشرية ضمن رأس المال الثابت، ولكن "آدم سميث" هو الذي درس العلاقة بين الموارد البشرية وثروة الدولة، حيث أوضح من خلال قانون تزايد الغلة في الإنتاج إلى أن تحقيق الزيادة في الغلة هو سبب تقسيم العمل، أما "كندريك kendrick" فقد عرف رأس المال البشري بأنه رأس المال الثقافي غير المادي الذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث لزيادة كفاءة هذه الموارد في المستقبل، ويمكن أن نشير لتطور نظرية رأس المال البشري من خلال ما يلي:

أولا:نظرية رأس المال البشري "لشولتز schultz ": رغم أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتز، وأن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلق الإنتشار الواسع إلا بظهور هذه النظرية، إلا أن لها جذورا ترجع إلى القرن الثامن عشر"18"ميلادي، تمثلت في الانتباه أكثر لأهمية العنصر البشري والتركيز أكثر على الإستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الفرد، وإدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري الناتجة عن الموت أو العجز أثناء الحروب، والذي يقلل من مخزون الثروة القومية[1]. أما "**شولتز**" فهو يعتبر من رواد نظرية رأس المال البشري التي تحددت ملامحها بوضوح في ستينيات القرن الماضي[2]، حيث يرى "**شولتز**" أن تحقيق التنمية الاقتصادية يكون بصفة كبيرة عن طريق الإستثمار في رأس المال البشري، وقد أشار إلى أن مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الإستثمار فيه، لأن هذا النوع من الإستثمارات حسبه حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الإستثمار في رأس المال

[1] راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001-2002، ص65.

[2] إيمان محمد فؤاد محمد، تكوين رأس المال البشري والتنمية البشرية في مصر، المؤتمر العلمي 22 للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000، ص01.

المادي، ومن هنا يرى أن نمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الإقتصادي، وقد بنى "شولتز" مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فرضيات أساسية هي[1]:

– النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يرجع أساسا إلى المخزون المتراكم لرأس المال البشري.

– يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للإختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.

– يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري على رأس المال التقليدي.

حيث ركز "شولتز" على عملية التعليم وإعتبرها شكل من أشكال رأس المال، وأطلق عليها إسم "رأس المال البشري" طالما يصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه، ويرى من الضروري دراسة كلا من التكاليف والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم، وإستخلص "شولتز" أن الإسهامات الثقافية للتعليم يؤخذ كمعطيات يتم اعتبارها كرأس مال يتم تحديده وتقديره.

ثانيا: الأبحاث المكملة لتطور نظرية رأس المال البشري: يمكن الكشف عنها من خلال ما يلي:

01– إسهامات بيكر" GARY BECKER ": يعد "بيكر" واحد من أهم الباحثين الذين أدوا بإسهاماتهم وأبحاثهم إلى تطوير نظرية رأس المال البشري، حيث بدأ الإهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري، من تعليم وهجرة ورعاية صحية، مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب، ويعد هذا الأخير من أكثر جوانب الإستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات والعمالة وعلى المتغيرات الإقتصادية الأخرى، حيث أنه فرق بين نوعين من التدريب[2]:

أ– **التدريب العام:** وهو التدريب الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة التي تقدم له التدريب، وكذلك أي منظمة يعمل بها.

[1] راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] المرجع السابق، ص ص 70-71.

ب- **التدريب المتخصص:** وهو التدريب الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي تقدم له التدريب بدرجة أكبر من إنتاجيته الحدية إذا ما عمل بأي منظمة أخرى. حيث حاول "بيكر" أن يدرس علاقة الإرتباط بين تكلفة معدل دوران العمل وتأثيره على تكلفة التدريب وبالأخص التدريب المتخصص.

02- **إسهامات مينسر:** من خلال أبحاثه ودراساته، حدد "مينسر" ثلاث أهداف ينبغي تحقيقها في مجال الإستثمار البشري تمثلت في:

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب.

- تحديد معدل العائد على الإستثمار في التدريب.

- تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة.

- أما فيما يخص تعريف "مينسر" للتدريب إتسع ليشمل كذلك التدريب الرسمي والتدريب غير الرسمي في مجال العمل، وأيضا التعليم بالخبرة، وقد قسم "مينسر" تكلفة التدريب إلى نوعين هما[1]: التكلفة المباشرة والتكلفة غير المباشرة، بحيث تمثل التكلفة المباشرة تكلفة العتاد والآلات والموارد المستخدمة في التدريب وأجور المتدربين، أما التكلفة غير المباشرة فهي التكلفة غير الملموسة والمتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة، وفي الأخير فقد توصل "مينسر" إلى عدد من الإستنتاجات فيما يتعلق بدراسة أثر الإستثمار في التدريب على دخل وسلوك الأفراد منها:

- كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت إحتمالات حصوله على مزيد من التدريب في مجال العمل، وكلما زاد أجره.

- كلما زاد معدل دوران العمل ومعدل البطالة كلما زادت تكلفة الإستثمار في التدريب.

[1] راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص76.

-كلما زاد الإستثمار في التدريب خاصة التدريب المتخصص كلما زادت إحتمالات بقاء الفرد في المنظمة وإحتمالات استقرار الطبقة العاملة، وبهذا كانت إسهامات كل من "شولتز، بيكر، مينسر" تلتقي في نقطة أساسية هي أن العنصر البشري هو منشئ المعرفة الجديدة ومنفذها، وهذه المعرفة هي أساس النمو وإرتفاع الإنتاجية لكل من رأس المال المادي والبشري، وبعد ذلك ظهرت "نظريات النمو الحديثة أو الداخلية" التي أوضحت دور تراكم رأس المال البشري في تحقيق النمو.

03- المدرسة الحديثة للنمو: كان من رواد المدرسة الحديثة للنمو "آرو ARROW "الذي أوضح أن التعليم ينشأ عن التجربة، أما إذا كان التعليم مرتبطا بتكرار نفس المشكلة فيكون عرضة "لتناقص الغلة"، ولهذا فلتحسين مستوى الأداء يجب أن تتطور الحوافز وليس تكريرها، وأوضحت هذه النظرية أيضا أن الإستثمار في التعليم يؤدي إلى النمو الاقتصادي، لأن إرتفاع القدرات البشرية يؤدي إلى ظهور مبتكرات جديدة تؤدي إلى التقدم التكنولوجي، وقد أوضحت دراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن أكثر من 20% من نمو الدخل الذي حدث مابين 1929 و1957 يرجع سببه إلى زيادة التعليم، وهذه النسبة أكبر من النسبة التي ساهم بها رأس المال المادي في نمو الدخل خلال نفس الفترة، كما أن هناك مصدر آخر لنمو الدخل خلال الفترة نفسها يطلق عليها "النمو المطرد في المعرفة" وتقدر نسبة مساهمته في الدخل بحوالي 20%. كذلك أوضحت بعض الدراسات عن بعض الدول أن زيادة متوسط سنوات الدراسة بمقدار سنة واحدة لقوة العمل تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 9 % وأكبر مثال على فاعلية الإستثمار الضخم في الموارد البشرية هو نموذج دول شرق آسيا، فإتساع قاعدة المعرفة والإبتكار والتركيز على البحث والتطوير والتكنولوجيا كلها أدت إلى النمو الإقتصادي لهذه الدول. كما ظهرت نظرية بديلة لنظرية رأس المال البشري وهي نظرية التمييز، والتي ترى أن المدارس تعلم الطلبة القراءة والكتابة وغيرها من المعارف، إلا أنها لا تعلم أية مهارات تفيدهم في عملهم، وبذلك لا يكون للتعليم تأثير مباشر على تحسين مهارات الأفراد، ولكن الشهادات العلمية تفيد في تمييز الأكثر مهارة من الأقل مهارة، وهذه الشهادة يتم الحصول عليها عن طريق القدرات الإنتاجية للأفراد والتي يكتسبونها منذ ولادتهم[1]، وبذلك تختلف نظرية

[1] سماح عزت نصير يوسف، دور الأساليب التكنولوجية في تطوير التنمية البشرية مع الإشارة إلى حالة مصر، رسالة ماجيستير في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2006، ص19.

التمييز عن نظرية رأس المال البشري حيث أنها تفترض أن الدخول المرتفعة ترتبط بإرتفاع المستوى العلمي للفرد وليس بإنتاجيته، ومنه يكون التعليم له قيمة إجتماعية محدودة، في حين أن نظرية رأس المال البشري تفترض أن إنتاجية الفرد ترتبط بما يتعلمه خلال سنوات الدراسة، ومن ثم فإن التعليم له قيمة إجتماعية عالية تفيد في تكوين رأس المال البشري، وبالتالي ترفع من مستوى التنمية البشرية، وبذلك فالإستثمار في البشر وفقا لنظرية رأس المال البشري يكون له مكانة كبيرة في التحليل الإقتصادي والتعليم بالذات لأنه أهم مكون لتراكم رأس المال البشري.

المبحث الثاني: الإستثمار في رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري أحد أهم الموارد الاقتصادية التي تساهم في العملية الإنتاجية، وفي زيادة مستوى الرفاه الإقتصادي للمواطن، لما يقوم به هذا العنصر من دور مهم ورئيسي كمنظم لإستخدام عوامل الإنتاج الأخرى في العملية الإنتاجية من جهة، وكمساهم بشكل مباشر في العملية الإنتاجية من جهة أخرى، ولهذا نجد مختلف الدول على إختلاف إتجاهاتها وتقدمها الإقتصادي تبحث في إيجاد السبل الأفضل لرفع كفاءة العنصر البشري، وبالأخص من خلال التوجه نحو الإستثمار فيه من خلال التعليم والتدريب.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في العنصر البشري وأهميته

أولا: مفهوم الاستثمار في العنصر البشري: الإستثمار في العنصر البشري يمثل أهم الاستثمارات وهو يشمل المهارات والقدرات والقيم والصحة وما ينتج من الآثار الإيجابية جراء الإنفاق على التعليم، وقد عرفه المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة بأنه "عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلد ما أو يمكنهم أن يساهموا فيها على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين بل يمتد على الإشراك الفعلي أو المنتظر أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1]". ومن ثم قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي:

– الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.

[1] هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2000، ص193.

– تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب.

– تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث ضمان اشراك جميع الفئات الاجتماعية الفعالة في تحقيق ذلك.

ويمثل أي انفاق يوجه لتنمية قدرات ومهارات الفرد سواء كان عن طريق التعليم أو التدريب إستثمارا في رأس المال البشري، وبالتالي الإستثمار البشري موجه لتنمية مهارات ومعارف وقدرات وإمكانيات الموارد البشرية العاملة والمنتظرة بالكيفية التي تسمح بتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مجتمع ما.

ثانيا: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري: يقول الحكيم الصيني "كيواه تزو" في القرن الخامس قبل الميلاد "إذا كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة، وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة، وإذا كنت تخطط لمئة عام فعلم إنسانا، لأنك عندما تزرع بذرة واحدة فإنك تحصد محصولا واحدا، وعندما تعلم الناس تحصد مئة محصول". ففي السابق كان ينظر إلى أن الإستثمار الحقيقي هو الإستثمار في رأس المال المادي (الآلات و المعدات) ولكي يتمكن المجتمع من زيادة ناتجه لابد أن يوجه جزء من دخله للإستثمار في رأس المال المادي، وكان يعتقد أيضا أن زيادة الناتج المحلي يرجع إلى الزيادة التي تحصل في رأس المال المادي مضافا إليها الزيادة في عدد العمال الخام، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع، ولكن بعد تحليل آثار التعليم أشار الكثير من الإقتصاديين إلى أهمية التعليم في زيادة شروط المجتمع، وأكد الإقتصاديين على إختلاف توجهاتهم على أهمية العنصر البشري وتأثيره ودوره الفعال والإيجابي في عملية الإنتاج وتطوير أساليبه، ففي ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية، ويخلق في مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز على المعرفة، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج، ويتطلب ذلك تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف، ففعالية عناصر الإنتاج المادية الأخرى لا تتحقق إلا بتوفر العنصر البشري الفعال القادر على وضع توليفات مثالية في المزج بين هذه العناصر. كما أدت النقلة العلمية والتكنولوجية وما أعقبها من تطورات حديثة في الفن الإنتاجي إلى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب وطرق الإنتاج نجم عنها من التعقيدات والدقة المتناهية في الصنع، وغيرت بذلك موقع العنصر البشري ودفعته إلى الأمام في المراكز الإنتاجية وضاعفت مسؤولياته

في ممارسة العمل الإنتاجي وقيادة التطور، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى إعداده بزيادة فترات تعليمه وتدريبه وزيادة ممارساته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي، فأصبح إستثمارا ذو عوائد هامة إجتماعية وإقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع. ومن العوائد على مستوى الفرد نجد زيادة دخل الفرد من جراء زيادة تعليمه، المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد المتعلم، زيادة الحصيلة العلمية للفرد ورفع الكفاءة والمقدرة الذهنية وسعة الاستيعاب .....، أما العوائد على مستوى المجتمع فنذكر منها زيادة دخل المجتمع، التقدم الفني والمعرفي والعلمي الذي يجنيه المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده، رفع إنتاجية القطاعات المختلفة للإقتصاد، التنظيم الذي يحصل عليه داخل المجتمع، تكوين الإتجاهات الإقتصادية السليمة الخاصة بالترشيد وعدم الإسراف والادخار والاستهلاك.....، لذلك هناك إتفاق على أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا رأس مال بشري دائم النمو والتنمية، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة حتى يمكن للجميع أن يشارك في العالم الجديد من موقع الاقتدار، وفي ظل سياق تنافسي بالغ الأهمية[1].

– أما عن الجذور التاريخية للتأكيد على أهمية الإستثمار في رأس المال البشري فقد أكد علماء الإقتصاد ومنذ وقت طويل على أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الإقتصادي، حيث ذكر "آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" "أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن إكتساب القدرة أثناء التعليم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه"، كما أكد للفريد مارشال على أهمية الإستثمار في رأس المال البشري بإعتباره إستثمارا وطنيا و في رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان[2]، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والإقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إذ لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود. كما إعتبر "كارل ماكس" الإنسان أثمن رأس مال، وكذلك أدخل "فيشر" رأس المال البشري في مفهوم أي شيء يدر دخلا

[1] مهدي محمد القصاص، بيئة إستثمار رأس المال البشري –دراسة ميدانية في قرية مصرية–، المؤتمر العلمي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر، نوفمبر 2008، ص56.

[2] حسين محمد المطلوع، إقتصاديات التعليم، دار القلم، دبي، الإمارات المتحدة العربية، 1987، ص28.

عبر فترة من الزمن، ومع تطور أساليب القياس الإقتصادي إكتشف بعض العلماء أمثال "شولتز ودينيسون، وغيرهم" أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال المادي أو الزيادة في عدد العمال الخام، ولكن هناك عوامل أخرى تفسر الكثير من تلك الزيادة، ومن بين هذه العوامل التعليم، وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يساهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة، وبذلك أثبت أن التعليم إستثمار وليس استهلاك. **وبالتالي** أفضل الإستثمارات هو الإستثمار في البشر من خلال تعليمهم وتدريبهم والحرص على صحتهم، كما أن المعركة الاقتصادية الحالية والقادمة بين الدول ستعتمد على التكنولوجيا والمعرفة أي ستعتمد على القوى العقلية المدبرة والتي يمكن أن تنافس نظيراتها في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار في رأس المال البشري

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين، أولهما يختص بجانب إكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الإستثمار في رأس المال البشري والمتمثلة فيما يلي[1]:

01- **التخطيط**: ويعني وضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد إحتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الإحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

02- **التنمية**: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوت تنمية الموارد البشرية تنمية شاملة تمس القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

[1] مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية بالرياض، "الإستثمار في رأس المال البشري" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
www.riadhchamber.com/ vue le 20/08/2013

03- **التوظيف:** ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من إستغلال القدرات والمهارات التي إكتسبتها في إنتاج السلع والخدمات.

أما عن العوامل المؤثرة في إستثمار رأس المال البشري فهي تختلف من دولة إلى أخرى ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

01- **العوامل الجغرافية:** تشمل هذه العوامل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها، فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية، أما البيئة فإنه في الكثير من الدول يتم إدخال جانبا من المقررات الدراسية يتعلق بطبيعة البيئة ساحلية، زراعية أو صناعية أو صحراوية وغيرها ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية. وفيما يتعلق بمصادر الموارد مثل الموارد الزراعية القائمة على خصوبة التربة واتساع الرقعة الزراعية، أو الموارد التعدينية القائمة على وفرة الخامات المعدنية كالذهب والنحاس والحديد والفحم والبترول وغيرها، فإن وجود هذه الموارد وتحقيق عائد منها يتيح للدول الموجودة بها مصادر مالية تمكنها من الإنفاق على تنمية الموارد البشرية.

02- **العوامل الديموغرافية:** يتأثر الإستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل الديموغرافية خاصة التركيبة السكانية ومعدل النمو السكاني، حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية،كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من هذه المرافق.

03- **العوامل الاجتماعية:** وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الإجتماعي، إذ يأتي تأثير الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالعقائد الدينية مما يستلزم من المختصين وضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية، وترسخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها، أما اللغة فهي تؤدي بدورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة التعبير والاتصال بين أفراده، أما فيما يتعلق بالتكوين الإجتماعي فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال إرتباط الفرد بالمجتمع،

ولهذا فان صياغة أي برنامج للإستثمار البشري لابد أن يأخذ بعين الإعتبار جانب التكوين الإجتماعي.

04- **العوامل الاقتصادية:** هناك إرتباط وثيق بين كل من الاقتصاد والتعليم والتدريب، حيث تأثر الأوضاع الإقتصادية في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومناهجها وأساليبها ومدتها وتوفير التكاليف سواء للإنفاق الكامل عليها أو لدعمها، كما أن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها[1].

05- **العوامل السياسية:** تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالإيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول لأخرى، حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك التي تتبنى الإيديولوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من إحتلال دول أخرى قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدولة المحتلة بالإضافة إلى تأثير الإستقرار السياسي في فعالية التعليم وإستمراريته.

المطلب الثالث: أوجه الاستثمار في رأس المال البشري

لقد أجمع أغلب الإقتصاديين على أن الإستثمار في رأس المال البشري يتركز في عملية التعليم والتدريب والصحة، وسنشير إلى هذه الأوجه فيما يلي:

أولا: التعليم: يحظى التعليم بأهمية متزايدة في المجتمعات المعاصرة، خاصة بعد أن بدأت عملية صناعة التعليم تحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي، وبعد أن أصبح النظام التعليمي يقدم لسوق العمل متطلباته من عمال وأصحاب عمل يعملون جميعا لتنمية وتطوير المجتمع وتحقيق تنافسية الاقتصاد. إذ يمثل التعليم الأساس والقاعدة التي تستند عليها معرفة الإنسان للأمور والظواهر، وهو الأداة التي يمكن بواسطتها تهيئة

[1] نافر أيوب محمد علي أحمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشرية في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010، عن الموقع: www.ulum.nl.com بتاريخ 2013/08/20

الأنماط اللازمة من الأيدي العاملة، وتحقيق نوعي في تركيب القوى العاملة[1]. وأصبحت النظرة المعاصرة إلى التعليم كإستثمار في رأس المال البشري توازي في الأهمية تلك النظرة للإستثمار في رأس المال المادي إن لم تفوقها، وذلك لدور التعليم المتمثل في:

– زيادة مستوى الوعي والثقافة والمعرفة لدى المواطنين مما يرسخ قاعدة إحترام القانون والعمل على تطبيقه، وهذا من شأنه تحقيق الأمن والإستقرار.

– التأثير في التنمية الإقتصادية من خلال :

– طريقة مباشرة يمكن ملاحظتها في الإنتاجية والعمالة وتقسيمات القوى العاملة، وتقسيم العمل والتخصص، وحركة القوى العاملة.....إلخ.

– طريقة غير مباشرة ويمكن ملاحظتها من خلال الإدخار ومحددات حجم العائلة وفي تشكيلات المهارات العمالية المختلفة.

– العمل على تغيير النظرة إليه من كونه مجرد خدمة استهلاكية إلى اعتباره إستثمارا له آثار إيجابية في عملية التنمية الإقتصادية.

– المساعدة في تنشيط البحث العلمي وتطوير المخترعات، وإيجاد النظريات الاقتصادية والسياسية، وترسيخ مبدأ الإجتهاد في إيجاد الحلول الملائمة لمختلف المشكلات التي تواجه الدولة والمواطنين[2].

–كما يمكن للتعليم أن يحقق مزايا غير مادية للأفراد، ومثال ذلك زيادة درجة الحرية في إختيار النشاطات المهنية وغير المهنية، والحفاظ على الصحة وكذا صحة أفراد الأسرة، توسع الثقافة الشخصية والحصول على المتعة الشخصية من خلال مواصلة التعليم والتوسع في العلم.

ثانيا:التدريب: التدريب هو كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة كل من المهارة والمعرفة لدى العاملين من أجل تحقيق هدف معين[3]، أي أن التدريب هو عبارة عن النشاط الذي يعمل على زيادة ورفع مستوى

[1] طارق عبد الحسين العكيلي، إقتصاديات الموارد البشرية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2007، ص98.

[2] فيصل أحمد بوطيبة، العائد من الإستثمار في التعليم، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2013، ص ص 20-22.

[3] فاروق عبده فليه، إقتصاديات التعليم "مبادئ راسخة وإتجاهات حديثة"، دارة الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 02، 2007، ص68.

مهارة الأداء للفرد عن طريق تأهيله بالمعلومات والخبرات الفنية والعملية بما يتلائم مع المستجدات، وتمتاز عملية التدريب بإرتفاع تكلفتها في ظل إرتفاع معدل دوران العمل، وهو الأمر الذي لا يشجع المنظمات على تطبيق هذه السياسة بشكل مستمر، أما عن أهداف التدريب فهي :

– تهدف سياسة التدريب إلى مسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية العملية والنظرية بما يحقق أهداف المنظمة.

– يهدف التدريب إلى زيادة إتقان العامل لعمله، وبالتالي تنمية شعوره بإطمئنان النفس والولاء للمنظمة، وخاصة عندما ترافق ذلك زيادة في أجره ونتيجة إتقانه لعمله.

– يهدف التدريب إلى تنمية مهارات إدارية لإشتغال المراكز القيادية مستقبلا.

–يهدف التدريب إلى محاولة تجنب إصابات العمل من خلال زيادة معرفة العامل لطبيعة وظروف عمله.

ثالثا:الفرق بين التعليم والتدريب: يشترك كل من التدريب والتعليم في تنمية قدرات الأفراد والوصول بها إلى المستوى المرغوب فيه من المهارة والمعرفة ومواجهة المواقف[1]، فالتدريب هو عملية تنمية مهارة الفرد وخبرته وكفاءته لتحسين أدائه في مجال معين، وزيادة قدرته في ذلك المجال، أما التعليم فيهدف إلى تنمية ثقافة الفرد في شتى مجالات الحياة ولكن ليس لهدف وظيفي محدد. والتدريب غير مرغوب فيه لذاته وإنما لتحقيق غرض وظيفي معين على العكس من التعليم الذي يكون مرغوبا فيه دائما عند من يملكون الرشد الإقتصادي والسياسي والإجتماعي لتنمية ثقافة وشخصية الفرد أي أن التعليم هدف في حد ذاته بينما التدريب وسيلة لتحقيق هدف معين.

رابعا:الصحة: تعتبر الصحة أحد أهم مجالات الإستثمار في رأس المال البشري، إذ ينجم عنها حفظ مكانة الفرد وقدرته على العمل، كما أن العامل المريض لا يكون قليل للإنتاج وحسب، وإنما يصبح عبئا على المنظمة ويزيد من تكلفة الإنتاج دون مردود، ولذلك يعتبر الإهتمام بصحة العاملين أمرا حيويا إذا ما أريد تخفيض التكلفة وزيادة الإنتاج، والعامل أو الفرد سليم الجسم يكون سليم العقل، ولذلك تعتبر التنمية

[1] فاروق عبده فليه، إقتصاديات التعليم "مبادئ راسخة."، مرجع سبق ذكره، ص68.

الصحية متطلبا سابق للتعليم والتدريب، وهذه المتغيرات تعمل معا على زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى الرفاه الإقتصادي.

المبحث الثالث: التحليل النظري للعلاقة بين الاستثمارات البشرية وبعض المتغيرات الاقتصادية

سنحاول من خلال هذا المبحث الإشارة إلى العلاقة بين الإستثمارات البشرية والنمو الاقتصادي والتوظيف.

المطلب الأول: الاستثمار البشري والنمو الاقتصادي

ركزت الدراسات الحديثة للنمو الإقتصادي على الإستثمار بالعنصر البشري بإعتباره مفتاحا للوصول إلى النمو، حيث بينت هذه الدراسات على وجود علاقة إرتباط بين النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري، وأن الاستثمار في هذا العنصر له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي. وتشير نظريات النمو الإقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الإقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أكثر وأحسن تعليما، كما أن المحافظة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يعود إلى النمو في تراكم رأس المال البشري.

- وقد إهتم الباحثون في اقتصاديات النمو بتحديد مدى تأثير عنصر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي، رغم أن الإقتصاديين الأوائل لم يهتموا بدور التعليم في النمو والتنمية، حيث لم تشهد دراستهم إهتماما جديا إلا بعد فترة متأخرة نسبيا وذلك بعد الخمسينات من القرن الماضي، عندما لفت "شولتز" الإنتباه إلى أهمية الإستثمار في الإنسان من الناحية الإقتصادية وتركيزه على رأس المال البشري وبين أن الاستثمار البشري يتضمن بعض النشاطات التي تحسن القدرة البشرية منها التسهيلات الصحية والخدمات، التدريب أثناء العمل والتعليم[1]، ومن هنا أصبحت النظريات الحديثة تعطي إهتماما لدور رأس المال البشري في تحقيق النمو الإقتصادي المستخدم، وفي دراسة لمحددات النمو الإقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960- 1995،وجد "بارو لي"

[1] شولتز ثيودور، ترجمة سميرة بحر، كيفية التنمية البشرية، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، مصر، الطبعة 01، 1982، ص ص 23-28.

أن محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري في البلدان وخصائص سكانها[1]، فقد تبين أن النمو مرتبط ايجابيا بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم العالي يتحكمون في التقنيات الجديدة، ويؤدون دورا مهما في نشرها الأمر الذي يشكل عنصرا رئيسيا في عملية التنمية وبالتالي تحقيق النمو. وبإمعان النظر نجد أن تنمية العنصر البشري تؤدي دورا فاعلا في التنمية الإقتصادية من خلال الإستخدام الأمثل للموارد، وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية ومواردها وأن العلاقة بينهما تعد تبادلية، إذ أن إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يؤدي دورا ايجابيا في التنمية البشرية، وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الإقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الإقتصاديات المتقدمة لدول العالم، وتبين أن نحو 90 % من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة[2]. وبهذا فان الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة دعت الإقتصاديين إلى إعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق النمو الإقتصادي ، فلا يمكن مطلقا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والتقني والإرتفاع بمعدلات النمو دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والإندفاع الذاتي. ومثلما أوضحت تجارب الدول المتقدمة بأن الإطارات البشرية المؤهلة والمدربة فنيا ساعدت على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية، فيما أوضحت تجارب الدول النامية مدى تأثير النقص في الموارد البشرية المؤهلة على برامج وخطط التنمية فيها، ويشير "جونسون" في هذا الصدد أن "التنمية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة

[1] عماد الدين أحمد المصبح، رأس المال البشري في سوريا "قياس عائد الإستثمار في رأس المال البشري"، ندوة الإقتصاد السوري، رؤية شبابية، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، ص08.

[2] نافر أيوب محمد علي أحمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشرية في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مرجع سبق ذكره، ص80.

للإنتاج الحديث والقادرة على استيعاب التغير التكنولوجي والإقتصادي"[1] .كما أن توافر الموارد البشرية المؤهلة سيعمل على إيجاد تحولات هيكلية اقتصادية بإتجاه نمو القطاعات الحديثة على حساب القطاعات التقليدية مما يؤدي إلى زيادة ثروة الدولة. إضافة إلى كل ذلك تراكم رأس المال البشري سيشجع على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتبنيها، ومن ثم فإن التغير التكنولوجي سيزيد من الطلب النسبي على القوى العاملة المؤهلة، كما أن الشواهد على المستوى الدولي تدل على أن استيعاب التكنولوجيا الحديثة إرتبط بمقدار وحجم التراكمات في رأس المال البشري، ولعل دول شرق آسيا أبلغ دليل على ذلك، فهذه الدول تعتبر من الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة إلا أنها إستطاعت إستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها بما يتلائم وظروفها الإنتاجية بحيث أصبحت من أهم الدول على مستوى العالم التي حققت معدلات نمو إقتصادية مرتفعة من خلال تبنيها لخطط تهدف إلى النهوض بنوعية رأس المال البشري وزيادة الإستثمار فيه.

المطلب الثاني:الإستثمار البشري والتوظيف

لقد أصبح معروفا أن الفرد الذي يحصل على المزيد من التعليم يحصل على فرص أفضل وعلى عائد إقتصادي أعلى، عندئذ لو كان إختلاف درجة التعليم يعبر عن الإختلاف في الإنتاجية بالنسبة للفرد فالتوسع في الإستثمار بالتعليم يؤدي إلى زيادة عدد أفراد المجتمع الذي يحصلون على فرص وظيفية أفضل وبشكل غير مباشر فإن هذا يعني أن هناك تحولا بالإنتاجية سينعكس إيجابا على الاقتصاد من خلال القدرة على التعامل مع عوامل الإنتاج الأخرى وإستيعاب التغير التكنولوجي والمعرفة الجديدة.

إن التعليم والتدريب يفترض فيهما أن يصقلا مهارة العامل التي تجعله يتميز بكفاءة في مجال ما وتجعله عنصرا مطلوبا في العملية الإنتاجية بحيث تميزه عن عنصر آخر، فهو لم يعد عاملا عاديا بعد حصوله على التدريب واكتسابه المهارة يصبح عامل متخصص يخضع لنظام سوق مختلف عن سوق العمالة العادية. وهكذا فإن التعليم والتدريب يوفران للعامل العادي ميزة أخرى هي المهارة، بحيث يصبح هناك تمايز بين العمال يقوم على المهارة المكتسبة فالفرد الحاصل على مهارة ما سيتمكن من الحصول على أجر أعلى،

[1] وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص13.

حيث يلاحظ مثلا إرتفاع أجر جراح الأعصاب أو مبرمج الحاسوب، وكلما قل العرض من تخصص معين فإن المنافسة للحصول عليه تدفع بالأجر المعروض للإرتفاع، فعرض العمال الآن قد تغير ولم يعد جميع العمال يعاملون على أنهم متماثلين، بل أصبح هناك أكثر من عرض عمال واحد، بحيث أن لكل فئة عرض خاص بها يعتمد على التخصص والمهارة والكفاءة، وبالتالي فان فرص الحصول على وظائف لفئات العمال قد أصبحت متنوعة، مما يجعلنا نختم القول بأن مقدار الإستثمار في رأس المال البشري هو مقياس لتنافسيته فالعمال الأكثر تعليما وتدريبا والذي إستفادوا من رعاية صحية أفضل هم الأفضل من الناحية التنافسية وهم أصحاب الأولوية في الحصول على وظائف، كما أن الشركات سيزداد طلبها على فئة العمال المهرة لأنها تعلم أنهم عمال لديهم مهارة مرتفعة وقدرة على إستيعاب التطور التكنولوجي، والقدرة على تطوير الأسلوب الإنتاجي مما يضمن للمؤسسة التوسع في السوق وزيادة إنتاجيتها.

المطلب الثالث: التنمية البشرية وتكوين رأس مال بشري تنافسي

تتركز عمليات التنمية البشرية على الإنسان سواء كان في صورته كفرد أو كعضو في جماعة وسواء كانت الجماعة صغيرة أم كبيرة، إجتماعية أو مهنية، في صورة منظمة أو مجتمع أو دولة، وفي ظل المتطلبات العالمية الجديدة وإحتدام المنافسة العالمية المعاصرة وتمركزها بالدرجة الأساسية حول العنصر البشري وأساليب تطويره وبنائه بصورة تضمن حشد القوة والطاقة البشرية الفعالة، حيث يقول "جورج.ك.لودج*" :"أن قوة التنافس كانت تتركز سابقا حول الموارد الطبيعية، أو رأس المال والثروة، أو التكنولوجيا، إلا أن التطورات المعاصرة وبخاصة في مجال التكنولوجيا الموجودة في المؤسسات الجديدة أصبحت تتضافر لكي تغير بشكل جوهري هذه العوامل التقليدية للتمايز والتنافس، فالموارد الطبيعية قد خرجت من المعادلة، والتكنولوجيا أصبحت تنقلب رأسا على عقب، لتصبح تكنولوجيا الإنتاج ذات مكانة ثانوية مقارنة مع تكنولوجيا العمليات الجديدة، وبذلك تصبح مهارات قوة العمل والتعليم والمعرفة هي السلاح التنافسي الأول[1]". ويتحدثا (Ichi Shim et arthur) بصورة أكثر وضوحا وتحديدا بقولهما" أن العوامل التي تمكن منظمات الأعمال العالمية

* أستاذ الإدارة بجامعة هارفد الأمريكية

[1] عبد المعطي محمد عساف، يعقوب حمدان، التدريب وتنمية الموارد البشرية "الأسس والعمليات"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص22.

من التنافس بينها هي عوامل عديدة ومعقدة، ولم تعد هي العوامل التقليدية المألوفة فالأجور المنخفضة لدي اليابانيين لم تعد تعطي اليابان ميزة تنافسية، ولا تمويل البنوك بعيد المدى الذي تمارسه البنوك اليابانية في ظل انسياب عوائد البترول العالمية من دولة إلى أخرى، وأنه لم يعد يوجد مجتمع يتوقع أن يحقق التفوق أو يحفظ التفوق من خلال أي عناصر أخرى من عناصر التنافس التقليدية، كالتفوق التكنولوجي وفعالية التسويق وتجديد الإنتاج، وانتشار الإبداع وغيرها، وأن التنافس الحقيقي في هذه الأيام يتركز في مجال شديد الحساسية وهو قدرة الوسائل والعاملين والمديرين على عمل بيئة إجتماعية تنظمهم أثناء العمل وهذا ما يتطلب تغييرا في المعتقدات.....[1]."

ومن خلال ما سبق يتضح لنا جليا تحقيق التنافسية لا يتم إلا من خلال عنصر بشري متميز ذو مهارات عالية متعلم ومتدرب، ولا يلوكه المرض ولا يسيطر عليه الجهل.....، والعناصر التي ذكرناها لكي يكون لدينا رأس مال بشري تنافسي يمكن الإعتماد عليه لمجابهة التحديات الراهنة هي ما تدعو إليه التنمية البشرية من "خلال عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها[2]"، أي أن للتنمية البشرية جانبان: الجانب الأول يرتبط بتكوين القدرات البشرية عن طريق الإستثمار في الصحة والتعليم والتدريب أما الجانب الثاني يعني الإستفادة الكاملة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان، بمعنى أن التنمية البشرية هي عملية صحية وتعليمية وتدريبية مستمرة تساهم في تكوين تنافسية رأس المال البشري من خلال الإهتمام بتحقيق مجموعة من الأهداف يتم قياسها دوريا من خلال مؤشرات محددة مسبقا.

[1] عبد المعطي محمد عساف، يعقوب حمدان، التدريب وتنمية الموارد البشرية "الأسس والعمليات"، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1995، ص11.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن رأس المال البشري يعبر عن مجموع المعارف والقدرات والمهارات التي يكتسبها البشر في المجتمع من خلال التعليم والخبرة العلمية، كما أن رأس المال البشري مفهوم واسع يكتسي عدة أوجه من أهمها المؤهلات العامة والتي تتعلق بمعرفة القراءة والكتابة، مؤهلات نوعية ترتبط بمدى الإستفادة من تكنولوجيا الإعلام والإتصال، ومعارف تقنية وعلمية تظهر من خلال القدرة على التحكم في المعارف وتنظيمها،

لرأس المال البشري مؤشرات يتم الإعتماد عليها بصفة مباشرة لقياسه، وهي المؤشرات الخاصة بالتعليم ومن أهمها (مؤشر الأمية، مؤشر متوسط سنوات الدراسة...)، ومؤشرات خاصة بالصحة ومن أهمها (مدة الحياة المتوقعة عند الميلاد، الفارق في الربح العمري)،

كما يمثل الإستثمار في رأس المال البشري من أهم الإستثمارات وأرقاها، فأي إنفاق يوجه لتنمية قدرات ومهارات الفرد سواء كان عن طريق التعليم أو التدريب أو الصحة يعتبر إستثمارا في رأس المال البشري، أي معناه لا يوجد سبيل لتحسين نوعية الموارد البشرية التي تمتلكها أي دولة إلا من خلال الإستثمار في التعليم والصحة.

إضافة إلى ذلك هناك أثر كبير للإستثمار في رأس المال البشري على تحسين معدلات النمو الإقتصادي، وحتى في تحسين معدلات التشغيل والقضاء على جزء مهم من البطالة، كذلك هناك علاقة بين التنمية البشرية ورأس المال البشري فتحسين الأولى يؤدي إلى تحسين مؤشرات رأس المال البشري. وهو الأمر الذي يجعلنا نطرح السؤال التالي: **ماذا يقصد بالتنمية البشرية وما هي أهم مؤشراتها؟**

الفصل الرابع

ماهية التنمية البشرية ومؤشرات قياسها

الفصل الرابع: ماهية التنمية البشرية ومؤشرات قياسها

مدخل:

يعتبر الإنسان الثروة الحقيقية لأي مجتمع وأساس تقدمه، فهو المنتج عندما يبذل الجهد ويستخدم طاقته الذهنية والجسدية، وهو المستهلك عندما يقوم باستهلاك السلع والخدمات التي تلبي حاجاته ورغباته، وهو المستثمر عندما ينتج وسائل الإنتاج ويبحث عن مجالات الاستثمار، ما يجعله المحرك الرئيسي لعجلة التنمية. وعليه لا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية دون تحرير طاقات البشر ودون توفير الجو المناسب لتفجيرها وهذا هو المبدأ الرئيسي في التنمية البشرية التي تهدف إلى تحرير طاقات البشر وتوسيع خياراتها.

وقد تناولت العديد من الدراسات والمؤتمرات الفكرية موضوع التنمية البشرية من أجل تحديد تعريف واضح وشامل لها ودراسة أبعادها ومكوناتها ومؤشراتها وغاياتها مثل إشباع الحاجات المختلفة ورفع مستويات المعيشية والتعليم، وكذلك العمل على تطوير وتحسين نوعية الحياة البشرية بما يليق بمواقع الإنسان، ولهذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى تبيان أن محاور التنمية البشرية إنما هي مدخل لتكوين رأس مال بشري يمكن الاعتماد عليه في التنمية وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية البشرية

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية

المبحث الثالث: إنتقاد مؤشرات التنمية البشرية

المبحث الأول: ماهية التنمية البشرية

سنحاول من خلال هذا المبحث الكشف عن مفهوم التنمية البشرية ومختلف المفاهيم المرتبطة بها، مع الإشارة إلى التطور في المفهوم نفسه إلى غاية الوصول إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة

المطلب الأول:التنمية البشرية وبعض المفاهيم المرتبطة بها

أولا:مفهوم التنمية البشرية

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، وطبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان التنمية البشرية تعرف بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس[1]"

"Human DeVelopment is a Pocess of enlarging peoples choices "

وسواء تعلقت هذه الخيارات بالجوانب الصحية ومطلبهم في أن يحيوا حياة أطول عمرا و أكثر صحة، أو بالجوانب التعليمية ومطلبهم في توافر الفرص التعليمية في جميع مراحل التعليم، أو بالجوانب الاقتصادية ومطالبهم في توافر مستوى معيشي معقول يحقق احتياجاتهم الطبيعية، أو بالجوانب السياسية والاجتماعية ومطلبهم في توافر فرص الحرية والعدالة السياسية والاجتماعية وضمان حقوقهم الإنسانية واحترام ذواتهم وطاقاتهم ليكونوا مواطنين صالحين ومنتجين مبدعين[2].

كما يمكن القول بأن التنمية البشرية هي عملية تطوير قدرات وطاقات الناس وصولا إلى نوعيات خاصة ليكونوا خلالها قادرين على تحقيق خياراتهم ومطالبهم وتطلعاتهم التنموية، وذلك لأن التنمية الشاملة لا تحقق ذاتها بذاتها بل لابد من توافر الإرادة التنموية لدى البشر في أي مجتمع من المجتمعات وبخاصة لدى القيادات العامة، ثم العمل على تنمية هؤلاء البشر ضمن استراتيجيات محددة للتنمية البشرية ليعبروا عن هذه الإرادة التنموية بأداء تنموي يتناسب مع كل المطالب والطموحات[3].

---

[1] Undp, 1995,p11

[2] عبد المعطي محمد عساف،وآخرون، التدريب وتنمية الموارد البشرية، –الأسس والعمليات–، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] المرجع السابق، ص ص 17-18.

وقد فسر مصطلح التنمية البشرية أيضا على أنه "تنمية الناس من أجل الناس أنفسهم "، وكما فسر آخرون ذات المصطلح على أنه "هو الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو الاقتصادي فيها وأن من مظاهر التنمية البشرية المهمة هي :العناية بالأمن الغذائي، تعميم خدمات الصحة والتعليم في مناطق الدولة المختلفة مع توفير فرص العمل المنتج"[1]

يرى مكتب العمل العربي أن مفهوم التنمية البشرية أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم وقدراتهم[2]، أما عن دعائم التنمية البشرية يمكن ايجازها فيما يلي[3]:

- العدالة: وهى لا تقتصر على توزيع الدخل والثروة فحسب وإنما تتخطى ذلك إلى إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع كافة.
- الاستدامة في التنمية وما تهدف إليه من تأمين قدرات وطاقات وموارد أجيال لم تولد بعد وذلك بذات الكفاءة المتاحة حاليا، فالاستدامة في حقيقتها عدالة في تكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية للجيل الحالي وبينه وبين الأجيال القادمة.
- الديمقراطية وما تفجره من طاقات الإبداع والتحرر والمشاركة، فالديمقراطية باتت تمثل اليوم المدخل الرئيسي للعملية التنموية، فالحرية السياسية وحقوق الإنسان والمشاركة الجماعية ومسائلة ومحاسبة المسؤولين وصون حقوق الأقليات هي مكونات رئيسية للديمقراطية وإذ أصاب الضعف أحدها شلت العملية الديمقراطية برمتها.

[1] سيرين مدحت الخيري، إحسان غسان مدحت الخيري، هجرة الكفاءات العربية، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص44.

[2] عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية في ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص110.

[3] عاطف قبرصي، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة –التحدي العربي–، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص ص 28-29.

- الإنتاجية: فزيادة الإنتاجية وترشيد استعمال الموارد المحدودة هي جوهر عملية التنمية البشرية، دون رفع هذا الاستهداف إلى مراتب أعلى من الاعتبارات الإنسانية الأخرى، فزيادة الإنتاجية تبقى في نهاية المطاف أداة بالرغم من أهميتها.
- تفعيل القدرة البشرية: لا يمكن ترك الوفاء بالحاجات البشرية إلى عمل خيري ذلك أن التبعية الناشئة عن هذا الاعتماد تهمش البشر وتعطل فيهم حوافز الاعتماد على النفس إذ ليس هناك أكثر سوءا من أن تتخلى الشعوب عم مهمات النهوض بمسؤوليتها في تأمين حاجاتها من النمو والارتقاء.

وبذلك أصبح مفهوم التنمية البشرية أساسا ثابتا لقياس تقدم المجتمعات، ودليلا على اكتساب التنمية مفهوم إنسانيا يجعل الإنسان محور التنمية ما يجعلنا نقول بأن التنمية البشرية هي صانعة التنمية الاقتصادية.

ثانيا:بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية البشرية: يمكن للإشارة إلى مايلي:

1-تنمية الموارد البشرية والتنمية البشرية: يعتقد الكثيرين ولو للوهلة الأولى أن مفهوم التنمية البشرية هو رديف لمفهوم تنمية الموارد البشرية، لكن الواقع بعكس ذلك تماما فمفهوم التنمية البشرية يتسع وبصورة كبيرة جدا لكل مجالات حياة البشر من تعليم وصحة وعيش وأمن فضلا عن التمتع بالحريات الأساسية منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما تنمية الموارد البشرية فتعني الإعداد والتوظيف للإنسان لكي يصبح قوة عمل منتجة بدرجات متفاوتة من المهارة حسب قدراته وطاقاته وفرص العمل المتاحة لديه لتشغيله، أي أنها عملية تركز على الإنسان المنتج وعلى إنتاجية العمل بالدرجة الأولى، غير أن المفهومين يشتركا في أن محور الاهتمام هو الإنسان.

2-التنمية البشرية ثالوث التربية والتعليم والتدريب: اعتنى كثير من الباحثين ببحث العلاقة بين التنمية البشرية وبين عناصر هذا الثالوث، وبخاصة عنصري التعليم والتدريب، **فالتعليم** يمثل عملية نقل وتنمية

للمعارف في سياق منهجي وتطبيقي، **أما التدريب** فيتمثل في عملية صقل وتنمية المهارات في سياق معرفي ومنهجي علمي، في حين تمثل التربية عملية بناء منظومة القيم في سياق علمي وعملي[1].

أما التنمية البشرية ليست عملية جزئية بل هي عملية كلية شاملة لجميع مقومات الشخصية الإنسانية ومنظوماتها، لأن الشخصية الإنسانية ذات طبيعة كلية يصعب التعامل معها بصورة جزئية دون تأثر عناصر الكل بذلك، وتكفينا دلالة على ذلك سياق الحديث الشريف في تصوير المجتمع المؤمن بقوله صلى الله عليه وسلم:" المؤمنون في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى"، والشخصية البشرية حتى يتم تنميتها لابد أن تكون عملية التنمية شاملة وبصورة كلية، وهنا تبرز عمليات التربية أو التعليم أو التدريب كعمليات جزئية، بحيث تركز كل منها على منظومة ومقومات محددة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية ترابط هذه العمليات وتداخلها. **وبالتالي التنمية البشرية** مفهوم كلي يشمل في إطاره ثالوث التعليم والتدريب والتربية.

المطلب الثاني:التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

لا يعود مفهوم التنمية البشرية إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 وما تلاه من تقارير، وإنما مفهوم التنمية البشرية هي حصيلة جهد فكري طويل نجد له جذورا في الفكر الإسلامي والخلدوني على وجه الخصوص، وفي الفكر الماركسي ومفكري اقتصاد التنمية الذي انتشر في ستينات القرن الماضي وما بعد ذلك[2]. إذ نستطيع القول أن مفهوم التنمية البشرية حديث نسبي وفي نفس الوقت قديم لأن بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين قد أدركوا قيمته وكذلك الأمر في الفكر الماركسي "لكارل ماركس" عندما حدد قيمة أي سلعة بمقدار العمل البشري الذي بذل لإنتاجها، ليصبح بذلك العنصران الأساسيان هما العمل والطبيعة، بل أن قسما كبيرا من الطبيعة تزداد قيمته حسب ما يقوم به الإنسان من أجل الاستفادة منه[3]. كما نجد للإسلام اهتمام بجانب التنمية البشرية ومن سمات ذلك العناية الشاملة

[1] عبد المعطي محمد عساف،وآخرون، التدريب وتنمية الموارد البشرية، –الأسس والعمليات–، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-35.

[2] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص12.

[3] مصطفى كامل السيد، مفهوم التنمية البشرية، مجلة رؤى جديدة، العدد 04، ديسمبر 1998، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص23.

بالإنسان منذ ولادته إلى نهاية حياته، وتقييم هذا العمل بالشمول والانسجام، والعناية ليست قاصرة فقط على جانب واحد من جوانب شخصية الفرد ولكنها عناية بجسمه وقلبه وعقله وحسه ووجدانه وضميره[1].

وفيما يلي تقديم مفصل لتطور مفهوم التنمية البشرية منذ خمسينات القرن الماضي:

أولا:التنمية البشرية في خمسينات ق20

تعد ظاهرة التنمية من الظواهر الحديثة نسبيا، إذ تعود على وجه التحديد إلى النصف الثاني من القرن العشرين، ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية يتأرجح بين مفاهيم ومصطلحات عديدة، وكانت تغلب عليها التفسيرات الاقتصادية، ومن هنا كان هناك خلط كبير بين التنمية ومفاهيم أخرى، إذ كانت تعابير التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو قد اعتبرت بشكل عام متشابهة، واستخدمت دون تمييز واعتبر مفهوم التنمية مشابها لمفهوم النمو الاقتصادي[2]. وعلى هذا الأساس تم التركيز على تكوين رأس المال، الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الإجمالي وما ينتج عنه أيضا من تحقيق نمو مستقر في دخل الفرد الإجمالي، والنمو الاقتصادي هذا كاف بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة، أو ما يسمى بالأثر التساقطي للنمو، وعليه تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة[3].

ثانيا:التنمية البشرية في ستينات ق20

استمر الخلط في هذه الفترة بين النمو والتنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من الاختلاف الذي ظهر من خلال التأكيد على أن النمو كمي والتنمية تعني تغيرا نوعيا في بنية الاقتصاد، وذلك عن طريق تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية مثل درجة التوسع في الطاقة الإنتاجية، ودرجة غنى المجتمع المعني، إلا أن كل معايير الاختلاف هذه تتمحور حول الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي[4].

وعلى هذا الأساس تم التركيز على هدف إحداث النمو من دون تأكيد كاف على ضمان العدالة في توزيع الدخول التي لم يتحقق فيها ارتفاع ملموس في مستوى معيشة أفراد المجتمع وفي مستوياتهم الحياتية، إذ بقي

[1] عبد الرحمن عيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص105.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي- الفرص والتحديات-، دار دجلة، الأردن، 2013، ص47.

[3] المرجع السابق، ص47.

[4] نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص25.

أغلب سكان البلدان المهتمة بالنمو آنذاك يعانون من حالات الفقر والعوز والحرمان وانخفاض في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات النقل والسكن والماء والكهرباء وغيرها، ما يجعلنا نقول بأنه استمر النظر إلى العنصر البشري في هذه المدة أيضا كوسيلة للتنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن البعد السياسي للتنمية بدأ يتضح في هذه الفترة، إلا أنه تمحور حول كيفية التخلص من التبعية، في حين أن قضايا مثل الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان لم يتم التطرق لها بصورة جدية تجعل منها عملية للتغيير المجتمعي في إطار نموذج اجتماعي سياسي متماسك[1].

ثالثا:التنمية البشرية في سبعينيات ق20

نتيجة لظهور وتنوع المشاكل السياسية والاجتماعية التي رافقت التركيز على التنمية الاقتصادية خلال الخمسينات والستينات بما في ذلك ارتفاع نسبة الفقر وتزايد عدم المساواة بين الطبقات وكذلك زيادة الجريمة والحرمان والتبعية وظهور نمط جديد من مشكلات الصحة فضلا عن المشاكل المرتبطة بالبيئة مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها، نتج عنها إعادة النظر في مفهوم التنمية واستراتيجياتها، من خلال المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة على الصعيد الدولي. إذ تبنت الجمعية العامة للأمم الإستراتيجية الدولية للتنمية عام 1970 وجاء في ديباجة هذه الإستراتيجية "إن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها[2]"

وأكد مؤتمر"ستكهولم" المنعقد عام 1972 على التنمية البيئية من خلال تناول قضايا النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحماية البيئة، وتأكيدها التهديد الذي يشكله النمو الاقتصادي والتلوث الصناعي بالنسبة للبيئة الطبيعية، وأن الفقر يشكل تهديدا كبيرا للرفاه البشري والبيئة[3]. وهو ما دفع إلى التأكيد على قضايا الفقر من خلال ولادة منهج تنموي جديد هو منهج الحاجات الأساسية الذي طرحه مؤتمر منظمة العمل الدولية عن الاستخدام في العالم المنعقد عام 1976، إذ رأى المؤتمر أن هذا المنهج بديلا تنمويا يهدف إلى

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، العراق، ط02، 1989، ص114.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص50.

إعادة توجيه الاستراتيجيات التنموية إلى ترقية فرص الاستخدام الدائم المرضي مجتمعيا والمدر للعائد مع توجيه الناتج المحلي الإجمالي لصالح إشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع، والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من السكان. إذ تصاعد الاهتمام بالنمو العادل للدخل أو إعادة التوزيع مع النمو، وأخذت التنمية تولي قضايا الفقر وأوضاع الفقراء اهتماما بالغا، ويمكن تقسيم الحاجات الأساسية إلى ثلاث أجزاء رئيسية هي[1]:

- الحاجات الأساسية المادية الفردية، وتضم عناصر مثل:الغذاء والملبس والمأوى.
- الحاجات الأساسية المادية العمومية، وتضم عناصر مثل:الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة.
- الحاجات الأساسية المعنوية:كالحرية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

وفي هذه المرحلة بدأ التركيز على البشر واعتبارهم هدف التنمية، وان بقي الأمر مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية، وعلى الرغم من ظهور مفهوم التنمية الشاملة فإن الدلالة الأولى لمفهوم التنمية بقيت أسيرة الأبعاد الاقتصادية والمادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها.

رابعا:التنمية البشرية في ثمانينات ق20

يوصف عقد الثمانينات بأنه عقد التنمية الضائعة، إذ أن المأزق التنموي الذي مرت به الدول النامية في هذه الفترة كبيرا، ويعود ذلك إلى عدة أسباب تمثلت في التباطؤ الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي، فضلا عن الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقة، وكذلك تفجر أزمة المديونية التي قادت إلى ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف خدمة الديون وبالتالي انخفاض أسعار السلع، الأمر الذي انعكس على الدول النامية التي أصبحت تدفع أكثر فأكثر مقابل خدمة ديونها، وتستلم أقل فأقل مقابل صادراتها من السلع والمواد الأولية، إذ أن أغلب الدول النامية بلغت خلال عقد الثمانينات تطورا أصبحت فيه تضطر للاستدانة لمجرد دفع فوائد ديونها السابقة[2]. نتيجة لذلك أصبحت معظم الدول

[1] محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية،جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 01، 2002، ص04 على الموقع:
www.arab-api.org/develop

[2] عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص189.

النامية غير قادرة على مواصلة الالتزام بخططها الطموحة الهادفة إلى تقديم الخدمات الأساسية إلى مواطنيها إذ تراجع النمو الاقتصادي المتحقق في هذه البلدان، وأن المعونات والقروض الدولية لم تكن كافية كما كان منتظر ما جعل من توفير الحاجات الأساسية للجميع أمرا مكلفا بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من صعوبات وتشهد معدلات سكانية عالية.

وأمام هذا الواقع، ازداد ضغط المجتمع الدولي باتجاه تطبيق إصلاحات اقتصادية، هدفها انتقاد التيارات السابقة التي كانت تحث على إعطاء الدور القيادي في عملية التنمية للدولة واستبدال ذلك بسياسات تنموية قائمة على أساس التحرير الاقتصادي وخصوصية القطاع العام مع تخفيض الإنفاق الحكومي، ما يعني إعادة التركيز في هذه المرحلة على النمو الاقتصادي مرة أخرى، وأصبحت المكاسب التي يحققها السكان هي نتيجة طبيعية لعملية النمو الاقتصادي أي العودة إلى نموذج الأثر التساقطي للنمو، ويصف تقرير"لجنة الجنوب"عقد الثمانينات بأنه"عقد من التنمية في الاتجاه المعكوس"، فلم تتم إعادة التوزيع المتوقعة ولم يتحقق النمو المرجو وأضحت إمكانات التنمية أسوأ مما كانت عليه قبل سياسات التثبيت والتكييف[1]. **وبالتالي** أصبح هدف هذه السياسات هو النمو الاقتصادي بغض النظر عن آثارها على الفئات الاجتماعية والعنصر البشري.

خامسا: التنمية البشرية في تسعينات ق20

شاع في عقد التسعينات مفهومي التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة، وسنركز هنا على التنمية المستدامة، أما التنمية البشرية المستدامة سنشير لها في المطلب الموالي.

حيث أن بوادر ظهور التنمية المستدامة كان في بداية عقد السبعينات وتبلورت بصورة شبه كاملة في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات إذ يمثل مؤتمر استوكهولم 1972 البدايات الأولى للاهتمام، بمفهوم التنمية المستدامة بوصفه أول مناقشة حقيقية لقضايا البيئة على المستوى العالمي، ومع بداية عقد الثمانينات أخذت قضايا البيئة تتأثر باهتمام علمي وفكري كبير برز في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981 الذي خص بأكمله للقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة ففي هذا التقرير الصادر تحت

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، لجنة الجنوب –التحدي أمام الجنوب–، بيروت، 1990، ص121.

عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" تم وضع أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها "السعي الدائم لتطور نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"[1]. ولكن على الرغم من أهمية ما جاء في هذا التقرير، إلا أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة برزت عام 1987 كنموذج سياسي وإنمائي جديد من خلال التقرير المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" الذي نشرته اللجنة العالمية المعنية بالتنمية والبيئة والمعروف أيضا بتقرير "بروترلاند"، وقد جاء تعريف التنمية المستدامة وفقا لهذا التقرير على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[2]"، وكان من شأن تقرير مستقبلنا المشترك أن حرك عملية توجت بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992 والذي يعرف أيضا بقمة الأرض ويعد هذا المؤتمر تحولا رئيسيا في فهم مشاكل التنمية البشرية الطويلة الأجل. إذ أكد مؤتمر "**ريو**" على استراتيجيات متكاملة لتعزيز التنمية البشرية من خلال النمو الاقتصادي المستند على الإدارة المستدامة لقاعة الموارد الطبيعية، وبذلك أكدت خطة عمل المؤتمر المسماة جدول أعمال القرن 21 أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وثيقتا الصلة، ولابد لصنع السياسة الفعالة من معالجتها معا.

وعلى هذا الأساس فقد عرف **المبدأ الثالث** الذي تقرر في هذا المؤتمر التنمية المستدامة بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو لحاجات التنمية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل"، وأشار **المبدأ الرابع** الذي أقره المؤتمر إلى أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمنعزل عنها. ومن خلال ما تقدم فإن التنمية المستدامة تؤكد على ما يعرف بـ "الإنصاف بين الأجيال" إذ بدأت العديد من الحكومات تقر بأن الموارد المستخدمة اليوم إنما هي مستعارة من أطفالنا وأطفال أطفالنا، بل أن الموارد المستعارة من الخارج لتمويل التنمية اليوم قد

[1] عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 167، كانون الثاني، 1993، ص97.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص55.

تمثل عبئا ثقيلا على بلد معين حتى بعد مرور عقد من الزمن، ومع موازاة ذلك، فان الموارد المستعارة من البيئة قد تترك للأجيال المقبلة إرثا لا يحتمل من التكاليف والعجز[1].

وعليه فان التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي، وتسهم في تحقيق أقصى قدر ممكن من النمو والإرتقاء في كل نظام من الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى. وعلى الرغم من أن مؤتمر "ريو دي جانيرو" زاد من الوعي بالقضايا البيئية وقد تم تحقيق تقدم في مجالات معينة مثل: طاقة الريح والزراعة العضوية إلا أن النتائج الملموسة كانت جد قليلة، ويعود أحد أسباب ذلك إلى أن الوثائق التي صدرت عن المؤتمر كانت غير ملزمة، كما أسفر المؤتمر إلى احتدام التناقض والمصالح بين الدول النامية والمتقدمة، وتركز هذا الصراع حول قضيتين أساسيتين هما: الموارد المالية ونقل التقانة، وقد وصلت هذه الخلافات إلى طريق شبه مسدود[2].

وبعد عشر سنوات على انعقاد قمة "ريو دي جانيرو" بين تقييم لحالة العالم أن البيئة والتنمية ليست في حالة جيدة، مما عجل من انعقاد مؤتمر "جوهانسبورغ" أو ما يعرف بالقمة العالمية للتنمية المستدامة أو قمة الأرض الثانية ليؤكد على تنفيذ جدول أعمال القرن 21 فضلا عن تحديد بعض الأهداف الجديدة مثل تقليص نسبة الذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015 وإنتاج واستخدام المواد الكيماوية بحلول 2020 بواسطة سبل لا تعود بالضرر على صحة البشر والبيئة والمحافظة على الأرصدة السمكية، وتحقيق خفض كبير في المعدل الحالي للفقر في التنوع البيولوجي عام 2010[3]. إذ أسفر المؤتمر عن مستوى جديد من الحوار بين جميع أصحاب المصلحة وخاصة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد جرت التزامات بشأن توسيع إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية وتحسين المحصولات الزراعية وحماية التنوع البيولوجي وتحسين إدارة النظم البيئية، حيث هذه الالتزامات لم تكن من قبل الحكومات فقط، وإنما من قبل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات الأعمال التجارية.

[1] الأسكوا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، الجزء الأول، نيويورك، الأمم المتحدة، 1999، ص07.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

[3] المرجع السابق، ص ص 61-62.

المطلب الثالث:التنمية البشرية المستدامة

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية، أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيون اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحالة التنمية بـ "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992[1]. وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التنمية البشرية المستدامة وضعت على يد الباحثين "**محبوب الحق**" باكستاني الأصل و"**أمارتياصن**" هندي الأصل، وذلك من خلال عملهما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حيث يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة "بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة[2]، حيث يمثل رأس المال الاجتماعي البوتقة التي يتفاعل فيها رأس المال المادي والبشري، ويمثل أيضا النسيج الذي يربط أبعاد التنمية بعضها بالعض الآخر.

وعليه يمكن وصف التنمية البشرية المستدامة بمثابة حاصل إجماع وتفاعل التنمية البشرية والتنمية المستدامة، مضافا لهما بعدا ثالثا وهو رأس المال الاجتماعي. كما تتطلب التنمية البشرية المستدامة إعادة النظر في الكثير من المفاهيم وتغييرها وفق رؤية معاصرة تستطيع أن تتعايش مع تحديات العصر، فيجب أن يعاد تفسير الأمن بأنه أمن الناس لا أمن الأرض، ومن أمن يتحقق من خلال الحروب إلى أمن يتحقق من خلال التنمية البشرية، ومن أمن إقليمي إلى أمن غذائي وبيئي وأمن من حيث العمالة، كذلك ينبغي أن تمكن الناس لا أن تشل قدراتهم، والتعاون الإنمائي يجب أن ينصب مباشرة على الناس لا على الدول فحسب[3].

[1] لجنة الإسكوا، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الإقتصاد الكلي –حلقات الإرتباط الإستراتيجية ودلالاتها–، ورقة مناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1998، ص03.

[2] إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 1993، المجلد 30، العدد 04، ص06.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص65.

كما تؤكد التنمية البشرية المستدامة أيضا على توسيع مفهوم المشاركة الشعبية لتشمل جميع جوانب التنمية، فالأسواق يجب إصلاحها لكي تتيح لكل امرئ إمكانية الحصول على المزايا التي يمكن أن تحققها، والإدارة يلزم أن تكون لا مركزية لكي تتيح إمكانيات متعددة لصنع القرار، ومنظمات المجتمع المدني يسمح لها بأن تمارس تأثيرا متزايد في القضايا الوطنية و الدولية[1].

وعلى هذا الأساس يعرف "أمارتياصن" التنمية البشرية المستدامة بأنها "عملية تطول إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية، والمجتمع كله بعامة، ويتحقق إسهامها في الواقع من خلال تأثيراتها في تعزيز القدرات والحريات الفردية للإنسان طفلا أو امرأة أو رجل[2]"

وفي نفس الاتجاه عرفت "الهيئة العالمية للبيئة والتنمية" التنمية البشرية المستدامة على أنها "عملية أو سيرورة تغيير يتم فيها جعل عمليات استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات وبزوغ التطور التقني والتغير المؤسساتي متوافقة ومنسجمة مع حاجات المستقبل جنبا إلى جنب مع حاجات الحاضر"[3]،

كما تؤكد التنمية البشرية المستدامة على أهمية النمو الاقتصادي، يبد أنها لا توافق على كون النمو الاقتصادي هذا هدف بحد ذاته بل وسيلة ضرورية غير كافية، وعليه النمو الاقتصادي وفق رؤية التنمية البشرية المستدامة يجب أن يعتمد على المقاربة الاقتصادية:"إعادة التوزيع مع النمو" لكي تكون عملية النمو هذه موجهة للقضاء على الفقر وخلق فرص من العمل، بل وإن الأكثر من ذلك فان عملية توزيع النمو يجب أن تتغير، وتصبح أقل تبديدا للموارد الطبيعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويجب أيضا أن يكون في النماذج الجديدة للتنمية تسليم بأن الفقر هو أحد أكبر التهديدات للبيئة. وفي هذا المجال يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1994 إلى أن التنمية البشرية المستدامة "هي تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل، وموالية للطبيعة، فهي تغطي أقصى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1993، نيويورك، ص02.

[2] أمارتياصن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد 303، ماي 2004، ص ص 08-09.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص69.

ولإعادة تأهيل البيئة....وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة[1]"

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية البشرية المستدامة ترتبط ارتباطا مباشرا مع الديمقراطية من خلال تأكيدها سيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير والقيود القانونية والاجتماعية المفروضة على وسائل الإعلام، فضلا عن تأكيدها المشاركة السياسية التي تضمن حرية تكوين منظمات المجتمع المدني والتعددية الحزبية وحق المعارضة والانتخابات ومراقبة عمل الحكومة[2].

وفي هذا الاتجاه يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2000 إلى أن ضمان الحقوق المدنية والسياسية ليس غاية في حد ذاته، بل هو أيضا وسيلة للقضاء على الفقر، وضمان الحرية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يمكن أن تحقق الكثير فيما يتعلق بإفساح المجال السياسي للفقراء للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم[3].

وفي الأخير يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة أنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع المنافع سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1994، نيويورك، ص02.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص71.

[3] Human Development Report 2000 , new york, und, 2000, p08.

المبحث الثاني:مؤشرات قياس التنمية البشرية

هناك مجموعة من المؤشرات المتكاملة التي تستخدم في قياس مستوى التنمية البشرية في بلد معين، حيث قامت الأمم المتحدة بتحديد مجموعة من المؤشرات تستخدم في قياس مستوى التنمية البشرية أهمها: مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، مؤشر الفقر البشري ومؤشرات أخرى عديدة.

المطلب الأول:مؤشر التنمية البشرية IDH

أولا:المفهوم: مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب يهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح مابين القيمتين 0و1 وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة وهي[1]:

- مدة الحياة ومستوى الصحة وذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة.

- التمدرس وتلقي المعارف، اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين والمعدل الإجمالي للتمدرس والتعليم.

- إمكانية الحصول على/ ومستوى حياة رفيع، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

ثانيا:دلالة مؤشر التنمية البشرية: تتراوح قيمة المؤشر مابين 0و1 وتكون التنمية البشرية مرتفعة كلما اقترب المؤشر من 1 ومنخفضة كلما إقترب المؤشر من 0، والجدول الموالي يوضح دلالة مؤشر التنمية البشرية وتصنيفه للدول إلى ثمانية مستويات والخصائص المتعلقة بكل صنف.

[1] PNUD, Rapport mondial sur le devlopment humain, 2003, p350.

الجدول رقم (04 – 01) دلالة مؤشر التنمية البشرية

مستوى وأسلوب التنمية البشرية	التصنيف	الخصائص
أ–تنمية بشرية مرتفعة جدا –الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي الصناعي القديم	03	IHD>0.9 –الناتج المحلي الخام للفرد مرتفع جدا –مستوى حضري مرتفع. –نمو ديمغرافي منخفض.
ب–تنمية بشرية مرتفعة –الدول الرأسمالية المصدر للنفط	08	0.7< IHD <0.9 –الناتج المحلي الخام للفرد مرتفع –مستوى حضري مرتفع –مستوى تعليمي منخفض
–الدول ذات النظام الإجتماعي لوسط أوروبا والدول الأورو– متوسطية ودول أمريكا الجنوبية	01	–الناتج المحلي الخام للفرد متوسط –مستوى حضري مرتفع –الأمل في الحياة مرتفع
–النموذج الإجتماعي السوفياتي	04	–الناتج المحلي الخام للفرد منخفض –الأمل في الحياة متوسط –مستوى تعليمي مرتفع –نمو ديمغرافي منخفض
ج–تنمية بشرية متوسطة –النموذج الريفي الأسياوي	05	0.5< IHD <0.7 –الناتج المحلي الخام للفرد منخفض –مستوى حضري منخفض –كثافة سكانية مرتفعة –أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي –مستوى تعليمي مرتفع –نمو ديمغرافي مرتفع
النموذج الحضري لدول أمريكا الجنوبية والدول العربية والإسلامية	02	–الناتج المحلي الخام للفرد متوسط –مستوى حضري مرتفع –كثافة سكانية منخفضة –نمو ديمغرافي متوسط
د–تنمية بشرية منخفضة –الدول الإفريقية الاستوائية		IHD <0.5 –الناتج المحلي الخام للفرد منخفض –الأمل في الحياة منخفض

	06	-مستوى حضري منخفض -مستوى تعليمي منخفض -نمو ديمغرافي مرتفع جدا
الدول الإفريقية الساحلية	07	-الناتج المحلي الخام للفرد منخفض -الأمل في الحياة منخفض جدا -مستوى حضري منخفض جدا -كثافة سكانية منخفضة -نمو ديمغرافي مرتفع جدا

المصدر: علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 42، 43.

ثالثا:حساب مؤشر التنمية البشرية: يتم حساب مؤشر التنمية البشرية انطلاقا من حساب المتوسط الحسابي لمؤثرات الأهمية للعناصر المكونة لمؤثر التنمية البشرية وهي: الأمل في الحياة عند الولادة، معدل القراءة والكتابة عند البالغين، المعدل الإجمالي للقيد في التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. للإشارة مؤشر الأهمية يتم تحديده انطلاقا من العلاقة التالية[1]:

مؤشر الأهمية=(القيمة الحقيقية- القيمة الدنيا)/(القيمة العظمى-القيمة الدنيا)

أما عن القيم الدنيا والقصوى ثابتتان لكل مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية وهي كما يلي[2]:

- العمر المتوقع عند الولادة:25 عاما و85 عاما
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: 0% و 100%
- نسبة القيد الإجمالية: 0% و 100%

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1993، نيويورك، ص108.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية): 100 دولار و 40000 دولار.

المطلب الثاني: مؤشر الفقر البشري

بينما يقيس مؤشر الفقر البشري التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية فان مؤشر الفقر البشري يقيس تراكم نواحي الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهناك مؤشرات للفقر البشري أحدهما خاص بالبلدان النامية يسمى مؤشر الفقر البشري–1 (**IPH-1**) والآخر خاص بالبلدان المصنعة يسمى مؤشر الفقر البشري–2 (**IPH-2**).

أولا:مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية

يركز مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية على نواحي الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان تنعكس فعلا في دليل التنمية البشرية المتمثلة في طول العمر ومستوى المعيشة اللائق، فالحرمان الأول يتعلق بالبقاء على قيد الحياة من خلال التعرض للموت في سن مبكر نسبيا، أما الحرمان الثاني يتعلق بالمعرفة من خلال الاستبعاد المبكر من عالم القراءة والتعليم والاتصال، والحرمان الثالث يتعلق بمستوى المعيشة اللائقة من حيث الإمداد الاقتصادي العام.

ويتم حساب مؤشر الفقر البشري–1 (**IPH-1**) كما يلي:

P1 :نسبة السكان الذي لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين

P2: نسبة البالغين الأميين من السكان.

P3: يمثل مستوى المعيشة اللائق ويتكون من ثلاثة متغيرات هي:

P31: نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة

P32:نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية

P33:نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص متوسط أو شديد في الوزن

ويتم حساب المتغير المركب(P3) بأخذ متوسط المتغيرات الثلاثة:

$$P3=P31+P32+P33\ /3$$

وبالتالي تصبح معادلة دليل الفقر البشري-1 كما يلي[1]:

$$IPH\text{-}1=(1/3(P1^3+P2^3+P3^3))$$

ثانيا: دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة

يركز دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان، مماثلة إلى حد كبير للأبعاد التي تنعكس في دليل التنمية البشرية، وهي طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، والاستبعاد الاجتماعي، إذ يتعلق الحرمان الأول بالبقاء على قيد الحياة والتعرض للموت في سن مبكرة نسبيا، أما الحرمان الثاني يتعلق بالحرمان من عالم القراءة والتعليم والاتصال، بينما يتعلق الحرمان الثالث بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام، أما الحرمان الرابع فهو يتعلق بعدم المشاركة أو الاستبعاد. إذ يتم حساب مؤشر الفقر البشري للبلدان المتقدمة (**IPH-2**) من خلال المؤشرات التالية:

P1: النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين.

P2:معدل الأمية وسط السكان الذين هم في سن العمل 15سنة و 60 سنة.

P3:نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي إذ يمثل هذا الأخير الافتقار إلى أضعف دخل كاف أو إلى القدرة على تحمل نفقات مقابلة.

P4: معدل البطالة للأمد الطويل (12 شهر أو أكثر)، وبهذا تصبح معادلة دليل الفقر البشري (**IPH-2**) كمايلي[2]:

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،نيويورك، 1997، ص19.

[2] تقرير التنمية البشرية 1997، مرجع سبق ذكره، ص19.

$$\textbf{IPH-2} = (1/4(P1^4 + P2^4 + P3^4 + P4^4))$$

المطلب الثالث: مؤشرات أخرى لقياس التنمية البشرية

إضافة إلى مؤشري التنمية البشرية والفقر البشري هناك عدة مؤشرات أخرى يتم الاعتماد عليها في قياس مستوى التنمية البشرية يتم ذكرها فيما يلي:

أولا: مؤشر التنمية البشرية المرتبطة بالجنس (مؤشر التنمية الجنسانية HDSI)[1]

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، والإختلاف بينهما في دليل التنمية المرتبطة بنوع الجنس إذ يحسب متوسط انجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الانجاز بين الرجل والمرأة، حيث يتم تحديد النواحي التالية:

- حياة مديدة وصحية: والذي يتم قياسه بالعمر المتوقع عند الولادة.

- اكتساب المعرفة،الحرمان من عالم القراءة والتواصل: والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا.

-مستوى معيشي لائق: ويقاس بالدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

وتحدد منهجية هذا الدليل على أساس ضرب دليل التنمية البشرية العام لأي بلد في دليل التنمية البشرية لنسبة الإناث إلى الذكور، فإذا كانت المساواة كاملة في أي بلد فلن يتأثر الدليل، بينما إذا كان هناك تمييز بين الرجال والنساء ينخفض هذا الدليل بدرجات متفاوتة.

ثانيا: مؤشر تمكين مشاركة المرأة IPF[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،2008/2007، ص246.

[2] المرجع السابق، ص248.

يرتكز هذا المؤشر على الفرص المتاحة أمام المرأة لإبراز قدراتها في عدة مجالات وربط ذلك بدرجة المساواة بين المرأة والرجل، وذلك في ثلاث جوانب أساسية هي:

– المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار والتي تقاس بالنسب المئوية لحصص النساء والرجال في المقاعد البرلمانية.

– المشاركة الإقتصادية وسلطة صنع القرار والتي تقاس من خلال النسب المئوية لحصص الرجال والنساء من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين، وكذلك من خلال النسب المئوية لحصص الرجال والنساء من المناصب المهنية والفنية.

– السيطرة على الموارد الاقتصادية، والتي تقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

ثالثا:مؤشر الحالة السياسية

يبين هذا المؤشر مدى تمتع أفراد المجتمع بالحقوق والحريات الإجتماعية والمشاركة في الأنشطة السياسية والإجتماعية حيث تمثل العناصر التالية أهم مكونات الحرية السياسية:

– سلامة الفرد الجسدية

– حرية التعبير والمشاركة السياسية

– تكافؤ الفرص

ويتم تسجيل مؤشرات مقبولة للحالة السياسية من خلال المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ومشاركتهم في صنع القرار، تداول السلطة، قوة المعارضة مع حرية تكوين الأحزاب، حرية التعبير والنقد.....

رابعا:مؤشر التنمية التكنولوجية IDT:

هو مؤشر مركب يقيس قدرة الدولة على الإبداع ومدى انتشار التكنولوجيا في الأوساط الاجتماعية حيث ظهر مفهوم دور التكنولوجيا في التنمية البشرية لأول مرة في التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2001، ويتم تقيم هذا المؤشر اعتمادا على العناصر التالية[1]:

– الإبداع التكنولوجي: يقاس بعدد براءات الاختراع لكل فرد مقيم في دولة معنية وكذا الامتيازات الممنوحة ورخص الاستخدام والإنتاج الواردة من الخارج لكل فرد.

– انتشار التكنولوجيا الراقية: تقاس بعدد الحواسب المرتبطة بشبكة الانترنت لكل فرد، وحصة الصادرات من المنتجات ذات الطبيعة التكنولوجية المتوسطة والرفيعة من مجموع صادرات السلع والخدمات.

–انتشار التكنولوجيا القديمة:ويقاس بعدد اشتراكات الهاتف الثابت والمحمول لكل فرد، واستهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية.

–درجة التأهيل البشري: وتقاس بالمدة المتوسطة لتمدرس الأفراد الذين يتجاوزون عمر 15 سنة والمعدل الإجمالي للتسجيل في الشعب العلمية والتقنية العليا.

المطلب الرابع: التنمية الإنسانية ومقاييسها

أولا: التنمية الإنسانية

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنسيق مع المنظمات الإقليمية وكذلك الحكومات حول إصدار تقارير سنوية حول التنمية البشرية للأقاليم والدول، وبالفعل تم إصدار عدد من التقارير الإقليمية والوطنية التي تدرس حالة التنمية البشرية في هذه الأقاليم والدول على وقف خصوصية كل إقليم وكل دولة. وقد صدر في عام 2002 أول تقرير للتنمية البشرية يدرس حالة التنمية البشرية في الوطن العربي، أطلق عليه **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، حيث اعتمد التقرير على استخدام مصطلح التنمية الإنسانية كبديل لمصطلح التنمية البشرية إذ يقول "نادر فرجاني" المؤلف الرئيسي للتقرير "لقد شاع في اللغة العربية

[1] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، مؤشرات قياس التنمية البشرية، ملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزء الثاني،2004، ص46.

استعمال مصطلح التنمية البشرية كترجمة للمصطلح الانكليزي"HUMAN DEVELOPMENT" إلا أن التنمية الإنسانية عندنا تعريب أصدق تعبيرا عن المضمون الكامل المفهوم "ويضيف على حين تستعمل علميا"البشرية والإنسانية" تبادليا في اللغة العربية، إلا أنه يمكن إنشاء تفرقة بين الأولى كمجموعة من المخلوقات والثانية كحالة راقية من الوجود البشري[1]" ، وقد انطلق تقرير التنمية الإنسانية إلى تحديد نواقص التنمية في الوطن العربي بثلاث نواقص وهي[2]:

- نقص الحرية،

- نقص تمكين المرأة،

- نقص اكتساب المعرفة، أي أن التقرير اعتمد في دراسته هذه على خصوصية الوطن العربي وواقع التنمية البشرية في هذه البلدان.

ثانيا:مقاييس تقرير التنمية الإنسانية العربية

المؤشرات الست المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية العربية هي[3]:

- العمر المتوقع عند الميلاد،كمقياس عام للصحة في مجملها.
- التحصيل التعليمي:كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقياس التنمية البشرية.
- مقياس الحرية: تعبيرا عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية لكي يعكس قصور التمتع بالحرية في البلدان العربية.
- مقياس تمكين المرأة: كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في الوطن العربي.

[1] ساسين عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001، ص101.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، 2002، ص101.

[3] نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية –المفهوم والقياس–، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 283، 2002، بيروت، ص ص 74-75.

- الاتصال بشبكة الانترنت: مقاسا بعدد حواسب الانترنت الأساسية للسكان للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية.
- انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري): معرفة كعقوبة حيث يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم.

يعد تقرير التنمية الإنسانية العربية مبادرة جيدة لتحليل مؤشرات التنمية البشرية وفق خصوصية الوطن العربي وتحديد أوجه القصور فيها، فعلى سبيل المثال مؤشر الاتصال بشبكة الانترنت بيين القصور في البلدان العربية وذلك من خلال اعتماد الأرقام والحقائق الداعمة لعملية رسم السياسات التنموية، أما مؤشر انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون يعمل على تبيان حجم التلوث البيئي وأسبابه مما يخلق الوعي لدى صناع القرار والمنظمات بحجم التلوث الذي يصيب البيئة وكيفية التقليل منه، بالرغم من وجود بعض الانتقادات حول المؤشرات الأخرى وطرق القياس التي اعتمدها التقرير، حيث تم استبعاد مؤشر الدخل إذ يشير تقرير التنمية الإنسانية إلى أن "الفهم الصحيح لفلسفة التنمية الإنسانية اعتبار القدرات الإنسانية خاصة الحرية، وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدخل[1]"، فمن الضروري شمول هذا البعد لأن القدرات الإنسانية تتعطل إذا لم يتوفر المستوى المعيشي المناسب لإطلاقها، فالمعاناة من الفقر أكثر تأثيرا على التنمية البشرية للفرد من معاناته والحرمان من التحصيل التعليمي أو تمكين النوع أو الاتصال بشبكة الانترنت أو تلوث البيئة. فضلا عن ذلك اعتمد التقرير في مقياس الحرية على مؤشر "بيت الحرية الأمريكية Freedom House"وهي مؤسسة أمريكية تأسست عام 1972تعمل على تقييم حالة الحرية في بلدان ومناطق العالم سنويا على صورة مقياس رقمي، ويقوم التقييم على وضع درجات لمدى توافر نطاق واسع من الحقوق والحريات السياسية والمدنية في الواقع، وليس من خلال الوثائق والسياسات المعلنة، إذ يتكون المقياس من سبع فئات تتراوح قيمتها بين حد أدنى يساوي (1) يعبر عنه أعلى مستوى للحرية، وحد أعلى يساوي (8) يقابل أدنى مستوى، بعبارة أخرى يعبر المقياس عن مدى غياب الحرية، إضافة إلى صعوبة إخضاع الجوانب السياسية للتنمية البشرية للقياس والتكميم.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص18.

لكن بالرغم من هذه الانتقادات غير أن مرتبة أي بلد على هذه المؤشرات مجتمعة يتحدد بعدد من المعايير عالية المصداقية حسب مفهوم التنمية الإنسانية، وعلى بلدان العالم العربي وغيرها من البلدان إن أرادت أن تحتل موقعا متقدما على التنمية الإنسانية أن تنجز مستويات عالية من المؤشرات الستة المعتبرة:الحرية للجميع شاملة لتمكين المرأة، اكتساب المعرفة شاملا التمكن من تقانات المعلوماتية والاتصال، وتحسين الصحة و إصحاح البيئة[1].

المبحث الثالث:انتقاد مؤشرات التنمية البشرية

تعرضت مؤشرات التنمية البشرية للعديد من الانتقادات من جانب الفريق الذي يعد التقرير الدولي السنوي للتنمية البشرية، وكذلك من جانب باحثين آخرين، حيث دارت أهم الانتقادات حول مكونات القياس والمؤشرات المستخدمة فيه، وكذلك قضية افتراض تساوي الأوزان الخاصة بالمؤشرات[2]. حيث أن مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى من أن نستطيع قياسه بأي مقياس أو حصره بمؤشرات، ولكن مثل هذه المؤشرات مفيدة في تركيز الانتباه وتبسيط المشكلة، والسبب الرئيسي هو عدم كفاية المؤشرات الأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي، كما يرى البعض أن العلاقة بين مكونات الدليل ذاتها كانت موضع اعتراض على إدخالها معا في مؤشر تركيبي واحد، وبعضها قد يلغي أثر الآخر[3]، ولهذا سنقسم أهم الانتقادات إلى انتقادات خاصة بالمؤشرات الانفرادية، وإنتقادات خاصة بالمؤشرات المركبة.

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] أمينة عزالدين عبد الله، قياس بعض عناصر التنمية البشرية في الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 23، القاهرة، 1995، ص160.

[3] علي حميدوش،التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية "دراسة حالة الجزائر...،" أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص53.

المطلب الأول:انتقاد المؤشرات الانفرادية

وهي تضم مؤشر التعليم، ومؤشر الصحة، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي.

أولا:انتقادات مؤشر التعليم

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار ومتوسط عدد سنوات الدراسة لا تعبر بالضرورة عن مستوى التعليم ومدى مساهمته في اكتساب الأفراد للمعرفة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، هذا بالإضافة على أن استخدام معدلات محو الأمية في بناء الدليل ليس مرضيا من الناحية العملية، كما يرى البعض بأن تعريف الأمية أمر غير متفق عليه، ضف إلى ذلك نسبة القيد الإجمالية لا تمثل تعبيرا صادقا عن محتوى التعليم أو مستواه، ففي ظل التغير التكنولوجي المتسارع لابد أن تعكس البرامج التعليمية هذه التأثيرات فضلا عن إتاحة السياسة التعليمية الظروف والشروط المناسبة لتشجيع القائمين على العملية التعليمية ليكونوا مبدعين ومخترعين ومتميزين ولديهم القدرة على التعامل والاستفادة من هذا التطور التكنولوجي.

ثانيا:انتقاد مؤشر الصحة

تعرض هذا المؤشر أيضا لعدة انتقادات حيث أن مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية والنفسية للأفراد، فقد يصاحب طول العمر المعاناة من مختلف الأمراض، أي أن هذا المؤشر لا يعبر عن نوعية الحياة رغم أنه تلخيصا لاتجاه الوفيات[1].

ثالثا: انتقاد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي

لتحقيق تقدم في التنمية البشرية لابد من تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى رفع دخل المواطن وإنتاجيته معا، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس دليل على حدوث تنمية بشرية حقيقية فيه، حيث يجب أن يترجم هذا الدخل إلى تحسن في حياة الشعوب وذلك من خلال توزيع ملائم للثروة لإحداث تحسينات في حياة البشر.

[1] أمينة عزالدين عبد الله، قياس بعض عناصر التنمية البشرية في الو.ع، مرجع سبق ذكره، ص161

وعلى الرغم من أن الدخل المرتفع والتنمية البشرية متناسبان فقد كان هناك عدة اعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية، فمن الناقدين من يرى أن الدخل لا ينبغي أن يكون ضمن الدليل لأنه مجرد وسيلة وليس غاية، والبعض الآخر يرى أن العائد الحدي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل يتناقص عند المستويات الأعلى[1]. وبالتالي رغم أن نصيب الفرد من الناتج المحلي يعبر عن مدى توافر الدخل الذي يمكن الأفراد من الحياة الكريمة إلا أنه قد يحصل الأفراد على دخل كبير ينفقه في الحصول على سلع ضارة بالصحة. إضافة إلى كل ذلك يلاحظ أنه قد تختلف البيانات المستخدمة في حساب مؤشرات مقياس التنمية البشرية بين الدول باختلاف تعريف بعض العناصر المكونة لها فيما بين الدول، مما يجعل ترتيب الدول على أساس مقياس التنمية البشرية الذي يتكون من هذه المؤشرات غير دقيق.

المطلب الثاني:انتقاد المؤشرات المركبة

لم تلق الأدلة المركبة قبولا جماعيا حسنا ماعدا مؤشر التنمية البشرية، ومع ذلك تكررت محاولات إعادة الصياغة لمختلف المؤشرات المركبة بدءا من أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لمؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري باعتبارهما من أهم مؤشرات قياس التنمية البشرية نوجزها فيمايلي:

– من أهم الانتقادات التي وجهت إلى مؤشر التنمية البشرية أنه لا يشمل كل الجوانب المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة فهو لا يعبر عن الجانب النوعي للتنمية خاصة نوعية التعليم ونوعية العمر المعاش إلى غير ذلك، كما أنه لا يعبر عن مدى التقدم الحاصل على صعيد خيارات البشر الأخرى كالديمقراطية وحقوق الإنسان الأخرى.

– الدليل الإجمالي لا يبين الفروق الكبيرة التي يمكن أن توجه في العناصر المختلفة للتنمية البشرية بين مختلف فئات السكان (مثل الفروق في توزيع الدخل،والفروق بين الذكور والإناث،وبين مختلف مناطق الدولة الواحدة)، كما انتقدت طريقة دمج المؤشرات الفرعية الثلاثة، حيث يستخدم وسط حسابي غير مرجح في

[1] علي حميدوش،التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية "دراسة حالة الجزائر...،" أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص53.

حساب المؤشر المركب دون النظر إلى الاختلاف في درجة تأثير العناصر الثلاثة على النتيجة النهائية للمؤشر كما مست الانتقادات طريقة تكوين المؤشر نذكر منها فيما يلي[1]:

– يُغفل المؤشر المركب للتنمية البشرية بعدا مهما من أبعاد التنمية وهو الحرية الإنسانية ممثلة في حرية الفرد وحرية المجتمع ويعترف أصحاب هذا المؤشر القصور ويعتذرون عنه بغياب مركب كمي يلم بالجوانب المتعددة للحرية الإنسانية ولكنهم يرون أن المؤشر قد يعبر إلى حد ما عن بعض جوانب الحرية الإنسانية، ولكون تقييد الحرية يؤدي إلى كبت الطاقات على الإبداع ويحد من القدرات الإنتاجية سينعكس ذلك في تقديرات الدخل أو في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة.

– يؤدي استخدام الوسط الحسابي غير المرجح للوصول إلى المؤشر المركب إلى عيوب معروفة من أهمها أن المؤشر المركب يصبح عرضة للتأثر بالقيم المتطرفة لأي مؤشر فرعي يدخل في تركيبه.

– هناك صعوبات في مقارنة قيم المؤشر بين السنوات خاصة عند تغيير الحدود القصوى والحدود الدنيا للمؤشرات الفرعية الداخلية في تركيبه سنويا، وقد تم معالجة هذا الإشكال بتثبيت قيم هذه الحدود.

– يفسر الدخل نسبة كبيرة من التغير في المؤشر الأمر الذي أثار تساؤلات حول أهمية المؤشرين الآخرين، وقد ركزت معالجة هذا الأمر في الحد من سطوة الدخل على مؤشر التنمية البشرية ليس فقط باستخدام تعادل القوى الشرائية، وإنما باقتطاع جزء من الدخول المرتفعة فوق مستوى عتبة معينة من أجل سد الفجوة في التنمية البشرية، هذا بالإضافة إلى إهمال الفروق بين الجنسين.

– أما عن مؤشر الفقر البشري فيحسب للدول النامية وللدول المتقدمة بنفس المتغيرات ولكن لفئات وحدود متغيرة للقيم، وهذه الطائفة من الأدلة والمقاييس المستخدمة في قياس مؤشر الفقر البشري كانت عرضة للمراجعة والتعديل منذ عام 1990 عندما صدر أول تقرير عالمي للتنمية البشرية إلى اليوم، كما أن هناك عدد من الأدلة والمؤشرات التي استخدمت ثم جرى العدول عنها في وقت لاحق.

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير–دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–، دار الشروق، بيروت، ط01، 2001، ص122.

– بغية تفادي هذه النقائص والانتقادات عمل الفريق المعد للتقرير السنوي للتنمية البشرية إلى تطوير قياس التنمية البشرية منذ 1990 من خلال إضافة كم هائل من المؤشرات التفصيلية عن التعليم والصحة والأمن الغذائي والبيئة والمرأة والطفل والعمالة والبطالة وتوزيع الثروة والدخل والفقر وغيرها، بل استحدث عدد من الأدلة التكميلية التي ترتكز على بيان التفاوتات بين فئات المجتمع الرئيسية أو الحرمان على صعيد التنمية البشرية[1].

[1] المرجع السابق، ص123

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن مفهوم التنمية البشرية مفهوم واسع يشمل جوانب متعددة تشمل أساسا التعليم ومدى توافره، والصحة ومدى مساهمتها في تحسين ظروف ومدة حياة الأفراد، إضافة إلى نصيب الفرد من الدخل الإجمالي وذلك لإستخدامه في توفير مختلف الحاجات وسد أبواب الحرمان، أما عن التنمية البشرية المستدامة فهي تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع المنافع سواء بين الجيل الحالي أو بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي،

كما أن للتنمية البشرية مؤشرات لقياسها، فمنها الإنفرادية تقيس جانبا معينا من جوانبها كالتعليم مثلا أو الصحة، ومنها المركبة التي تشمل كل جوانب التنمية البشرية من تعليم وصحة ودخل ....إلخ، وبالتالي تعتبر التنمية البشرية من المداخل الأساسية لتكوين الفرد والحفاظ على صحته وتحسين مدخوله ما يمكنه من أن يصبح رأس مال بشري منتج يقدم قيمة مضافة للمجتمع، وهو مايجعلنا طرح سؤال حول **واقع مؤشرات التنمية البشرية في دول المغرب العربي ومدى إنعاكسها على مؤشرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية؟**

الفصل الخامس

واقع وتحديات التنمية البشرية في الدول المغاربية

الفصل الخامس: واقع وتحديات التنمية البشرية في الدول المغاربية

مدخل:

تهدف التنمية البشرية إلى تنمية طاقات الإنسان حتى يتمتع بحقوقه باعتباره محور التنمية وفاعلها ومنظمها ومطورها ومجددها ومبدع سياسات تغيير نمط التنمية ومعدلات الانجاز، أي أن التنمية البشرية هدف ووسيلة في نفس الوقت، حق وواجب، جهد وإشباع، إنتاج واستهلاك تشمل جميع مراحل السن، رجل أو امرأة، دولة وقطاع خاص وقطاع عام، حاضرا ومستقبلا. وبالتالي يمثل توفير القدرات البشرية والكفاءات المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية في إطار البيئة الاقتصادية الدولية الحالية المتسمة بالانفتاح والتنافسية وهذا ما جعلنا نحاول أن نكشف عن واقع التنمية البشرية بدول المغرب العربي الخمس إيمانا منا بالعلاقة المتينة بين التنمية البشرية و تنافسية رأس المال البشري من خلال زيادة الاستثمار في ميادين التعليم والصحة والتدريب مع تمكين الجنس البشري من ذلك دون تمييز. ولهذا سنكشف من خلال هذا الفصل عن النقاط الموالية:

المبحث الأول: الجانب الإقتصادي والإجتماعي للسكان

المبحث الثاني: نتائج أهم مؤشرات التنمية البشرية في دول المغرب العربي

المبحث الثالث: تحديات التنمية البشرية

المبحث الأول: الجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكان

ترتبط مشكلات السكان والنمو السكاني ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية، فالبشر بحاجة إلى الغذاء واللباس والمأوى والمياه المأمونة والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة. والمجتمعات التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني مقابل معدلات نمو اقتصادي منخفضة تواجه صعوبات في توفير المستوى المقبول من التنمية البشرية مع تفشي ظاهرة الأمية وارتفاع مستويات الفقر وانتشار الأمراض وغيرها، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث الكشف عن حجم سكان دول المغرب العربي ومعدلات نموه، مع الإشارة إلى الجوانب الاقتصادية لهؤلاء السكان.

المطلب الأول: تطور السكان في دول المغرب العربي

لقد قادت السياسات التنموية التي انتهجتها أغلب البلدان العربية بعد نيلها الاستقلال إلى تحسن المستويات الصحية والمعيشية والتعليمية، التي أدت بدورها إلى انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع نسبة الولادات، الأمر الذي تمخض عنه زيادة النمو السكاني، إذ تؤكد إحصائيات الأمم المتحدة أن عدد السكان في الوطن العربي سجل زيادة مرتفعة فاقت في معظم الأحيان معدلات النمو المسجلة في باقي أقطار العالم[1]، ولهذا سنحاول من خلال ما يلي الكشف عن الوضع السكاني في دول المغرب العربي مع الإشارة إلى جوانب أخرى مرتبطة بذلك.

أولا: عدد السكان: يشكل موضوع الزيادة السكانية مشكلة كبيرة في البلدان النامية على عكس الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر مع سيادة ثقافة ذلك، وينعكس هذا مباشرة على مشكلة البطالة ومشاكل التعليم والصحة وبالتالي على برامج التنمية، ولهذا سنحاول الكشف عن تطور عدد السكان في دول المغرب العربي.

[1] حسين بن هاني وآخرين، التنمية في الوطن العربي، دار الكندري، أربد، الأردن، 1990، ص18.

الجدول (05– 01) تطور عدد سكان دول المغرب العربي (الوحدة– الملايين)

	1990	1995	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2030
الجزائر	25.3	28.0	30.4	32.4	32.9	33.4	33.9	34.6	35.2	35.4	.36	36.5	39.2	48.6
تونس	8.2	8.9	9.5	10.0	10.1	1.01	10.1	10.3	10.4	10.5	10.6	10.7	11.0	12.6
المغرب	24.8	26.3	28.7	31.0	30.5	30.5	31.2	31.1	31.5	32.4	32.3	32.6	33.0	39.2
ليبيا	4.4	4.8	5.6	5.7	5.9	6.8	6.2	7.2	7.5	6.5	6.4	6.5	6.2	7.5
موريتانيا	2.0	2.2	2.6	3.0	3.0	3.0	3.1	3.2	3.2	3.4	3.5	3.6	3.9	5.6

المصدر: سلسلة تقارير التنمية البشرية،2003 -2014

التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010:ص 312، 2013:ص 338

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد سكان دول المغرب العربي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990 – 2013، حيث كان عدد سكان الدول الخمس سنة 1990 يقدر بـ 64.7 مليون نسمة في حين وصل تعدادها سنة 2013 إلى 93.3 مليون نسمة أي بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى 2.2 مليون نسمة لمجموع الدول المغاربية، كما تشير التوقعات إلى أن هذا الحجم سيصل سنة 2030 إلى 113.5 مليون نسمة حيث تمثل الجزائر الدول الأكثر تعددا للسكان ضمن المجموعة، حيث حققت معدل نمو وصل إلى 1.97% خلال الفترة 1990–2000 ثم انخفض خلال الفترة 2000–2012 إلى حدود1.75%[1]، تأتي بعد ذلك المغرب التي حققت معدل نمو سكاني للفترة 1990–2000 وصل إلى 1.65% لينخفض خلال الفترة 2000–2012 إلى حدود 1.14%، كما يتوقع أن يكون خلال الفترة 2010-2015 في حدود 1.4% تأتي في المرتبة الثالثة تونس بـ 8.2 مليون نسمة سنة 1990 و11 مليون نسمة سنة 2013 محققة معدل نمو سكاني خلال الفترة 2000–2012 وصل إلى 1%، أما ليبيا فقد حققت معدل نمو سكاني يصل إلى 2.92% خلال الفترة 1990–2000 و 3.26% خلال الفترة 2000–2012 وهي الأعلى في دول المغرب العربي، في حين موريتانيا حققت معدل نمو سكاني وصل إلى 2.43% خلال الفترة 2000–2012 بدل من 2.49% خلال الفترة 1990–2012 للإشارة فان معدلات النمو السكاني في الدول المغاربية والعربية بصفة عامة مرتفعة مقارنة بباقي دول العالم إذ يقدر معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة من 0.8% إلى 1.1% والدول النامية من 1.9% إلى 1.3% خلال نفس الفترات[2].

ثانيا: معدل الخصوبة الإجمالي: تتأثر الخصوبة في المجتمع بالكثير من العادات الاجتماعية مثل الزواج المبكر والسلوك الانجابي للأسرة والاهتمام بوسائل تنظيم الأسرة وقدرة الدولة على توفيرها[3]، إذ تعتبر الخصوبة مقياس للمستوى الفعلي للإنجاب في مجتمع ما معبر عنه بعدد المواليد الأحياء التي أنجبت، وتشير الإحصائيات إلى أن معدل الخصوبة الكلي انخفض من نحو 5 طفل لكل إمرأة سنة 1950 إلى ما يزيد قليلا على 2.5 طفل لكل إمرأة عام 2006، ومن المقدر أن ينخفض هذا العدد نحو طفلين فقط عام 2050

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص338.

[2] Unesco, statistical year book, paris, 2009, p103.

[3] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة 1990–2005 ، ص26.

عبر العالم، ويعود هذا النقص في جزء كبير منه إلى حدوث تغيرات في الخصوبة في العالم الثالث[1]. وفيما يلي معدلات الخصوبة في دول المغرب العربي:

الجدول رقم (05-02) معدل الخصوبة الإجمالي في الدول المغاربية

	1990	2000	2008	2015-2010
الجزائر	4.6	3.2	*4.0	2.8
تونس	3.5	2.1	2	2
المغرب	4.0	2.9	2.3	2.8
ليبيا	4.7	3.5	2.7	2.4
موريتانيا	6.1	4.5	*4.6	4.7

* البيانات لعام 2007.

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية، 2010، ص316.

- تقرير التنمية البشرية العالمي، 2014، ص ص 106-108.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل الدول المغاربية انخفض بها معدل الخصوبة الإجمالي رغم أنه كان مرتفعا خاصة في كل من موريتانيا والجزائر وليبيا سنة 1990، لكن انخفض بشكل سريع ليحقق أدنى قيمة في تونس بـ 2 طفل وأعلى قيمة بـ 4.8 طفل في موريتانيا خلال الفترة 2010-2015.

ثالثا: التوزيع الحضري والريفي لسكان المغرب العربي: في الدول المغاربية نسبة زيادة سكان المناطق الحضرية تتماشى إيجابا مع نسبة الزيادة السكانية العامة، ويستفاد من معرفة التركيب الريفي الحضري للسكان في معرفة مقدار النزوح الريفي نحو المدن وما تسببه هذه الهجرة من اكتظاظ وفوضى بالمدن مما يتطلب ضرورة إنشاء مدن جديدة مع توفير كل احتياجاتها ومتطلباتها. فالجزائر رغم مساحتها الشاسعة إلا أن توزيع سكانها لا يتناسب مع مساحتها، حيث يتركز أكبر تجمع سكاني في الجزائر حول الشريط الساحلي، حيث ارتفعت الكثافة السكانية من 6 فرد/كلم عام 1970 إلى 16 فرد عام 2012[2]، وترتفع

[1] بلوم دافيد إي، كانينج دافيد، الإزدهار والركود والأصداء: كيف تؤثر أكبر حالات التوازن الديموغرافي في التاريخ على التنمية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، المجلد 43، العدد 3، 2006، ص ص 09-10.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص339.

الكثافة السكانية في المدن الساحلية الشمالية وتقل في المناطق الداخلية الشمالية لتكاد تنعدم في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية ماعدا مراكز المدن الكبيرة في الوطن العربي. أما بالنسبة للتحضر فقد ارتفعت نسبته من 52.1% سنة 1990 إلى 59.8% سنة 2000 ثم ترتفع مرة أخرى إلى 72.9% سنة 2011. **بالنسبة** للمغرب حقق هو الآخر ارتفاع لمعدل الكثافة السكانية من 34 فرد/كلم سنة 1990 إلى 46 فرد/كلم سنة 2012[1]. مع ارتفاع في نسبة التحضر من 48.6% سنة 1990 إلى 57% سنة 2011، أما تونس ارتفاع قوي لمعدل الكثافة السكانية من 52 فرد/كلم سنة 1990 إلى 69 فرد/كلم سنة 2012 مع انخفاض لنسبة التحضر سنة 2000 إلى 63.4% بدلا من 100% سنة 1990 ثم ارتفعت إلى 66.3% سنة 2011، أما ليبيا فحافظت نوعا ما على نسبة التحضر خلال الفترة 1990-2011 من 75.7% إلى 77.7%، في حين حققت موريتانيا هي الأخرى ارتفاع لنسبة التحضر ولكن بمستوى أقل من الدول الثلاث الأولى. وهذا مايبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (05- 03) الكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في الدول المغاربية

	الكثافة السكانية (فرد/كلم)			سكان الحضر والريف (% من الإجمالي)					
				1990		2000		2011	
	1990	2000	2012	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الجزائر	11	13	16	52.1	47.9	59.8	40.2	72.9	27.1
المغرب	34	40	46	48.6	51.4	54.2	45.8	57	43
تونس	52	61	69	100	-	63.4	36.6	66.3	33.7
ليبيا	2	3	5	75.7	24.3	76.4	23.6	77.7	22.3
موريتانيا	2	3	3	39.7	60.3	40	60	41.5	58.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 339

للإشارة نلاحظ توجه نسبة التحضر نحو الارتفاع بدرجات متسارعة وبالأخص في الجزائر والمغرب بسبب الهجرات المتواصلة من الريف إلى المدن واستمرار ارتفاع معدلات المواليد في مقابل انخفاض تدريجي للوفيات وهو اتجاه عرفته معظم الدول العربية، رغم أن التحضر بالدول المتقدمة موازيا للتحديث والتقدم الحضاري

[1] المرجع السابق، ص339.

وهو ليس كذلك بالدول المغاربية والعربية إذ ينتج التحضر تضخم في المدن أكثر منه تغيرا موازيا في درجة التحديث[1].

المطلب الثاني: تطور القوى العاملة وخصائصها الاجتماعية

سنكشف من خلال هذا المطلب عن تطور القوى العاملة وتوزيعها على مختلف القطاعات بالدول المغاربية ،إضافة إلى الكشف عن الجوانب المرتبطة بالتركيب النوعي والعمري للسكان النشطين.

أولا: تطور القوى العاملة: يقدر حجم القوى العاملة في دول المغرب العربي سنة 2011 بأكثر من 35 مليون عامل وهو ما يمثل حوالي 39.5% من إجمالي السكان في الدول المغاربية في العام نفسه بدلا من 33.6% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية سنة 2011، ويرجع انخفاض هذه النسبة مقارنة مع مثيلاتها في باقي أقاليم العالم إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة[2]، كما يعتبر متوسط النمو السنوي للقوى العاملة في الدول العربية مرتفعا حيث تراوح في الدول المغاربية بين 2.9% و1.4% ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى استمرار النمو السكاني، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني في العقود الأربعة الماضية وهو ما يمثل تحديا كبيرا ومستمرا بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

[1] عباس فاضل سعدي، خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 241، رقم 1999/03، بيروت، ص ص 73-74.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص41.

الجدول رقم (05-04) تطور القوى العاملة في الدول المغاربية

	القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان					معدل النمو السنوي 2011-2000
	1995	2000	2005	2010	2011	
الجزائر	30.3	36.4	39.4	42.28	41.6	3
تونس	25.1	33.2	34.7	37.3	37.4	2.1
المغرب	39.4	35.6	36.05	36.4	37.1	1.5
ليبيا	31.4	31.8	35.23	34.83	29.03	2.5
موريتانيا	45.5	40.9	42.4	43.1	44.2	3.2

المصدر: النشرة الإحصائية 2010، ص 314

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013 ، ص ص 350، 356.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العمالة من مجموع السكان مرتفعة في موريتانيا وهو ما انعكس من خلال معدل النمو السنوي للفترة 2000-2011 محققة بذلك أعلى معدل نمو وصل إلى 3.2% سنويا، تليها بعد ذلك الجزائر إذ نجد نسبة القوى العاملة من مجموع السكان مرتفعة محققة معدل نمو سنوي وصل إلى 3% خلال الفترة 2000-2011،ثم تلتها كل من ليبيا بمعدل نمو سنوي 2.5% ثم تونس بمعدل نمو سنوي 2.1% خلال نفس الفترة، وفي الأخير المغرب بمعدل نمو 1.5% وهذا ما يدل على ارتفاع الفئة الناشطة من السكان في الدول الخمس.

ثانيا: التركيب النوعي والعمري للقوى العاملة

يمثل التركيب النوعي أو الجنسي من أكثر المقاييس استعمالا لمعرفة التوازن النوعي بين السكان وهو ما يسمى بنسبة النوع، والذي يتم حسابيا بقسمة عدد الرجال على العدد الكلي للسكان ونفس الأمر بالنسبة للإناث[1] ،أما التركيب العمري فهو يمثل أحد المقاييس المهمة في تقدير القوى العاملة الموجودة في بلد ما والتي يتوقع أن تكون مهيأة بعد عدد من السنوات للقيام بدورها التنموي، كما تساعد في إعداد

[1] مربيعي السعيد، التغيرات السكانية بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص162.

الخطط السليمة التي تحدد الوظائف الواجب إحداثها والمتطلبات الاجتماعية الواجب توفيرها للأعداد العمرية المختلفة سواء التعليم أو الصحة أو السكن وغيرها من الضروريات.

الجدول رقم (05- 05): التركيب النوعي للعمال بالدول المغاربية 2012

	معدل المشاركة في القوى العاملة(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)	
	الإناث	الذكور
الجزائر	15.0	71.9
تونس	25.1	70.6
المغرب	43.0	57.4
ليبيا	30	76.4
موريتانيا	28.6	79.0

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2014، ص ص 170-172 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تدني نسبة المشاركة النسوية في العمل في الدول المغاربية وهي لا تتجاوز كمتوسط 28.34% من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق للإناث وهي النسبة الأدنى بين الأقاليم الأخرى في العالم، حيث نجد ما عدا المغرب فان الدول الأربعة الأخرى نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة تفوق 70% من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق سنة 2012 وهو ما يعكس ذكورية أسواق العمل المغاربية، ورغم ذلك فان ضعف مساهمة الإناث في أسواق العمل يصاحبه ارتفاع في مؤشرات البطالة بين الذكور في الدول العربية بصفة عامة[1]. أما عن التركيب العمري لسكان الدول الخمس يوضحه الجدول الموالي،

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص42.

الجدول رقم (05- 06) التركيب العمري لسكان دول المغرب العربي

	النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة(%)								
	1990			2000			2011		
	أقل من 15	15-65	أكثر من 65	أقل من 15	15-65	أكثر من 65	أقل من 15	15-65	أكثر من 65
الجزائر	42.0	54.4	3.6	33.9	61.5	4.6	27.7	66.8	5.5
تونس	37.3	57.8	4.9	30.1	63.7	6.2		69.8	7.0
المغرب	39.2	57.1	3.7	33.6	61.7	4.7	27.1	64.4	8.5
ليبيا	45.9	51.7	2.4	32.2	64.5	3.3	30.6	64.9	4.5
موريتانيا	44.3	52.5	3.2	43.2	55.1	2.7	39.7	57.6	2.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2013، ص 339

من خلال جدول التوزيع العمري للسكان بدول المغرب العربي نلاحظ النسب المرتفعة للفئة النشطة الممثلة في الفئة العمرية 15-65 سنة وبشكل متزايد من 1990 إلى غاية 2011 وهو ما يتطلب توفير مناصب العمل ومختلف المستلزمات الاجتماعية لهذه الفئة التي تمثل رأس مال بشري هام جدا بعد ذلك تأتي فئة أقل من 15 سنة وهي التي تتطلب التعليم والصحة والكثير من العناية لكي تصبح رأس مال بشري مؤهل، وبالتالي فان الدول الخمس تمتلك رأس مال بشري نشط غير موجود بهذه النسب في باقي أقاليم العالم ينتظر الاستثمار والاستخدام الأنسب للمساهمة في التنمية.

ثالثا: التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة

يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية عام 2011 أن حوالي 35 مليون عامل يتركز في دول المغرب العربي، تأتي الجزائر بحوالي 15 مليون عامل، ثم المغرب بحوالي 12 مليون عامل، ثم تونس بحوالي 4 مليون عامل، ليبيا بحوالي 2 مليون عامل، وفي الأخير موريتانيا بـ 2.5 مليون عامل[1]. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي بدول المغرب العربي انخفضت من 28.8% سنة 2000 إلى 23.8% سنة 2011 وهي ناتجة عن النزوح الريفي الذي عرفه الإقليم، كما استحوذ قطاع الخدمات سنة 2011 على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة 54.4% كمتوسط. ويبقى بذلك التوسع في قطاع الصناعة من أجل تنويع

[1] المرجع السابق، ص356.

الاقتصاديات بالأخص في الجزائر وليبيا والرفع من مهارات القوى العاملة لخلق فرص عمل تنافسية كافية من أهم التحديات التي تواجه المنطقة.

الجدول رقم (05- 07) التوزيع القطاعي للعمالة بدول المغرب العربي.

	النسبة المئوية للقوى العاملة								
	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	1995	2000	2011	1995	2000	2011	1995	2000	2011
الجزائر	25.4	24.3	20.9	23.0	20.1	23.9	51.6	55.6	55.2
تونس	26.5	24.6	20.2	30.2	28.5	30.7	43.3	46.9	49.1
المغرب	40.2	36.1	24.8	21.6	20.5	28.6	38.2	43.4	46.6
ليبيا	8.1	6.0	2.8	21.2	19.9	21.9	70.7	74.1	75.3
موريتانيا	52.0	52.9	50.1	5.3	5.1	5.4	40.6	42.0	44.5

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009، ص 314

التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، ص 350

من خلال التوزيع القطاعي للعمالة بدول المغرب العربي نجد أن نسبة كبيرة من العمالة بموريتانيا تعمل لصالح قطاع الزراعة بنسبة تفوق النصف، تليها المغرب ثم الجزائر وتونس وفي الأخير ليبيا، كما نلاحظ كذلك استحواذ قطاع الخدمات على جزء كبير من العمالة بالأخص في كل من ليبيا والجزائر وتونس، أما القطاع الرئيسي الذي يمثل مصدر لتنافسية الدول لم يستحوذ على جزء هام من العمالة في الدول الخمس بالأخص في موريتانيا وليبيا والمغرب، وفي الجزائر و تونس وهو قطاع الصناعة وهذا راجع أساسا إلى ضعف الاستثمارات الضخمة في مجال التصنيع والتوجه نحو الخدمات بصفة كبيرة.

المطلب الثالث: البطالة في دول المغرب العربي

تشكل البطالة في بلدان المغرب العربي التحدي الأكبر للحكومات وخاصة البطالة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من إجمالي السكان ومن إجمالي الناشطين اقتصاديا، إذ تفاقمت هذه الأزمة نظرا للأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي مع زيادة العجز المتراكم للموازنات العامة وتزايد الديون الخارجية والداخلية، إضافة إلى محدد الأمية وعلاقته باتجاهات البطالة حيث أن المستويات التعليمية للأفراد وما يتصل بها من مهارات وتدريب لها علاقة مباشرة بانخفاض مستويات البطالة بينما يسجل النمو السكاني هاجسا لارتفاعه مقارنة بباقي أقاليم العالم.

أولا: حجم البطالة في دول المغرب العربي

يقدر حجم العاطلين عن العمل في دول المغرب العربي سنة 2012 بأكثر من 3.5 مليون نسمة وبمتوسط معدل بطالة يبلغ حوالي 16.9% وتعتبر هذه النسبة الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم حيث يبلغ متوسط معدل البطالة في العالم حوالي 5.6%[1]. أما عن معدلات البطالة فقد سجلت انخفاضا في كل من الجزائر وتونس والمغرب، أما عن نسبتها بين الجنسين فنجدها مرتفعة سنة 2012 بين الإناث بأعلى معدل بنسبة 40.7% بموريتانيا وأدنى معدل بالمغرب وصل إلى 29.1% بدلا من 39.4% بتونس و31.6% بالجزائر، أما عن معدل البطالة بين الذكور لنفس السنة فسجلت الجزائر أدنى مستوى بـ 8.1% ثم المغرب بـ 8.3%، تونس 13.9%، ليبيا 21.0%،موريتانيا 23.9%. كما يتشكل معدل البطالة في الجزء الأكبر منه من الجامعين حيث تمثل نسبة الجامعين بين العاطلين في المغرب:18.9%، الجزائر:21.4% أما تونس 32.9% سنة 2012، وبالتالي لا تقتصر أهمية البطالة وخطورتها في ارتفاع حجمها ومعدلاتها فحسب بل أيضا في خصائصها حيث تشمل المتعلمين من الشباب والباحثين عن العمل لأول مرة، وما ينطوي عليه من تبعات على الأمن والاستقرار الاجتماعي. وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص42.

الجدول رقم (05-08) تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	9.8	9.8
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	9.1	8.7
ليبيا	18.2	-	-	-	-	19.5
موريتانيا	-	-	-	31.2	-	30.0

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، ص 43، ص 351.

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012، ص 341

ثانيا: أسباب البطالة في دول المغرب العربي

من أهم الأسباب التي كانت وراء تفاقم ظاهرة البطالة في دول المغرب العربي وما تزال ما يلي[1]:

- إخفاق التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية على مدار العقود الأربعة الماضية، وخاصة بعد الوفرة النفطية مطلع السبعينات من القرن الماضي.

- غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وعدم تطابق برامج التعليم مع معظم الحاجات الفعلية لسوق العمل، علاوة على ذلك أن التكوين المهني في معظم الأحيان لم يواكب التطورات السريعة الجارية في العالم.

- إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول المغاربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي.

- تطبيق برامج الخوصصة التي أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في مؤسسات القطاع العام.

- استنزاف معظم الموارد خلال حقبة ازدهار أسعار النفط على التسلح، وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة وبعد ذلك وقوعها في المديونية وخدماتها الباهظة.

- أما عن الصعوبات التي تواجه البلدان المغاربية في القضاء على أزمة البطالة يمكن حصرها فيما يلي:

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، إقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2010، ص35.

- تدني المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تواكب متطلبات سوق العمل.
- غياب خطط التدريب وإعادة التدريب مما يؤثر على الأداء الاقتصادي.
- التسرب من التعليم العام.
- عدم نجاح برامج محو الأمية لأنها لا تزال مرتفعة في معظم بلدان المغرب العربي.
- محدودية دور المرأة في القوى العاملة، إذ لا تزيد في أحسن الأحوال عن 30%.
- لذلك المطلوب هو إيجاد إستراتيجية واضحة تجاه البطالة في صفوف الشباب من خلال إيلاء الاهتمام بجانب الطلب إضافة إلى جانب العرض في سوق العمل الخاص بالشباب كما يتعين تعزيز الاهتمام بتصحيح الخلل في توازن الفرص المتاحة للشباب والشابات في كل من ليبيا وموريتانيا والمغرب بصفة خاصة.

المبحث الثاني: نتائج أهم مؤشرات التنمية البشرية في دول المغرب العربي

الدول المغاربية كباقي الدول العربية والدول النامية عموما، مرت بفترة استعمارية جعلت من التخلف في جل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الميزة العامة لها، لكن بعد تحقيق الاستقلال اجتهدت القيادات السياسية الحاكمة في هذه البلدان في صياغة سياسات وبرامج موجهة لتحسين نتائج التنمية البشرية، ولكن السؤال المطروح هل أن هذه البرامج والسياسات أثرت إيجابا على النتائج النهائية لأهم مؤشرات التنمية البشرية؟، هذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال تقديم نتائج هذه المؤشرات.

المطلب الأول: نتائج دليل التنمية البشرية بدول المغرب العربي

نحاول من خلال هذا المطلب الكشف عن واقع التنمية البشرية ثم تطورات الدليل من خلال ما يلي:

أولا: دليل التنمية البشرية وعناصره

يتكون دليل التنمية البشرية وفق تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ثلاثة عناصر أساسية هي (العمر المتوقع عند الولادة "يحسب بالسنوات"، متوسط سنوات الدراسة "يحسب بالسنوات"، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي "يعادل القوى الشرائية بالدولار")، وبالتالي سنحاول تقديم تطور نتائج كل عنصر على حدى.

الجدول رقم (05– 09) دليل التنمية البشرية في دول المغرب العربي (القيم من 0إلى 01)

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013
ليبيا		0.783	0.794	0.799	0.798	0.818	0.842	0.847	0.749	0.755	0.760	0.769	0.784
تونس	0.739	0.740	0.745	0.753	0.760	0.766	0.763	0.769	0.677	0.683	0.698	0.712	0.721
الجزائر	0.701	0.704	0.704	0.722	0.728	0.733	0.749	0.754	0.671	0.677	0.698	0.713	0.717
المغرب	0.610	0.606	0.620	0.631	0.640	0.646	0.648	0.654	0.562	0.567	0.582	0.591	0.617
موريتانيا	0.447	0.454	0.465	0.477	0.486	0.550	0.519	0.520	0.429	0.433	0.453	0.467	0.487
الدول العربية	0.578	0.662	0.651	0.679	0.680	0.609	–	0.719	0.634	0.588	0.641	0.652	0.682

المصدر: تقارير التنمية البشرية، 2000، 2014.

- من أبرز ملامح السكان هو مستوى التنمية الذي وصلت إليه بلدانهم، ليس من خلال المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها في قياس التنمية فيما مضى، وإنما من خلال مؤشرات أكثر استجابة للتغيرات في مفهوم التنمية واتجاهها نحو الإنسان واستدامة رفاهه وبقائه على قيد الحياة، ويعتبر دليل التنمية البشرية (HDi) من أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس مستوى التنمية البشرية، حيث ترتب الدول وفق هذا الدليل ونجد أن الدول المغاربية قد حققت تحسنا في نتائج هذا المؤشر إذ نجد ليبيا في المرتبة 55 وتونس في المرتبة 90 والجزائر في المرتبة 93 ضمن المجموعة الدولية ذات التنمية البشرية المرتفعة وفق تقرير التنمية البشرية سنة 2014 في حين تقع المغرب في المرتبة 129 ضمن مجموعة الدول المتوسطة التنمية البشرية أما موريتانيا فتقع ضمن المجموعة المنخفضة التنمية البشرية في المرتبة 161 كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدول الخمس قد حققت تحسنا متواصلا في نتائج دليل التنمية البشرية، إذ نجد أن ليبيا حققت متوسط سنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية خلال الفترة 2000-2013 يصل إلى 0.40% مقابل 0.77% لتونس و0.95% للجزائر، أما المغرب فكان المعدل يصل إلى 1.23% موريتانيا 0.91 مقابل معدل وصلت قيمته بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا وصل إلى 0.37 و1.04 للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، كما أننا نلاحظ أن معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000-2013 كان في حدود 0.85 كما أننا لاحظنا أن نتائج دليل التنمية البشرية في كل من ليبيا والجزائر وتونس كان في معظم الأحيان أفضل من نتائجه في الدول العربية كمجموعة.

الجدول رقم (05- 10) تطور نتائج العنصر الأول(العمر المتوقع عند الولادة) في الدول المغاربية

البلد	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2010	2011	2012	2013
ليبيا	72.4	72.6	73.6	73.8	73.4	73.8	74.5	74.8	75	75.3
تونس	72.5	72.7	73.3	73.5	73.5	73.8	74.3	74.5	74.7	75.9
الجزائر	69.2	69.5	71.1	71.4	71.7	72.2	72.9	73.1	73.4	71.0
المغرب	68.1	68.5	69.7	70	70.4	71	71.8	72.2	72.4	70.9
موريتانيا	51.9	52.3	52.7	53.1	63.2	56.6	57.3	58.6	58.9	61.6
الدول العربية	66	66.3	67	67.3	67.5	68.5	69.1	70.5	71.0	70.2

المصدر: سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2000-2014

يشكل مؤشر العمر المتوقع عند الولادة تعبيرا كثيرا ما يستعمل للدلالة على التقدم الصحي العام في البلاد فهو يخفي في طياته آثار العديد من الجهود التنموية من توفير الخدمات الصحية إلى التغذية إلى تحسين الإنتاج والدخل والتوزيع في البلاد[1]، حيث عرفت الدول العربية ومنها دول المغرب العربي ارتفاعا ملحوظا في هذا الجانب، إذ وصلت كل من ليبيا وتونس إلى مصاف الدول المتقدمة رغم تخلف نوعا ما للجزائر والمغرب وبدرجة أعلى في مستوى انخفاض العمر المتوقع عند الولادة في موريتانيا، حيث وصل متوسط العمر المتوقع 2010-2013 في ليبيا إلى 74.9 سنة، تونس إلى 74.85 سنة والجزائر إلى 72.6 سنة أما المغرب فوصل إلى 71.82سنة وجاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة بـ 58.85 سنة، للإشارة متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول النامية في الفترة 2000-2013 هو 70.8 سنة كما نلاحظ أن الفجوة بين البلدان المغاربية وبلدان العالم الأخرى متناقصة،كما نجد توقع العمر عند الميلاد لعام 2035 سيبلغ متوسط الدول العربية إلى 72.12 سنة مقابل 71.8 سنة في البلدان النامية و 73.21 سنة لمتوسط العالم.

[1] محمد عدنان وديع ، قضايا السكان في الوطن العربي"قراءة في الواقع والتحديات"، صندوق النقد العربي.

الجدول رقم (05 – 11) تطور العنصر الثاني: متوسط سنوات الدراسة أو نسب الالتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي (%) بالدول المغاربية

البلد	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2010	2011	2012	2013
ليبيا	89	97	96	94	94.1	95.8	7.3	7.3	7.3	7.5
تونس	76	75	74	75	76.3	76.2	6.5	6.5	6.5	6.5
الجزائر	71	70	74	73	73.7	73.6	7.2	7.0	6.7	7.6
المغرب	51	57	58	58	58.5	61.0	4.4	4.4	4.4	4.4
موريتانيا	43	44	45	46	45.6	50.6	3.7	3.7	3.7	3.7
الدول العربية	60	60	62	62	65.5	66.2	5.7	5.9	6.0	6.3

*متوسط سنوات الدراسة يدل على نسب الالتحاق بالتعليم

المصدر: سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2000-2014

– من أفضل المؤشرات لقياس المستوى التعليمي للسكان هو متوسط سنوات الدراسة حيث يشير هذا المؤشر من خلال الجدول أعلاه أن هناك فترتين هما:

– الفترة الأولى 2001–2007 كان التعليم يعتمد على نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، إذ نجد كل من ليبيا وتونس والجزائر قد حققت نسب مقبولة مقارنة بدول مثيلة أو حتى الدول العربية في حين بقي التخلف في هذا المقياس يسود كل من المغرب وموريتانيا اللتان حققتا معدلات تقل عن متوسط الدول العربية وهذا ما يبرر الارتفاع الطفيف لمعدلات الأمية بهاتين الدولتين.

– أما الفترة الثانية 2010-2013 فقد تم الاعتماد على تقييم المخزون التعليمي من خلال متوسط سنوات الدراسة، إذ رغم تحقيق كل من الجزائر وليبيا وتونس متوسط أفضل من مجموع الدول العربية غير أنه يبقى غير كاف أمام متوسط دول تنمية بشرية مرتفعة يصل إلى 12 سنة وحتى متوسطة يصل إلى 10 سنوات أما المغرب وموريتانيا اللتان مازالتا مطالبتين بمزيد من الجهود في هذا المجال للرفع من متوسط سنوات الدراسة من خلال توفير الظروف والإمكانيات اللازمة للتحسين نتائج المتغير. للإشارة فان دول المغرب العربي قد حققت تحسن كبير لهذا المتغير منذ 1992 لكن المتوسط مازال متواضعا و ذلك لخصوصية المجتمعات المتميزة بسعة القاعدة وضيق القمة.

الجدول رقم (05- 12) تطور العنصر الثالث: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدول المغاربية (بالدولار الأمريكي)

البلد	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2010	*2011	*2012	*2013
ليبيا	7.570	7.570	7.570	7.570	10.335	14.364	17.068	12.637	13.765	21.666
تونس	6.390	6.760	7.161	7.768	8.371	7.520	7.979	7.281	8.103	10.440
الجزائر	6.090	5.760	6.107	6.603	7.062	7.740	8.320	7.658	7.418	12.555
المغرب	3.600	3.810	4.004	4.309	4.555	4.108	4.628	4.196	4.384	6.905
موريتانيا	1.990	2.220	1.766	1.940	2.234	1.927	2.118	1.859	2.174	2.988
الدول العربية	5.038	5.069	5.685	5.680	6.716	8.202	7.861	8.554	8.317	15.817

*معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لسنة 2005

المصدر: سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2000-2014

– يُعتمد على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب معادل القوة الشرائية لمقارنة مستويات المعيشية بين البلدان، ويتم حسابه بمعادل القوة الشرائية لإزالة الفوارق بين مستويات الأسعار الوطنية. إذ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدول المغاربية النفطية خاصة الجزائر وليبيا حققت مستويات نمو متواصلة في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 7 دولار سنة 2001 بليبيا إلى 21.60 دولار سنة 2013 مقابل 12.55 دولار بالجزائر سنة 2013. وحتى تونس قد حققت نتائج في مستوى متوسط الدول العربية وفي بعض الأحيان بمستوى أفضل من الجزائر، في حين نجد أن المغرب بقي فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ضعيفا وحتى الارتفاع السنوي كان طفيفا لا يتجاوز في أحسن الأحوال 1.2 دولار، أما موريتانيا فنصيب الفرد فيها جد منخفض سواء مقارنة بدول المغرب العربي أو بمتوسط الدول العربية وهو ما انعكس على نتائج دليل التنمية البشرية وحتى على حدة درجة الحرمان من التعليم والصحة وارتفاع مستويات الفقر والأمية بها.

المطلب الثاني: نتائج دليل الفقر البشري بدول المغرب العربي

يمثل دليل الفقر البشري نواحي الحرمان المختلفة في جوانب التنمية البشرية حتى إلى غاية تقرير التنمية البشرية لعام 2009 كان يعتمد على مؤشر الفقر البشري الخاص بالدول النامية وآخر خاص بالدول المتقدمة، لكن بعد ذلك أصبح يعتمد على مؤشر الفقر المتعدد.

أولا: مؤشر الفقر البشري HPI-1

فيما يلي نتائج دليل الفقر البشري "HPI-1" وبعض المتغيرات المتعلقة به في الدول المغاربية حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2009.

الجدول رقم (05-13) دليل الفقر البشري بالدول المغاربية

	قيمة HPI-1	احتمال عدم البقاء على قيد الحياة	معدل الأمية بين البالغين	السكان الذين لا يستخدمون مصدر مياه محسن	الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم	السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر(%)		
	(%)	% من المجموع 2005-2010	%من البالغين سن 15 فما فوق 1999-2007	% 2006	% 2006	1.25 دولار في اليوم 2000- 2007	2 دولار في اليوم2000- 2007	خط الفقرالوطن 2000- 2006
ليبيا	13.4	4	13.2	29	5	-	-	-
تونس	15.6	4.1	22.3	6	4	2.56	12.8	7.6
الجزائر	17.5	6.4	24.6	15	4	6.8	23.6	22.6
المغرب	31.1	6.6	44.4	17	10	2.5	14.0	-
موريتانيا	36.2	21.6	44.2	40	32	21.2	44.1	46.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية،2009، ص ص176 -178.

– قيم مؤشر الفقر البشري في دول المغرب العربي الملاحظة من خلال الجدول أعلاه تبين مدى ارتفاع مستويات الحرمان من جوانب التنمية البشرية، إذ تصل قيمة الدليل في موريتانيا إلى 36.2% وهو ما يعادل ضعف قيمته في تونس والجزائر وتقريبا ثلاث مرات قيمته في ليبيا، كما وصلت قيمته في المغرب إلى 31.1%، في حين من أسباب ارتفاع دليل الفقر البشري في موريتانيا هو الحرمان من البقاء على قيد الحياة ومعدل الأمية المرتفع لدى البالغين الذي يصل إلى 44.2% من مجموع البالغين 15 سنة وما فوق إضافة إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر نهيك عن ارتفاع عدد الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم وهي الأسباب نفسها بالنسبة للمغرب، أما ليبيا من الأسباب الرئيسية للفقر هو ارتفاع نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصدر مياه محسن مع ارتفاع نسبة الأمية بين البالغين، تونس السبب يعود إلى ارتفاع نسبة الأمية بين البالغين من جهة ونسبة السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر من جهة أخرى، أما الجزائر سبب ارتفاع قيمة مؤشر الفقر البشري تعود إلى ارتفاع معدل الأمية بين البالغين بـ 24.6% وسكان لا يستخدمون مصدر مياه محسن بـ 15% مع نسبة 22% من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطن.

ثانيا: نتائج دليل الفقر المتعدد الأبعاد

يلخص هذا الدليل أوجه الحرمان التي يعاني منها الأشخاص في التعليم والصحة ومستوى المعيشة، حيث يتضمن الدليل عدد السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد من خلال سكان يعانون من شدة الحرمان، وسكان معرضون لخطر الفقر وسكان يعيشون في فقر مدقع، ويتضمن الدليل أيضا قياس فقر الدخل من خلال نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني ونسبة السكان الذين يعيشون على الأقل من 1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية، وسنكتفي بتقديم نتائج هذه العناصر من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 2013، لأن التقارير الأخرى (2010،2011،2014) لم ترد فيها سوى دولتين مغاربيتين وحتى 2013 لم ترد إلا ثلاث دول. حيث لم ترد الجزائر ولا ليبيا في جدول دليل الفقر المتعدد الأبعاد منذ 2010.

الجدول رقم (05-14) دليل الفقر المتعدد الأبعاد بالدول المغاربية

	دليل الفقر المتعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد			نسبة الحرمان الى الفقر العام (%)			نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدخل (%)	
	القيمة	شدة الحرمان (%)	السكان المعرضون لخطر الفقر (%)	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (%)	التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	1.25 دولار في اليوم 2002-2011	خط الفقر الوطني 2002-2011
المغرب	0.048	45.3	12.3	3.3	35.5	27.5	37	2.5	9
موريتانيا	0.352	57.1	15.1	40.7	32	21.6	46.5	23.4	42.0
تونس	0.010	37.1	4.9	0.2	25	47.3	27.6	1.4	3.8

المغرب وموريتانيا: التقديرات على أساس مسوح 2007-2011، تونس: التقديرات على أساس مسوح 2002-2006.

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013،ص ص172-173.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد مرتفعة جدا في موريتانيا وصلت إلى 0.352 تليها المغرب بـ 0.048 في حين لم يسجل سوى 0.010 في تونس، ويعود سبب ارتفاع الدليل في موريتانيا إلى ارتفاع الحرمان في مستوى المعيشة الذي وصل إلى 46.5% ثم الحرمان من التعليم بـ 32% . أما عن المغرب فيعود ذلك ارتفاع شدة الحرمان في كل من مستوى المعيشة بـ 37% والتعليم بـ 35.5% في حين السبب الرئيسي في تونس هو ارتفاع شدة الحرمان في مجال الصحة بـ 47.3%، كما نجد نسبة من سكان موريتانيا يعيشون تحت خط الفقر الوطني إذ تصل نسبتهم إلى 42% مقابل 9% في المغرب و 3.8% في تونس وهو نفس الترتيب بالنسبة للسكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل بأقل من 1.25 دولار في اليوم للفترة 2002-2011 كما نجد نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في موريتانيا جد مرتفعة بـ 40.7% مقابل 3.3% في المغرب و أقل بكثير من ذلك في تونس بـ 0.2 وهذا ما يجعل من موريتانيا تحتل مراتب جد متأخرة في دليل التنمية البشرية.

المطلب الثالث: نتائج دليل التنمية حسب الجنس بدول المغرب العربي

يتضمن جدول دليل التنمية حسب الجنس قيمة دليل التنمية محسوبة لكل من النساء والرجال على حدى، وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس وكل ما قاربت النسبة واحد (1) تقلص الفارق بين النساء والرجال، كما يتضمن الجدول أيضا مؤشرات الدليل لطول العمر والتعليم والدخل مفصلة حسب الجنس[1].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014، ص155.

الجدول رقم (05 – 15) دليل التنمية حسب الجنس لسنة 2014 بالدول المغاربية

	دليل التنمية البشرية		العمر المتوقع عند الولادة		متوسط سنوات الدراسة		النصيب التقديري للفرد من الدخل الفردي الإجمالي المعادل القوى الشرائية بدولار 2011	
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
ليبيا	0.749	0.805	77.3	73.5	7.5	7.5	10.649	32.678
الجزائر	0.669	0.751	78.3	73.6	5.5	7.5	4.751	16.226
تونس	0.629	0.746	72.7	69.4	5.9	7.8	3.695	21.219
المغرب	0.545	0.658	72.7	69.1	3.2	5.6	3.215	10.692
موريتانيا	0.425	0.530	63.1	60	2.6	4.9	1.362	4.592

المصدر: تقرير التنمية البشرية،2014، ص ص 174-176

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نصيب التنمية البشرية للإناث مازال دون مستوى الذكور أي مازال التفوق لصالح الذكور في مختلف المتغيرات ماعدا متغير العمر المتوقع عند الولادة الذي كان لصالح الإناث في كل الدول الخمس، حيث حققت تونس أعلى عمر متوقع للإناث بـ 78.3 سنة تلتها ليبيا بـ 77.3 سنة ثم الجزائر والمغرب بـ 72.7 وفي الأخير موريتانيا بـ 63.1 سنة، أما العمر المتوقع عند الولادة للذكور جاءت تونس بـ 73.6 سنة ثم ليبيا بـ 73.5 ثم الجزائر بـ 69.4 سنة تلتها المغرب بـ 69.1 سنة ثم الأخير موريتانيا بـ 60 سنة.

- أما عن متوسط سنوات الدراسة فكانت لصالح الذكور ما عدا ليبيا حيث المتوسط متساويا بـ 7.5 للذكور والإناث كما حققت الجزائر المرتبة الأولى في متوسط سنوات الدراسة للذكور بـ 7.8 سنة تلتها تونس وليبيا بـ 7.5 سنة وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإلتحاق بالتعليم أما المغرب وصل بها المتوسط إلى 5.6 مقابل 4.9 في موريتانيا كما حققت الإناث معدلات مابين 5.9 سنة بالجزائر و 2.6 سنة بموريتانيا وهذا الضعف في متوسط سنوات الدراسة هو الذي يساهم في رفع معدل الأمية وبالأخص بين الإناث في كل من المغرب و موريتانيا.

-فيما يخص المستوى المعيشي فان التفوق كان واضحا لصالح الذكور على حساب الإناث إذ نجد نصيب الذكور من الدخل القومي في ليبيا يعادل 3 مرات نصيب الإناث من الدخل القومي وهو الأعلى في الدول المغاربية تليها الجزائر بنصيب للذكور يعادل 7 مرات نصيب للإناث، أما تونس فكان نصيب الذكور يعادل 4 مرات نصيب الإناث و 3 مرات نصيب الإناث في كل من المغرب وموريتانيا، وهو ما يدل على التمكين الجنساني للذكور في الجوانب الاقتصادية بهذه الدول. وهو ما جعل في الأخير دليل التنمية البشرية للذكور أعلى منه بالنسبة للإناث بما يقارب 0.1 بالنسبة لكل الدول المغاربية.

المبحث الثالث: تحديات التنمية البشرية

يعترض تحقيق هدف التنمية البشرية مجموعة من التحديات منها ما هو عالمي يخص كل دول العالم ومنها ما هو إقليمي خاص بالدول العربية و المغاربية على وجه الخصوص.

المطلب الأول: التحديات العالمية للتنمية البشرية

تواجه دول العالم وبالأخص الدول النامية منه عدة تحديات لتحقيق معدلات أفضل للتنمية البشرية، ومن أهمها ما يلي:

أولا:الفقر: يمثل الفقر أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نصف سكان العالم فقراء، ومعظم هذا النصف بالدول النامية ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع حجم المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية سوف يترتب عن ذلك عدم قدرة البلدان الفقيرة على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان في المستقبل[1].

ثانيا:التلوث البيئي: أصبح التلوث البيئي يهدد صحة شعوب البلدان النامية حيث ارتبطت الثورة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار البلدان النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة من الأضرار والتلوث، فضلا عن عمليات إعادة توطين

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص231..

التكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات بعد إدراكها بأن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها وهو ما سوف يؤثر على صحة المواطن والبيئة في البلدان النامية[1].

ثالثا: التحديات التكنولوجية: إن التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يشكل تحديا لاقتصاديات البلدان النامية حيث سيخلق تحديات إضافية أمام الموارد البشرية التي ستصبح مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمزيد من التعليم والتدريب لإستخدام التكنولوجيا للابتعاد عن شبح البطالة والإستفادة من مزايا العصر الحالي.

رابعا: النمو الديمغرافي: نظرا لاتساع الفجوة الناجمة عن غياب التوازن بين النمو السكاني وموارد العيش المتوفرة على الأرض، اعتبر العالم الانجليزي "روبرت مالتوس" أن الانفجار السكاني هو أخطر ما يواجه الجنس البشري حيث تتمثل المشكلة في أن معدل النمو السكاني الحالي أكبر بكثير من قدرة الأرض على توفير مصادر حياة تكفي السكان في ظل هذا المعدل المتسارع، ولأن التوقعات تشير إلى أن سكان العالم سنة 2020 سيصل إلى 10 مليارات مما سيزيد من تعقيد المشكلة خصوصا أن هذا التنامي سيتوافق مع اختلال واسع في التوازن إذ سيزداد عدد سكان الجنوب بمعدل مليار شخص كل 12 عاما، مقابل وضع سكان يتميز بالاستقرار في الشمال[2]، وقد جاء في تقرير صندوق السكان التابع للأمم المتحدة بعنوان (حالة السكان عام 2001) "إن تزايد السكان واستهلاك الموارد الطبيعية سوف يؤدي إلى تبديل الكوكب بطريقة غير مسبوقة، حيث تتناقص المساحات المزروعة ويزيد معدل تلوث الهواء والمياه وتنصهر أجزاء من الجليد في القطبين". وبالتالي هناك عدم مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الإحتياجات المتزايدة للسكان[3].

[1] حسن الحاج، إقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 26، 2004، ص ص 03-05.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002،ص ص 33-34.

[3] سمر خيري غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي –دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، على الرابط http//iefpedia.com/arab تم الإطلاع يوم 2015/10/20

خامسا:تحديات تواجه التعليم: هناك مجموعة من التحديات أهمها ما يلي[1]:

–كفاءة التعليم: حيث يرى رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة أن معظم مشاكل التنمية سببها تدني كفاءة التعليم، فالكفاءة تعد من أهم مؤشرات تطوير التنمية البشرية وهي مرتبطة بمجموعة من المكونات وهي: نسب الالتحاق بالتعليم، المناهج التعليمية، الإنفاق على التعليم، والطرق والتقنيات المستعملة في التعليم.

–التخطيط الهادف للمناهج بربط النظرية بالتطبيق والقدرة على التنسيق مع خطط التنمية بهدف الوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها: فتطوير المناهج في أغلب الأحوال لا يتم وفق النظرة الشمولية لكل عناصر المنهج من معلم وطرق تدريس ومحتوى وأدوات ووسائل وتقويم والتي تؤثر كلها مجتمعة في الطالب، فالدراسات العديدة حول المناهج التعليمية في الدول العربية مثلا تكشف أن معظم عمليات التطوير تحدث عادة لعنصر أو أكثر وبشكل مجزئ دون دراسة الروابط والتكامل بين الأجزاء التعليمية.

– في معظم الدول النامية نجد أنظمة التعليم تساير مطالب السلطة السياسية التي تنقل أفكارها ومبادئها إلى النظام التعليمي بهدف كسب الولاء للسلطة لكن الواقع هو أن تواكب أنظمة التعليم التغيرات الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية في المجتمع ضمن السياق الاجتماعي المقبول.

– علاقة المناهج بخصائص العصر وسيماته تتطلب فهما دقيقا لعلاقة الإنسان بهذه الخصائص المتغيرة، فمن غير المعقول أن يسعى واضعوا المناهج من دون أن يبحثوا في خصائص هذا العصر والذي يتميز بأنه عصر العلوم والتكنولوجيا والمعلومات وشبكات الاتصال والانترنت وهذه السمات تشكل تحديات ضخمة للمناهج العملية التعليمية ككل.

– أكثر المشكلات التي تعانيها نظم التعليم في العالم هي عدم قدرتها على إعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل ولذلك يجب البحث دائما في سبل تحقيق التوافق بين برامج التعليم وحاجات

[1] عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، 13/12 أفريل 2006، ص ص 281-283.

سوق العمل. **ومما سبق يمكن** أن نؤكد على أهمية تحسين مستوى التعليم والربط بين التعليم ومناهجه من جهة وحاجات ومتطلبات التنمية من جهة أخرى.

سادسا: نقص الموارد المالية: يعتبر التمويل عاملا مهما لتحسين أي جانب من جوانب التنمية فنجد في جانب التنمية البشرية مثلا أن برامج التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وتحسين نصيب الفرد من الدخل تتطلب كلها موارد مالية ضخمة قد تؤدي بالدولة إلى الاقتراض من الخارج، الأمر الذي قد يشكل عبء على ميزانية الدولة وفي بعض الحالات قد يخصص جزء معتبر من ميزانية الدولة للإنفاق العسكري والأمني في حالات عدم الاستقرار بدلا من تخصيص تلك الأموال لتحسين مستويات التنمية البشرية، لكن لابد من الإشارة إلى أن ضعف الموارد المالية ليس هو السبب الوحيد لتردي أداء التنمية البشرية، حيث نجد بعض دول آسيا قد حققت انجازات جيدة في التنمية البشرية رغم الإمكانيات المالية المتواضعة وبصورة أفضل من دول أكثر منها دخلا.

سابعا: شروط التجارة العالمية: وهي في صالح الدول المتقدمة حيث تؤدي الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة خسائر كبيرة، حيث قدرت منظمة "أوكسفام أنترناسيونال" غير الحكومية الأمريكية ما معدله 700 مليار دولار خسائر سنوية للدول النامية نتيجة تطبيق شروط التجارة العالمية غير المتكافئة، فهذه الأموال إذا ما تم توجيهها نحو تحسين التنمية البشرية فإن ذلك سيؤدي لا محال إلى نتائج أفضل. وهو ما عبر عنه شعار المتظاهرين في **"سياتل"** والذي تمثل في "لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة"[1].

[1] مريبعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر –الواقع والآفاق–، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة منتوري 02، قسنطينة، 2013/2012 ، ص ص 37-38.

المطلب الثاني: تحديات التنمية البشرية في دول المغرب العربي

إضافة إلى التحديات العالمية التي أشرنا إليها سابقا فان الدول العربية بصفة عامة والدول المغاربية بصفة خاصة تواجهها مجموعة من التحديات الإقليمية في طريقها نحو تحقيق التنمية البشرية وخاصة تلك التي أشار إليها تقرير التنمية الانسانية العربية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: البيئة غير الآمنة

تواجه المنطقة العربية والمغاربية تحديات كبيرة تهدد أمن الإنسان نتيجة الضغوط البيئية، فقد تفضي النزاعات المترتبة عن المنافسة على الموارد الطبيعية إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول، وتنجم هذه التحديات عن الضغوط السكانية والديمغرافية، والإفراط في استغلال موارد الأرض، نقص المياه والتصحر، التلوث والتغيرات المناخية[1].

1-**الضغوط السكانية:** فحسب تقديرات الأمم المتحدة سيصل عدد سكان دول المغرب العربي بحلول 2030 إلى نحو 113.4 مليون نسمة وهو ما يمثل في حدود 30% من إجمالي سكان الدول العربية ومعظمه في الجزائر والمغرب، وفي منطقة تعاني نقصا متزايدا في المياه والأراضي الصالحة للزراعة مازالت معدلات النمو السكاني على الرغم من تناقصها تفرض ضغوطا شديدة على قدرة استيعاب الأراضي العربية وتهدد الاستدامة البيئية.

2-التوسع الحضري: يضيف التوسع الحضري أعباء جديدة على البنية التحتية في دول المغرب العربي ويخلق في معظم الأحيان مدن غير نظيفة وبيئة غير صحية مثقلة بالإزدحام وانعدام الأمن ففي 1990 كانت نسبة سكان المدن لا تتعدى 55% لكن اليوم تتجاوز 65% من إجمالي السكان الدول الخمس.

3-الأمن الغذائي والمائي: الأمن المائي والغذائي قضيتان عالميتان تعاني منهما أو على الأقل إحداهما كثير من دول العالم الثالث حيث كثير منها تقع في المنطقة المناخية الجافة أو شبه الجافة مما يجعل أغلبها يعاني من ندرة المياه وبالتالي من أزمة في الغذاء وفي الدول العربية تبرز هاتين المشكلتين بوضوح.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 2009، ص ص 2-4

– وعلى الرغم من أن الدول العربية سجلت منذ سبعينيات القرن الماضي انخفاضا كبيرا في معدلات نقص التغذية إلا أن الدول العربية الأقل نموا مازالت تعاني من الجوع بنسب متفاوتة إضافة إلى أنه حتى الدول التي لا تعاني من الجوع لا تمتلك السيادة على غذائها بل تعتمد نسبة كبيرة على استيراد السلع الغذائية، ووفق "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" أنه خلال الفترة 2000–2006 بلغ العجز الغذائي العربي المشترك 110.1 مليار دولار أمريكي[1]. وهذا من شأنه أن يهدد استدامة التغذية في الدول العربية على المدى المتوسط، الأمر الذي سيهدد لا محال التنمية البشرية في المنطقة.

–أما عن الأمن المائي فتعد موارد المياه العذبة المتجددة والمتوفرة للفرد الواحد في العالم العربي من بين أدنى المعدلات في العالم، بالإضافة إلى ندرة المياه في المنطقة وظاهرة إجهاد مصادر المياه الجوفية التي أدت إلى افتقار جانب كبير من السكان للمياه النظيفة (وهذا تم الإشارة إليه من خلال دليل الفقر المتعدد في دول المغرب العربي)، يضاف إلى ذلك قضية تلوث المياه الناجمة عن استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات في الزراعة الأمر الذي يزيد من تهديد أمن سكان المنطقة وذلك بأكثر من صورة، فقد يؤدي إلى انتشار الأمراض وخاصة بين الأطفال، وهذا يؤثر على حضورهم في المدارس وفي انجازهم العلمي، ويحرم المرأة من ساعات طويلة كل يوم تقضيها في جلب المياه العذبة بدلا من تكريس الوقت للنشاطات العائلية أو المدرة للدخل، يضاف إلى أن ذلك ندرة المياه والتلوث يهددان الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الغذائية، ويولدان التنافس المحلي على الموارد المائية.

4–التغيرات المناخية والتصحر: رغم أن المنطقة العربية تعد من المناطق الأقل مسؤولية عن الإنتاج المباشر لمفاعيل الغازات الدفينة حيث لا تتجاوز حصة المنطقة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 4.7% عالميا غير أنها ضحية لتغير المناخ رغم السياسات والبرامج التي اتبعتها بعض الدول العربية، ومن المؤسسات التي أنشأت مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة عام 1978 الذي يعد المنتدى السياسي الأول لتناول القضايا البيئية في الوطن العربي[2]، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب لمواجهة المشاكل البيئية المعقدة والمتداخلة التي تعانيها المنطقة والمتمثلة في التصحر والتلوث والإجهاد البيئي وغيرها، ويعد التصحر أحد

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات التنمية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] Escwa, governance for sustainable development in the arab region, new yourk, 2003, p12.

المشاكل البيئية الخطيرة التي يواجهها العالم بوجه عام والوطن العربي بوجه خاص إذ تشير الدراسات إلى أن الكثير من الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحر تقع في الوطن العربي ونصيب البلدان المغاربية معتبر، ومن أسبابه الرئيسية هو غزو البنايات للأراضي الزراعية، فقدان مساحات كبيرة من الغابات، فنجد مثلا حسب التقديرات فان 24% من الأراضي المستخدمة للزراعة المروية في ليبيا مهددة بالتصحر وحوالي 15% في الجزائر، و33% في تونس، و12% في موريتانيا و10% في المغرب، أما نسبة الأراضي المستخدمة في الزراعة المطرية المهددة بالتصحر فتمثل 93% في الجزائر، 69% في تونس، 69% في المغرب، و35% بليبيا و16% في موريتانيا. وحتى الأراضي المستخدمة في المراعي لم تسلم من التصحر وهي مهددة أيضا بنسب جد مرتفعة تتراوح بين 90% في الجزائر والمغرب و 80% في ليبيا وتونس، 70% في موريتانيا، وبعملية حسابية إذا جمعنا كل هذه النسب سنجد ما يقارب 137824 ألف هكتار مهددة بالتصحر في دول المغرب العربي[1]، وبالتالي سيؤثر هذا التصحر في التنمية البشرية من عدة نواحي منها: نقص المياه، تقلص الإنتاج الزراعي، هجرة القطاعات الزراعية، انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية وبالتالي إنخفاض مستوى الدخل الوطني.

ثانيا: الإصلاح المؤسسي

يشكل الضعف المؤسسي واحد من أهم أسباب الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية كما يعد فشل المؤسسات المسئولة عن تقديم الخدمات العامة الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والأمن والتعليم، إلى جانب مؤسسات إدارة الحكم التي تمثل أحد الأسباب الرئيسية لتراكم الفشل الكبير للتنمية في مجال العدالة والنفاذ إلى فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك يتطلب الإصلاح المؤسسي اختيار السلطات التنفيذية على أساس الجدارة بدلا من الولاء، ولذا هناك حاجة ماسة للقيام بإجراءات تؤدي إلى ديمومة إصلاحات حوكمة المؤسسات العامة، وفي هذا الصدد هناك مؤسسات رئيسية ينبغي أن تحظى بالأولوية في المدى القريب، و عادة ما تتضمن هذه المؤسسات سلطات الضرائب والجمارك والمصارف المركزية والعامة وصناديق التنمية بالإضافة إلى السلطات المحاسبية وسلطات مكافحة الفساد وهيئات حماية حقوق الإنسان، علاوة على ذلك من المهم إعادة النظر في التشريعات القانونية

[1] Arab enviroment, future challenge, arab forum for enviroment and development, 2008, p98.

لضمان مهنيتها وقدرتها على الاستجابة لمطالب الجمهور[1]. كما يشير تقرير 2011 حول تحديات التنمية في المنطقة العربية إلى ضعف المساءلة والمشاركة السياسية للمواطنين، كما أن الأداء الضعيف في مجال التنمية البشرية يعود إلى تأثير الهياكل الضعيفة على مدى فعالية النفقات الموجهة للصحة والتعليم.

ثالثا: نمو متقلب قائم على النفط وليس في صالح الفقراء

يبين تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية للعام 2009 أربع حقائق رئيسية للنمو في الدول العربية ومنها الدول المغاربية على مدار العقود الأربعة الماضية وهي: انخفاض نسبي في معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد منذ 1980، زيادة التغلب والاعتماد شبه الكامل على صادرات البترول(خاصة الجزائر وليبيا)، وعدم الفعالية للحد في الفقر منذ 1990، وازدياد هذه القيود وبالنظر إلى الهدف الأسمى للتنمية وهو الحد من الفقر فان تحقيق نمو مناصر للفقراء يمثل تحديا رئيسيا للدول العربية (النمو المناصر للفقراء هو النمو الذي يعود نفعه على الفقراء نسبيا أكثر مما يعود على غيرهم)، ورغم التحسن في مستويات التنمية البشرية في الدول العربية منذ 1970 إلا أنه مقارنة بالتحسن في دخل الفرد فان مكاسب التنمية البشرية تعتبر محدودة، وأنه كان من الممكن أن يكون حجم التقدم أكبر لو أن المنطقة اعتمدت سياسات أكثر فعالية للاستفادة من ثرواتها المادية لتحقيق الرفاه البشري، هذا بالإضافة إلى عدم المساواة في الثروة والدخل بين أفراد المجتمع الواحد من جهة وبين الرجال والنساء من جهة أخرى.

رابعا: مشاركة المرأة في التنمية

إن التحديات التي تواجهها المرأة والتي ترتبط بمكانتها ودورها في المجتمع، وتتمثل أبرز هذه التحديات في أشكال التمييز الذي تتعرض له، إذ لا تزال هناك أحكام تشريعية تمييزية حيالها في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن العادات والتقاليد والقيم السائدة التي تقف بوجهها وتؤدي إلى تهميش دورها على مختلف الأصعدة[2]، ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية لعام 2011، المركز الإقليمي للدول العربية، القاهرة، 2011، ص13

[2] ديانا الخياط، معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين: حالة لبنان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 317، 2005، ص108.

والاقتصادية هي الأقل في العالم، وبالنتيجة يعاني جزء هام من المجتمع بسبب تعطل جزء من أعضائه القادرين على الإنتاج، وبالتالي انخفاض في دخل الأسر و انعكاس سلبي على مستويات المعيشة[1].

خامسا: تحديات الأمن الصحي

على الرغم من أن الدول المغاربية قد حققت على مدى العقود الماضية تقدما مشهودا في مجال ارتفاع مدة العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض معدل وفيات الرضع، غير أن التغطية الصحية لا تزال دون مستوى باقي أقاليم العالم، ولا تزال أنظمة الصحة تعاني من البيروقراطية وتدني القدرات المهنية ونقص التمويل، مع تعاظم الأخطاء الصحية جراء انتشار أمراض معدية جديدة خاصة في إفريقيا مؤخرا[2].

سادسا: التعليم

وبالأخص التمويل والرفع من نصيب التعليم من حجم الإنفاق الحكومي، مع تحديات أخرى تتعلق بنسب الالتحاق بالتعليم خاصة في المدن الريفية وبين الإناث، وجودة التعليم المتقدم ومدى ملائمته مع متطلبات سوق العمل والنشاط الاقتصادي[3]، ومحاربة الأمية بين الكبار بالأخص في المغرب وموريتانيا. بالإضافة إلى ظهور أمية من نوع آخر وهي الأمية الإلكترونية، والتي تتطلب المزيد من الإستثمارات في البنية التحتية الإلكترونية وتوفير متطلبات التنمية التكنولوجية لردم الهوة بين الدول المغاربية والدول التي إستفادت كثيرا من الإفرازات الأخيرة وبالأخص الجزء المتقدم من العالم.

سابعا: الصراعات والنزاعات

تتمثل هذه الصراعات في النزاعات العربية مع دول الجوار، والمتمثلة في النزاعات الحدودية والإيديولوجية، ولم تقتصر الخلافات بين النظم الاجتماعية المختلفة فقط، وإنما حدثت أيضا بين بلدان تتبع النظام الاجتماعي ذاته ويحكمها حزب له توجه مماثل، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية التي تؤدي إلى الحروب الأهلية.

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص02.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية،2009، ص14.

[3] تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية، 2011، مرجع سبق ذكره، ص45.

هذا بالإضافة إلى الصراع مع الكيان الصهيوني وأثر ذلك على أمن الإنسان العربي والنتائج السلبية على التنمية البشرية من خلال حصيلة ثقيلة للأميين، المرضى والجوع والخسائر الاقتصادية والفرص الضائعة للنمو وتدمير البنى التحتية، وتوجيه أموال طائلة للإنفاق العسكري بدلا من دعم مشاريع التنمية البشرية، هذا فضلا عن الآثار البيئية السلبية للصراعات والحروب[1]. أكثر من ذلك حتى في ظروف الأزمات الإقتصادية والمالية نجد ميزانية القطاع العسكري والتسليح تأخذ جزء معتبر من ميزانية الدول المغاربية، والجزائر أفضل مثال على ذلك فرغم سياسة التقشف مثلا إلا أننا نجد من خلال قانون المالية لسنة 2016 أخذ هذا القطاع حصة الأسد مسجلا معدل إرتفاع وليس تراجع.

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-123

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتبين لنا بأن دول المغرب العربي تمثل قوة بشرية هائلة على مستوى الشمال الإفريقي، حيث عرف عدد سكان الدول الخمس تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-2013، وتمثل الجزائر القوة البشرية الأولى في المنطقة تليها المغرب، كما أن جزء كبير من الساكنة يقع ضمن المجموعة العمرية 15سنة- 65 سنة وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتوفير التعليم والأمن والرعاية الصحية لهم.

أما عن نتائج أهم مؤشرات التنمية البشرية وبالأخص دليل التنمية البشرية فقد عرف تحسنا ملحوظا بالأخص في ليبيا وتونس والجزائر، لكن بتأخر في المغرب وموريتانيا. وعلى العموم ما زالت نتائج التنمية البشرية دون مستوى الأقاليم الأخرى في العالم، ويعود هذا التأخر أساسا إلى مجموعة من التحديات مثل الفقر والتحديات التكنولوجية، والنمو الديمغرافي السريع، وتحدي الأمن الإنساني والغذائي والمائي، وغيرها.

لكن في الأخير السؤال المطروح **هل أن ترتيب الدول المغاربية إستنادا لمؤشر التنمية البشرية هو نفسه إستنادا لمتغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية؟**

الفصل السادس

تحليل جوانب تنافسية رأس المال البشري في الدول المغاربية

الفصل السادس: تحليل جوانب تنافسية رأس المال البشري في الدول المغاربية

مدخل:

الأمر المهم الذي نعود ونذكر به هو أنه تشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشري نوعي تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة، مثل الصين واليابان والهند لكن دوما تطرح قضية نوعية هذا رأس المال حيث دلت دراسات تجريبية أجريت في عدد من البلدان على أنه لحل أي معادلة إقتصادية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار رأس المال البشري وليس بناء المصانع وإنشاء البنوك وتوزيع الحصص في السوق فحسب، بل أنه قبل ذلك تشييد الإنسان وبنائه بناءا يميزه ويجعله قوة تنافسية يمكن الاعتماد عليها في تطبيق مختلف البرامج والسياسات.

وهذا ما نحاول الكشف عنه من خلال هذا الفصل وذلك بالتطرق إلى تطور عدد وقيم متغيرات رأس المال البشري في الدول المغاربية الخمس من خلال تقارير التنافسية العربية من جهة وبعض الجوانب المرتبطة برأس المال البشري مثل الإنتاجية وجوانب التقنية من جهة أخرى، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطور نتائج رأس المال البشري ومكوناته بالدول المغاربية

المبحث الثاني: نتائج متغيرات أخرى تعكس تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية

المبحث الثالث: تحديات تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية وسبل مواجهتها

المبحث الأول: تطور نتائج رأس المال البشري ومكوناته بالدول المغاربية

لقد عرفت متغيرات رأس المال البشري تطورات وتغيرات متواصلة سواء في قيمها أو عددها ولهذا سنحاول من خلال ما يلي الكشف عن نتائج رأس المال البشري ومكوناته التي تضمنتها مختلف تقارير التنافسية العربية.

المطلب الأول: تطور نتائج رأس المال البشري بالدول المغاربية

يعتبر مؤشر رأس المال البشري من أهم المكونات المؤثرة على نتائج التنافسية الكامنة للدول حيث أثبتت نماذج النمو الحديثة ونظرياته أن رأس المال البشري يؤدي دورا يضاهي في أهميته رأس المال المادي في توليد ثروات الأمم وتقدمها التنموي. وتطور رأس المال البشري يعكس مستوى تنمية البلاد وكذلك بناء القدرات في إدارة المنظومة المركبة الاقتصادية الاجتماعية، فتحسين نوعية رأس المال البشري يساعد البلدان على استيعاب إقتصاد المعرفة الحديث والتعامل مع تعقيدات الإنتاج والتوزيع ويسمح برفع مستويات التنافسية الوطنية عن طريق تحسين المهارات المطلوبة في هذه العملية[1]، وللإشارة هناك عدة تغيرات طرأت على المتغيرات المكونة لرأس المال البشري سنشير لها فيما بعد. أما عن تطور نتائج مؤشر رأس المال البشري في دول المغرب العربي يبينها الجدول الموالي.

[1] تقرير التنافسية العربية، 2003، ص99.

الجدول رقم 06-01) تطور نتائج مؤشر رأس المال البشري (2003-2012) بالدول المغاربية

	2003	2006	2009	2012
الجزائر	0.49	0.50	0.49	0.48
المغرب	0.33	0.30	0.32	0.31
تونس	0.54	0.58	0.61	0.60
ليبيا	-	-	-	0.60
موريتانيا	0.08	0.12	0.15	0.12
متوسط دول المقارنة	-	0.70	0.70	0.66
متوسط الدول العربية	-	0.49	0.48	0.48

المصدر: تقرير التنافسية العربية، 2003،ص 100، تقرير التنافسية العربية، 2006،ص 49، تقرير التنافسية العربية، 2009،ص 49، تقرير التنافسية العربية، 2012، ص 55

دول المقارنة شملت:

تقرير 2006: (تشيلي، كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرتغال، جنوب افريقيا)

تقرير 2009: (تشيلي، التشيك، ايرلندا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرتغال، المكسيك، جنوب افريقيا)

تقرير2012: (الأرجنتين،البرازيل،تشيلي،الصين،التشيك،اليونان،ايرلندا، كوريا الجنوبية،ماليزيا،المكسيك،البرتغال،جنوب إفريقيا، تركيا)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تونس حققت أفضل نتيجة ضمن دول المغرب العربي منذ سنة 2003 وعرفت نتيجة مؤشر رأس المال البشري تحسنا مستمرا بل وأفضل من متوسط الدول العربية فكان المتوسط سنة 2006 يعادل 0.49 في حين تونس 0.56 و0.48 سنة 2009 مقابل 0.61 في تونس، ثم 0.48 سنة 2012 مقابل 0.60 في تونس، لكن مازال دون مستوى دول المقارنة التي احتواها كل تقرير، تليها بعد ذلك الجزائر بنتائج لمؤشر رأس المال البشري يعادل مستوى متوسط الدول العربية، رغم أنه متذبذب ولكنه بعيد عن متوسط دول المقارنة فسنة 2012 كانت قيمة المؤشر 0.48 في الجزائر مقابل 0.66 بدول المقارنة، وبـ 0.50 سنة 2006 مقابل 0.70 كمتوسط بدول المقارنة وهو ما يستلزم من

الجزائر المزيد من الجهود في مجال التعليم ومحاربة الأمية وكذا الاهتمام أكثر فأكثر بمجال الصحة، أما المغرب وهي الدولة المغاربية التي بها معدلات أمية مرتفعة نوعا ما ضمن المجموعة فإن مؤشر رأس المال البشري كان دون المستوى وللإشارة فهي تقع ضمن مجموعة الدول العربية ذات مستوى التطور المتدني من رأس المال البشري رفقة موريتانيا[1]، وهذا المستوى يمكن ملاحظته من الجدول إذ نجد نتائج مؤشر رأس المال البشري متدنية في المغرب حيث كانت أعلى قيمة لها سنة 2003 بـ **0.33** وأدنى قيمة لها سنة 2006 بـ 0.30 وكل القيم بعيدة عن متوسط الدول العربية، أما موريتانيا فهي الأضعف ضمن المجموعة حيث لم تتجاوز قيمة المؤشر في أفضل الأحوال 0.15 من خلال تقرير 2009 ومرد ذلك إلى نسبة الأمية المرتفعة ومعدلات الالتحاق بالتعليم المتدنية وبخاصة الجامعية والثانوية، أما عن ليبيا رغم أنه كما لاحظنا من خلال الفصل السابق حققت نتائج مقبولة من التنمية البشرية لكن لم ترد بيانات حولها إلا من خلال تقرير 2012 وكان مستواها مقبول بل وأفضل من متوسط الدول العربية ويقارب مستوى دول المقارنة.

المطلب الثاني: تطور نتائج متغير التعليم بالدول المغاربية

لقد وجد "**بارو**" في دراسته لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم أن من محددات النمو الهامة مخزون رأس المال البشري الأولي في البلدان وخصائص سكانها، فقد بين أن النمو مرتبط ايجابيا بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى هم مكملون للتقنيات الجديدة ويلعبون دورا هاما في نشر هذه التقنيات[2].

ويبرز إصلاح منظومة التعليم وتطويرها على قائمة أولويات العمل التنموي في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء مهما كانت الدوافع المباشرة لمثل دعوات الاصلاح هذه، وعلى الرغم مما هو معروف أن نظام التعليم الياباني الأساسي العام هو أفضل الأنظمة في العالم، إلا أنهم منشغلين باستمرار في عمليات الإصلاح من خلال مراجعة دورية إجبارية للمناهج كل خمس سنوات كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شعرت بتدهور تنافسيتها وعزت ذلك إلى قصور نسبي في نظامها التعليمي فأجرت

[1] تقرير التنافسية العربية، 2003، ص100.

[2] تقرير التنافسية العربية، 2006، ص47.

الإصلاحات اللازمة بعد تقرير "**أمة في خطر**" كما أن الأوروبيين يجرون تعديلات على نظامهم التعليمي كل ما تطلب ذلك[1]، وبالتالي إذا كان حال الدول المتقدمة من اهتمام بمنظومة التعليم لتحسين مختلف المؤشرات، فالدول النامية والعربية وبالأخص دول المغرب العربي هي بحاجة ماسة لمثل هذه التحسينات المستمرة، وفيما يلي سنحاول الكشف عن واقع متغيرات التعليم ضمن مؤشر رأس المال البشري في إطار التنافسية العربية، وللإشارة مكونات متغير التعليم طرأت عليها إضافات وتحسينات منذ أول تقرير للتنافسية العربية سنة 2003.

أولا: نتائج متغير التعليم من خلال تقرير 2003

جاء متغير التعليم ضمن مؤشر رأس المال البشري بأربعة متغيرات مقابل متغير واحد للصحة، وذلك من خلال معدل التمدرس الجامعي ومعدل التمدرس الثانوي، معدل الانفاق على التعليم ومعدل انخفاض الأمية. حيث كانت نتائج هذه المتغيرات الفرعية كما يلي.

الجدول رقم (06-02) نتائج مكونات متغير التعليم 2003 بالدول المغاربية (القيم من0إلى 01)

	معدل التمدرس (جامعي)	معدل التمدرس (ثانوي)	معدل انخفاض الأمية	معدل الإنفاق على التعليم
الجزائر	0.20	0.56	0.38	0.58
المغرب	0.16	0.23	0.11	0.53
تونس	0.20	0.48	0.46	0.71
موريتانيا	0.00	0.00	0.01	0.41

المصدر: تقرير التنافسية العربية، 2003، ص 100.

من خلال الجدول يمكن تقسيم الدول الأربعة إلى ثلاثة مجموعات، الأولى تحوي الجزائر وتونس وذلك من خلال تحقيقهما لنتائج متقاربة في نتائج متغيرات رأس المال البشري حيث حققت كلاهما 0.20 لمعدل التمدرس الجامعي مقابل 0.30 بتركيا[2]، كما كانت الجزائر الأفضل من خلال نتيجة متغير معدل التمدرس

[1] تقرير التنافسية العربية، 2006، ص47

[2] تقرير التنافسية العربية، 2003، ص100.

الثانوي بـ 0.56 مقابل 0.48 بتونس و 0.46 لتركيا، أما عن معدل انخفاض الأمية فقد حققت تونس نتيجة مرضية وصلت من خلالها قيمة المؤشر إلى 0.46 مقابل 0.38 للجزائر، و 0.75 لتركيا، كما عادت المرتبة الأولى لتونس في نتيجة متغير الإنفاق على التعليم بـ 0.71 مقابل 0.58 للجزائر و0.75 لتركيا. أما المجموعة الثانية تتضمن المغرب التي مازالت نتائج متغيرات التعليم دون مستوى الدول الأولى حيث لا تزال معدلات التمدرس دون مستوى المنطقة وبالأخص معدل التمدرس الثانوي وكذلك معدلات مرتفعة للأمية رغم أن متغير الإنفاق على التعليم كانت نتيجته تقارب ما تحقق في الجزائر وفي الأخير المجموعة التي تتضمن موريتانيا وهي الأضعف ضمن الدول الأربع إذ لازالت تعاني من انخفاض معدلات التمدرس وارتفاع معدلات الأمية.

ثانيا: نتائج متغير التعليم حسب تقرير 2006

خلال تقرير سنة 2006 تم إضافة متغيرات أخرى لمؤشر رأس المال البشري في إطار مؤشر التنافسية العربية، فمن خمسة متغيرات توسعت لتصبح اثني عشر متغيرا كان نصيب متغير التعليم تسعة متغيرات يمكن توضيح نتائجها من خلال ما يلي :

الجدول رقم (06-03): نتائج متغير التعليم بالدول المغاربية 2006 (القيم من0إلى 01)

	معدل انخفاض الأمية-الكبار	معدل انخفاض الأمية-الشباب	معدل الانفاق على التعليم	نسبة البنات الى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	نسبة التعليم الشابات الاناث الى الشباب الذكور	معدل القيد الثانوي	معدل القيد ثانوي-اناث	معدل القيد الجامعي	معدل القيد الجامعي-اناث
الجزائر	0.46	0.79	-	0.87	0.65	0.53	0.55	0.15	-
المغرب	0.16	0.39	0.38	0.60	0.40	0.21	0.18	0.09	0.14
تونس	0.54	0.88	0.61	0.90	0.68	0.62	0.63	0.24	0.38
موريتانيا	0.00	0.00	0.20	0.72	0.26	0.00	0.00	0.00	0.00
متوسط الدول العربية	0.51	0.66	0.37	0.79	0.64	0.50	0.49	0.19	0.34
متوسط دول المتقارنة	0.87	0.95	0.41	0.94	0.84	0.74	0.75	0.50	0.66

المصدر: تقرير التنافسية العربية، 2006، ص 49.

من خلال الجدول أعلاه نجد **أن تونس** حققت مستويات أفضل لمتغيرات رأس البشري من متوسط الدول العربية كما حققت نتائج تقارب متوسط دول المقارنة وأحيانا أفضل منها وبالأخص متغير معدل الإنفاق على التعليم، ولكن كانت لا تزال بعض المتغيرات دون مستوى دول المقارنة خاصة: معدل انخفاض الأمية لدى الكبار ،معدل التمكين النسوي من التعليم سواء الثانوي أو الجامعي وحتى معدل القيد الجامعي.

– **أما الجزائر** فهناك متغيرات كانت أفضل من متوسط الدول العربية وبالأخص تمكين الإناث من التعليم الابتدائي والثانوي ومعدل القيد الثانوي، في حين يبقى معدل الأمية لدى الكبار وحتى الشباب مرتفع مع انخفاض لمعدل القيد الجامعي، أما بالمقارنة مع متوسط دول المقارنة التي وردت في التقرير فالجزائر لا تزال دون مستوى هذه البلدان بنسبة كبيرة تجاوزت في بعض المتغيرات 0.4.

– **المغرب**: نتائج متغيرات التعليم دون مستوى الجزائر وهي بعيدة عن مستوى متوسط الدول العربية في كل المتغيرات رغم أن معدل الإنفاق على التعليم هو في مستوى متوسط الدول العربية، ومن المتغيرات الأكثر تدهورا هو الارتفاع في معدلات الأمية لدى الكبار والشباب والضعف في معدلات القيد الجامعي والثانوي مع ضعف تمكين الإناث من مختلف المراحل التعليمية.

– **في حين موريتانيا** هي الأضعف ضمن المجموعة والتي تتطلب جهود كبيرة من أجل النهوض بمتغيرات التعليم في البلد.

ثالثا: نتائج متغير التعليم ما بعد 2006

بعد تقرير التنافسية العربية لسنة 2006 بقي التركيز على أهمية رأس المال البشري ضمن التنافسية وبالأخص جانب التعليم لماله من دور كبير في التنمية، ومنذ تقرير 2009 للتنافسية العربية أصبح مؤشر رأس المال البشري الفرعي في إطار مؤشر التنافسية يتكون من إحدى عشرة متغيرا تناولت الصحة بثلاثة متغيرات والتعليم ثمانية متغيرات. وفيما يلي تقديم لنتائج متغيرات التعليم من خلال تقرير التنافسية العربية 2009–2012 (للإشارة تقرير 2012 هو آخر تقرير، كما أنه يتم إصدار تقرير كل ثلاثة سنوات)

الجدول رقم (06-04) نتائج متغيرات التعليم في الدول المغاربية (2009-2012) (القيم من0إلى 01)

	معرفة القراءة والكتابة .البالغين 15 سنة فمافوق		معرفة القراءة والكتابة،لدى الشباب(15-24 سنة)		الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائية و الثانوية		معدل القيد الثانوي الكلي		معدل القيد الثانوي للإناث		معدل القيد الجامعي الكلي		معد القيد الجامعي الكلي للإناث	
	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012	2009	2012
الجزائر	0.37	0.38	0.75	0.76	0.66	0.64	0.82	0.65	0.66	0.67	0.67	0.68	0.20	0.21	0.31	0.25
المغرب	0.02	0.00	0.24	0.29	0.88	0.77	0.54	0.43	0.29	0.33	0.23	0.27	0.09	0.09	0.12	0.09
تونس	0.48	0.51	0.86	0.89	1.00	1.00	0.93	0.73	0.67	0.72	0.70	0.72	0.30	0.31	0.49	0.37
ليبيا	-	0.76	-	1.00	-	0.20	-	0.80	-	0.84	-	0.89	-	0.60	-	0.62
موريتانيا	0.00	0.01	0.00	0.00	0.30	0.38	0.88	0.72	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
متوسط الدول العربية	0.52	0.55	0.72	0.76	0.49	0.50	0.74	0.62	0.59	0.60	0.55	0.58	0.22	0.24	0.36	0.30
متوسط دول المقارنة	0.89	0.87	0.96	0.96	0.63	0.56	0.85	0.67	0.78	0.76	0.77	0.75	0.49	0.52	0.65	0.52

المصدر: تقرير التنافسية العربية، 2009، ص49، تقرير التنافسية العربية، 2012، ص55.

سنة 2009 متغير معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (15سنة وما فوق) حققت تونس 0,48 ثم الجزائر بـ 0,37 تلتها المغرب بـ 0,02 أما متوسط دول المقارنة وصل 0,89 ما يعني أن الدول المغاربية لا تزال تعاني من أمية معرفة الكتابة والقراءة لدى البالغين، أما عن متغير معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب (15-24) حققت تونس 0,86 ثم الجزائر 0,75، المغرب بـ 0,24 ومتوسط دول المقارنة وصل إلى 0,96، متغير الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حققت تونس قيمة 1، المغرب 0,88 والجزائر 0,66 ثم موريتانيا بـ 0,3 ونتائج هذا المتغير مقبولة مقارنة بمتوسط دول المقارنة الذي وصل إلى 0,63، متغير نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الإبتدائية والثانوية حققت تونس 0,93 ثم موريتانيا 0,88 فالجزائر بـ 0,82، المغرب 0,54 وهي نتائج مقبولة بالمقارنة مع متوسط دول المقارنة الذي بلغ 0,85، متغير معدل القيد الثانوي الكلي وصلت تونس إلى 0,67، الجزائر 0,66 ثم المغرب بـ 0,29 وهي نتائج بعيدة عن متوسط دول المقارنة الذي وصل إلى 0,78 خاصة المغرب، أما فيما يتعلق بمتغير القيد الثانوي الكلي للإناث حققت تونس 0,7 ثم الجزائر 0,67 فالمغرب بـ 0,23 أما متوسط دول المقارنة فقد وصل إلى 0,77، كما حققت تونس قيمة 0,3 لمتغير القيد الجامعي الكلي ثم الجزائر بـ 0,2 وفي الأخير المغرب بـ 0,09 وهي قيم بعيدة عن متوسط دول المقارنة الذي وصل إلى 0,49، لتبقى كذلك تونس في المركز الأول بـ 0,49 لمتغير معدل القيد الجامعي الكلي للإناث ثم الجزائر بـ 0,31 فالمغرب بـ 0,12 وهي نسب ضعيفة بالمقارنة مع متوسط دول المقارنة الذي وصل إلى 0,65, **أما سنة 2012** المتغير الأول تونس بـ 0,51، الجزائر 0,38، ليبيا 0,76 موريتانيا بـ 0,01، أما المتغير الثاني حققت تونس 0,89، الجزائر 0,76، ليبيا 1، المغرب 0,29 ، المتغير الثالث تونس 1، الجزائر 0,64، ليبيا 0,2، المغرب 0,77 أما موريتانيا 0,38، كما حققت تونس 0,73 للمتغير الرابع والجزائر 0,65، ليبيا 0,8 والمغرب 0,43 أما موريتانيا 0,72، فيما يخص المتغير الخامس تونس بـ 0,72، ليبيا 0,84، الجزائر 0,67 والمغرب بـ 0,33، المتغير السادس حققت ليبيا 0,89 تلتها تونس بـ 0,72 ثم الجزائر 0,68 فالمغرب بـ 0,27، وعاد المركز الأول في المتغير السابع لليبيا بـ 0,6 ثم تونس بـ 0,31 فالجزائر بـ 0,21 والمركز الأخير المغرب بـ 0,09 ، المتغير الثامن جاءت ليبيا في المركز الأول بـ 0,62 تلتها تونس بـ 0,37 ثم الجزائر بـ 0,25 وفي الأخير المغرب بـ 0,09، وبالتالي لاتزال الدول المغاربية تعاني من أمية الكبار وحتى الشباب وبالأخص في موريتانيا والمغرب، إضافة إلى ضعف التمكين النسوي من التعليم وبالأخص في المستويات العليا (الثانوية والجامعية). والشكل الموالي يبين ذلك بوضوح.

الشكل رقم (06-01) تطور نتائج متغيرات التعليم في الدول المغاربية (2009-2012)

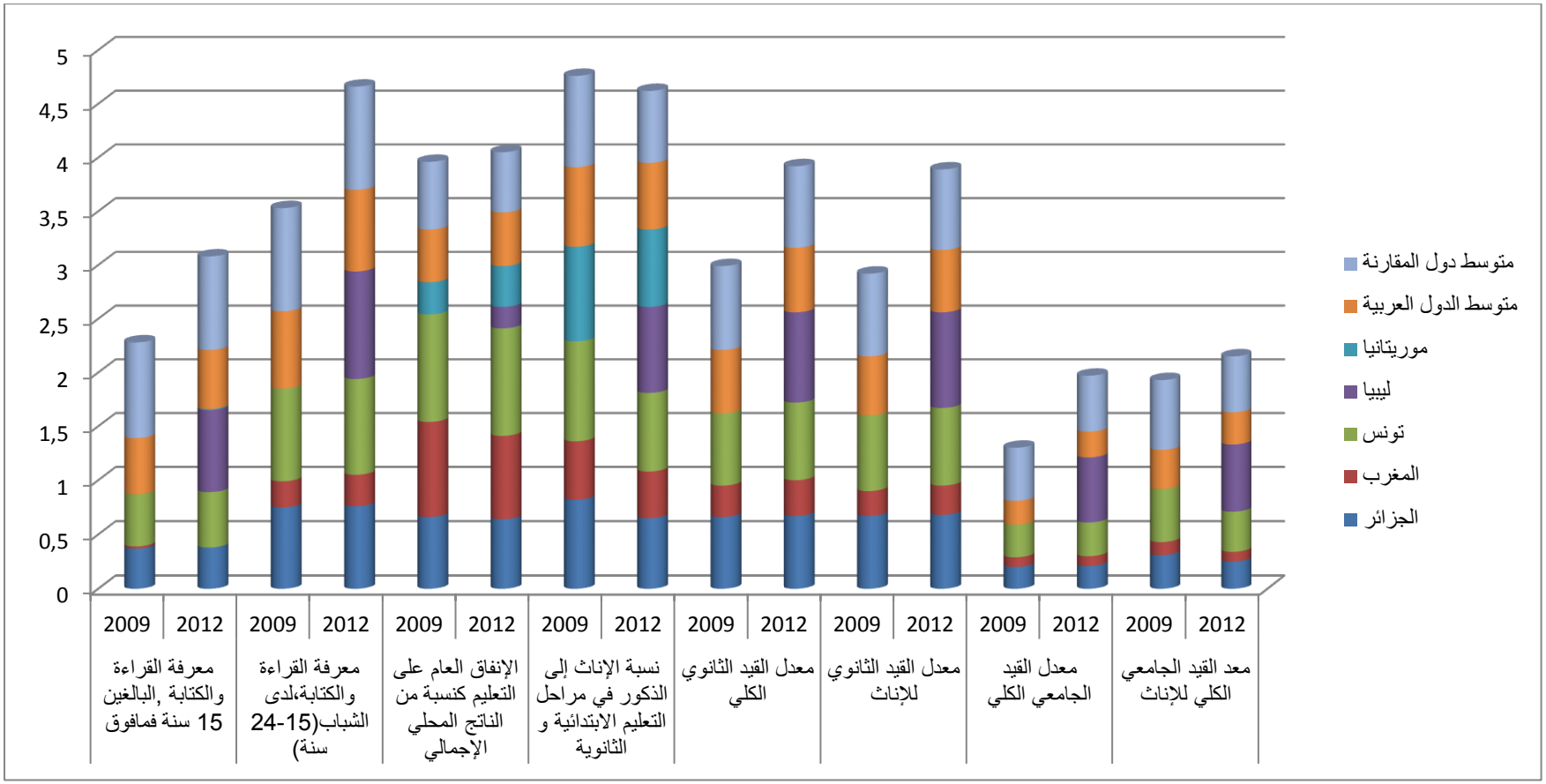

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على ما ورد في الجدول (06-04)

المطلب الثالث: تطور نتائج متغير الصحة بالدول المغاربية

يحظى موضوع الصحة باهتمام صانعي القرار والباحثين في اقتصاديات التنمية وذلك لأهميته الحيوية في النشاط الاقتصادي للأفراد، إذ تبين أنه يشكل بحق رأس مال بشري لا يقل شأنا عن رأس المال المادي،كما تشير أبحاث نظرية النمو الجواني التي ازدهرت خلال العقدين الماضيين[1]. على المستوى الجزئي فإن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب، ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثر للأنظمة الإنتاجية واستنادا إلى الأدلة الاقتصادية يشير الكثير من المؤلفين على أن الصحة تفسر التباينات في الأجور، على الأقل قدر التعليم، وتوحي البحوث على المستوى الكلي بأن رأس المال الصحي " health capital" يؤثر إيجابا على الناتج الكلي، كما أوضحت دراسات سابقة أن ما يصل إلى ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي يمكن أن يعزى إلى رأس المال الصحي، كما أن زيادة متوسط العمر المتوقع بمقدار سنة واحدة ترتبط في المدى الطويل بزيادة معدل النمو إلى ما يبلغ 4% في كل من البلدان النامية والصناعية[2]، وبالتالي فإن الدول التي تشهد تحسنا في المستوى الصحي العام تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي ما يسهم في تحسين تنافسيتها، وبالعكس فإن تفشي الأمراض خاصة الوبائية والمستعصية يعرقل جهود التنمية ويضعف الأداء الإقتصادي في البلدان النامية الفقيرة[3].

وتنطبق الحالة الأولى على البلدان المتقدمة والبلدان النامية المرتفعة الدخل وتمثيلا لهذه الحقيقة يمكن ذكر التجربة اليابانية حيث عرفت معدلات توقعات الأعمار ارتفاعا مهما من 65 سنة إلى 77 سنة بالنسبة للذكور، ومن 70سنة إلى 83.6 سنة للإناث خلال الفترة 1960-1996 ونتيجة لذلك شهد اليابان معدلات أعلى في نمو الناتج المحلي خلال نفس المرحلة مقارنة بباقي البلدان المتقدمة، بل استطاع أن يقلص من التفاوت الإجتماعي فيما يخص الدخول بين خمس السكان الأكثر غنى والأكثر فقرا[4]. وينطبق المشهد الثاني على البلدان النامية والفقيرة التي تتحمل أعباء الأمراض التي تكفلها سنويا مبالغ طائلة بالإضافة إلى

[1] فيصل أحمد بوطية، العائد من الإستثمار في التعليم، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2013، ص153.

[2] إيمانويل بلداشي، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟ مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جويلية، 2005، ص21.

[3] فيصل أحمد بوطية، العائد من الإستثمار في التعليم، مرجع سبق ذكره، ص154.

[4] Pomey Marie Pascal, santé publique, ellipses, paris, 2000, p55.

عرقلتها لبرامج الإصلاح والتنمية، فعلى سبيل المثال منذ 1985 حدث انخفاض في العمر المتوقع مابين 10 إلى 20 سنة في بعض البلدان الإفريقية ويرجع ذلك إلى الأوبئة التي قتلت 25 مليون شخص منذ اكتشاف السيدا عام 1981، كما أنه يموت في العالم كل يوم 5000 شخص من داء السل رغم إمكانية معالجته والوقاية منه وفي البلدان المعرضة لهذه الأمراض يحتمل أن يسبب السيدا خفضا للدخل الوطني بحلول 2020 بمقدار 20%، ويقدر أن تسبب الأمراض والوفيات بسبب مرض السل 1.4 إلى 2.8 مليار دولار كخسائر سنوية للنمو الاقتصادي والواقع يؤكد أن البلدان النامية تواجه باستمرار خسائر تبلغ 90% من نتائج الأمراض ولكن تتحمل 12% فقط من الإنفاق العالمي على الصحة[1]. هذا بالإضافة إلى التدخين الذي يعد من أكبر التحديات الراهنة حيث يقتل الملايين سنويا ويحمل الاقتصاديات خسائر بملايير الدولارات ففي روسيا يوجد 50 مليون شخص يدخن أعمارهم بين 18 و 65 سنة، وحسب المنظمة العالمية للصحة تعتبر روسيا رابع أكبر بلد من حيث معدلات التدخين وثالث أكبر سوق للسجائر في العالم حيث ينفق المدخنون ما يربو على ستة ملايير دولار سنويا، وتشير دراسة عن الكلفة الاقتصادية للتدخين في روسيا إلى أن المدخنين من الرجال يقل دخلهم عن غير المدخنين بنسبة 14.8% في إحدى المقاطعات[2]، وبالتالي فإن الإستثمار في الصحة يعد مدخلا لدفع التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومن تحسين التنافسية الوطنية وكلما كان رأس مال صحي بمؤشرات جيدة كلما دل ذلك على امتلاك رأس مال بشري تنافسي.

أولا: نتائج متغير الصحة ضمن مؤشر التنافسية

يعد متغير الصحة من أهم المتغيرات التي يعتمد عليها إلى جانب متغير التعليم للوصول إلى قيمة مؤشر رأس المال البشري ضمن التنافسية إذ هناك من يشير إلى أن رأس المال البشري يتكون من رأس المال التعليمي ورأس المال الصحي، ولهذا نجد أن تقارير التنافسية العربية لم تغفل عن هذين المتغيرين لحساب مؤشر رأس المال البشري منذ أول تقرير سنة 2003، رغم أنه في البداية كانت تقيس متغير الصحة من خلال متغير واحد وهو معدل توقع الحياة لتتوسع المتغيرات لتشمل إلى حد اليوم ثلاثة متغيرات إحداهما خاص بالعمر المتوقع والبقية بالإنفاق على الصحة. حيث حققت تونس من خلال تقرير 2003 أفضل

[1] لورا والاسن، نهوض إفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر، 2006، ص01.

[2] Lokshin Michael, the economic cost of smoking in Russia : in beyond transition, World Bank, 2007, pp 118-119.

قيمة لمعدل توقع الحياة بـ 0.83 وهو يقارب ما تحقق بتركيا وماليزيا آنذاك (حيث حققتا 0.84)، تلتها الجزائر بـ 0.75 في حين حققت المغرب 0.60 مع غياب ليبيا من نتائج التقرير وضعف النتيجة في موريتانيا[1]. وفيما يلي تطور نتائج متغير الصحة بعد إضافة المتغيرين الخاصين بالإنفاق على الصحة.

الجدول رقم (06-05): تطور متغير الصحة (2006-2009-2012) **(القيم من0إلى 01)**

	الإنفاق على الصحة-دخل الفرد			الإنفاق على الصحة-%من الناتج المحلي الإجمالي			معدل توقع الحياة		
	2006	2009	2012	2006	2009	2012	2006	2009	2012
الجزائر	0.06	0.02	0.03	0.15	0.14	0.24	0.79	0.76	0.73
المغرب	0.05	0.02	0.02	0.30	0.35	0.37	0.70	0.72	0.69
تونس	0.12	0.04	0.04	0.52	0.38	0.49	0.85	0.81	0.80
ليبيا	-	-	0.06	-	-	0.05	-	-	0.80
موريتانيا	0.00	0.00	0.00	0.11	0.01	0.05	0.13	0.50	0.18
متوسط الدول العربية	0.27	0.01	0.10	0.23	0.28	0.28	0.74	0.75	0.70
متوسط دول المقارنة	0.45	0.29	0.09	0.60	0.57	0.62	0.74	0.81	0.80

المصدر: تقرير التنافسية العربية،2006،ص49، تقرير التنافسية العربية،2009،ص 49

تقرير التنافسية العربية،2012، ص 55.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تحقيق تونس لأفضل النتائج لمتغيرات الصحة ضمن المجموعة وكانت في معظم الأحيان أفضل من متوسط الدول العربية، وأحيانا أخرى تضاهي متوسط دول المقارنة وبالأخص متغير معدل توقع الحياة حيث حققت أعلى قيمة سنة 2006 بـ 0.85 وهي أعلى من متوسط الدول العربية وكذا متوسط دول المقارنة الذي وصل إلى 0.74 مقابل 0.79 للجزائر و0.70 للمغرب والأضعف بموريتانيا بـ 0.13 والملاحظ كذلك هو استمرار إنخفاض نتيجة المتغير في الجزائر والمغرب وتونس من خلال تقارير

[1] تقرير التنافسية العربية، 2003، ص100.

2012،2009 ومن أسباب ذلك التدخين وبعض الأمراض المستعصية التي يعرفها العصر والتي تؤثر سلبا على نتائج هذا المتغير.

- أما عن متغير الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد حققت تونس قيم أفضل من متوسط الدول العربية وأفضل من مجموعة دول المغرب العربي من خلال التقارير الثلاثة، حيث كانت أقل قيمة سنة 2009بـ 0.38 وأعلى قيمة 0.52 سنة 2006، ثم تليها المغرب بأقل سنة 2006 بـ 0.30 وأعلى قيمة بـ 0.37 سنة 2012، أما الجزائر فجاءت في المرتبة الثالثة بأقل قيمة سنة 2009 بـ 0.14 وأعلى قيمة بـ 0.24 سنة 2012، أما موريتانيا وليبيا هما الأضعف في نتيجة هذا المتغير ضمن المجموعة وللإشارة الجزائر كانت حتى دون مستوى متوسط الدول العربية وكل الدول المغاربية دون مستوى متوسط دول المقارنة. في حين سجلت الجزائر والمغرب وتونس نتائج متقاربة لمتغير الإنفاق على الصحة من خلال تقرير 2012 لكن هذه النتائج لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بمتوسط دول المقارنة التي وردت في التقارير الثلاثة، والشكل الموالي يوضح النتائج المذكورة،

الشكل رقم (06-02) تطور متغير الصحة (2006-2009-2012)

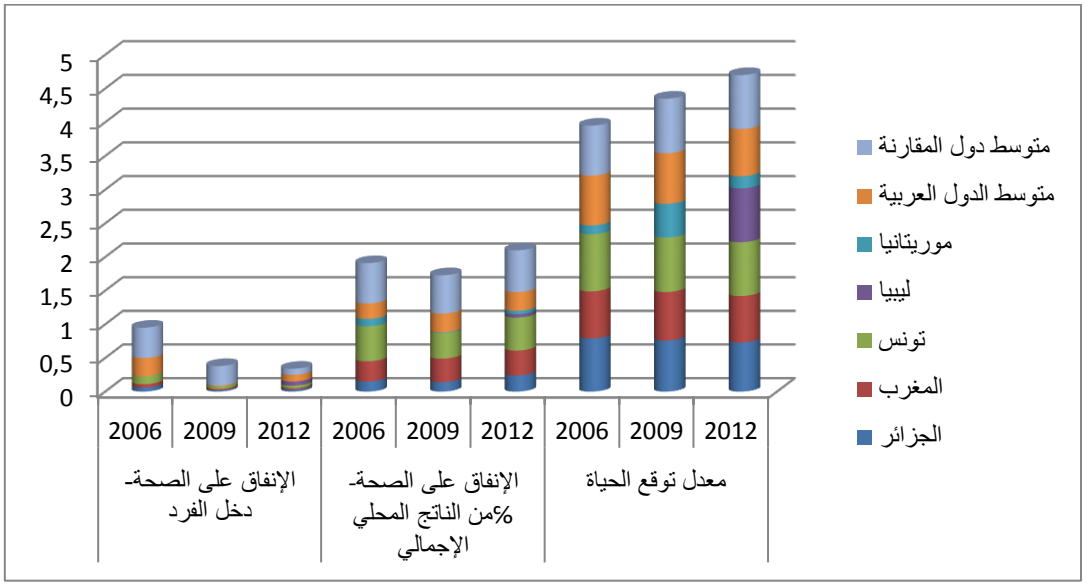

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على ماورد في الجدول (06-05)

ثانيا: علاقة التعليم بالصحة

هناك العديد من الدلائل التي تدعم وجود علاقة ايجابية وقوية بين التعليم والصحة، ذلك ما تؤكده الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة قطريا و عالميا، وكذلك الأدبيات الحديثة التي توسعت في دقائق الروابط التي تصل رأس المال التعليمي برأس المال الصحي[1]. ومن جانب الإحصائيات تشير التقارير الدولية الدورية في حالة التنمية البشرية في العالم إلى أن البلدان التي تعاني من تدهور في مؤشر التعليم تشهد تدنيا مقابلا في المؤشرات الصحية كما أن التحسن في مستوى التعليم يقترن دوما بالتحسن في أحوال الصحة[2]. أما على صعيد الدراسات خلصت معظم الأعمال إلى أن التعليم يفسر بشكل جلي أوضاع وسلوكات الأفراد الصحية فعلى سبيل المثال توصلت دراسة " lieras-muney" 2004 إلى أن سنة دراسية إضافية تسهم في تقليص احتمال الوفاة خلال عشر سنوات الموالية بنسبة 1.3 إلى 3.6% تبعا لمنهجية التقدير المستخدمة، كما يوجد أثر مباشر لقوانين التمدرس الإجباري على الوفاة المبكر حيث أن سنة إلزامية إضافية تقلص الوفاة بعد السن 35 بنسبة 3%[3]، وفي دراسة أخرى وجد أن المولودين من الرجال في السويد خلال الفترة 1945-1955 أدت سنة دراسية إضافية لديهم إلى تخفيض خطر تدهور صحتهم بنسبة 18.5%. وفي دراسة عن السلوك الصحي بالولايات المتحدة الأمريكية توصلت دراسة إلى أن بقاء المراهقات عامين بالثانوي يقلص احتمال التدخين خلال الحمل بمعدل 5.8 نقطة وهو أثر كبير إذا ما علمنا أن معدل من يدخن خلال الحمل هو فقط 7.8%[4] .

وبالتالي هناك أثر بالغ للتعليم على صحة الأفراد في المجتمع، سواء من حيث الوعي الصحي وإطالة العمر المتوقع أومن حيث العائد من الصحة والتعليم.

[1] فيصل أحمد بوطيبة، العائد من الإستثمار في التعليم، مرجع سبق ذكره، ص158.

[2] World devlopment report, 2003, pp 258-260

[3] Liaras muney Ariana, the relation ship between education and adult mortality in united states, NBER , working paper, N :8986, 2002 ; p28.

[4] فيصل أحمد بوطيبة، العائد من الإستثمار في التعليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

المبحث الثاني:نتائج متغيرات أخرى تعكس تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية

ربما قبل التطرق إلى بعض المؤشرات التي ارتأينا أن نتائجها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤشر رأس المال البشري، وخاصة تلك النتائج المتعلقة بالإنتاجية والاختراع، لابد من الإشارة إلى نتائج متغيرات أخرى مرتبطة بالتعليم والابتكار والصحة جاءت في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي.

المطلب الأول: نتائج متغيرات رأس المال البشري وفقا للمنتدى الإقتصادي العالمي

المنتدى العالمي الإقتصادي يصدر سنويا تقرير للتنافسية العالمي يتضمن مجموعة من المؤشرات كما سبق الإشارة لها في الشكل رقم (01-02) من خلال الفصل الأول، ومن بين هذه المؤشرات من يعبر بشكل مباشر عن تنافسية رأس المال البشري وهي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي ضمن المتطلبات الأساسية ومؤشري التعليم العالي والتدريب ومستوى الاستعداد التكنولوجي ضمن عوامل تعزيز الفعالية ومؤشر الإبتكار ضمن عوامل تعزيز التطور والإبتكار وذلك من خلال تقرير التنافسية العالمي 2014/2013، 2015/2014، وفيما يلي نتائج المؤشرات المذكورة في بلدان المغرب العربي.

أولا: نتائج متغير الصحة والتعليم الابتدائي

يمكن الكشف عن نتائج هذا المتغير ومرتبة كل بلد من البلدان الخمس في العا لم من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (06-06): نتائج مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي في البلدان المغاربية وفقا للمنتدى الإقتصادي العالمي.

	2014/2013		2015/2014	
	المرتبة (1-148)	النقاط (1-7)	المرتبة (1-144)	النقاط (1-7)
الجزائر	92	5.4	81	5.61
المغرب	82	5.48	76	5.66
تونس	47	5.98	53	6.00
ليبيا	120	4.52	119	4.55
موريتانيا	136	3.72	137	3.48

Source : world Economic Forum, the global competitiveness, the Index 2013/2014, pp 15-19. , And index 2014/2015, pp 13-17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه احتلال تونس لمرتبة مشرفة من بين 148 بلد في تقرير التنافسية العالمي 2013/ 2014 و144 بلد في تقرير 2015/2014 حيث حققت مرتبة 47 في التقرير الأول بنقطة 5.98 ثم تحسنت النقاط لتصل إلى 6.00 بمرتبة 53 وهذا ما يدل على التطور الحاصل في الصحة والتعليم الابتدائي، تليها المغرب بـ 5.48 نقطة في التقرير الأول لتواصل التحسن وتصل إلى 5.66 نقطة، تليها الجزائر بـ 5.4 ثم 5.61 بمرتبة 91 لتتحسن هذه المرتبة إلى 81 في تقرير 2015/2014 ويعود ذلك أساسا إلى مختلف المجهودات التي تقوم بها الدولة الجزائرية من أجل تحسين المؤشرات الصحية والتعليم الابتدائي. أما ليبيا فلا تزال مطالبة بمزيد من المجهودات في مجال التعليم الابتدائي والصحة لأن مرتبتها مازالت دون مستوى الإمكانات المتوفرة في هذا البلد وحتى التنقيط لايزال دون مستوى دول المغرب العربي، في حين موريتانيا مازالت بعيدة عن نتائج المجموعة وهي مطالبة بمجهودات مضاعفة لتحسين مرتبتها وتنقيطها في مجال التعليم الابتدائي والصحة ومحاربة مختلف أشكال الأمية.

ثانيا: نتائج متغير التعليم العالي والتدريب، مستوى الاستعداد التكنولوجي

يعتبر متغير التعليم العالي والتدريب ومتغير مستوى الاستعداد التكنولوجي من المتغيرات الرئيسية ضمن مجموعة عوامل تعزيز الفعالية ضمن تقارير التنافسية العالمي، وفيما يلي نتائج كل متغير في دول المغرب العربي.

الجدول رقم (06-07) نتائج متغيري التعليم العالي ومستوى الإستعداد التكنولوجي بالدول المغاربية

النتائج / البلد	التعليم العالي والتدريب				مستوى الاستعداد التكنولوجي			
	2014/2013		2015/2014		2014/2013		2015/2014	
	المرتبة 148-1	النقاط 7-1	المرتبة 144-1	النقاط 7-1	المرتبة 148-1	النقاط 7-1	المرتبة 144-1	النقاط 7-1
الجزائر	101	3.55	98	3.69	136	2.48	129	2.59
المغرب	102	3.54	104	3.56	80	3.53	78	3.57
تونس	73	4.22	73	4.28	83	3.47	90	3.38
ليبيا	104	3.52	102	3.59	128	2.68	130	2.56
موريتانيا	146	2.07	141	2.16	125	2.71	123	2.71

Source : world Economic Forum, the global competitiveness, the Index 2013/2014, pp 20-21. , And index 2014/2015, pp 18-19.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تونس تبقى هي الأفضل ضمن المجموعة في مؤشر التعليم العالي والتدريب في المرتبة 73 عالميا وعلامة وصلت إلى 4.22 نقطة ثم 4.28 نقطة للتقريرين على التوالي، وتبقى كل من الجزائر والمغرب وليبيا في مستوى متقارب سواء من ناحية المرتبة أو من ناحية التنقيط وهذه المجموعة يطلب منها مزيد من المجهودات في مجالي التعليم العالي والتدريب وتطوير منظومة التعليم المهني للوصول على الأقل لمستوى تونس التي تعد نموذجا يقتدى به في هذا المجال ضمن المجموعة الخماسية، أما موريتانيا هي الأضعف في مؤشر التعليم العالي والتدريب وبمرتبة متأخرة ضمن مجموعة الدول التي وردت في التقارير.

فيما يخص مستوى الاستعداد التكنولوجي نجد أن المغرب تحتل الصدارة بالمرتبة 80 ثم 78 عالميا تليها تونس بالمرتبة 83 ثم 90 ولكن كلا البلدين حققا تنقيط ضعيف خاصة إذا علمنا أن أعلى نقطة هي سبعة

(07 نقاط) في حين هما لما يتجاوزا نصف ذلك، تليها ليبيا ثم موريتانيا ثم الجزائر وهي بلدان ينتظر منها المزيد من الإهتمام بالبنى التحتية والمزيد من المجالات الخاصة بتطوير الإمكانات الخاصة بتحسين البيئة التكنولوجية.

ثالثا: نتائج متغير الابتكار

يعد هذا المتغير من المتغيرات الحاسمة ضمن مجموعة عوامل تعزيز الإبتكار والتطور وتحسين نتائجه سينعكس بشكل مباشر على عوامل تعزيز الإبتكار والتطور، وفيما يلي نتائجه في دول المغرب العربي.

الجدول رقم (06-08):نتائج متغير الابتكار في دول المغرب العربي وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي

	2014/2013		2015/2014	
	المرتبة1-148	النقطة 1-7	المرتبة 1-144	النقطة 1-7
الجزائر	141	2.38	128	2.60
المغرب	106	2.49	90	3.11
تونس	88	3.06	99	3.01
ليبيا	146	2.19	144	1.98
موريتانيا	133	2.50	136	2.41

Source : world Economic Forum, the global competitiveness, the Index 2013/2014, p 22. , And index 2014/2015, p 20.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن دول المغرب العربي الخمس لم تحقق أي واحدة منها علامة مرتفعة إذ تتراوح بين 3.06 كأعلى نقطة بتونس و 2.19 كأدنى نقطة بليبيا بمراتب متأخرة ماعدا تونس والمغرب التي حققت المرتبة 88 و 106 على التوالي من خلال تقرير 2013-2014 ورغم تحسن المراتب والتنقيط أحيانا من خلال تقرير 2015/2014 غير أنه يبقى دون المستوى خاصة مع توفر هذه البلدان على موارد بشرية هائلة يمكن لها أن تدعم نتائج هذا المتغير لكن عدم الاهتمام من جهة و عدم احتضان المبتكرين والمبدعين من جهة أخرى جعل المجموعة تحتل مراتب جد متأخرة في بعض الأحيان من خلال

نتائج متغير الابتكار، في حين نجد فئة كبيرة من المبتكرين حول العالم ذو أصول مغاربية يستفاد منها بالبلدان المتقدمة.

المطلب الثاني: متغيرات أخرى لقياس تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية

بالرغم من إشارتنا في المبحث السابق إلى أن معظم الباحثين وتقريبا كل التقارير تشير إلى أن رأس المال البشري ومدى تنافسية يقاس من خلال مؤشرات التعليم والصحة غير أن تقرير التنافسية العربية أشار إلى بعض المتغيرات التي رأينا بأن جزء كبير من نتائجها المسؤول عنها هو رأس المال البشري ونوعيته، وخاصة تلك المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية وبعض المتغيرات الخاصة بالتكنولوجيا ولهذا سنشير لها من خلال ما يلي.

أولا:مؤشر الإنتاجية

يقصد بالإنتاجية مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج ويمكن التميز بين نوعين من مؤشرات الإنتاجية المؤشرات الجزئية كإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال والمؤشرات الكلية كالإنتاجية الكلية للعوامل، ويفضل الإقتصاديون مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل على المؤشرات الجزئية لشموليته على الرغم من صعوبة حسابه[1]، إذ تعتبر إنتاجية العامل من المحددات الأساسية للتنافسية الدولية من جهة ومتغير يدل على تنافسية العامل في قطاع ما من جهة أخرى[2]، للإشارة تقرير التنافسية العربية يشير إلى مؤشر الإنتاجية والتكلفة كأحد أهم المؤشرات ضمن التنافسية الجارية ويعتمد في قياسه لمتغيرات الإنتاجية من خلال إنتاجية العامل في القطاع التحويلي.

[1] تقرير التنافسية العربية، 2003، ص58.

[2] تقرير التنافسية العربية، 2006، ص26.

الجدول رقم (06-09) مؤشر الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية بدول المغرب العربي (القيم من0إلى 01)

	1990	1995	2000	2006	2009	2012
الجزائر	0.25	0.12	0.20	0.1	0.039	0.020
المغرب	-	-	-	0.09	0.071	0.038
تونس	0.35	0.24	0.23	0.10	0.030	0.076
ليبيا	-	-	-	-	-	0.049
موريتانيا	0.20	0.11	0.08	0.00	-	0.000
متوسط الدول العربية	-	-	-	0.25	0.120	0.16
متوسط دول المقارنة	-	-	-	0.36	0.340	0.31

المصدر:تقرير التنافسية العربية،2003،ص 58، تقرير التنافسية العربية،2006،ص 29

تقرير التنافسية العربية،2009،ص 36، تقرير التنافسية العربية،2012، ص 38

يعد قطاع الصناعات التحويلية قطاعا أساسيا في تكوين وتنويع وتطوير القدرات التنافسية[1]، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ظهور فجوة في مؤشر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية حيث أن نتيجة المؤشر عرفت تدهورا وانخفاضا مستمرا في كل بلدان المغرب العربي وبفجوة تصل إلى أكثر من 0.1 مقارنة بالدول العربية وأكثر من 0.2 مقارنة بدول المقارنة التي وردت في تقارير التنافسية العربية 2006-2009-2012، كما يلاحظ التدهور الكبير لإنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وهو نفس الأمر نلاحظه في ليبيا من خلال تقرير 2012 ويفسر ذلك بكثافة استخدام رأس المال في الدول النفطية وحتى الدول غير النفطية التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على العمالة كتونس والمغرب عرف المؤشر فيها انخفاضا مستمرا.

[1] تقرير التنافسية العربية، 2012، ص36.

ثانيا:مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة

يشكل الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات والصناعات والاقتصاديات، كما تكمن أهمية التقانة كمحدد من محددات التنافسية في كونها تؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بها كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق كما أنها تؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقانة والموارد البشرية[1]، كما أن الدعوة إلى الاستثمار في ميدان البحوث الأساسية والتطبيقية سواء أتمت في الجامعات أم مراكز البحث المتخصصة أم المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تجد ما يسوغها في العائد الكبير لهذا الاستثمار على المستويين المؤسسي والوطني ويقوم العنصر البشري المؤهل عاليا بالدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[2]. والجدول الموالي يوضح تطور نتائج مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة في دول المغرب العربي.

[1] تقرير التنافسية العربية، 2009، ص44.

[2] تقرير التنافسية العربية، 2003، ص88.

الجدول رقم (06-10) تطور نتائج مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة بدول المغرب العربي

	2003	2006	2009	2012
الجزائر	0.39	0.20	0.25	0.16
المغرب	0.38	0.30	0.22	0.21
تونس	0.44	0.20	0.24	0.32
ليبيا	-	-	-	0.14
موريتانيا	0.34	0.27	-	0.17
متوسط الدول العربية	-	0.21	0.25	0.19
متوسط دول المغاربية	-	0.44	0.41	0.38

المصدر:تقرير التنافسية العربية،2003،ص 90، تقرير التنافسية العربية،2006،ص 46

تقرير التنافسية العربية،2009،ص 46، تقرير التنافسية العربية،2012،ص 53

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الهوة في مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة بين دول المغرب العربي ودول المقارنة التي وردت في تقارير التنافسية العربية لسنوات 2006-2009-2012 والتي وصلت أحيانا إلى (0.2) وأكثر من ذلك عرف مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة تدهورا مستمرا في دول المغرب العربي منذ أول تقرير للتنافسية العربية سنة 2003، بالرغم من أن المغرب حققت من خلال كل التقارير مستوى أفضل لنتيجة المؤشر بالمقارنة مع متوسط الدول العربية تليها بعد ذلك تونس أحيانا مساويا للمتوسط وأحيانا أقل منه، تليها الجزائر ثم موريتانيا وليبيا.

يعد متغير عدد المقالات العلمية والتقانية من أهم المتغيرات المكونة لمؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة إذ تعبر بعمق عن مخرجات وإنتاج رأس المال البشري في مجال العلم والتقانة، حيث نتائج هذا المتغير ربما الأضعف في العالم حيث حققت دول المقارنة سنة 2012 (0.35)، أما متوسط الدول العربية فقد وصل إلى 0.06، مقابل 0.12 لتونس، 0.02 للجزائر والمغرب،0.01 لليبيا[1]. أما سنة 2009 فقد حققت تونس 0.028 ،المغرب 0.022 والجزائر0.017 مقابل 0.251 لمتوسط دول المقارنة[2]. وهذه النتائج تعكس

[1] تقرير التنافسية العربية، 2012، ص53.

[2] تقرير التنافسية العربية، 2009، ص47.

ضعف الإنتاج العلمي بدول المغرب العربي بسبب مجموعة من المشكلات التي يعاني منها المتغير بدءا من الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ومخرجاته وآفاق تطبيقاته، ناهيك عن ضعف الروابط الأساسية بين العلم والتقانة إذ يعمل كل منهما بمنعزل عن الآخر فنجد مثلا أن حصة الموارد المخصصة للبحث والتطوير في الدول العربية متواضعة جدا بالمقارنة بدول مثل كوريا[1]، بالإضافة إلى مدى قدرة الدول المغاربية على اكتساب التقنية وتوظيفها وتطويرها وصولا إلى توليدها مع الحاجة إلى تبني ثقافة التقانة وإدارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير العلمية في مختلف المجالات.

المبحث الثالث: تحديات تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية وسبل مواجهتها

مما سبق تبين لنا مدى تواضع نتائج متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية سواء الأساسية (التعليم والصحة) أو الأخرى الثانوية التي تعكس تنافسية رأس المال البشري (كإنتاجية العامل ومؤثر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة)، وأكثر من ذلك في معظم الأحيان تتدهور النتائج إنما يعود إلى مجموعة من التحديات والمرتبطة بقطاع التعليم والصحة بالأساس.

المطلب الأول:أهم التحديات التي تواجه تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية

يمكن الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه تحسين تنافسية رأس المال البشري المغاربي من خلال الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه التعليم وكذا أهم التحديات التي تواجه الصحة في المنطقة.

أولا:تحديات تواجه قطاع التعليم

كما سبق الإشارة له أن التعليم يحظى دوما باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بعد أن أدركت أن التعليم الجيد مفتاح نهضتها فمنذ أن أكد "**آدم سميث**" على أهمية التعليم في إكتساب أفراد المجتمع القدرات والمهارات النافعة أثناء تعليمهم وتدريبهم، وأن الأموال التي تنفق في تنمية مواهبهم تعد جزءا من ثروة المجتمع، ومنذ أن أوضح "**ألفريد مارشال**" أن ما يستثمر في تنمية البشر هو أفضل أنواع رأس المال وأن التعليم نفسه عملية استثمار قومي، زادت أهمية تنمية الموارد البشرية لدورها الفاعل في معظم

[1] المرجع السابق، ص47.

عمليات الإنتاج وتأثيرها الواضح في استمرارية النمو وصنع التقدم[1]. ولكن عملية التعليم بدول المغرب العربي الخمس تواجهها مجموعة من التحديات على المستوى العالمي والإقليمي أهمها ما يلي:

1-تحديات تطبيق الجودة الشاملة: نظرا لفشل التعليم في إصلاح ذاته، وفشله في مواجهة أخطر مشكلاته والمتعلقة بجودة خريجيه وزيادة تكلفته وانخفاض إنتاجيته، بدأت القوى الخارجية في المجتمع بالتدخل بحجة التقويم و الرقابة لتحقيق الفعالية وربطه بمكونات الجودة الشاملة وهذه المكونات هي[2]:

- جودة الإعداد أو البنية التحتية
- جودة مستويات الكفاية
- جودة التقييم
- جودة التنفيذ والتحقيق
- جودة الرقابة والضبط
- جودة المداخل السابقة

والشكل الموالي يوضح التداخل لهذه المكونات،

[1] فاروق عبده فليه، إقتصاديات التعليم، مرجع سبق ذكره، ص391.

[2] فاروق عبده فليه، إقتصاديات التعليم، مرجع سبق ذكره، ص394.

الشكل (06-03) تداخل مكونات الجودة الشاملة في التعليم

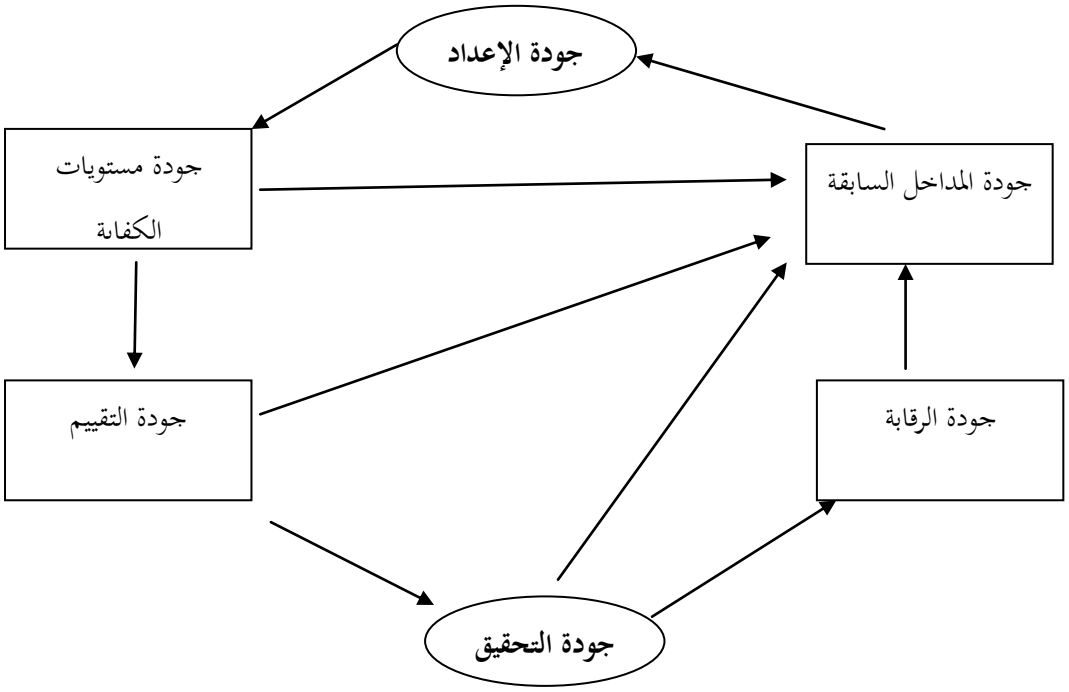

المصدر: فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم، مرجع سابق ، ص 395.

2-تحديات تغيير بنية المنظمات: ما يمكن أن يؤدي إلى التغير هو إرادة التغيير من خلال إيجاد الكيفية التي تسير عليها المنظمات بدءا بالعمليات والهياكل التنظيمية والأفراد وأسلوب الإدارة انتهاء بثقافة المنظمة وما يسودها من قيم ومفاهيم والاهتمام كذلك بالتكنولوجيا باعتبارها أهم العناصر في الربط بين المكونات الرئيسية للمنظمة وما يرتبط بها من رؤية وقدرة التجديد والتغيير والابتكار المستمر.

3-تحديات تمويل التعليم: هناك مجموعة من الحقائق المرتبطة بقضايا تمويل التعليم والتجديدات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع في مجالات التمويل، ويمكن تلخيص عدد من هذه الحقائق فيما يلي[1]:

– أن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى السقف في الإنفاق على التعليم، ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة للدولة.

[1] فاروق عبده فليه، إقتصاديات التعليم، مرجع سبق ذكره، ص396.

– أن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالمي تزداد وتيرته نتيجة لعوامل سكانية وديموغرافية معروفة.

– أن مفهوم مسؤولية المجتمع بكامله (القطاع العام والخاص) في تمويل التعليم قد ترسخ بشكل كبير.

– أن التوجه نحو الخوصصة سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي بالنسبة للتعليم العالمي في النواحي التمويلية والتوظيفية وتحويله إلى القطاع الخاص الذي سيكون أكبر مستفيد من خدمات التعليم العالي.

– وفي ظل هذه الحقائق والاتجاهات المترسخة لابد للتعليم أن يبحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، ويأتي القطاع الخاص في مقدمة هذه المصادر حيث ساهم بقدر كبير في تمويل مؤسسات التعليم ومراكز البحوث التابعة لها في عدة دول عبر العالم، وهو ما نجده أمرا شبه غائب في دول المغرب العربي كما أن محور الجانب التمويلي يستخدم كعذر لعدم إمكانية تحسين التعليم كما ونوعا، مع الإشارة إلى أن الدول العربية بصفة عامة نسبة الإنفاق العسكري من ناتجها المحلي الإجمالي أكبر من الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي[1].

4–تحديات تطوير التعليم: في بعض دول العالم تقوم الشركات الصناعية والإنتاجية والتجارية بإنشاء جامعات وكليات خاصة بها تعهد إليها مهمة إعداد المتخصصين والفنيين الذين تتطلبهم أعمالها ومواقعها. وأفضل مثال في مجال دمج المؤسسة التعليمية والإنتاجية هو نموذج "Aavoda-utuz[2]" في الاتحاد السوفياتي وهو بمثابة معهد تقني داخل المعمل يخدم بالدرجة الأولى عماله وموظفيه، وهناك نماذج كثيرة في أمريكا وكوريا واليابان وغيرها من الدول المتقدمة أما في الدول المغاربية لم تكن هناك أية محاولة من هذا الشكل.

5–تحديات تغيير بنية العمالة: ففي مجتمع المعلومات يتغير الوزن النسبي للمهارات للمهن المختلفة، فمع كل تكنولوجيا جديدة تختفي مهن وتظهر الحاجة لمهن أخرى ومهارات أخرى، في مجتمع المعلومات تزداد الحاجة إلى العلماء والباحثين والمطورين ويتطلب ذلك مستوى رفيعا من التعليم.

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية "نحو منهج هيكلي للإصلاح الإقتصادي"، العدد الأول، 2013، ص158.

[2] فاروق عبده فليه، إقتصاديات التعليم، مرجع سبق ذكره، ص398.

هذا بالإضافة إلى تحديات أخرى تخص دول المغرب العربي بصفة خاصة وبعض الدول من العالم أهمها:

– نوعية التعليم تتأثر تأثرا كبيرا بحالة الصراعات وعدم الاستقرار وخاصة ما يحدث في ليبيا وتونس وهو ما يساهم في هجرة الكثير من العلماء والمهندسين والأطباء والمخترعين نحو الخارج حيث توجد عوامل جذبهم من جهة إضافة إلى تعرض من سيبقى داخل الوطن للإغتيال وهو ما حدث في العراق مثلا[1]،

– تجدر الإشارة إلى أن محور الأمية وبالأخص بين الكبار يمثل تحدي في كل من الجزائر والمغرب وتونس ذلك من خلال إيجاد البرامج المثالية لمعالجة الظاهرة، وأكثر من تحدي في موريتانيا[2].

– يبقى تحدي المساواة بين الجنسين في المرحلة التعليمية العليا تحديا قائما رغم تحقيق المساواة الكاملة على صعيد التعليم الابتدائي في كل من ليبيا والجزائر و تونس.

– كذلك هناك مشكلات تردي نوعية التعليم المتاح بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان. ومن المنطقي أن تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته بالإضافة إلى عناصر أخرى تؤثر بشكل مباشر على نوعية التعليم ومن أهمها سياسات التعليم ووضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم[3].

– بالإضافة إلى استمرار الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل حيث تكاد تنعدم متطلبات الارتباط وضوابط المعالجة الفعالة والتفاعل الخلاق بينهما، والفجوة كبيرة ومستمرة كذلك بين مراكز البحوث والدراسات ومتطلبات الإنتاج والصناعة التي تتطلب المزيد من التطوير والبحث وصولا إلى الارتقاء بنوعية رأس المال البشري وتحسين إنتاجيته[4].

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص159.

[2] معن نسور، نحو إقتصادات مبنية على المعرفة في الوطن العربي، المؤتمرالعربي الأول لمنتدى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 24-26 فبراير، 2003، ص04.

[3] ساسين عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص104.

[4] Tofiq.M. Rahah, Information technology and science, New york, UNDP, 2003, p07.

– كل ما تقدم قاد إلى استمرار هجرة الكفاءات أو ما يعرف بنزيف العقول، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المهاجرين العرب من الكفاءات العلمية للولايات المتحدة فقط بلغ ما يقارب 353000 شخص وهي حصيلة مقلقة خاصة إذ علمنا أن تقديرات الأمم المتحدة تقدر كلفة تعليم الطالب الجامعي الواحد في البلدان العربية بـ 21000 دولار[1].

ثانيا: تحديات تواجه قطاع الصحة

انطلاقا مما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 من خلال اعتبار الخدمات الصحية أحد الأركان الأساسية لأمن الإنسان، ومما ورد في مقدمة دستور منظمة الصحة العالمية أن الحقوق الصحية هي من الحقوق الأساسية للإنسان بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو القناعة السياسية، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فانه يجب معاملة هذه الخدمات وكأنها سلعة عامة من حق الجميع لأن توفير الخدمات الصحية مرتبط ويتأثر ويؤثر في كل من الوضع الاقتصادي والغذائي والبيئي والسياسي، كما أن الخدمات الصحية لا تعترف بالحدود ذلك من خلال تفشي الأمراض بسبب العدوى العابرة للحدود الأمر الذي يضيف بعد آخر للخدمات الصحية وهو ارتباطاتها الإقليمية والدولية، لذا فمن المهم أن يضمن المواطن أمنا صحيا يتمثل في تحرره من الأمراض والعدوى[2]. وعلى الرغم من شح البيانات والمعلومات المتعلقة ببعض الأمراض المستعصية خاصة بحالات الايدز وغيرها، إلا أن هناك بعض الملاحظات:

– فيما يتعلق بوباء الملاريا لا تزال أعداد حالات الوفاة لدى الأطفال من جراء هذا المرض مرتفعة نسبيا خاصة في موريتانيا[3].

– معدلات الوفيات المرتبطة بمرض السل تعد محدودة في معظم البلدان المغاربية، على الرغم من أن معدل

[1] عبد الرحمن حمادي، التعليم العالي العربي: تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة على الموقع www.almarefeh.com تم الإطلاع يوم 2015/08/26

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص177.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعلان الألفية للتنمية، نيويورك، 2004، ص16.

انتشاره في موريتانيا يزيد على متوسط المعدلات في الدول النامية[1].

– بالإضافة إلى بعض الأمراض المستعصية الأخرى التي تساهم في تدهور الصحة العامة للسكان مثل السرطان، الضغط الدموي وغيرها.

– بالإضافة إلى بعض المعوقات والمشاكل الهيكلية التي يعاني منها قطاع الصحة بالبلدان المغاربية نوجزها فيما يلي:

– ضعف تمويل القطاع الصحي، حيث نجد معظم الدول المغاربية مؤشر الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي ضعيف مقارنة بمتوسط الدول العربية وبعيد كل البعد عن الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها، وهو ما يعكس عدم اهتمام هذه الدول بصحة مواطنيها.

– هناك سوء توزيع للهياكل الصحية من جهة وعدم مواكبة التطورات السريعة لنمو السكان بدول المغرب العربي بالإضافة إلى سوء توزيع الهياكل الصحية بين المدن من جهة أخرى، فنجد مثلا الجزائر العاصمة لوحدها تستحوذ على 55% من الهياكل الصحية والباقي يتوزع بين سبعة وأربعون ولاية.

– بالإضافة إلى نقص بعض الأخصائيين في مجالات معينة من التطبيب بسبب أزمة الموارد البشرية الصحية.

– خفض قدرات وزارات الصحة في صياغة وتقييم السياسات والخطط المدعمة بالبيانات والمعلومات حيث تتصف مشاركة القطاعات الأخرى غير الصحية بالضعف. وبالتالي هناك حاجة لتعزيز العمل المشترك بين مختلف الأنشطة ذات العلاقة بأنشطة وزارات الصحة مثل التعليم (الوعي الصحي المدرسي والجامعي)، والداخلية (العمل على الالتزام بأنظمة المرور وتقليل حوادث المرور مثلا)، المالية (جدوى الإنفاق الصحي،واستثماراته العامة) وغيرها من الأنشطة الأخرى[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، نيويورك، 2004، ص04.

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص182.

– فوضى القطاع الخاص من خلال الممارسات غير الملائمة وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن دور هذا القطاع و إمكانياته والمعلومات الخاصة به وممارساته غبر واضحة بشكل جيد وشفاف.

المطلب الثاني: سبل تحسين تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية

ارتباط رأس المال البشري برأس المال التعليمي ورأس المال الصحي، تحسينه يتطلب تكثيف الجهود الموجهة للنهوض بقطاع التعليم والصحة وذلك من خلال ما يلي:

أولا:بالنسبة للتعليم: لابد من الاهتمام بالجوانب التالية:

– تعميم وتوفير تعليم ابتدائي جيد النوعية لاعتباره حجر الأساس لتحقيق نمو اقتصادي مقبول مصدره رأس مال بشري جيد النوعية[1]، مع تكثيف الجهود في مجالي التعليم الأساسي والعالي وبالأخص في موريتانيا والمغرب.

– التوجه نحو سياسات القضاء على أمية الحرف مع الاهتمام بالتعليم مدى الحياة، ومحاربة الأمية خاصة بين الشباب للاستفادة من إمكانياتهم.

– توجيه السياسات العامة نحو الاهتمام بجودة نظم التعليم ورفع كفاءة مخرجاته من خلال جعل التعليم أولوية بدرجة أولى في السياسات الحكومية.

– تنمية الكوادر البشرية العاملة في قطاع التعليم ورفع مهاراتها وأجورها بما يتلاءم مع أهمية العمل الذي تقوم به بما يخدم جودة العملية التعليمية مع تعزيز آليات ومستويات المساءلة والمحاسبة[2].

[1] Alain Mingat et Karolin Winter, Education for all by 2015, in Finance and development, March 2002, volume 39, Number 01, p10.

[2] الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، الندوة التنموية العربية الثالثة، إصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية، ص35.

– اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير مخرجات القطاع التعليمي خاصة في مجالي التدريب وتشجيع الاستثمارات مع اعتماد برامج تكوينية مرنة يتغير مضمونها وموادها ومجالاتها حسب احتياجات كل مرحلة من مراحل التنمية حتى يمكن مخرجات التعليم أن تتأقلم مع البيئة وتعاصرها.

– ربط التعليم المهني باحتياجات السوق والمناطق، ولعل أفضل مثال في العالم حول تجربة ربط التعليم المهني بالتشغيل ألمانيا واليابان إذ يعتبر التعليم والتدريب المهني في هاتين الدولتين أحد العوامل التي ساهمت في دعم التفوق الصناعي.

– إيجاد مسارات بديلة عن نظم التعليم الحالية لمن لم يسعفهم الحظ لإتمام الدراسة من خلال التوسع في توفير التعليم المهني والتمهين لتحسين نوعية رأس المال البشري.

– العمل على رفع المستوى المعيشي للمدرسين وأساتذة الجامعات، مع توفير التسهيلات العلمية والمناخ الملائم للبحث العلمي وتقويم الكفاءات على أساس البحوث المنتجة والإبتكارات المحققة لا على أساس الولاءات السياسية كما هو معمول به في بعض دول المغرب العربي.

– التركيز على نوعية أنشطة البحث والتطوير مع تشجيع النشر العلمي والابتكار والابتعاد عن التوسع الكمي في عدد معاهد البحوث ومراكزها.

– ربط اهتمامات مخابر البحث ومراكزها مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية، ودعم الأخيرة لأنشطة البحث لأن قدرة الدول على الإبتكار تعتمد على الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير وهو كذلك يتوقف على ما توفره الدولة من حماية لنتائج البحث من ابتكارات واختراعات جديدة.

– النظر إلى قطاع البحث والتعليم على أنه قطاع منتج يدر قيمة مضافة يتطلب زيادة الإنفاق العام المخصص لكل مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي مع توفير كل متطلبات واحتياجات مراكز البحث العلمي، ويكفي هنا الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أقوى دولة في العالم من حيث

نتائج البحث العلمي والإبتكارات وهذا يعود أساسا إلى حجم الإنفاق على هذا المجال الذي يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة.

– ضرورة تفعيل عمليات الترويج لمجالات البحوث العلمية المستهدفة والعمل على تقوية الروابط المختلفة بين مؤسسات البحث والتطوير ومختلف القطاعات.

وبالتالي لكي تتمكن دول المغرب العربي من تحسين تنافسية رأس المال البشري عليها الإسراع في إصلاح سياساتها التعليمية لغرض القضاء على الأمية وتمكين الأطفال من الالتحاق بالمدارس سواء في المدن أو الأرياف، وإدماج المعرفة ونشرها في كافة المجالات من بينها التعليم بما يمكن من بناء قدرات الإنسان معرفيا ويجعله قادرا ومؤهلا للتعايش مع التحديات التي تفرضها العولمة، إضافة إلى ذلك البحث في مختلف السبل الكفيلة بتوطين الكوادر البشرية المغاربية المتواجدة بالخارج سواء كان هذا التوطين من خلال دخولها إلى أوطانها أو من خلال الاستفادة منها في مراكز تواجدها.

ثانيا: بالنسبة لقطاع الصحة

كما سبق الإشارة له رغم شح البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع الصحة خاصة الوفيات بسبب بعض الأمراض و الأوبئة إلا أن الإختلالات الهيكلية الموجودة في القطاع بدول المغرب العربي يمكن ملاحظتها، وتعد أهم التحديات التي تواجه تحقيق تنمية صحية مستدامة توجه لتحسين نوعية الموارد البشرية ولهذا يمكن حصر أهم المتطلبات لتحسين رأس المال الصحي فيما يلي:

– تكثيف البرامج المتعلقة بمعالجة الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تأثر بشكل مباشر على معدل الحياة عند الميلاد والذي يعتبر أهم مؤشر في مجال الصحة.

– العمل على تخفيض معدلات وفيات الرضع من خلال تحسين التكفل بالنساء الحوامل وتعميم الإشراف المتخصص في هذا المجال سواء عند المتابعة أو الولادة.

– التعيين المتوازن للأطباء الأخصائيون في مختلف المناطق وفئات الدخل مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة وإنسانيتها.

– الرقابة المستمرة للعوامل التي تؤثر على الصحة العامة خاصة تلك المتعلقة بالتلوث البيئي[1].

– ترسيخ مبدأ التعاون بين القطاعات مع قطاع الصحة والتعليم، المياه والصرف الصحي، الإسكان والنسيج الحضري والريف، مع توسيع مجال التوعية الصحية من مختلف الأمراض والأخطار الكبرى التي تهدد حياة الأفراد.

– الاهتمام باستثمارات الصحة والتعليم والتدريب وجعلها كأولوية في مختلف القطاعات والأنشطة.

– تفعيل أنظمة الضمان الاجتماعي ودعم الفئات المعوزة والفقيرة المحرومة من الخدمات الصحية لضمان العدالة الصحية.

– توفير الإعتمادات المالية الكافية لتوفير الخدمات الصحية بغية تعزيز الحماية الاجتماعية.

– ضرورة تجسيد التعاون الدولي مع البلدان المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية الصحية لتوفير المساعدات الطبية والخبرات التي تمكن دول المغرب العربي من إنشاء هياكل صحية متخصصة وإعادة الاعتبار للقائمة منها مع الأخذ بعين الاعتبار نقطة التوازن في التوزيع.

– تمويل البحوث الاستراتيجية في المجال الصحي التي تركز على المنتجات الصحية المطلوبة بكثرة، والأمراض المنتشرة والمستعصية.

– تدعيم برامج التكوين والتأطير للأطباء سواء من خلال التعاون الداخلي أو الخارجي.

[1] Kaid Tlilane, N , Espace Emploi et Environnement : cas de L'Algerie, laboratoire economie et dévelopement, université Abderahmane Mira, Bejaia,p07.

– بالإضافة إلى كل ما تم ذكره لتحسين نوعية وتنافسية رأس المال التعليمي والصحي للنهوض بتنافسية رأس المال البشري بدول المغرب العربي لابد كذلك من الاهتمام أكثر فأكثر بتحسين القطاع التكنولوجي من خلال تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية وتمكين أفراد المجتمع من وسائل الإعلام والاتصال ومختلف التقنيات الحديثة التي تساعد في النهاية على الاستيعاب والإنتاج ثم توليد الابتكار والاختراع، مقلصة للهوة التكنولوجية بين العالم المتقدم والعالم النامي من جهة، ومحاربة للأمية الإلكترونية من جهة أخرى.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم الإشارة إليه في هذا الفصل تبين لنا بأن نتائج متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية بدول المغرب العربي على العموم مازالت دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع الدول النامية، وبالأخص الدول التي حققت تطورات في مجال متغيرات رأس المال البشري في المدة الأخيرة مثل تركيا. إذ يواجه نظام التعليم بالدول الخمسة العديد من التحديات والمشاكل التي تجاوزها عدد من الدول عبر العالم، كما أن تحسين نوعية وجودة رأس المال البشري تتطلب تكفلا سريعا خاصة في مجالي محاربة الأمية وتعميم التعليم وبالأخص الابتدائي والأساسي.

كما أن قطاع الصحة مازال بحاجة إلى المزيد من الجهود التي تعمل على تحسين نوعية الحياة ويسهم في تحسين العمر المتوقع عند الولادة وهذه الإجراءات ستحسن في نتائج متغيرات رأس المال البشري الذي سيصبح قادرا على الابتكار والإنتاج والاستفادة من محاسن العولمة ومواجهة تحدياتها. مع التركيز دوما على إمكانية إمتلاك رأس مال صحي وتعليمي متميز ونوعي في المنطقة يتطلب الاهتمام بتحسين ظروف التعليم والصحة بالدول الخمس، والرقي بالقطاعين بما يحاكي ما نجده بالدول المتقدمة.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوع تنافسية رأس المال البشري العربي وذلك من خلال مقارنة نتائج متغيرات رأس المال البشري الواردة في تقارير التنافسية العربية بين دول المغرب العربي الخمسّ، وبالتركيز على عنصري الصحة والتعليم، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- كل المفاهيم التي عالجت التنافسية تقع ضمن إحدى المجموعات الثلاثة والتي تعرف التنافسية إنطلاقا من جوانب التجارة الخارجية وقدرتها على تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، أو إما السياسة الصناعية وتحقيق إنتاج وفق المعايير والمميزات الدولية أو إما بجوانب رفع مستويات معيشة أفراد الدولة إنطلاقا من نمو مطرد للمداخيل الحقيقية للأفراد. كما لا بد من الإشارة إلى العلاقة بين التنافسية على المستويات الثلاثة هي علاقة تكاملية بحيث أن أحدهما يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لإكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي وبالتالي الرفع من المداخيل الحقيقية للأفراد مما يساهم في تحقيق مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.
- هناك عدة أنواع للتنافسية بين التنافسية السعرية وغير السعرية، والتقانية، والنوعية، الظرفية والكامنة، إضافة إلى أنواع أخرى وذلك حسب المعيار المستند عليه في التقسيم.
- تتعدد مقاييس قياس التنافسية حسب المستوى الذي يتم إختياره، فعلى مستوى المؤسسة نجد: الربحية، تكلفة المصنع، التكلفة الإجمالية لعوامل الإنتاج، الحصة من السوق، أما على مستوى القطاع نجد: مؤشرات التكاليف والإنتاجية، مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية، الميزة النسبية الظاهرة، في حين يتم إستخدام المؤشرات البسيطة من خلال نمو الدخل الحقيقي للفرد، رصيد الحساب الجاري، تركيبة الصادرات....، ومؤشرات مركبة من خلال مجموعة من المتغيرات الخاصة بالدول، وذلك حسب الهيئة أو المجلس الذي يصدر تقارير التنافسية،
- عرف الإقتصاد العالمي تطورات وتغيرات عالية السرعة والتعقيد على جميع الأصعدة منها التجارية والتكنولوجية والمالية، والوضع الجديد هذا تمثل في الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال والتوسع في الإنتاج الدولي والتجارة، وظهور شركات عابرة للقارات مع تزايد التكتلات الغربية والشرقية منها الدولية ومنها الإقليمية، الأمر الذي جعل الدول تبحث عن التنافس على الصعيد العالمي والسعي إلى غزو الأسواق

الدولية وتحسين قدرتها التنافسية. وفي النهاية هذه المظاهر من مظاهر العولمة التي تبنت شعار الإنفتاح الإقتصادي والتجاري .

- تتنوع موارد وإمكانيات دول المغرب العربي والتي يمكن الإعتماد عليها في تحقيق مراتب تنافسية مثالية، حيث تمتلك الجزائر وليبيا موارد طبيعية هامة على غرار البترول والغاز الطبيعي ومختلف الخامات وموارد أخرى لم تستغل وتوجه نحو تحسين الناتج المحلي الإجمالي كقطاع الفلاحة والسياحة في الجزائر، في حين نجد إعتماد المغرب وتونس على قطاع الفلاحة في تمويل ناتجها المحلي، وحتى موريتانيا تمتلك هي الأخرى موارد طبيعية يمكن لها الإعتماد عليها،
- تحقق المغرب أعلى قيمة للناتج الزراعي وبأعلى مساهمة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت سنة 2013 في حدود 14.6% تلتها بعد ذلك موريتانيا بمساهمة وصلت إلى 14.1%، في حين سجلت أدنى مساهمة في ليبيا بـ 1.4%.
- مؤشر التنافسية وفقا لتقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط يتكون من مؤشران هما: مؤشر التنافسية الجارية والذي يعبر عن الأداء الجاري في المدى القصير للدول، ومؤشر التنافسية الكامنة الذي يعبر عن الأداء الكامن في الأجل الطويل للدول.
- يضم مؤشر التنافسية الجارية مؤشرات جزئية كالأداء الإقتصادي الكلي، بيئة الأعمال والجاذبية، تدخل الحكومة في الإقتصاد، تكلفة الأعمال، ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص، التكلفة والإنتاجية، أما مؤشر التنافسية الكامنة يتكون من مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة، مؤشر رأس المال البشري ومؤشر البنية التحتية التقانية.
- تمثل الموارد البشرية حجم القوى العاملة القادرة على الإنتاج في بلدها، أما رأس المال البشري فهو يمثل مجموع المعارف والقدرات والمهارات التي يكتسبها البشر في المجتمع عن طريق التعليم والخبرة، بمعنى آخر يعبر عن المهارات والقدرات المتجسدة في الفرد أو القوى العاملة التي تكتسب من خلال التدريب والتعليم والرعاية الصحية.
- من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس رأس المال البشري هي مؤشرات التعليم بصفة واسعة ومؤشرات الصحة بنسبة أقل،
- أفضل وأرقى الإستثمارات هو الإستثمار في البشر من خلال تعليمهم وتدريبهم والحرص على صحتهم مع تحسين مستواهم المعيشي، حيث يمثل هذا النوع من الإستثمار التحدي العالمي أمام الدول من أجل تحسين نوعية مواردها البشرية، مع تعزيز مراتبها من حيث مؤشر الإبتكار والتكنولوجيا.

- هناك علاقة وطيدة بين الإستثمارات البشرية والنمو الإقتصادي، إذ يعتبر العنصر البشري النوعي المتميز مفتاحا للنمو الإقتصادي مع إستدامته، كما أن الفرد الذي يحصل على المزيد من التعليم والتكوين يمكن أن يحصل على فرص عمل أفضل وعلى عائد أعلى، مما يساهم في تحسين معدلات التوظيف والقضاء على البطالة من جهة، وزيادة الإنتاج والناتج الوطني من جهة أخرى.
- تتعدد عوامل ومحددات الإستثمار في رأس المال البشري بين متطلبات التنمية والتوظيف، والعوامل الجغرافية والسياسية والإقتصادية وغيرها، ومن أوجه الإستثمار في رأس المال البشري: التعليم، التدريب والصحة، وهذه المتغيرات تعمل معا على زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى الرفاه الإقتصادي.
- للتنمية البشرية جانبان: الجانب الأول يرتبط بتكوين القدرات البشرية عن طريق الإستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، أما الجانب الثاني يعني الإستفادة الكاملة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان، بمعنى أن التنمية البشرية هي عملية صحية وتعليمية وتدريبية مستمرة تساهم في تكوين تنافسية رأس المال البشري من خلال الإهتمام بتحقيق مجموعة من الأهداف يتم قياسها دوريا من خلال مؤشرات محددة مسبقا.
- وبذلك أصبح مفهوم التنمية البشرية أساسا ثابتا لقياس تقدم المجتمعات، ودليلا على اكتساب التنمية مفهوم إنسانيا يجعل الإنسان محور التنمية ما يجعلنا نقول بأن التنمية البشرية هي صانعة التنمية الاقتصادية، أما التنمية البشرية المستدامة فهي تعتبر إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع المنافع سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.
- مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب يهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح مابين القيمتين 0 و1 وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة وهي: **مدة الحياة ومستوى الصحة** وذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة، **التمدرس وتلقي المعارف،**

اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين والمعدل الإجمالي للتمدرس والتعليم، **إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع**، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

- بينما يقيس مؤشر الفقر البشري تراكم نواحي الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهناك مؤشران للفقر البشري أحدهما خاص بالبلدان النامية يسمى مؤشر الفقر البشري-1 (**IPH-1**) والآخر خاص بالبلدان المصنعة يسمى مؤشر الفقر البشري-2 (**IPH-2**). **بالإضافة** إلى المؤشرين السابقين هناك مؤشرات أخرى تقيس مدى تمكين الجنس البشري سواء رجل أو إمرأة من نواحي الحياة الثلاثة.
- تمثل دول المغرب العربي قوة بشرية هائلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث وصل عدد سكان الدول الخمس حسب تقديرات 2013 إلى حدود 93 مليون نسمة، ويرتقب أن يصل هذا العدد سنة 2030 إلى 113.5 مليون نسمة، والنصيب الأكبر من هذا الكم الهائل للساكنة يعود للجزائر والمغرب وذلك بـ 39.2 مليون نسمة و33 مليون نسمة للدولتين على التوالي سنة 2013، ويعود ذلك أساسا إلى إرتفاع معدل الخصوبة بالدول المغاربية من جهة، وإلى عدد من العادات الإجتماعية من جهة أخرى مثل الزواج المبكر والسلوك الإنجابي للأسرة وغيرها، وبالتالي يمثل النمو السكاني السريع بالدول المغاربية تحديا أمام حكومات دولها، وهي مطالبة ببذل المزيد من الجهود في مجال التعليم والصحة وتحسين المستوى المعيشي،
- تشكل البطالة التحدي الأكبر في بلدان المغرب العربي، وخاصة بطالة الشباب الذين يمثلون النسبة الكبيرة من إجمالي سكان المنطقة ومن إجمالي السكان الناشطين إقتصاديا، حيث قدر حجم العاطلين عن العمل سنة 2012 بأكثر من 3.5 مليون نسمة، وبمتوسط معدل بطالة بلغ 16.9% وهي النسبة الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، حيث يبلغ متوسط معدل البطالة في العالم حوالي 5.6%، وذلك بالرغم من تسجيل إنخفاض لمعدل البطالة في الجزائر وتونس والمغرب، إلا أنه لا تزال هذه الدول مطالبة بالمزيد من الجهود للإستفادة من مواردها البشرية.
- من خلال دليل التنمية البشرية (**HDI**) نجد أن الدول المغاربية قد حققت تحسنا في نتائج الدليل خاصة من خلال تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2014، إذ أصبحت تقع ثلاثة دول مغاربية ضمن

المجموعة الدولية ذات التنمية البشرية المرتفعة رغم تأخر مراتبها، في حين لا تزال المغرب ضمن المجموعة الدولية المتوسطة التنمية البشرية مع ترتيب جد متدهور لموريتانيا التي تقع ضمن المجموعة الدولية المنخفضة التنمية البشرية.

- أما عن دليل الفقر البشري الذي يعبر عن مستويات الحرمان من جوانب التنمية البشرية، حيث وصلت قيمة الدليل بموريتانيا إلى 36.2% وبالمغرب إلى 31.1% حسب تقرير التنمية البشرية العالمية لعام 2009، ومن أسبابه في موريتانيا هو الحرمان من البقاء على قيد الحياة ومعدل الأمية المرتفع لدى البالغين إضافة إلى نسبة السكان الذين يعيشون أدنى مستوى خط الفقر، والأسباب نفسها تقريبا التي جعلت المعدل مرتفعا بالمغرب، أما ليبيا فمن الأسباب الرئيسية للفقر هو إرتفاع نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصدر مياه محسن مع إرتفاع نسبة الأمية بين البالغين، أما الجزائر وتونس فيعود سبب إرتفاع قيمة دليل الفقر البشري إلى إرتفاع معدل الأمية بين البالغين بصفة أساسية بهما،
- يعبر دليل التنمية حسب الجنس عن مدى تمكين الجنس البشري سواء كان رجال أو نساء من جوانب التنمية البشرية، حيث نجد التفوق في جوانب التنمية يعود دوما لصالح الرجال في الدول الخمس، ماعدا العمر المتوقع عند الولادة الذي عاد للإناث حيث نجد فرق عمري متوقع يصل أحيانا إلى أربع سنوات بينهما،
- هناك تحديات تواجه تحقيق التنمية البشرية بالشكل المطلوب عبر العالم من أهمها: الفقر، التلوث البيئي وأثره على مختلف الموارد الطبيعية وصحة الإنسان، التقدم التكنولوجي والعلمي وتحدي الإستفادة منه، إضافة إلى النمو الديمغرافي الذي يؤدي إلى إختلال التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة،
- إضافة إلى ذلك هناك تحديات تواجه الدول المغاربية على غرار نقص الموارد المالية المخصصة لتحسين جوانب التنمية البشرية، والبيئة غير الآمنة التي تميز المنطقة، مع التوسع الحضري الكبير الذي يؤثر على البنية التحتية وعلى نوعية مختلف الإمكانيات والخدمات المتاحة، كما يخلق في معظم الأحيان مدن غير نظيفة، هذا إضافة إلى هجرة الكوادر البشرية المغاربية العالية التدريب والمستوى العلمي والتي يمكن الإعتماد عليها لتحسين جوانب التنمية البشرية وبالأخص الصحة والتعليم.
- يعتبر مؤشر رأس المال البشري من أهم المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية الكامنة، بجانب كل من مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة ومؤشر البنية التحتية التقانية.

– لا تزال نتائج مؤشر التنافسية الكامنة دون المستوى المطلوب في دول المغرب العربي، وحتى نتائج مؤشر رأس المال البشري سواء من خلال متغيرات الصحة أو متغيرات التعليم، رغم تسجيل نتائج مقبولة بالنسبة لمؤشر التنافسية الجارية بالدول الخمس.

– حققت دول المغرب العربي كمتوسط لمؤشر رأس المال البشري سنة 2012 ماقيمته 0.422 مقابل 0.56 لدول المقارنة، حيث كانت نتائج المؤشر متباينة، حيث:

– حققت تونس أفضل نتيجة لمؤشر رأس المال البشري من 0.54 سنة 2003 ليتواصل التحسن وتسجل ماقيمته 0.6 سنة 2012، وأفضل من ذلك سنة 2009 بـ 0.61، في حين لم ترد بيانات عن ليبيا رغم أنها حققت 0.6 سنة 2012، أما الجزائر فقد سجلت إستقرار في نتيجة المؤشر مسجلة أعلى قيمة سنة 2006 بـ 0.6 وأدنى قيمة سنة 2012 بـ 0.48 وهذه النتائج كانت في مستوى متوسط ما تحقق في الدول العربية. المغرب سجل قيم متدنية مقارنة بالدول الثلاثة الأولى وحتى بالمقارنة مع متوسط ما تحقق بالدول العربية حيث سجل المؤشر أعلى قيمة سنة 2003 بـ 0.33 وأدنى قيمة سنة 2006 بـ 0.3. في حين سجلت موريتانيا أضعف النتائج لمؤشر رأس المال البشري ضمن المجموعة، حيث لم تتجاوز قيمة المؤشر في أحسن الأحوال 0.15.

– نتائج مؤشر رأس المال البشري تعود أساسا إلى نتائج متغيرين هما التعليم والصحة، حيث سجلت تونس والجزائر تطور مستمر لنتائج متغيرات التعليم حيث تجاوزت نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي نسبة 77% بتونس و أكثر من 74% بالجزائر سنة 2012، وهذا يعود لمختلف الجهود التي تقوم بها كلا الدولتين من أجل تعميم التعليم وبالأخص التعليم الإبتدائي، رغم أنه على مستوى مؤشر التمكين النسوي وخاصة في المستويات العليا من التعليم (الثانوي والجامعي) لا تزال كلاهما مطالبتين بالمزيد من الجهود.

– كما حققت ليبيا مستويات أفضل لمختلف متغيرات التعليم وفقا لتقرير التنافسية العربية سنة 2012، كما أنها سجلت أعلى نسبة إلتحاق بالدراسة وصلت إلى أكثر من 96% سنة 2012، في حين تبقى المغرب تسجل نتائج دون المستوى المغاربي لمتغيرات التعليم وموريتانيا بتدهور أكثر للنتائج، ويعود ذلك أساسا إلى النسبة المرتفعة للأمية وكذلك ضعف نسب الإنفاق على التعليم، والإنقطاع المبكر عن الدراسة (في السنوات الأولى من التعليم)،

– أما عن نتائج مكونات متغير الصحة فقد عرفت هي الأخرى تحسنا وإن كان بشكل متباين للدول الخمس، حيث التحسن كان واضحا من خلال متغير معدل توقع الحياة بسبب التحسن الذي سجل في المستوى المعيشي وتوفير الخدمات الصحية، سجلت تونس ما يقارب 76 سنة تليها ليبيا بـ 75 سنة ثم

الجزائر في حدود 71 سنة وهو ما يعادل ما تحقق في المغرب سنة 2013، مع تسجيل موريتانيا لقيم بعيدة جدا عن ما حققته الدول الأربعة في متغير معدل توقع الحياة.

– في حين لا زال متغير الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضعيف خاصة في الجزائر وموريتانيا،

– كما أن تونس حققت أفضل النتائج لمختلف متغيرات رأس المال البشري، وهو الأمر الذي إنعكس على متغير الإبتكار فكانت هي الأفضل محققة مرتبة مشرفة عالميا وصلت إلى حدود المرتبة "88"، وهذا عكس الدول الأربعة الأخرى التي مازالت مطالبة بتكثيف الجهود ومضاعفتها لتحسين نتائج متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية العربية، وخاصة موريتانيا والمغرب التي سجلت مراتب متأخرة عالميا.

– هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تحسين تنافسية رأس المال البشري أهمها: الأمية وخاصة أمية الشباب، تحدي تحسين جودة التعليم، تحدي تمويل التعليم وعدم قيام القطاع الخاص بدوره في هذا المجال، المساواة بين الجنسين وخاصة الجنس الأنثوي بتمكينه من التعليم في المستويات العليا، هجرة الكفاءات التي تمثل رأس مال بشري نوعي يحسن من تنافسية رأس المال البشري من جهة، ويمكن الإعتماد عليه في تطبيق أي برامج للنهوض بنتائج مختلف المتغيرات.

– يضاف إلى ذلك مختلف الأمراض المستعصية التي تؤثر على مدة العمر المتوقع عند الولادة، ضعف التمويل الصحي،

أما عن إختبار الفرضيات، فبعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع "تنافسية رأس المال البشري –دراسة مقارنة بين دول إتحاد المغرب العربي–" تم التوصل إلى:

الفرضية الأولى: هي فرضية مقبولة، **بالفعل** من أهم العوامل التي ساهمت في ضرروة تحقيق وتحسين تنافسية الدول مع القياس والتقييم المستمر لها هو ما أفرزته العولمة من تغيرات في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والمالية، ومن أهمها التوسع في الإنتاج الدولي والتجاري، ظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك أفضل الموارد، مع تزايد التتكلات الإقليمية والتوجه نحو إقتصاد المعرفة، كل هذه العوامل جعلت من تحقيق أفضل نتائج لمختلف متغيرات التنافسية على مستوى الدولة ضرورة حتمية من أجل الإستفادة من إفرازات العولمة.

الفرضية الثانية: هي فرضية غير مقبولة، **حيث أن** دول إتحاد المغرب العربي لم تحقق على العموم مراتب مشرفة عالميا من حيث مؤشر التنافسية العالمي، حيث نجد وفقا لتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى

الإقتصادي العالمي لسنة 2012/2011 تونس في المرتبة الأربعون، المغرب في المرتبة الثالثة وسبعون، الجزائر في المرتبة السابعة وثمنون، موريتانيا في المرتبة السابعة وثلاثون بعد المئة، وذلك ضمن مجموعة دولية تتكون من مئة وإثنتا وأربعون إقتصاد، مع تدهور لنتائج أهم مؤشرات مؤشر التنافسية العالمية، وحتى الدول النفطية في المجموعة لم تحقق نتائج بما يتلائم مع إمكانياتها، وخاصة جانب التنافسية الكامنة.

الفرضية الثالثة: مقبولة، **ولكن** أكثر من ذلك تعبر التنمية البشرية عن عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن أهم هذه الخيارات ما تعلق بالجوانب الصحية ومطلبهم في أن يحيوا حياة أطول عمرا وأكثر صحة، أو بالجوانب التعليمية ومطلبهم في توافر الفرص التعليمية في جميع مراحل التعليم، أو بالجوانب الإقتصادية ومطلبهم في توافر مستوى معيشي مقبول يحقق إحتياجاتهم، أو بالجوانب السياسية والإجتماعية ومطلبهم في توافر فرص الحرية والعدالة السياسية والإجتماعية وضمان حقوقهم، وهو الأمر الذي يدعم في النهاية تحسين مختلف المتغيرات التي تعبر عن نوعية رأس المال البشري ومدى تنافسيته.

الفرضية الرابعة: غير مقبولة، حيث نجد مجموعة من الدول المغاربية على غرار تونس والجزائر قد حققتا تحسن ملحوظ في معظم جوانب التنمية البشرية غير أنه غير كاف مقارنة بما تحقق في دول الخليج العربي مثلا أو دول مثل ماليزيا وغيرها، في حين نجد المغرب وموريتانيا قد حققتا نتائج دون مستوى الدولتين الأوليتين وخاصة موريتانيا.

الفرضية الخامسة: غير مقبولة، **لأن** دول إتحاد المغرب العربي لا تزال مطالبة بالمزيد من الجهود لتحسين نتائج متغيرات الصحة والتعليم للنهوض في النهاية بمؤشر رأس المال البشري ضمن مؤشر التنافسية العربية، حيث لا تزال كل من الجزائر وتونس وليبيا مطالبة بتعميم التعليم عبر مراحله مع تحسين نسبة الإلتحاق النسوي بالتعليم، مع محاربة الأمية وخاصة بين الكبار، وزيادة مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة، أما المغرب فقد حققت نتائج دون مستوى المجموعة الأولى في نتائج رأس المال البشري وهي مطالبة كذلك بتعميم التعليم خاصة في الأرياف، مع معالجة مشكل الأمية بين الشباب الذي من أسبابه الإنقطاع المبكر عن الدراسة، أما موريتانيا التي تعاني من الكثير في هذا المجال هي الأخرى مطالبة بمحاربة الأمية، والبحث عن مصادر تمويلية دائمة لحل مشكل الإنفاق على الصحة والتعليم.

الفرضية السادسة: مقبولة، بالفعل يمكن تحسين تنافسية رأس المال البشري من خلال الإهتمام أكثر فأكثر بقطاعي الصحة والتعليم وذلك من خلال توفير التغطية الشاملة وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لمختلف فئات المجتمع مع إستدامة ذلك، الحرص على جودة الخدمات الصحية وجودة مخرجات التعليم بمختلف أطواره.

وأمام الإمكانيات المتاحة والموارد المتوفرة لدول المغرب العربي من جهة، وتحقيق هذه المجموعة لنتائج متغيرات رأس المال البشري ضمن التنافسية دون مستوى مختلف الإمكانيات من جهة أخرى، تبين لنا تقديم **الإقتراحات التالية** من أجل تحسين تنافسية رأس المال البشري في المنطقة:

– توسيع الإستثمار المستمر في رأس المال البشري بإعتبار الجزء الأكبر منه شباب وهذا من خلال تدعيم برامج الصحة المتعلقة بحياة الأفراد والتوجه نحو الدعم المتزايد للتعليم والمساواة بين الإناث والذكور للإلتحاق بأطوار التعليم المختلفة والإهتمام بتحقيق التنمية البشرية المستدامة لضمان تنافسية بشرية أفضل.

– تعميم وتوفير تعليم ابتدائي جيد النوعية لاعتباره حجر الأساس لتحقيق نمو اقتصادي مقبول مصدره رأس مال بشري جيد النوعية، مع تكثيف الجهود في مجالي التعليم الأساسي والعالي وبالأخص في موريتانيا والمغرب.

– توجيه السياسات العامة نحو الاهتمام بجودة نظم التعليم ورفع كفاءة مخرجاته من خلال جعل التعليم أولوية بدرجة أولى في السياسات الحكومية،

– التنسيق الجماعي لمحاربة الأمية بمختلف أنواعها من أمية الحرف إلى الأمية الإلكترونية، مع الإجتهاد في تطوير برنامج محو الأمية المعتمد من قبل الجزائر الذي يعتبر حسب رأينا مهم جدا تنقصه مراجعة بعض الجوانب فقط، خاصة تلك المتعلقة بالتمويل.

– التوجه نحو شراكة مغاربية في مجال التعليم بكل أطواره من خلال العمل الجماعي على إيجاد الحلول المناسبة لتقليص ظاهرة التسرب المدرسي من جهة، والتعاون في مجال البرامج التعليمية من جهة أخرى.

– ترسيخ عقيدة التحسين المستمر للمهارات والقدرات البشرية، وذلك بإشراك العنصر البشري نفسه في عملية التنافسية، وذلك بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

– اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير مخرجات القطاع التعليمي خاصة في مجالي التدريب وتشجيع الاستثمارات مع اعتماد برامج تكوينية مرنة يتغير مضمونها وموادها ومجالاتها حسب احتياجات كل مرحلة من مراحل التنمية حتى يمكن مخرجات التعليم أن تتأقلم مع البيئة وتعاصرها، مع ربط التعليم المهني باحتياجات السوق والمناطق،

- النظر إلى قطاع البحث والتعليم على أنه قطاع منتج يدر قيمة مضافة يتطلب زيادة الإنفاق العام المخصص لكل مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي مع توفير كل متطلبات واحتياجات مراكز البحث العلمي، ويكفي هنا الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أقوى دولة في العالم من حيث نتائج البحث العلمي والإبتكارات وهذا يعود أساسا إلى حجم الإنفاق على هذا المجال الذي يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة.
- لا بد أن يقوم القطاع الخاص بدوره في مجال تدعيم التعليم والتكوين، لأن مدخل الشراكة بين القطاع العام والخاص مهم جدا في ظل المتغيرات العالمية الحالية، حيث يستحيل بقاء التعليم ومختلف الخدامات العامة على عاتق القطاع العام فقط.
- تكثيف البرامج المتعلقة بمعالجة الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تأثر بشكل مباشر على معدل الحياة عند الميلاد والذي يعتبر أهم مؤشر في مجال الصحة، مع العمل على تخفيض معدلات وفيات الرضع من خلال تحسين التكفل بالنساء الحوامل وتعميم الإشراف المتخصص في هذا المجال سواء عند المتابعة أو الولادة.
- ترسيخ مبدأ التعاون بين القطاعات مع قطاع الصحة والتعليم، المياه والصرف الصحي، الإسكان والنسيج الحضري والريف، مع توسيع مجال التوعية الصحية من مختلف الأمراض والأخطار الكبرى التي تهدد حياة الأفراد.
- ضرورة تجسيد التعاون الدولي مع البلدان المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية الصحية لتوفير المساعدات الطبية والخبرات التي تمكن دول المغرب العربي من إنشاء هياكل صحية متخصصة وإعادة الاعتبار للقائمة منها مع الأخذ بعين الاعتبار نقطة التوازن في التوزيع.
- بالإضافة إلى كل ما تم ذكره لتحسين نوعية وتنافسية رأس المال التعليمي والصحي للنهوض بتنافسية رأس المال البشري بدول المغرب العربي لابد كذلك من الاهتمام أكثر فأكثر بتحسين القطاع التكنولوجي من خلال تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية و تمكين أفراد المجتمع من وسائل الإعلام و الاتصال ومختلف التقنيات الحديثة،

كما أنه يمكن طرح آفاق للموضوع يمكن أن تعالج في إشكاليات بحوث مستقبلية :

- واقع وآفاق الإستثمار التعليمي بالدول العربية – دراسة مقارنة بين دول إتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي-
- واقع وآفاق الإستثمار الصحي بالدول العربية –دراسة عينة من الدول العربية-
- دور الشراكة بين القطاع الخاص والعام في تحسين مؤشرات رأس المال البشري ضمن التنافسية
- أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي – حالة ماليزيا-
- دور وأهمية التنمية البشرية في النهوض بالتنمية الإقتصادية -دراسة حالة -
- مداخل تحسين تنافسية رأس المال البشري بالدول المغاربية.

المراجع

المراجــع

أولا: باللغة العربية:

01-الكتب

- إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، التعليم والتنمية البشرية –خبرات عالمية–، دار وفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير–دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–، دار الشروق، بيروت، ط01، 2001.
- الإبراهيم يوسف حمد، تنمية الموارد البشرية في الإقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2004.
- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، إقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2010.
- توفلر ألفن، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، 1992، ترجمة: فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، الدار الجماهيرية، ليبيا.
- حسين بن هاني وآخرين، التنمية في الوطن العربي، دار الكندري، أربد، الأردن، 1990.
- حسين محمد المطلوع، إقتصاديات التعليم، دار القلم، دبي، الإمارات المتحدة العربية، 1987.
- راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001-2002.
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي– الفرص والتحديات–، دار دجلة، الأردن، 2013.
- الرفاعي عبد المجيد، العرب أمام مفترقات الزمن والإيديولوجيا والتنمية، دار الفكر، دمشق، 2002.
- روبرت بارو، ترجمة بادر إدريس التل، محددات النمو الإقتصادي، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 1998.
- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، العراق، ط02، 1989.

- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- ساسين عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2001.

- ساسين عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001.
- سعيد النجار، الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991.
- السيد أحمد النجار، إنتصار الإيديولوجية في سياتل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2000، العدد 140.
- سيرين مدحت الخيري، إحسان غسان مدحت الخيري، هجرة الكفاءات العربية، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- شولتز ثيودور، ترجمة سميرة بحر، كيفية التنمية البشرية، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، مصر، الطبعة 01، 1982.
- ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الإقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- طارق عبد الحسين العكيلي، إقتصاديات الموارد البشرية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2007.
- عادل المهدي، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط 02، 2004.
- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1989.
- عبد الرحمن عيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
- عبد المعطي محمد عساف، يعقوب حمدان، التدريب وتنمية الموارد البشرية "الأسس والعمليات"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- عدلي علي أبو طاحونة، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، جامعة المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
- علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997.
- علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين، تقرير صندوق النقد العربي" القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، أبوظبي للطباعة والنشر، 1999.
- فاروق عبده فليه، إقتصاديات التعليم "مبادئ راسخة وإتجاهات حديثة"، دارة الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 02، 2007.
- فؤاد أبو ستبت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بدون سنة نشر.
- فيصل أحمد بوطيبة، العائد من الإستثمار في التعليم، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2013.
- فيصل أحمد بوطيبة، العائد من الإستثمار في التعليم، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2013.
- لستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الإقتصادية بين أمريكا واليابان، عالم المعرفة،العدد 204، 1995.
- محسن أحمد الخضيري، صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004.
- مربيعي السعيد، التغيرات السكانية بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2000.
- وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس، 19-21 جوان 2001.

02-المقالات والمداخلات

- عباس فاضل سعدي، خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 241، رقم 1999/03، بيروت.
- أحمد الكواز، السياسات الإقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، 2002.
- إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 1993، المجلد 30، العدد 04.
- أمارتياصن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد 303، ماي 2004.
- أمينة عزالدين عبد الله، قياس بعض عناصر التنمية البشرية في الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 23، القاهرة، 1995.
- إيمان محمد فؤاد محمد، تكوين رأس المال البشري والتنمية البشرية في مصر، المؤتمر العلمي 22 للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000.
- إيمانويل بلداشي، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟ مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جويلية، 2005.
- بلوم دافيد إي، كانينج دافيد، الإزدهار والركود والأصداء: كيف تؤثر أكبر حالات التوازن الديموغرافي في التاريخ على التنمية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، المجلد 43، العدد 3، 2006.
- جون شانج، دروس في التجارة للدول النامية من كتب التاريخ، نشرة منتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، منتدى البحوث الإقتصادية، القاهرة، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2003.
- حاتم القرنشاوي، سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للإقتصاد المصري، ورقة عمل حول صناعة البرمجيات، تقرير صندوق النقد العربي"القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، شركة أبوظبي للطباعة والنشر،1999.
- حسن الحاج، إقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 26، 2004.
- حسن المصدق، إقتصاديات المغرب العربي الكبير: من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية،

- خالد عبد العزيز الجوهري، الإندماج ما بين الظاهر والهوس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، مصر، العدد 140، أفريل 2000.
- ديانا الخياط، معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين: حالة لبنان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 317، 2005.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، الندوة التنموية العربية الثالثة، إصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية.
- عاطف قبرصي، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة –التحدي العربي–، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000.
- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 167، كانون الثاني، 1993.
- عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، 13/12 أفريل 2006.
- عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية في ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة"القضايا والمضامين"، ندوة بعنوان: القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 1999.
- عماد الدين أحمد المصبح، رأس المال البشري في سوريا "قياس عائد الإستثمار في رأس المال البشري"، ندوة الإقتصاد السوري، رؤية شبابية، جمعية العلوم الإقتصادية السورية.
- لورا والاسن، نهوض إفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر، 2006.
- محمد عدنان وديع، التعليم والنمو وسوق العمل في إطار برنامج للتعلم عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، 2005.

- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
- محمود حيدر، السيادة في تحولات العولمة: الدولة المغلوطة، مجلة الشرق الأوسط، مركزالدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 100، ديسمبر، 2000.
- مصطفى بابكر، سياسات التنظيم والمنافسة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 28، 2002.

- مصطفى كامل السيد، مفهوم التنمية البشرية، مجلة رؤى جديدة، العدد 04، ديسمبر 1998، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- معن نسور، نحو إقتصادات مبنية على المعرفة في الوطن العربي، المؤتمرالعربي الأول لمنتدى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 24-26 فبراير، 2003.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية "نحو منهج هيكلي للإصلاح الإقتصادي"، العدد الأول، 2013.
- منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، القاهرة، العدد 19، 2002.
- مهدي محمد القصاص، بيئة إستثمار رأس المال البشري –دراسة ميدانية في قرية مصرية–، المؤتمر العلمي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر، نوفمبر 2008.
- نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية –المفهوم والقياس–، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 283، 2002، بيروت.
- نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر-، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، مؤشرات قياس التنمية البشرية، ملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزء الثاني،2004.

03- الرسائل:

- سماح عزت نصير يوسف، دور الأساليب التكنولوجية في تطوير التنمية البشرية مع الإشارة إلى حالة مصر، رسالة ماجيستير في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2006.
- علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 42، 43.
- مريبعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر –الواقع والآفاق–، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة منتوري 02، قسنطينة، 2013/2012 .
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية وإنعكاساتها على الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 1993.

- وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

04- التقارير:

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم "العمال في عالم يزداد تكاملا"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1995.
- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية أفريل، 2014
- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010 .
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية، 2010.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2003
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2004
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2005
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2006
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2008/2007
- الإسكوا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، الجزء الأول، نيويورك، الأمم المتحدة، 1999.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية،2009.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعلان الألفية للتنمية، نيويورك، 2004.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 2009.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، 2002.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1995.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2014

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 1993
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،1994 .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،2009
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،2010
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،2011
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،2012
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،2013.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،نيويورك، 1997.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية لعام 2011، المركز الإقليمي للدول العربية، القاهرة، 2011.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، نيويورك، 2004.
- تقرير التنافسية العالمي، 2006/2005 على الموقع www.weforum.org .
- صندوق النقد العربي، تقرير التنافسية العربية، 2003.
- صندوق النقد العربي، تقرير التنافسية العربية، 2006.
- صندوق النقد العربي، تقرير التنافسية العربية، 2009.
- صندوق النقد العربي، تقرير التنافسية العربية، 2012.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2005.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2008.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2009.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2012.

- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

- لجنة الإسكوا، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الإقتصاد الكلي –حلقات الإرتباط الإستراتيجية ودلالاتها–، ورقة مناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1998.
- محمد عدنان وديع ، قضايا السكان في الوطن العربي"قراءة في الواقع والتحديات"، صندوق النقد العربي.
- مركز دراسات الوحدة العربية، لجنة الجنوب –التحدي أمام الجنوب–، بيروت، 1990.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الملخص التنفيذي..
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة 1990-2005 .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي، 2006.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Angel dela fuente et Antonio ciccone, la capital humain dans une économie mondial fondée sur la conaissance, rapport final, Luxemborg, office des publications officielles des communantes européennes, 2003, p07.
- Alain Mingat et Karolin Winter, Education for all by 2015, in Finance and development,March 2002, volume 39, Number 01.

- Alain Nonjon, la Mondialisation, èdition sedes, 1999.
- Arab enviroment, future challenge, arab forum for enviroment and development, 2008, p98.

- Betrand Nezeys, les politiques de compititivité, économica, paris,1994.
- Donald G. Mefetridge, la compétitivité : notion et mesures, ottawa industries, canada, 1995

- Escwa, governance for sustainable development in the arab region, new yourk, 2003.
- Human Development Report 2000 , new york, und, 2000.

- Kaid Tlilane, N , Espace Emploi et Environnement : cas de L'Algerie, laboratoire economie et dévelopement, université Abderahmane Mira, Bejaia.
- Liaras muney Ariana, the relation ship between education and adult mortality in united states, NBER , working paper, N :8986, 2002 .
- Lokshin Michael, the economic cost of smoking in Russia : in beyond transition, World Bank, 2007.
- Mankiw N,G,D Romer et D.N Weil, A contribution to the empirics of economic grouth, Quaterly journal of economics, N 107, 02, 1992, p p 407-437.
- Mariol, Fernandez Font, les investissement directs ètrangers, les entreprises transnationales et la mondialisation, le pouvoir des transnation : point de vue du sud, centre tricontinental : Louvain- la neuve-, 2002, vol n :01.
- Michael Porter, l'avantage concurentiel des nations, inter èditions, paris, 1993.
- PNUD, Rapport mondial sur le devlopment humain, 2003.
- Pomey Marie Pascal, santé publique, ellipses, paris, 2000.
- world economic forum, the global competitiveness report 2011-2012, Geneve, 2012,.
- world economic forum, the global competitiveness report 2012-2013, Geneve, 2012.
- world Economic Forum, the global competitiveness, the Index 2013/2014,
- world Economic Forum, the global competitiveness, the Index 2014/2015
- Tofiq.M. Rahah, Information technology and science, New york, UNDP, 2003,
- Unesco, statistical year book, paris, 2009.
- World economic forum ; the global competitiveness repport 2007/2008 , geneva, 2007

- World devlopment report, 2003.

- **ثالثا: المواقع الإلكترونية**

سمر خيري غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي –دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، على الرابط http//iefpedia.com/arab تم الإطلاع يوم 2015/10/20.

- عبد الرحمن حمادي، التعليم العالي العربي: تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة على الموقع www.almarefeh.com تم الإطلاع يوم 2015/08/26.

-عبد الكريم صالح حمران، مفهوم التنافسية ومؤشراتها، من موقع الركن الأخضر:

http://www.grenc.com/show article moincfm? Id=12726

- محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية،جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 01، 2002.على الموقع: ر www.arab-api.org/develop
- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية بالرياض، "الإستثمار في رأس المال البشري" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:www.riadh chamber.com/ vue le 20/08/2013
- نافر أيوب محمد علي أحمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشرية في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010، عن الموقع: www.ulum.nl.com بتاريخ 2013/08/20

- http://data.albankaldawli.org/topic/economy-and-growth vue le 20/11/2015

- Central intelligence agency (cia), the world fact book 2007 : Tunisia, https://www.cia.gov/library/publications/ 04/06/2011.
- Donald. G ; MC Fetridge , la compétitivité : notion et mesures, ottawa industrie canada, avril 1995 ; document hors série n05 . sur : http:/www.ic.gc.ca/epic/site/eas-nsf/v-wapj/op5f.pdf/§file, vue le 06/04/2011
- Jordan 's competitiveness book ; confronting the competitiveness challenge. sur www.competitiveness.gov.jo/files/pdf, vue le 06/04/2011.
- Robert solow ; economic growth theory : an exposition ; oxford university press ; cited in swanstrom ; 2002. على الموقع 2007/03/19 www.libyaforum.org

- Stéphone garlli, competitiveness of nation : the fundamentals IMD world competitiveness year book, 2006, http:// www.imd.ch/research/centrs/wcc/upload/fundamentals/2006.pdf, vue le 24/06/2011.

الملاحق

الملحق 01: حساب أدلة التنمية البشرية

الملاحظة التقنية الأولى

حساب أدلّة التنمية البشرية

توفّر الرسومُ التخطيطية هنا عرضاً مجملاً واضحاً لكيفية إعداد الأدلّة الخمسة للتنمية البشرية المستخدَمة في تقرير التنمية البشرية، مُبرزةً تشابُهاتها واختلافاتها على حدٍّ سواء. ويعطي النصُّ في الصفحات التالية شرحاً مفصّلاً.

تقرير التنمية البشرية للعام

دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو قياسٌ موجز للتنمية البشريّة، يقيس معدّل الانجازات في بلدٍ ما في ثلاثة أبعاد أساسيّة للتنمية :

- حياة مديدة وصحيّة، تُقاس بمتوسّط العمر المتوقّع عند الولادة.
- المعرفة، كما تُقاس بمعدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (ثلثيّ الأهميّة) ومجمل نِسَب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانويّة والعالية (ثلث الأهميّة).
- مستوى معيشة لائق، يُقاس بإجمالي الناتج المحليّ للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

قبل حساب دليل التنمية البشريّة، يجب استحداث دليل لكلّ من هذه الأبعاد. ولحساب دلائل هذه الأبعاد – دلائل العمر المتوقّع، والتعليم، وإجماليّ الناتج المحليّ – اختيرت قيَم دنيا وقصوى (معالم أهداف) لكلّ مؤشّر أساسيّ.

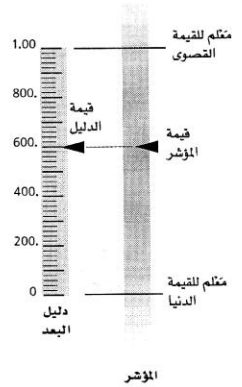

يُعبَّر عن الأداء في كلّ بُعد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد، عبر تطبيق المعادلة العامّة التالية :

$$\text{دليل البُعد} = \frac{\text{القيمة الفعليّة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

عندئذ يُحسَب دليل التنمية البشريّة كمعدّل بسيط لدلائل الأبعاد. ويشرح الجدول إلى اليسار طريقة حساب دليل التنمية البشريّة في بلد يُتّخذ كعيّنة.

معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشريّة

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (٪)	100	0
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس (٪)	100	0
إجمالي الناتج المحلّي للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي)	40000	100

حساب دليل التنمية البشريّة

يستعمل هذا الشرح لحساب دليل التنمية البشريّة بياناتٍ عن ألبانيا.

1. حساب دليل العمر المتوقّع

يقيس دليل العمر المتوقّع الانجازَ النسبيّ لبلدٍ ما في العمر المتوقّع عند الولادة. ففي ألبانيا، التي بلغ فيها العمر المتوقّع 73.4 عاماً سنة 2001، يكون دليل العمر المتوقّع 0.807 .

$$\text{دليل العمر المتوقّع} = \frac{25 - 73.4}{25 - 85} = \mathbf{0.807}$$

2. حساب دليل التعليم

يقيس دليل التعليم الانجازَ النسبيّ لبلدٍ ما في معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نِسَب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية. أوّلاً، يُحسَب دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ودليل إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس؛ ثمّ يُجمَع هذان الدليلان للتوصّل إلى دليل التعليم، مع إعطاء ثلثَي الأهميّة لإلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وثلث الأهميّة لإجماليّ نسب الالتحاق بالمدارس. ففي ألبانيا، التي بلغ فيها معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة 85.3٪ عام 2000 وإجماليّ نسب الالتحاق 69٪ عام 1999، يبلغ دليل التعليم 0.798.

$$\text{دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة} = \frac{0 - 85.3}{0 - 100} = 0.853$$

$$\text{دليل إجمالي نسب الالتحاق} = \frac{0 - 69}{0 - 100} = 0.690$$

$$\text{دليل التعليم} = 3/2 \text{ (دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة)} + 3/1 \text{ (دليل إجماليّ نسب الالتحاق)}$$
$$= 3/2\ (0.853) + 3/1\ (0.690) = \mathbf{0.798}$$

3. حساب دليل الناتج المحلّي الإجماليّ

يُحسَب دليل الناتج المحليّ الإجماليّ باستعمال ناتجٍ محلّي إجماليّ مُعدّل للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ). في دليل التنمية البشرية، يُستعمل الدخل كبديل عن كلّ أبعاد التنمية البشريّة غير المندرجة في إطار الحياة المديدة والصحّيّة والمعرفة. يُعدّل الدخل، لأنّ تحقيق مستوى لائق من التنمية البشريّة لا يتطلّب دخلاً غير محدود. وبناءً عليه يُستعمَل لوغاريتم الدخل. في ألبانيا، التي بلغ فيها الناتج المحلّي الإجمالي للفرد 3680 دولاراً (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي) عام 2000، يبلغ دليل الناتج المحلّي الإجماليّ 0.602.

$$\text{دليل الناتج المحلّي الإجمالي} = \frac{\log(100) - \log(3{,}680)}{\log(100) - \log(40{,}000)} = \mathbf{0.602}$$

4. حساب دليل التنمية البشريّة

بعد حساب أدلّة الأبعاد، يُحدَّد دليلُ التنمية البشريّة مباشرة. إنّه معدّل بسيط لأدلّة الأبعاد الثلاثة.

$$\text{دليل التنمية البشرية} = 3/1 \text{ (دليل العمر المتوقّع)} + 3/1 \text{ (دليل التعليم)} + 3/1 \text{ (دليل الناتج المحلّي الإجماليّ)}$$
$$= 3/1\ (0.807) + 3/1\ (0.798) + 3/1\ (0.602) = \mathbf{0.735}$$

الناتج المحلي الإجمالي = ن م إ
معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي = م ق ش/د.أ.

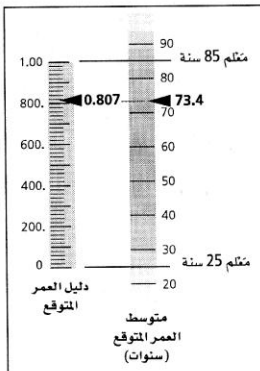

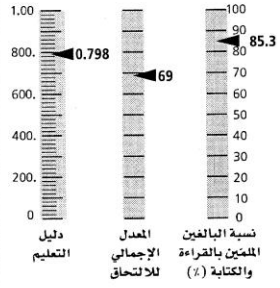

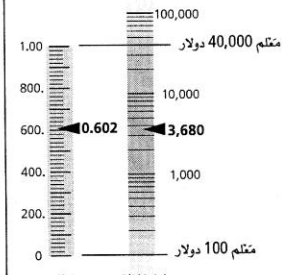

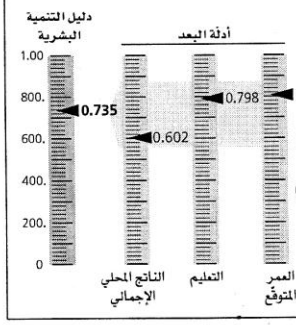

ملاحظتان تقنيّتان

دليل الفقر البشريّ في البلدان النامية (دليل الفقر البشري-1)

بينما يقيس دليلُ التنمية البشريّة معدّلَ الانجازات، يقيس دليلُ الفقر البشريّ – 1 نِسَبَ الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسيّة للتنمية البشريّة المندرجة في إطار دليل التنمية البشريّة.

- حياة مديدة وصحيّة – مواجهة خطر الموت في سنّ مبكرة نسبيّاً، كما تُقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى سنّ الأربعين.
- المعرفة – الإقصاء من عالم القراءة والاتّصالات، كما تُقاس بمعدّل الأميّة لدى البالغين.
- مستوى معيشة لائق – عدم النفاذ إلى التموينات الاقتصاديّة الإجماليّة، كما يُقاس بنسبة السكّان الذين ليست لديهم فرصةٌ مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسَّن، ونسبة الاطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن.

إن حساب دليل الفقر البشريّ – 1 مباشرٌ أكثر مما هو حساب دليل التنمية البشريّة. فالمؤشّرات المستعمَلة لقياس نِسَب الحرمان عُدِّلت طبيعيّاً بين صفر ومئة (لأنّه يُعبَّر عنها بالنسب المئويّة)؛ وبالتالي فليس ثمة داعٍ لاستحداث أدلّةٍ أبعاد كما في حالة دليل التنمية البشريّة.

في الأصل، اشتمل أيضاً مقياس الحرمان في مستوى معيشة لائق على مؤشّر لفرصة الحصول على خدمات صحية. لكن في تقرير هذا العام، ونظراً لنقص البيانات الموثوقة حول الخدمات الصحيّة في الأعوام الأخيرة، يُقاس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق بمؤشّرَين بدلاً من ثلاثة – النسبة المئويّة للسكّان الذين ليست لديهم فرصةٌ مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسَّن، والنسبة المئويّة للأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن. يُستعمَل معدّل غير مرجّح للمؤشّرين لحساب دليل الفقر البشريّ.

دليل الفقر البشريّ في بعض بلدان منظّمة التعاون والانماء الاقتصاديّ (دليل الفقر البشريّ-2)

يقيس دليل الفقر البشريّ – 2 نسب الحرمان في الأبعاد عينها الواردة في دليل الفقر البشريّ-1 كما يقيس الإقصاء الاجتماعيّ. بناءً عليه، يعكس نسب الحرمان في أربعة أبعاد :

- حياة مديدة وصحيّة – مواجهة خطر الموت في سنّ مبكرة نسبيّاً، وتُقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى سنّ الستّين.
- المعرفة – الإقصاء من عالم القراءة والاتّصالات، وتُقاس بالنسبة المئويّة للبالغين (بين 16 و65 عاماً) المفتقرين إلى المهارات الوظيفيّة في الإلمام بالقراءة والكتابة.
- مستوى معيشة لائق – يُقاس بالنسبة المئويّة للسكّان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50٪ من دخل الأسر المعيشية الجاهز للإنفاق).
- الإقصاء الاجتماعيّ – يُقاس بنسبة البطالة الطويلة الأمد (12 شهراً أو أكثر).

حساب دليل الفقر البشري-1

1. قياس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق

يُستعمَل معدّلٌ غيرُ مرجَّح لمؤشّرَيْن بُغية قياس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق.

المعدّل غير المرجَّح = 2/1 (السكّان الذين ليست لديهم فرصةٌ مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسَّن) + 2/1 (الأولاد دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن)

عيّنة حسابيّة : جمهوريّة إفريقيا الوسطى

السكّان الذين ليست لديهم فرصةٌ مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسَّن = 30٪

الأولاد دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن = 23 ٪

المعدّل غير المرجَّح = 2/1 (30) + 2/1 (23) = 26.5 ٪

2. حساب دليل الفقر البشريّ-1

المعادلة لحساب دليل الفقر البشريّ – 1 هي التالية:

$$\text{دليل الفقر البشريّ} - 1 = [1/3\ (P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha})]^{1/\alpha}$$ *

حيث :

P_1 = الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى سنّ الأربعين (مضاعفاً مئة مرّة)

P_2 = معدّل الأمية لدى البالغين

P_3 = المعدّل غير المرجَّح للسكّان الذين ليست لديهم فرصةٌ مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسَّن والأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن.

$\alpha = 3$

عيّنة حسابيّة : جمهوريّة إفريقيا الوسطى

$P_1 = 55.3$٪

$P_2 = 51.8$٪

$P_3 = 26.5$٪

$$\text{دليل الفقر البشري}-1 = {}^{*}\mathbf{47.8} = [1/3\ (55.3^3 + 51.8^3 + 26.5^3)]^{1/3}$$

حساب دليل الفقر البشريّ-2

المعادلة لحساب دليل الفقر البشريّ –2 هي التالية :

$$\text{دليل الفقر البشريّ}-2 = [1/4\ P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha} + P_4^{\alpha})]^{1/\alpha}$$ *

حيث :

P_1 = الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى السنّين (مضاعفاً مئة مرّة)

P_2 = البالغون المفتقرون إلى المهارات الوظيفيّة في الإلمام بالقراءة والكتابة.

P_3 = السكّان تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50٪ من متوسّط دخل الأُسَر الجاهز للإنفاق)

P_4 = معدّل البطالة الطويلة الأمد (12 شهراً أو أكثر)

$\alpha = 3$

عيّنة حسابيّة : المملكة المتحدة

$P_1 = 8.9$٪

$P_2 = 21.8$٪

$P_3 = 12.5$٪

$P_4 = 1.3$٪

$$\text{دليل الفقر البشري}-2 = {}^{*}\mathbf{14.8} = [1/4\ (8.9^3 + 21.8^3 + 12.5^3 + 1.3^3)]^{1/3}$$

لماذا $\alpha = 3$ في حساب دليل الفقر البشريّ-1 ودليل الفقر البشريّ-2؟

لقيمة α أثر مهمّ على قيمة دليل الفقر البشريّ. إذا كانت $\alpha = 1$، فدليل الفقر البشريّ هو معدّل أبعاده. مع زيادة α، تُعطى أهمية أكبر للبعد الذي يعاني حرماناً أقوى. بالتالي، مع تقدّم α نحو اللامحدوديّة، يميل دليل الفقر البشريّ نحو قيمة البعد الذي يعاني الحرمان الأكبر (في جمهوريّة إفريقيا الوسطى، أي المثل المستعمَل لحساب دليل الفقر البشريّ-1، يبلغ دليل الفقر البشريّ 55.3٪، وهو يساوي الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى سنّ الأربعين).

في هذا التقرير، تُستعمل القيمة 3 لإعطاء أهمية إضافيّة لكن غير مسيطرة للمجالات التي تعاني الحرمان الأكبر. للحصول على تحليل مفصّل حول هذه المعادلة الرياضيّة لدليل الفقر البشريّ، أنظر «مبادئ التنمية البشريّة والفقر: نظرة متعدّدة الأبعاد» لسودهير أناند وأمارتيا سن، والملاحظة التقنيّة في تقرير التنيمة البشريّة 1997 (أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنيّة).

* يُقرأ من اليسار إلى اليمين

دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

بينما يقيس دليل التنمية معدّل الانجازات، يضبط دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة معدّل الانجازات ليعكس صورة اللامساواة بين الرجال والنساء في الأبعاد التالية :

- حياة مديدة وصحية تُقاس بمتوسّط العمر المتوقّع عند الولادة.
- المعرفة وتُقاس بمعدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانويّ والعالي.
- مستوى معيشة لائق ويُقاس بالدخل المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

يشمل حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة ثلاث خطوات. أوّلاً، تُحسب أدلّة الإناث والذكور في كلّ بُعد وفقاً للمعادلة العامّة التالية :

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعليّة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ثانياً، تُجمَع دلائل الإناث والذكور في كلّ بُعد بطريقة تُجازي الاختلافات في الانجازات بين الرجال والنساء. ينتج عن هذا دليل يُعرَف بالدليل الموزّع بالتساوي ويُحسَب وفقاً للمعادلة العامّة التالية:

الدليل الموزّع بالتساوي

$= \{[\text{الحصّة السكّانيّة للإناث (دليل الإناث}^{1-\epsilon})]$

$+ [\text{الحصّة السكّانيّة للذكور (دليل الذكور}^{1-\epsilon})]\}^{1/(1-\epsilon)}$

تقيس ϵ نسبة الكره لعدم المساواة. في دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة $\epsilon = 2$. بالتالي تصبح المعادلة العامّة:

الدليل الموزّع بالتساوي

$= \{[\text{الحصّة السكّانيّة للإناث (دليل الإناث}^{-1})]$

$+ [\text{الحصّة السكّانيّة للذكور (دليل الذكور}^{-1})]\}^{-1}$

نتيجة المعادلة عبارة عن الوسط التوافقيّ لدلائل الإناث والذكور.

ثالثاً، يُحسَب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة عبر جمع الأدلّة الثلاثة الموزّعة بالتساوي في معدّل غير مرجَّح.

معالم الأهداف لحساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسّط العمر المتوقّع للإناث عند الولادة (بالأعوام)	87.5	27.5
العمر المتوقّع للذكور عند الولادة (بالأعوام)	82.5	22.5
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (النسبة المئويّة)	100	0
معدّل إجمالي نسب الالتحاق (النسبة المئويّة)	100	0
الدخل المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ)	40,000	100

ملاحظة : القيم القصوى والدنيا (معالم الأهداف) للعمر المتوقّع أعلى بخمسة أعوام لدى النساء نظراً لأنّ العمر المتوقع عندهنّ أطول مما هو عليه عند الرجال.

حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

يستعمل هذا الشرح لحساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة بياناتٍ خاصّة بتايلاند.

1. حساب دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي

الخطوة الأولى هي حساب أدلّة منفصلة للانجازات في العمر المتوقّع لدى الإناث والذكور، عبر استعمال المعادلة العامّة لأدلّة الأبعاد.

الإناث	الذكور
العمر المتوقّع : 73.2 عاماً	العمر المتوقّع : 64.9 عاماً
دليل العمر المتوقّع $= \frac{73.2 - 27.5}{87.5 - 27.5} = 0.762$	دليل العمر المتوقّع $= \frac{64.9 - 22.5}{82.5 - 22.5} = 0.707$

ثمّ يُجمَع دليلا الإناث والذكور للتوصّل إلى دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي، عبر استعمال المعادلة العامّة للأدلّة الموزّعة بالتساوي.

الإناث	الذكور
الحصّة السكّانيّة: 0.508	الحصّة السكّانيّة: 0.492
دليل العمر المتوقّع: 0.762	دليل العمر المتوقّع: 0.707

دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي =

$$\{[0.508\ (0.762^{-1})] + [0.492\ (0.707^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.734}^{*}$$

2. حساب دليل التعليم الموزّع بالتساوي

أولاً، تُحسَب أدلّة معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات، على حدة، للإناث والذكور. تُحسَب هذه الأدلّة مباشرة، بما أنّ المؤشّرات المستعملة عُدّلت طبيعياً بين صفر ومئة.

الإناث	الذكور
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 94.1٪	معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 97.3٪
دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 0.941	دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 0.973٪
إجمالي نسب الالتحاق: 69.3٪	إجمالي نسب الالتحاق: 74.6٪
دليل إجمالي نسب الالتحاق: 0.693	دليل إجمالي نسب الالتحاق: 0.746٪

ثانياً، دليل التعليم الذي يعطي ثلثَي الأهمية لدليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق، يُحسَب على حدة للإناث والذكور.

دليل التعليم = 3/2 (دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة) + 3/1 (دليل إجمالي نسب الالتحاق).

دليل التعليم لدى الإناث = $3/2\ (0.941) + 3/1\ (0.693) = 0.858$

دليل التعليم لدى الذكور = $3/2\ (0.973) + 3/1\ (0.746) = 0.897$

أخيراً، يُجمع دليلا الإناث والذكور للتوصّل إلى دليل التعليم الموزّع بالتساوي:

الإناث	الذكور :
الحصّة السكّانيّة: 0.508	الحصّة السكّانيّة: 0.492
دليل التعليم: 0.858	دليل التعليم: 0.897

دليل التعليم الموزّع بالتساوي =

$$\{[0.508\ (0.858^{-1})] + [0.492\ (0.897^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.877}^{*}$$

3. حساب دليل الدخل الموزّع بالتساوي

أوّلاً، يُقدّر دخل الإناث والذكور (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ). (لمزيد من التفاصيل عن هذا الحساب، أنظر الملحق المرفَق بهذه الملاحظة التقنيّة). ثمّ يُحسب دليل الدخل لدى كلّ من الجنسين. بالنسبة إلى دليل التنمية البشريّة، يُحسَب الدخل عبر حساب لوغاريتم الدخل المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\log(\text{القيمة الفعليّة}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}{\log(\text{القيمة القصوى}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}$$

الإناث	الذكور
الدخل المقدّر	الدخل المقدّر
(معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ): 4,875	(معادل القوّة الشرائية بالدولار الأميركي): 7,975
دليل الدخل $= \frac{\log(100) - \log(4{,}875)}{\log(100) - \log(40{,}000)} = 0.649$	دليل الدخل $= \frac{\log(100) - \log(7.975)}{\log(100) - \log(40{,}000)} = 0.731$

حساب دليل التنمية المتعلّق الجنوسة يتبع في الصفحة التالية

* يُقرأ من اليسار إلى اليمين

ملاحظتان تقنيّتان

حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة (تابع)

ثانياً، يُجمَع دليلا دخل الإناث والذكور للتوصّل إلى دليل الدخل الموزّع بالتساوي:

الإناث	الذكور
الحصّة السكّانيّة: 0.508	الحصّة السكّانيّة: 0.492
دليل الدخل: 0.649	دليل الدخل: 0.731

دليل الدخل الموزّع بالتساوي =

$\{[0.508\ (0.649^{-1})] + [0.492\ (0.731^{-1})]\}^{-1}$ = **0.687** *

4. حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

يُحسَب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة مباشرة، فهو المعدّل غير المرجَّح للأدلّة الثلاثة – دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي، ودليل التعليم الموزّع بالتساوي، ودليل الدخل الموزّع بالتساوي.

دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة = 3/1 (دليل العمر المتوقّع) + 3/1 (دليل التعليم) + 3/1 (دليل الدخل)

= 3/1 (0.734) + 3/1 (0.877) + 3/1(0.687) = **0.766**

لماذا ∈ تساوي 2 في حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

تساوي قيمة ∈ حجم الجزاء في عدم المساواة بين الجنسين. كلّما كانت القيمة أكبر، فُرِض جزاء أشدّ على المجتمع بسبب عدم المساواة.

إذا كانت ∈ = 2، لا تجازى اللامساواةُ بين الجنسين (في هذه الحالة، يساوي دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة دليل التنمية البشريّة). ومع تقدّم ∈ نحو اللامحدوديّة، تُولى أهميّة أكبر للمجموعة الأقلّ إنجازاً.
تُستعمَل القيمة 2 في حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة (وكذلك قياس تمكين الجنوسة). وتفرض هذه القيمة جزاءً معتدلاً على عدم المساواة بين الجنسين في الانجازات.

للحصول على تحليلٍ مفصّل عن المعادلة الرياضيّة لدليل التنمية المتعلّق بالجنوسة، أنظر «عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشريّة: نظريّات وقياس» لسودهير أناند وأمارتيا سن، و«أدلّة برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ المتعلّقة بالجنوسة: مراجعة نقديّة» لكلبانا بردان وستيفان كلايسن، والملاحظات التقنيّة في **تقرير التنمية البشرية 1995** و**تقرير التنمية البشرية 1999** (أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنيّة).

* يُقرأ من اليسار إلى اليمين

الملحق 02: أهداف تقارير التنمية البشرية

تقارير التنمية البشرية 1990-2014

1990	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	مشاركة الناس
1994	أبعاد جديدة للأمن البشري
1995	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998	التنمية البشرية والاستهلاك
1999	العولمة بوجه إنساني
2000	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002	تعميق الديمقراطية في عالم مفتّت
2003	أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوّع
2005	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ
2006	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2008/2007	محاربة تغيّر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
2009	التغلّب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
2010	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية
2011	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
2013	نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع
2014	المضي في التقدّم: بناء المنعة لدرء المخاطر

التقارير الإقليمية للتنمية البشرية: صدرت، بدعم من المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال العقدين الماضيين، تقارير إقليمية عن التنمية البشرية تركز على خصوصيات كل منطقة وظروفها. وقد تضمنت هذه التقارير تحاليل جريئة وقدّمت توصيات على صعيد السياسة العامة، وتناولت قضايا هامة منها التمكين السياسي في البلدان العربية، والأمن الغذائي في أفريقيا، وتغيّر المناخ في آسيا، ومعاملة الأقليات العرقية في أوروبا الوسطى، وقضية عدم المساواة وأمن المواطنين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

التقارير الوطنية للتنمية البشرية: صدر أول تقرير وطني للتنمية البشرية في عام 1992، ومنذ ذلك الحين، تصدر التقارير الوطنية في 140 بلدًا، تعدّها فرق محلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه التقارير التي يتجاوز عددها 700 تقرير حتى اليوم، تتناول شواغل البلدان على صعيد السياسة العامة من منظور التنمية البشرية، وذلك من خلال استشارات وأبحاث تجرى على الصعيد المحلي. وتتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية مثل تغيّر المناخ، وبطالة الشباب، وعدم المساواة على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق معيّن.

حقوق الطبع © 2014
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة أو حفظها عبر أي نظام استرجاع، ولا تجوز إعادة نشرها، بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت هذه الوسيلة إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

ISBN 978-92-1-626020-0
eISBN 978-92-1-056666-7

هذا الكتاب مسجل في المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس.

طُبع في الولايات المتحدة الأمريكية في PBM Graphics، التابعة لشركة RR Donnelley، على ورق خالٍ من الكلورين، وفقًا لمعايير مجلس حماية الغابات، واستُخدم في طباعة التقرير حبر مستخرج من النبات.

التحرير والإنتاج: Communications Development Incorporated, Washington DC, USA
تصميم المعلومات وتصوير البيانات: Accurat s.r.l., Milan, Italy

للحصول على قائمة بأي أخطاء اكتُشفت بعد عملية الطباعة، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: http://hdr.undp.org

WORLD ECONOMIC FORUM

COMMITTED TO IMPROVING THE STATE OF THE WORLD

Insight Report

The Global Competitiveness Report 2014–2015

Klaus Schwab, World Economic Forum

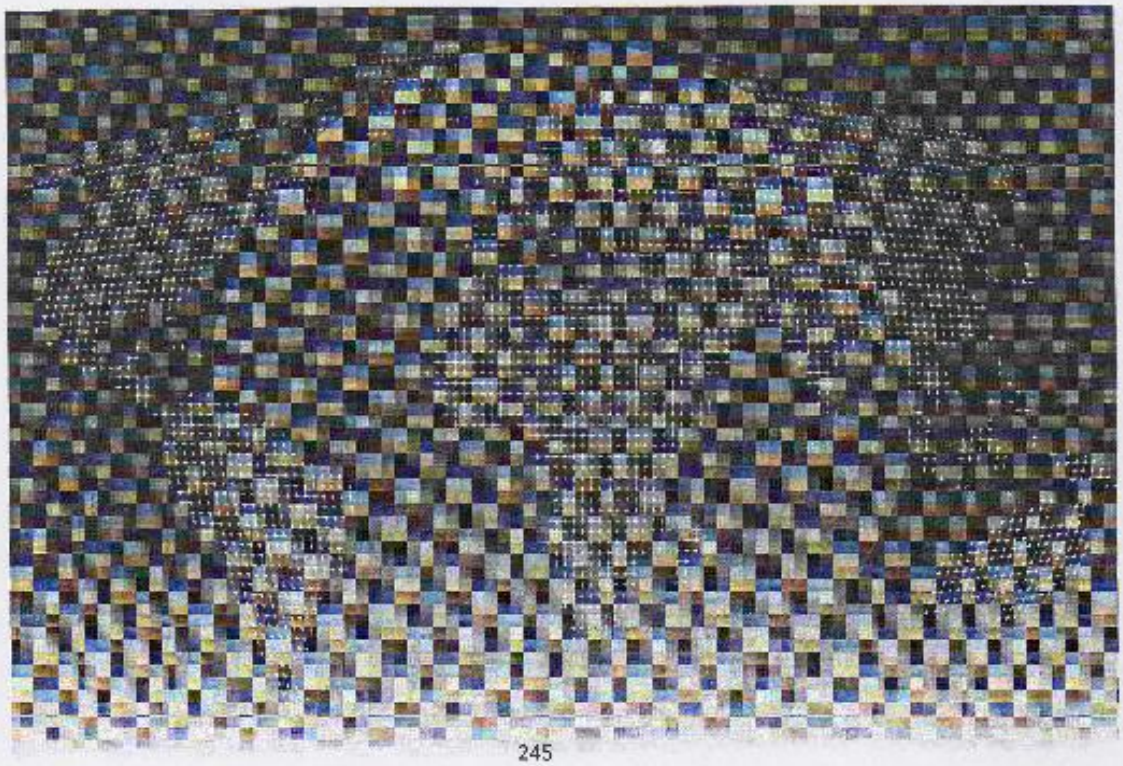

Algeria

Key indicators, 2013

Population (millions)	37.9
GDP (US$ billions)	206.1
GDP per capita (US$)	5,438
GDP (PPP) as share (%) of world total	0.33

GDP (PPP) per capita (int'l $), 1990–2013

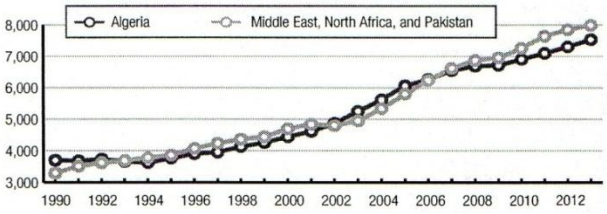

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 144)	Score (1–7)
GCI 2014–2015	**79**	**4.1**
GCI 2013–2014 (out of 148)	100	3.8
GCI 2012–2013 (out of 144)	110	3.7
GCI 2011–2012 (out of 142)	87	4.0
Basic requirements (59.0%)	**65**	**4.6**
Institutions	101	3.4
Infrastructure	106	3.1
Macroeconomic environment	11	6.4
Health and primary education	81	5.6
Efficiency enhancers (35.7%)	**125**	**3.3**
Higher education and training	98	3.7
Goods market efficiency	136	3.5
Labor market efficiency	139	3.1
Financial market development	137	2.7
Technological readiness	129	2.6
Market size	47	4.4
Innovation and sophistication factors (5.2%)	**133**	**2.9**
Business sophistication	131	3.2
Innovation	128	2.6

Stage of development

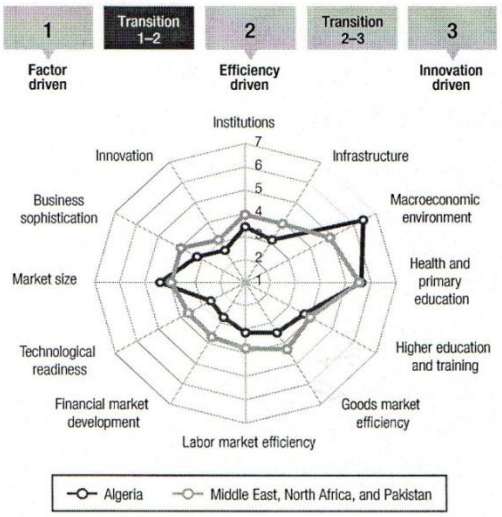

The most problematic factors for doing business

Access to financing	15.1
Corruption	13.9
Inefficient government bureaucracy	12.6
Tax rates	9.4
Restrictive labor regulations	6.2
Inadequately educated workforce	6.1
Inadequate supply of infrastructure	5.8
Poor work ethic in national labor force	5.5
Tax regulations	5.1
Policy instability	4.7
Foreign currency regulations	4.3
Inflation	3.2
Government instability/coups	2.9
Insufficient capacity to innovate	2.2
Crime and theft	1.9
Poor public health	1.1

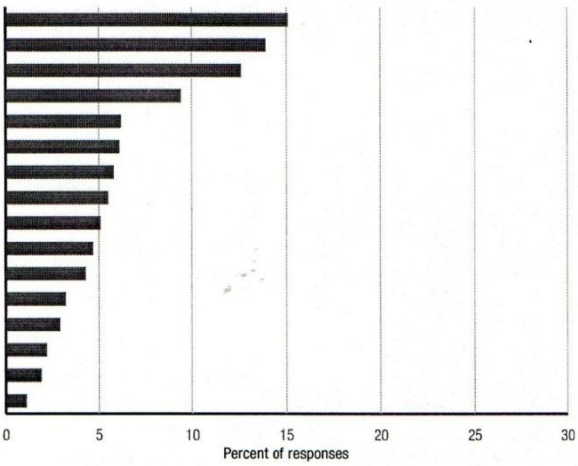

Note: From the list of factors above, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

© 2014 World Economic Forum

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	3.7	97
1.02	Intellectual property protection	2.9	114
1.03	Diversion of public funds	2.6	112
1.04	Public trust in politicians	2.8	80
1.05	Irregular payments and bribes	2.9	120
1.06	Judicial independence	3.5	85
1.07	Favoritism in decisions of government officials	3.0	77
1.08	Wastefulness of government spending	3.1	74
1.09	Burden of government regulation	3.1	104
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	3.2	108
1.11	Efficiency of legal framework in challenging regs.	2.9	104
1.12	Transparency of government policymaking	3.6	107
1.13	Business costs of terrorism	3.8	129
1.14	Business costs of crime and violence	4.0	93
1.15	Organized crime	4.3	94
1.16	Reliability of police services	4.1	74
1.17	Ethical behavior of firms	3.7	100
1.18	Strength of auditing and reporting standards	3.4	134
1.19	Efficacy of corporate boards	3.5	137
1.20	Protection of minority shareholders' interests	3.5	113
1.21	Strength of investor protection, 0–10 (best)*	5.0	83
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	3.6	102
2.02	Quality of roads	3.1	107
2.03	Quality of railroad infrastructure	2.7	65
2.04	Quality of port infrastructure	2.8	117
2.05	Quality of air transport infrastructure	3.0	128
2.06	Available airline seat km/week, millions*	177.3	69
2.07	Quality of electricity supply	4.0	91
2.08	Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	102.0	91
2.09	Fixed telephone lines/100 pop.*	8.0	99
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP*	0.1	**20**
3.02	Gross national savings, % GDP*	51.1	**4**
3.03	Inflation, annual % change*	3.3	66
3.04	General government debt, % GDP*	9.2	**5**
3.05	Country credit rating, 0–100 (best)*	52.6	66
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Malaria cases/100,000 pop.*	0.2	10
4.02	Business impact of malaria	4.5	47
4.03	Tuberculosis cases/100,000 pop.*	89.0	88
4.04	Business impact of tuberculosis	4.0	131
4.05	HIV prevalence, % adult pop.*	0.1	**1**
4.06	Business impact of HIV/AIDS	4.3	118
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births*	17.2	83
4.08	Life expectancy, years*	70.9	90
4.09	Quality of primary education	2.8	121
4.10	Primary education enrollment, net %*	97.3	**41**
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross %*	97.6	**46**
5.02	Tertiary education enrollment, gross %*	31.5	78
5.03	Quality of the education system	3.0	114
5.04	Quality of math and science education	3.2	113
5.05	Quality of management schools	3.5	115
5.06	Internet access in schools	2.4	133
5.07	Availability of research and training services	3.1	126
5.08	Extent of staff training	3.4	118
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	3.8	136
6.02	Extent of market dominance	3.3	108
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	3.3	124
6.04	Effect of taxation on incentives to invest	3.5	86
6.05	Total tax rate, % profits*	71.9	137

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	6th pillar: Goods market efficiency *(cont'd.)*		
6.06	No. procedures to start a business*	14	139
6.07	No. days to start a business*	25.0	101
6.08	Agricultural policy costs	3.3	114
6.09	Prevalence of trade barriers	3.7	135
6.10	Trade tariffs, % duty*	14.5	134
6.11	Prevalence of foreign ownership	3.2	131
6.12	Business impact of rules on FDI	3.3	128
6.13	Burden of customs procedures	2.8	137
6.14	Imports as a percentage of GDP*	31.7	111
6.15	Degree of customer orientation	3.6	125
6.16	Buyer sophistication	3.0	102
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	3.6	130
7.02	Flexibility of wage determination	4.6	104
7.03	Hiring and firing practices	3.1	122
7.04	Redundancy costs, weeks of salary*	17.3	83
7.05	Effect of taxation on incentives to work	3.3	97
7.06	Pay and productivity	3.3	123
7.07	Reliance on professional management	2.6	141
7.08	Country capacity to retain talent	2.3	133
7.09	Country capacity to attract talent	2.3	133
7.10	Women in labor force, ratio to men*	0.21	144
	8th pillar: Financial market development		
8.01	Availability of financial services	3.0	133
8.02	Affordability of financial services	3.1	135
8.03	Financing through local equity market	2.1	134
8.04	Ease of access to loans	2.8	72
8.05	Venture capital availability	2.2	108
8.06	Soundness of banks	3.4	133
8.07	Regulation of securities exchanges	2.2	136
8.08	Legal rights index, 0–10 (best)*	3	113
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	3.4	136
9.02	Firm-level technology absorption	3.4	138
9.03	FDI and technology transfer	3.9	115
9.04	Individuals using Internet, %*	16.5	108
9.05	Fixed broadband Internet subscriptions/100 pop.*	3.3	87
9.06	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user*	26.3	72
9.07	Mobile broadband subscriptions/100 pop.*	0.0	133
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1–7 (best)*	4.2	**45**
10.02	Foreign market size index, 1–7 (best)*	4.9	52
10.03	GDP (PPP$ billions)*	285.5	**45**
10.04	Exports as a percentage of GDP*	33.8	84
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	4.3	102
11.02	Local supplier quality	3.3	136
11.03	State of cluster development	3.3	105
11.04	Nature of competitive advantage	3.1	104
11.05	Value chain breadth	3.1	126
11.06	Control of international distribution	3.4	127
11.07	Production process sophistication	2.8	131
11.08	Extent of marketing	2.8	139
11.09	Willingness to delegate authority	3.1	125
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	2.7	143
12.02	Quality of scientific research institutions	2.6	127
12.03	Company spending on R&D	2.2	138
12.04	University-industry collaboration in R&D	2.3	137
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	3.1	99
12.06	Availability of scientists and engineers	4.2	61
12.07	PCT patents, applications/million pop.*	0.2	97

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk (*). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 101.

© 2014 World Economic Forum

Libya

Key indicators, 2013

Population (millions)	6.1
GDP (US$ billions)	67.6
GDP per capita (US$)	11,046
GDP (PPP) as share (%) of world total	0.08

GDP (PPP) per capita (int'l $), 1990–2013

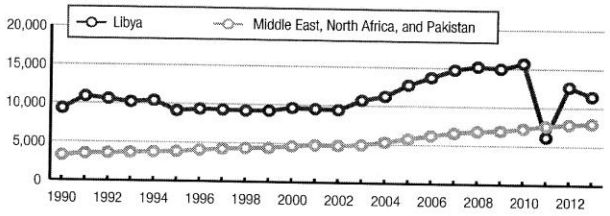

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 144)	Score (1–7)
GCI 2014–2015	**126**	**3.5**
GCI 2013–2014 (out of 148)	108	3.7
GCI 2012–2013 (out of 144)	113	3.7
GCI 2011–2012 (out of 142)	n/a	n/a
Basic requirements (58.5%)	**111**	**3.9**
Institutions	142	2.6
Infrastructure	113	2.9
Macroeconomic environment	41	5.4
Health and primary education	119	4.6
Efficiency enhancers (36.1%)	**137**	**3.0**
Higher education and training	102	3.6
Goods market efficiency	139	3.3
Labor market efficiency	133	3.4
Financial market development	144	1.9
Technological readiness	130	2.6
Market size	85	3.3
Innovation and sophistication factors (5.4%)	**143**	**2.5**
Business sophistication	135	3.0
Innovation	144	2.0

Stage of development

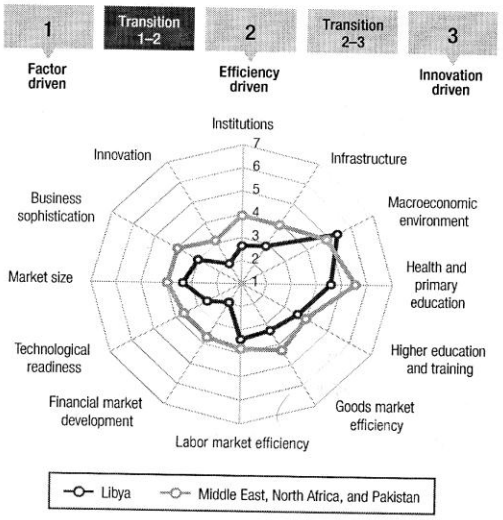

The most problematic factors for doing business

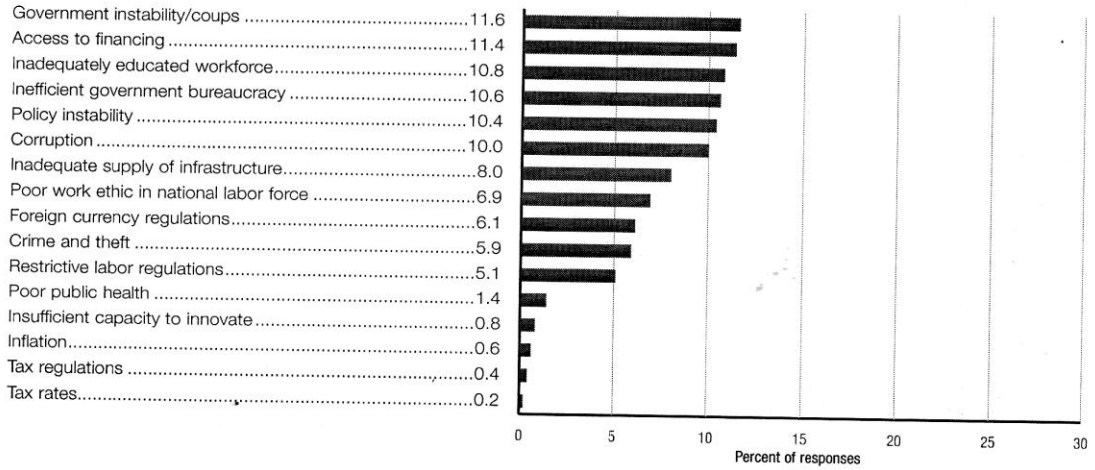

Note: From the list of factors above, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

© 2014 World Economic Forum

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	3.0	131
1.02	Intellectual property protection	1.8	143
1.03	Diversion of public funds	2.1	133
1.04	Public trust in politicians	2.3	112
1.05	Irregular payments and bribes	2.9	122
1.06	Judicial independence	3.0	104
1.07	Favoritism in decisions of government officials	2.3	124
1.08	Wastefulness of government spending	2.0	136
1.09	Burden of government regulation	2.5	134
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	2.4	135
1.11	Efficiency of legal framework in challenging regs.	2.4	127
1.12	Transparency of government policymaking	2.9	139
1.13	Business costs of terrorism	2.4	142
1.14	Business costs of crime and violence	2.5	138
1.15	Organized crime	4.0	116
1.16	Reliability of police services	2.0	143
1.17	Ethical behavior of firms	3.4	127
1.18	Strength of auditing and reporting standards	2.2	144
1.19	Efficacy of corporate boards	2.4	144
1.20	Protection of minority shareholders' interests	2.4	144
1.21	Strength of investor protection, 0–10 (best)*	1.7	143
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	1.9	144
2.02	Quality of roads	2.1	142
2.03	Quality of railroad infrastructure	N/Appl.	n/a
2.04	Quality of port infrastructure	2.6	131
2.05	Quality of air transport infrastructure	2.4	139
2.06	Available airline seat km/week, millions*	111.2	79
2.07	Quality of electricity supply	2.8	116
2.08	Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	165.0	**9**
2.09	Fixed telephone lines/100 pop.*	12.7	82
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP*	1.6	**12**
3.02	Gross national savings, % GDP*	18.4	78
3.03	Inflation, annual % change*	2.6	**1**
3.04	General government debt, % GDP*	0.0	**1**
3.05	Country credit rating, 0–100 (best)*	35.6	93
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Malaria cases/100,000 pop.*	S.L.	n/a
4.02	Business impact of malaria	N/Appl.	n/a
4.03	Tuberculosis cases/100,000 pop.*	40.0	65
4.04	Business impact of tuberculosis	5.0	91
4.05	HIV prevalence, % adult pop.*	<0.2	**1**
4.06	Business impact of HIV/AIDS	4.9	93
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births*	13.2	68
4.08	Life expectancy, years*	75.2	54
4.09	Quality of primary education	2.5	128
4.10	Primary education enrollment, net %*	n/a	n/a
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross %*	104.3	**20**
5.02	Tertiary education enrollment, gross %*	60.9	**41**
5.03	Quality of the education system	1.9	144
5.04	Quality of math and science education	2.9	125
5.05	Quality of management schools	2.3	142
5.06	Internet access in schools	1.6	143
5.07	Availability of research and training services	2.5	143
5.08	Extent of staff training	2.7	143
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	3.7	141
6.02	Extent of market dominance	2.7	137
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	2.1	143
6.04	Effect of taxation on incentives to invest	3.2	109
6.05	Total tax rate, % profits*	31.6	**44**

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	6th pillar: Goods market efficiency *(cont'd.)*		
6.06	No. procedures to start a business*	10	118
6.07	No. days to start a business*	35.0	119
6.08	Agricultural policy costs	2.1	143
6.09	Prevalence of trade barriers	3.7	132
6.10	Trade tariffs, % duty*	0.0	**1**
6.11	Prevalence of foreign ownership	2.4	143
6.12	Business impact of rules on FDI	3.0	135
6.13	Burden of customs procedures	2.6	139
6.14	Imports as a percentage of GDP*	34.5	101
6.15	Degree of customer orientation	3.4	137
6.16	Buyer sophistication	2.3	139
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	4.0	103
7.02	Flexibility of wage determination	4.9	82
7.03	Hiring and firing practices	3.6	95
7.04	Redundancy costs, weeks of salary*	10.3	**42**
7.05	Effect of taxation on incentives to work	3.8	52
7.06	Pay and productivity	3.0	132
7.07	Reliance on professional management	2.7	140
7.08	Country capacity to retain talent	2.7	118
7.09	Country capacity to attract talent	2.3	132
7.10	Women in labor force, ratio to men*	0.40	131
	8th pillar: Financial market development		
8.01	Availability of financial services	2.1	144
8.02	Affordability of financial services	2.0	144
8.03	Financing through local equity market	1.8	140
8.04	Ease of access to loans	1.5	142
8.05	Venture capital availability	1.6	142
8.06	Soundness of banks	2.7	142
8.07	Regulation of securities exchanges	2.0	137
8.08	Legal rights index, 0–10 (best)*	1	143
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	3.1	140
9.02	Firm-level technology absorption	3.2	142
9.03	FDI and technology transfer	2.7	144
9.04	Individuals using Internet, %*	16.5	108
9.05	Fixed broadband Internet subscriptions/100 pop.*	1.0	106
9.06	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user*	21.5	82
9.07	Mobile broadband subscriptions/100 pop.*	n/a	n/a
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1–7 (best)*	2.9	95
10.02	Foreign market size index, 1–7 (best)*	4.6	67
10.03	GDP (PPP$ billions)*	70.4	78
10.04	Exports as a percentage of GDP*	76.1	**19**
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	4.7	58
11.02	Local supplier quality	2.8	142
11.03	State of cluster development	2.7	140
11.04	Nature of competitive advantage	2.6	134
11.05	Value chain breadth	2.7	143
11.06	Control of international distribution	3.9	83
11.07	Production process sophistication	2.3	142
11.08	Extent of marketing	2.5	143
11.09	Willingness to delegate authority	3.1	128
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	2.5	144
12.02	Quality of scientific research institutions	1.7	143
12.03	Company spending on R&D	1.8	144
12.04	University-industry collaboration in R&D	1.7	144
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	1.9	143
12.06	Availability of scientists and engineers	3.3	119
12.07	PCT patents, applications/million pop.*	0.0	124

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk (*). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 101.

© 2014 World Economic Forum

Mauritania

Key indicators, 2013

Population (millions)	3.7
GDP (US$ billions)	4.2
GDP per capita (US$)	1,127
GDP (PPP) as share (%) of world total	0.01

GDP (PPP) per capita (int'l $), 1990–2013

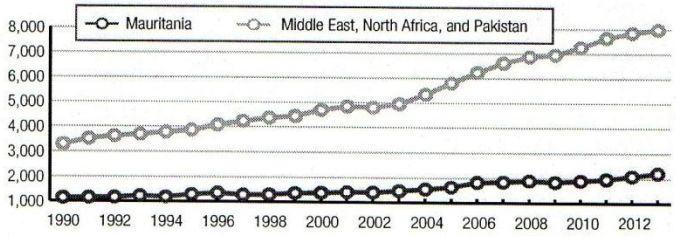

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 144)	Score (1–7)
GCI 2014–2015	**141**	**3.0**
GCI 2013–2014 (out of 148)	141	3.2
GCI 2012–2013 (out of 144)	134	3.3
GCI 2011–2012 (out of 142)	137	3.2
Basic requirements (60.0%)	**138**	**3.2**
Institutions	138	2.8
Infrastructure	123	2.6
Macroeconomic environment	115	4.0
Health and primary education	137	3.5
Efficiency enhancers (35.0%)	**143**	**2.7**
Higher education and training	141	2.2
Goods market efficiency	138	3.4
Labor market efficiency	141	3.1
Financial market development	141	2.5
Technological readiness	123	2.7
Market size	131	2.3
Innovation and sophistication factors (5.0%)	**138**	**2.6**
Business sophistication	142	2.9
Innovation	136	2.4

Stage of development

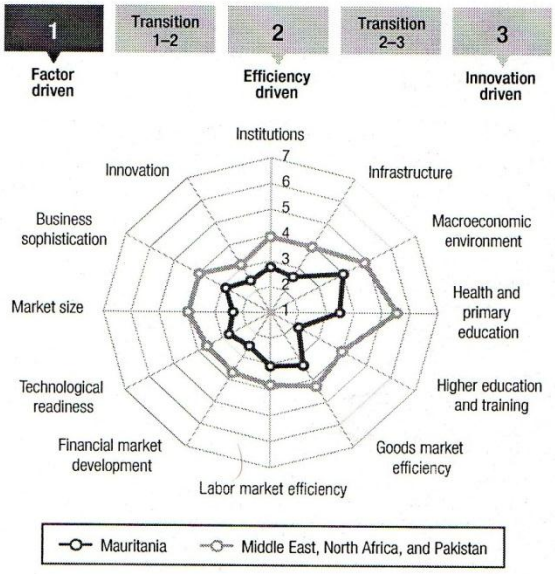

The most problematic factors for doing business

Access to financing	28.2
Inadequate supply of infrastructure	13.9
Corruption	8.9
Foreign currency regulations	8.2
Government instability/coups	6.2
Restrictive labor regulations	6.2
Inadequately educated workforce	4.5
Poor work ethic in national labor force	4.2
Inefficient government bureaucracy	3.4
Policy instability	3.3
Inflation	3.2
Crime and theft	2.8
Tax rates	2.8
Tax regulations	1.9
Poor public health	1.3
Insufficient capacity to innovate	0.9

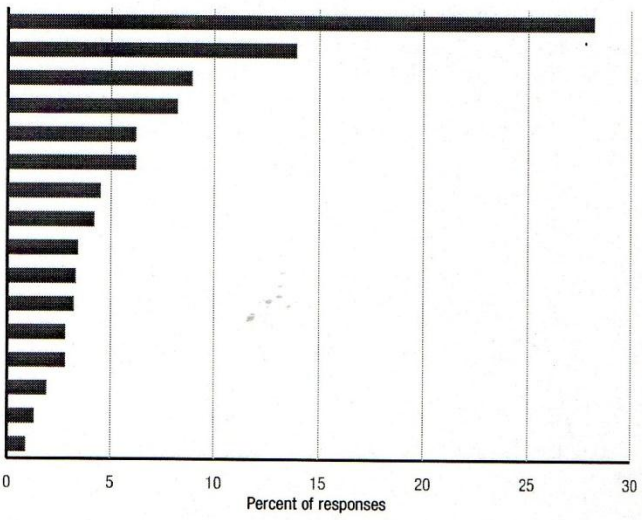

Note: From the list of factors above, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

© 2014 World Economic Forum

Mauritania

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	2.5	139
1.02	Intellectual property protection	2.2	141
1.03	Diversion of public funds	2.5	115
1.04	Public trust in politicians	2.2	115
1.05	Irregular payments and bribes	2.3	141
1.06	Judicial independence	2.3	125
1.07	Favoritism in decisions of government officials	2.3	128
1.08	Wastefulness of government spending	2.6	100
1.09	Burden of government regulation	3.1	98
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	2.4	138
1.11	Efficiency of legal framework in challenging regs.	2.1	140
1.12	Transparency of government policymaking	2.6	142
1.13	Business costs of terrorism	4.4	116
1.14	Business costs of crime and violence	4.7	57
1.15	Organized crime	4.9	64
1.16	Reliability of police services	3.0	121
1.17	Ethical behavior of firms	2.7	143
1.18	Strength of auditing and reporting standards	2.6	142
1.19	Efficacy of corporate boards	2.8	142
1.20	Protection of minority shareholders' interests	2.4	143
1.21	Strength of investor protection, 0–10 (best)*	3.7	117
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	2.6	134
2.02	Quality of roads	2.3	137
2.03	Quality of railroad infrastructure	2.4	77
2.04	Quality of port infrastructure	2.4	135
2.05	Quality of air transport infrastructure	2.4	140
2.06	Available airline seat km/week, millions*	11.4	133
2.07	Quality of electricity supply	3.3	105
2.08	Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	102.5	90
2.09	Fixed telephone lines/100 pop.*	1.4	120
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP*	–1.1	**38**
3.02	Gross national savings, % GDP*	10.0	129
3.03	Inflation, annual % change*	4.1	82
3.04	General government debt, % GDP*	87.7	122
3.05	Country credit rating, 0–100 (best)*	21.1	126
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Malaria cases/100,000 pop.*	17,649.5	60
4.02	Business impact of malaria	4.0	54
4.03	Tuberculosis cases/100,000 pop.*	350.0	131
4.04	Business impact of tuberculosis	3.4	141
4.05	HIV prevalence, % adult pop.*	0.4	75
4.06	Business impact of HIV/AIDS	3.7	133
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births*	64.8	133
4.08	Life expectancy, years*	61.4	121
4.09	Quality of primary education	2.5	129
4.10	Primary education enrollment, net %*	69.6	135
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross %*	26.8	139
5.02	Tertiary education enrollment, gross %*	5.1	128
5.03	Quality of the education system	2.7	128
5.04	Quality of math and science education	2.9	123
5.05	Quality of management schools	2.8	136
5.06	Internet access in schools	2.1	138
5.07	Availability of research and training services	3.1	128
5.08	Extent of staff training	2.6	144
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	4.1	131
6.02	Extent of market dominance	3.1	126
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	2.8	139
6.04	Effect of taxation on incentives to invest	3.1	120
6.05	Total tax rate, % profits*	68.2	135

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	6th pillar: Goods market efficiency *(cont'd.)*		
6.06	No. procedures to start a business*	9	106
6.07	No. days to start a business*	19.0	90
6.08	Agricultural policy costs	3.0	130
6.09	Prevalence of trade barriers	3.2	140
6.10	Trade tariffs, % duty*	11.1	116
6.11	Prevalence of foreign ownership	2.7	140
6.12	Business impact of rules on FDI	3.1	132
6.13	Burden of customs procedures	3.0	134
6.14	Imports as a percentage of GDP*	102.0	**7**
6.15	Degree of customer orientation	2.8	142
6.16	Buyer sophistication	2.5	135
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	3.4	136
7.02	Flexibility of wage determination	4.6	101
7.03	Hiring and firing practices	3.3	117
7.04	Redundancy costs, weeks of salary*	10.5	**43**
7.05	Effect of taxation on incentives to work	2.8	126
7.06	Pay and productivity	2.5	140
7.07	Reliance on professional management	2.0	144
7.08	Country capacity to retain talent	2.3	131
7.09	Country capacity to attract talent	2.5	123
7.10	Women in labor force, ratio to men*	0.37	132
	8th pillar: Financial market development		
8.01	Availability of financial services	2.9	138
8.02	Affordability of financial services	3.2	129
8.03	Financing through local equity market	2.0	136
8.04	Ease of access to loans	2.0	125
8.05	Venture capital availability	1.9	134
8.06	Soundness of banks	3.1	135
8.07	Regulation of securities exchanges	1.9	138
8.08	Legal rights index, 0–10 (best)*	3	113
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	4.5	86
9.02	Firm-level technology absorption	4.2	104
9.03	FDI and technology transfer	3.4	135
9.04	Individuals using Internet, %*	6.2	128
9.05	Fixed broadband Internet subscriptions/100 pop.*	0.2	121
9.06	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user*	2.6	134
9.07	Mobile broadband subscriptions/100 pop.*	5.4	108
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1–7 (best)*	2.0	133
10.02	Foreign market size index, 1–7 (best)*	3.3	121
10.03	GDP (PPP$ billions)*	8.2	133
10.04	Exports as a percentage of GDP*	69.6	**28**
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	3.8	127
11.02	Local supplier quality	2.8	141
11.03	State of cluster development	2.8	135
11.04	Nature of competitive advantage	2.8	116
11.05	Value chain breadth	3.1	130
11.06	Control of international distribution	2.8	143
11.07	Production process sophistication	2.6	134
11.08	Extent of marketing	2.9	138
11.09	Willingness to delegate authority	2.4	141
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	2.9	131
12.02	Quality of scientific research institutions	2.7	124
12.03	Company spending on R&D	2.7	109
12.04	University-industry collaboration in R&D	2.0	141
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	2.8	126
12.06	Availability of scientists and engineers	2.9	139
12.07	PCT patents, applications/million pop.*	0.0	124

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk (*). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 101.

© 2014 World Economic Forum

Morocco

Key indicators, 2013

Population (millions)	32.9
GDP (US$ billions)	105.1
GDP per capita (US$)	3,199
GDP (PPP) as share (%) of world total	0.21

GDP (PPP) per capita (int'l $), 1990–2013

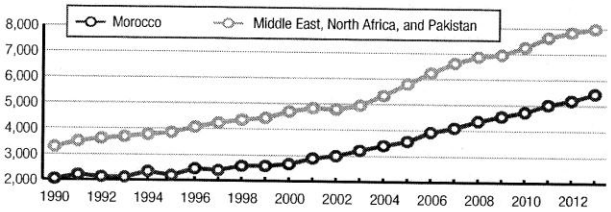

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 144)	Score (1–7)
GCI 2014–2015	**72**	**4.2**
GCI 2013–2014 (out of 148)	77	4.1
GCI 2012–2013 (out of 144)	70	4.1
GCI 2011–2012 (out of 142)	73	4.2
Basic requirements (40.0%)	**57**	**4.7**
Institutions	49	4.2
Infrastructure	55	4.4
Macroeconomic environment	66	4.7
Health and primary education	76	5.7
Efficiency enhancers (50.0%)	**78**	**3.9**
Higher education and training	104	3.6
Goods market efficiency	58	4.4
Labor market efficiency	111	3.8
Financial market development	69	4.0
Technological readiness	78	3.6
Market size	56	4.2
Innovation and sophistication factors (10.0%)	**82**	**3.5**
Business sophistication	78	3.9
Innovation	90	3.1

Stage of development

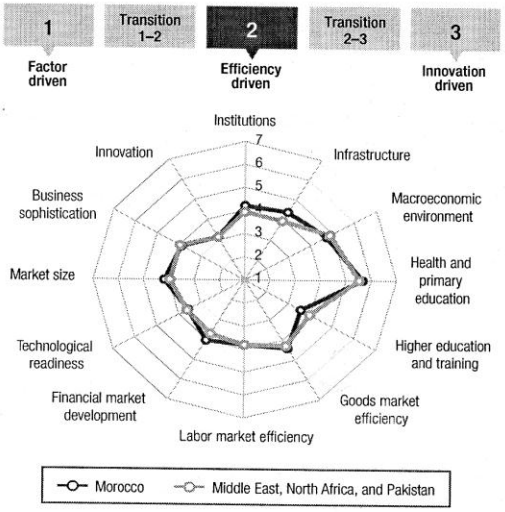

The most problematic factors for doing business

Access to financing	16.3
Inefficient government bureaucracy	13.9
Inadequately educated workforce	11.3
Inadequate supply of infrastructure	10.2
Restrictive labor regulations	10.2
Corruption	10.0
Tax rates	8.4
Insufficient capacity to innovate	5.3
Tax regulations	4.9
Poor work ethic in national labor force	4.2
Foreign currency regulations	3.1
Policy instability	0.8
Poor public health	0.8
Inflation	0.5
Crime and theft	0.0
Government instability/coups	0.0

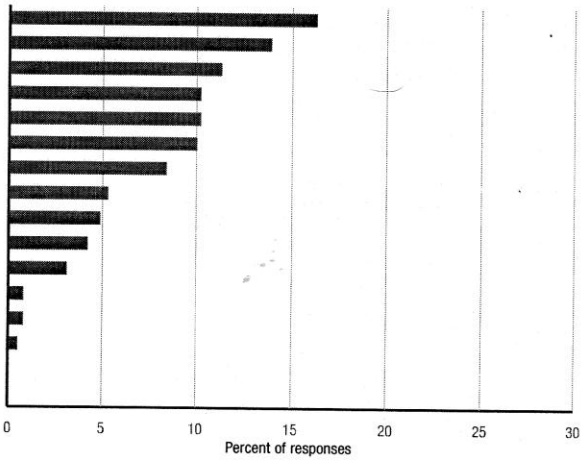

Note: From the list of factors above, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

© 2014 World Economic Forum

Morocco

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	4.9	**41**
1.02	Intellectual property protection	3.7	64
1.03	Diversion of public funds	3.8	**47**
1.04	Public trust in politicians	3.3	53
1.05	Irregular payments and bribes	4.3	53
1.06	Judicial independence	3.5	81
1.07	Favoritism in decisions of government officials	3.5	**44**
1.08	Wastefulness of government spending	3.6	**41**
1.09	Burden of government regulation	3.6	53
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	3.7	73
1.11	Efficiency of legal framework in challenging regs.	3.3	73
1.12	Transparency of government policymaking	4.3	**47**
1.13	Business costs of terrorism	5.4	67
1.14	Business costs of crime and violence	5.3	**28**
1.15	Organized crime	5.7	**33**
1.16	Reliability of police services	4.9	**41**
1.17	Ethical behavior of firms	4.2	52
1.18	Strength of auditing and reporting standards	5.0	**49**
1.19	Efficacy of corporate boards	4.8	52
1.20	Protection of minority shareholders' interests	4.3	59
1.21	Strength of investor protection, 0–10 (best)*	4.7	98
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	4.6	55
2.02	Quality of roads	4.5	51
2.03	Quality of railroad infrastructure	3.9	34
2.04	Quality of port infrastructure	4.9	**43**
2.05	Quality of air transport infrastructure	4.8	51
2.06	Available airline seat km/week, millions*	451.3	**46**
2.07	Quality of electricity supply	5.4	**48**
2.08	Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	128.5	**45**
2.09	Fixed telephone lines/100 pop.*	8.9	94
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP*	–5.4	113
3.02	Gross national savings, % GDP*	27.2	**32**
3.03	Inflation, annual % change*	1.9	**1**
3.04	General government debt, % GDP*	61.9	101
3.05	Country credit rating, 0–100 (best)*	52.6	67
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Malaria cases/100,000 pop.*	M.F.	n/a
4.02	Business impact of malaria	N/Appl.	n/a
4.03	Tuberculosis cases/100,000 pop.*	103.0	94
4.04	Business impact of tuberculosis	5.7	69
4.05	HIV prevalence, % adult pop.*	0.1	**1**
4.06	Business impact of HIV/AIDS	5.7	61
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births*	26.8	99
4.08	Life expectancy, years*	70.6	92
4.09	Quality of primary education	3.1	105
4.10	Primary education enrollment, net %*	97.5	**39**
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross %*	68.9	105
5.02	Tertiary education enrollment, gross %*	16.2	100
5.03	Quality of the education system	3.2	102
5.04	Quality of math and science education	4.2	68
5.05	Quality of management schools	4.5	54
5.06	Internet access in schools	3.3	112
5.07	Availability of research and training services	4.1	72
5.08	Extent of staff training	3.6	106
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	5.3	**48**
6.02	Extent of market dominance	4.0	**47**
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	4.2	64
6.04	Effect of taxation on incentives to invest	3.9	53
6.05	Total tax rate, % profits*	49.6	113

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	6th pillar: Goods market efficiency *(cont'd.)*		
6.06	No. procedures to start a business*	5	**32**
6.07	No. days to start a business*	11.0	57
6.08	Agricultural policy costs	4.5	**15**
6.09	Prevalence of trade barriers	4.7	**25**
6.10	Trade tariffs, % duty*	11.7	122
6.11	Prevalence of foreign ownership	5.1	**40**
6.12	Business impact of rules on FDI	5.5	**10**
6.13	Burden of customs procedures	4.3	57
6.14	Imports as a percentage of GDP*	49.1	69
6.15	Degree of customer orientation	4.4	82
6.16	Buyer sophistication	3.1	100
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	4.2	83
7.02	Flexibility of wage determination	5.4	**37**
7.03	Hiring and firing practices	3.7	86
7.04	Redundancy costs, weeks of salary*	20.7	97
7.05	Effect of taxation on incentives to work	3.9	**42**
7.06	Pay and productivity	4.0	65
7.07	Reliance on professional management	4.3	64
7.08	Country capacity to retain talent	3.8	**45**
7.09	Country capacity to attract talent	3.9	**40**
7.10	Women in labor force, ratio to men*	0.34	137
	8th pillar: Financial market development		
8.01	Availability of financial services	4.6	59
8.02	Affordability of financial services	4.2	63
8.03	Financing through local equity market	3.8	**49**
8.04	Ease of access to loans	3.1	**46**
8.05	Venture capital availability	2.9	**49**
8.06	Soundness of banks	5.6	**42**
8.07	Regulation of securities exchanges	4.5	**49**
8.08	Legal rights index, 0–10 (best)*	3	113
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	5.1	57
9.02	Firm-level technology absorption	4.5	75
9.03	FDI and technology transfer	4.8	**45**
9.04	Individuals using Internet, %*	56.0	59
9.05	Fixed broadband Internet subscriptions/100 pop.*	2.5	94
9.06	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user*	22.3	80
9.07	Mobile broadband subscriptions/100 pop.*	15.0	90
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1–7 (best)*	4.0	53
10.02	Foreign market size index, 1–7 (best)*	4.7	65
10.03	GDP (PPP$ billions)*	179.2	58
10.04	Exports as a percentage of GDP*	33.3	86
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	4.8	**43**
11.02	Local supplier quality	4.4	70
11.03	State of cluster development	3.8	71
11.04	Nature of competitive advantage	3.2	98
11.05	Value chain breadth	3.9	60
11.06	Control of international distribution	4.0	75
11.07	Production process sophistication	3.4	105
11.08	Extent of marketing	3.8	103
11.09	Willingness to delegate authority	3.6	84
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	3.2	118
12.02	Quality of scientific research institutions	3.5	85
12.03	Company spending on R&D	2.6	112
12.04	University-industry collaboration in R&D	3.2	96
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	3.4	78
12.06	Availability of scientists and engineers	4.6	**34**
12.07	PCT patents, applications/million pop.*	0.5	78

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk (*). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 101.

© 2014 World Economic Forum

Tunisia

Key indicators, 2013

Population (millions)	10.9
GDP (US$ billions)	47.4
GDP per capita (US$)	4,345
GDP (PPP) as share (%) of world total	0.13

GDP (PPP) per capita (int'l $), 1990–2013

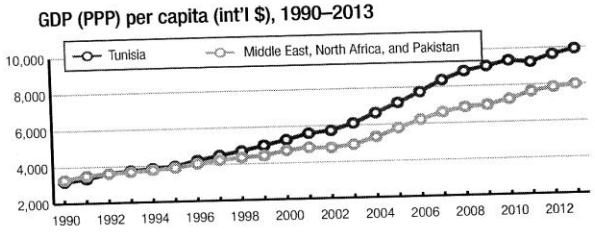

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 144)	Score (1–7)
GCI 2014–2015	**87**	**4.0**
GCI 2013–2014 (out of 148)	83	4.1
GCI 2012–2013 (out of 144)	n/a	n/a
GCI 2011–2012 (out of 142)	n/a	n/a
Basic requirements (40.0%)	**85**	**4.4**
Institutions	81	3.7
Infrastructure	79	3.8
Macroeconomic environment	111	4.0
Health and primary education	53	6.0
Efficiency enhancers (50.0%)	**94**	**3.7**
Higher education and training	73	4.3
Goods market efficiency	107	4.0
Labor market efficiency	129	3.5
Financial market development	117	3.4
Technological readiness	90	3.4
Market size	64	3.9
Innovation and sophistication factors (10.0%)	**93**	**3.4**
Business sophistication	88	3.8
Innovation	99	3.0

Stage of development

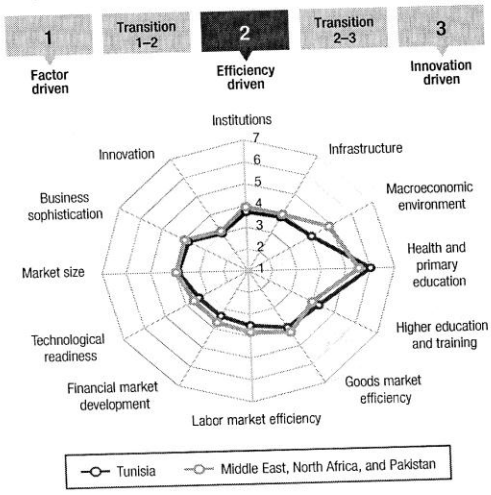

The most problematic factors for doing business

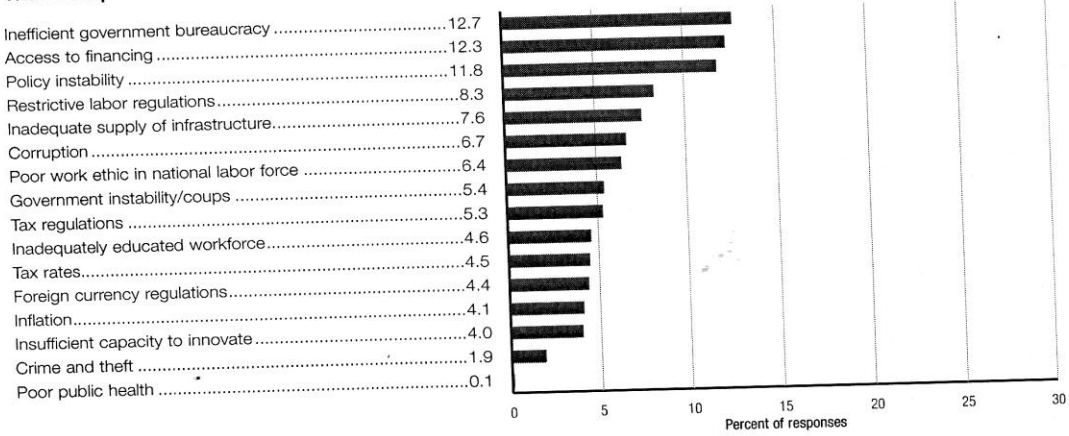

Note: From the list of factors above, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

© 2014 World Economic Forum

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	4.0	76
1.02	Intellectual property protection	3.1	102
1.03	Diversion of public funds	3.5	56
1.04	Public trust in politicians	3.1	63
1.05	Irregular payments and bribes	3.8	77
1.06	Judicial independence	3.6	75
1.07	Favoritism in decisions of government officials	3.2	60
1.08	Wastefulness of government spending	3.3	64
1.09	Burden of government regulation	3.5	66
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	3.6	75
1.11	Efficiency of legal framework in challenging regs.	3.4	63
1.12	Transparency of government policymaking	3.8	90
1.13	Business costs of terrorism	3.3	133
1.14	Business costs of crime and violence	3.6	107
1.15	Organized crime	4.2	103
1.16	Reliability of police services	4.1	70
1.17	Ethical behavior of firms	3.9	75
1.18	Strength of auditing and reporting standards	4.5	78
1.19	Efficacy of corporate boards	4.1	108
1.20	Protection of minority shareholders' interests	4.0	82
1.21	Strength of investor protection, 0–10 (best)*	6.0	**45**
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	3.9	83
2.02	Quality of roads	3.7	83
2.03	Quality of railroad infrastructure	3.3	48
2.04	Quality of port infrastructure	3.9	83
2.05	Quality of air transport infrastructure	4.2	77
2.06	Available airline seat km/week, millions*	190.7	67
2.07	Quality of electricity supply	5.0	65
2.08	Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	115.6	63
2.09	Fixed telephone lines/100 pop.*	9.3	89
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP*	–5.9	121
3.02	Gross national savings, % GDP*	14.9	106
3.03	Inflation, annual % change*	6.1	108
3.04	General government debt, % GDP*	44.4	75
3.05	Country credit rating, 0–100 (best)*	44.4	73
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Malaria cases/100,000 pop.*	S.L.	n/a
4.02	Business impact of malaria	N/Appl.	n/a
4.03	Tuberculosis cases/100,000 pop.*	31.0	60
4.04	Business impact of tuberculosis	5.6	73
4.05	HIV prevalence, % adult pop.*	0.1	**1**
4.06	Business impact of HIV/AIDS	5.7	67
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births*	13.8	70
4.08	Life expectancy, years*	75.1	56
4.09	Quality of primary education	3.9	72
4.10	Primary education enrollment, net %*	98.9	**13**
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross %*	91.1	67
5.02	Tertiary education enrollment, gross %*	35.2	73
5.03	Quality of the education system	3.7	68
5.04	Quality of math and science education	4.7	**32**
5.05	Quality of management schools	4.4	61
5.06	Internet access in schools	3.6	96
5.07	Availability of research and training services	3.8	89
5.08	Extent of staff training	3.7	99
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	4.8	92
6.02	Extent of market dominance	3.7	77
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	4.0	71
6.04	Effect of taxation on incentives to invest	3.8	69
6.05	Total tax rate, % profits*	62.4	129

	INDICATOR	VALUE	RANK/144
	6th pillar: Goods market efficiency *(cont'd.)*		
6.06	No. procedures to start a business*	10	118
6.07	No. days to start a business*	11.0	57
6.08	Agricultural policy costs	3.4	105
6.09	Prevalence of trade barriers	3.9	124
6.10	Trade tariffs, % duty*	16.3	138
6.11	Prevalence of foreign ownership	4.4	81
6.12	Business impact of rules on FDI	4.6	**49**
6.13	Burden of customs procedures	3.4	106
6.14	Imports as a percentage of GDP*	58.0	**44**
6.15	Degree of customer orientation	4.3	89
6.16	Buyer sophistication	3.2	91
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	3.8	118
7.02	Flexibility of wage determination	4.2	119
7.03	Hiring and firing practices	3.5	97
7.04	Redundancy costs, weeks of salary*	12.1	52
7.05	Effect of taxation on incentives to work	3.6	71
7.06	Pay and productivity	3.6	97
7.07	Reliance on professional management	3.8	94
7.08	Country capacity to retain talent	3.0	95
7.09	Country capacity to attract talent	2.8	104
7.10	Women in labor force, ratio to men*	0.36	134
	8th pillar: Financial market development		
8.01	Availability of financial services	3.7	120
8.02	Affordability of financial services	3.9	91
8.03	Financing through local equity market	3.6	57
8.04	Ease of access to loans	2.8	70
8.05	Venture capital availability	2.7	68
8.06	Soundness of banks	3.5	128
8.07	Regulation of securities exchanges	3.7	90
8.08	Legal rights index, 0–10 (best)*	3	113
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	4.7	79
9.02	Firm-level technology absorption	4.5	79
9.03	FDI and technology transfer	4.4	84
9.04	Individuals using Internet, %*	43.8	78
9.05	Fixed broadband Internet subscriptions/100 pop.*	4.8	81
9.06	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user*	19.1	84
9.07	Mobile broadband subscriptions/100 pop.*	26.1	71
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1–7 (best)*	3.6	63
10.02	Foreign market size index, 1–7 (best)*	4.6	69
10.03	GDP (PPP$ billions)*	108.4	67
10.04	Exports as a percentage of GDP*	46.5	53
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	4.6	75
11.02	Local supplier quality	4.1	89
11.03	State of cluster development	3.5	88
11.04	Nature of competitive advantage	3.2	91
11.05	Value chain breadth	3.8	70
11.06	Control of international distribution	4.0	68
11.07	Production process sophistication	3.5	96
11.08	Extent of marketing	3.8	101
11.09	Willingness to delegate authority	3.4	103
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	3.3	107
12.02	Quality of scientific research institutions	3.1	109
12.03	Company spending on R&D	2.9	95
12.04	University-industry collaboration in R&D	2.9	117
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	3.1	103
12.06	Availability of scientists and engineers	4.7	**26**
12.07	PCT patents, applications/million pop.*	1.2	68

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk (*). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 101.

© 2014 World Economic Forum